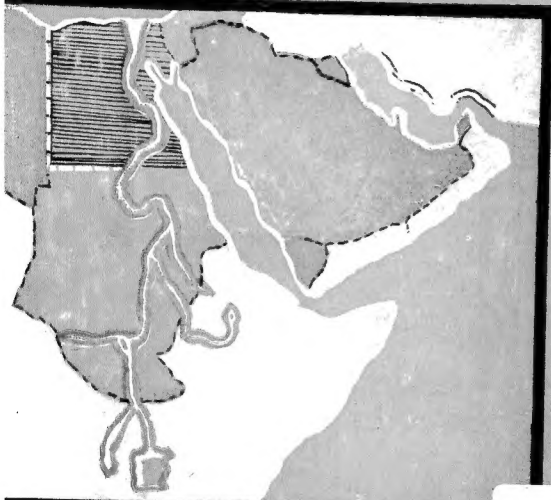


اقتصاديات العالم العربي
من الخليج إلى المحيط



تأليف
دكتور راشد البراوي



اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط

تأليف
كونور ريث البراون

الطبعة الأولى
١٩٦٤



مكتبة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأضيافها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلي بالأنفاس

مقدمة المؤلف

ظل الوطن العربي طويلا يرضخ لسيطرة أجنبية فرضت عليه التخلف ، وحتى في كثير من أجزائه التي تمكنت من أن تنفض السيطرة السياسية عن كاهلها ، ظلت السيطرة الاقتصادية قائمة وقوية بدرجات لها شأنها ، وكان من أثر هذه الأوضاع أن أدرج هذا الوطن بصورته السكلية في عداد الأقاليم المتخلفة بالعالم .

غير أن الوطن العربي شهد في السنوات الأخيرة ، وبخاصة منذ الثورة التي وقعت في مصر في ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ ، تطورات واتجاهات على جانب كبير من الأهمية ، فبدأ السير في طريق التخلص من التبعية الاقتصادية ، وموازنة العناصر التي يتكون منها الاقتصاد القوي ، ودفع بمجلة التنمية الاقتصادية عن طريق التخطيط الجزئي أو الشامل تبعاً للظروف المحلية ، والتعاون الاقتصادي بين مختلف بلدانه ، ذلك التعاون الذي سوف يصل حتماً إلى الغاية الكبرى ، وهي الوحدة الاقتصادية الوثيقة الارتباط بالوحدة الشاملة .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل شهد المسرح العربي تجارب اجتماعية جديدة على أكبر جانب من الأهمية ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من طبق هذه التجارب التي استهدفت إقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني ، وما من شك أن تجربتها كانت لها ردود أفعال ضخمة في المحيط العربي .

على ضوء هذه الاعتبارات رأينا إخراج هذا الكتاب الذي نقدمه إلى الأخوة من القراء بالوطن العربي ، محاولين فيه قدر الطاقة أن نناقى الضوء على التفاعلات

الجديدة . ففي الوقت الذى أشرنا فيه إلى معالم التغلف ، فى بلد أو آخر ، أو فى ناحية أو أخرى ، حتى نلقت النظر إلى خطورة استمرار الأوضاع القديمة وإلى إمكانية تعديلها أو تغييرها مع الإشارة إلى الوسائل التى تؤدى إلى إدراك هذه الغاية — نقول إننا فى الوقت نفسه حاولنا جهد الطاقة أن نبرز معالم الصورة الجديدة التى أخذت تتضح للعيان ، وأن نبين مدى ما تحقق من أجزائها ونواحي القصور التى ما تزال قائمة حتى يتسنى العمل على الخلاص منها ، وذلك كله بطريقة موضوعية ، وبالاعتماد على البيانات والأرقام التوضيحية . وأهم من هذا أيضاً أننا حرصنا كل الحرص على أن يكون البحث من وجهة النظر العربية الشاملة ، ولذلك فإن ما نأمله أن يكون ما قد تضمنه صفحات الكتاب من ملاحظات موضع التقدير على أساس أنها صادرة عن هذه النظرة التى تستهدف المصلحة العربية بصورتها الكلية .

وقد جعلنا الفصل الأول من الكتاب عرضاً عاماً لبيان الأوضاع القديمة والتي لا يزال الكثير منها قائماً ، وللإشارة إلى الاتجاهات والتجارب والمعالج الجديدة ، ثم أخذنا بعد ذلك نقدم صورة متواضعة لتطور كل جزء على حدة من أجزاء الوطن العربى ، حتى يسهل تقييم الإنجازات وعقد الموازنات .

وإننا إذ نضع كتابنا هذا فى أيدي إخواننا من أبناء الوطن ، لندعو الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خيره وارتقاؤه ووحده مآل

رأسم البراوى

القاهرة فى أول يناير سنة ١٩٦٤

محتويات الكتاب

ص	
٣	المقدمة
٩	الفصل الأول : معالم الاقتصاد العربي
٦٠	الثنائي : الجمهورية العراقية
٨٥	الثالث : الجمهورية اللبنانية
٩٦	الرابع : سوريا
١٤٨	الخامس : الأردن
١٧١	السادس : المملكة العربية السعودية
١٩١	السابع : الجمهورية العربية اليمنية
٢٠٦	الثامن : الجنوب العربي (مسقط وعمان)
٢١٦	التاسع : إمارات البترول
٢١٦	الكويت
٢٢٤	قطر
٢٢٦	شاطيء المدنة
٢٢٩	العاشر : جمهورية السودان
٢٦٠	الحادى عشر : الجمهورية العربية المتحدة
٢٣١	الثاني عشر : المملكة الليبية المتحدة
٢٤٥	الثالث عشر : الجمهورية التونسية
٢٦٦	الرابع عشر : الجمهورية الجزائرية
٢٨٤	الخامس عشر : المملكة المغربية

للمؤلف

مستقبل كينيا واتحاد أفريقية الشرقية	١٥
السكنغو والمؤامرة الاستعمارية	١٦
الحبشة بين الإقطاع والعصر الحديث	٢٠
حرب البترول في الشرق الأوسط (الطبعة الخامسة)	٤٠
قادة الفكر الاقتصادى تأليف هائل برونر	٥٠
الناشر : مكتبة النهضة المصرية	
مشكلات القارة الأفريقية من الناحيتين السياسية والاقتصادية	٥٠
التطور الاقتصادى الحديث في أفريقيا	٢٥
الصومال الكبير : حقيقة وهدف	١٢
مفاهيم جديدة في الاشتراكية	٢٥
فن التخطيط تأليف الاقتصادى الهندى س . واجل	٧٠
الديمقراطية الأمريكية في السياسة والاقتصاد تأليف هارولد لاسكى	٣٠
الناشر : مكتبة الانجلو المصرية	
نظرية التكامل الاقتصادى تأليف ييلا بالاسا	٥٠
الرق الحديث في أفريقية البرتغالية	٢٠
ثورة البترول في أفريقية	٣٥
جدول الضرب في حساب النجاح (أوقانون بالركنسون) : تأليف نورثكوت باركنسون	٣٥
الناشر : دار النهضة العربية	

الفصل الأول

معالم الاقتصاد العربي

درج الكثيرون من الباحثين والكتاب على النظر إلى العالم العربي في مجموعه ، بوصفه من الأقاليم التي تطلق عليها عبارة « التخلف الاقتصادي » ، بالقياس إلى مناطق أو بلاد أخرى في العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتي واليابان ، وإن كانت ظاهرة التخلف هذه ليست شاملة أو مطلقة إذ تمكنت بعض أجزاء هذا الوطن العربي من التغلب عليها على نحو يشير إلى إمكانيات طيبة في المستقبل ، ونخص بالذكر الجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات القلائل الأخيرة .

والذين يصدرون مثل هذا الحكم يأخذون في اعتبارهم طائفة من المؤشرات أو المعايير التي استقر الرأي على استخدامها لبيان مراحل التطور الاقتصادي . وفي مقدمة هذه المعايير العامة مبلغ استغلال الموارد الطبيعية والبشرية التي يضمها الإقليم أو البلد ، إذ لا مرأى أن القصور أو التقصير في هذه الناحية الأساسية يؤدي إلى اتساع نطاق البطالة من ظاهرة ومقنعة وهي ظاهرة يتفاقم خطر هاكلها اشتد تخلف استغلال الموارد الطبيعية عن التكاثر العلبي في عدد السكان فيهبط مستوى المعيشة بالنسبة إلى الغالبية الكبيرة منهم ، وهذا ما نلقاه واضحاً في معظم أجزاء العالم العربي . ومن المعايير أيضاً مبلغ التأثير بنتائج الثورة التكنولوجية الحديثة واقتباس أساليبها في الزراعة والتعدين والنقل والتصنيع ، ومستوى الإنتاجية بصورتها المطلقة وبالنسبة إلى الفرد الواحد ، وحجم الدخل الأهل وبالنسبة نصيب الفرد منه ، ونسبة العدالة في توزيع هذا الدخل بين الطبقات والفئات التي يتكون منها هذا المجتمع ودرجة التحرر الاقتصادي دون إخلال بمبدأ التعاون الدولي القائم

على التكافؤ في تبادل المنافع أو درجة التبعية ، من مباشرة وغير مباشرة ، للاقتصاديات الأجنبية الأكثر تطوراً ونمواً . وسوف يتضح من الدراسة التفصيلية أن معظم أجزاء الوطن العربي تعاني بوجه عام من بدائية أساليب الاستغلال الاقتصادي إلى حد ليس بالقليل ، ومن انخفاض مستوى الإنتاجية والإنتاج ، ومضآلة الدخل القوي وانقضاء العدالة في توزيعه ، والخضوع للاقتصاديات الأجنبية ، في صورة أو أخرى .

غير أن هذا التخلف ليس وليد قوى كامنة في هذا الوطن بمعنى أنه غير مفروض بحكم الظروف الطبيعية القاسية ، ولكنه في الواقع من تراث الماضي . فخلال العصر العثماني الطويل ران الركود على الإقليم ولم يتأثر بالقدر الواجب بالثورات العلمية والفنية التي شهدتها أوروبا الغربية مثلاً ، والتي انتقلت منها بدرجات متفاوتة إلى أقاليم وبلاد أخرى في أوروبا وآسيا والعالم الجديد . فخلال فترة الحكم العثماني الطويلة عاش العالم العربي فيما يشبه العزلة عن المؤثرات العالمية التقدمية ، إلى حد كبير . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تمكن الاستعمار الأجنبي من أن يبسط سلطانه على القسم الإفريقي من الوطن العربي . ولما انتهت الحزب العالمية الأولى بسقوط الدولة العثمانية مد الاستعمار نفوذه على القسم الآسيوي تحت ستار الانتداب ، ذلك النظام الذي ابتدعه الذين انتهت الحرب لصالحهم . وعمل الاستعمار على تنفيذ أهدافه وسياساته لغول الوطن العربي إلى منطقة تنوفر على إنتاج المواد الغذائية اللازمة للأهلين دون محاولة من جانبه لتطوير الأساليب المستعملة ، وإنتاج المواد الزراعية والمعدنية التي يحتاج إليها في دعم تطوره الصناعي ، وسيطرت مؤسساته المتنوعة على إنتاج هذه المواد الأخيرة ، وبذلك ربط العالم العربي وربطاً وثيقاً باقتصاده النامي والأخذ في التوسع . وإذا كان قد حدث قدر من التقدم الاقتصادي المحدود فإن ثماره لم تعد على الأغلبية الساحقة ، إذ حرص الاستعمار على أن توزل هذه الثمار إلى الفئات القليلة التي يستند إليها في الإبقاء

على سيطرته ونفوذه ، ومن هنا نشأ تحالف وثيق العرب بين المصالح الرجعية الداخلية والأهداف الاستقلالية الأجنبية .

هذه هي معالم الصورة الخلفية للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في أرجاء الوطن العربي إلى عهد قريب . ولكن هذا البنيان بدأ يتداعى بالتدريج ، وكان أول وأقوى معول هو الثورة التي نشبت في مصر في ٢٣ يوليو من عام ١٩٥٢ ، فكانت إيذاناً بحركة الانطلاق من دائرة التخلف ، وأخذت مفاهيمها وأهدافها وأساليبها تتجاوز حدود مصر وتنتقل إلى بقية أجزاء هذا الوطن وتؤثر فيه من أكثر من ناحية كما يتضح من التطورات التي بدأ يشهدها ، على نحو أو آخر ، من ذلك التاريخ .

الزراعة :

وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية في العالم العربي إذ يشتغل بها ويعيش عليها مباشرة نحو ٦٠ في المائة من مجموع السكان ، بل وترتفع النسبة إلى ٧٠ - ٧٥ في المائة في سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، وحوالي ٨٠ في المائة في المغرب والعراق . وفضلاً عن هذا . تعد الزراعة مصدر الثروة والدخل في معظم البلاد العربية .

وتبلغ المساحة المزروعة أكثر من ٤٤٠ ألف كيلومتر مربع . إلا أن هذا الرقم ينبغي أن يكون عموماً بحدفطين على جانب كبير من الأهمية ، وأولها أنه يشتمل على المساحات المخصصة للمحاصيل الشجرية ، وثانيهما - وهو الأهم - أن حوالي ٨٣ في المائة من هذه المساحة المستغلة يعتمد على الأمطار الفصلية مما يترتب عليه أن الإنتاج يقتصر على محصول شتوي واحد ، كما أنه يتفاوت بين سنة وأخرى تبعاً لتقلب كمية المطر ، وكثيراً ما يهيج محصول بصورة جزئية كبيرة أو كلية تقريباً إذا قل المطر كما حدث مراراً في سورية والمغرب وغيرهما خلال السنوات العشر الأخيرة مثلاً مما سوف نشير إليه

في موضعه . أما الأراضي التي تعتمد على الري من مياه الأنهار فتقدر مساحتها بحوالى ٨٦ ألف كيلومتر مربع ، تسعة أعشارها في العراق والجمهورية العربية المتحدة والسودان ، يفضل أنهار دجلة والفرات والنيل . والجدول التالي يلقي ضوءاً بصورة عامة على هذه الحقائق (١) :

المساحة المزروعة	المساحة المروية بمياه الأنهار	البلد
	(بالكيلومترات المربعة)	
٨٢,١٨٠	٦٠٠	المغرب
٧١,٠٠٠	٢٤,٠٩٠	السودان
٧٠,٧٦٠	٤٤٠	الجزائر
٤٩,١٤٠	—	تونس
٥٤,١٧٠	٢٨,٠٠٠	العراق
٤٥,٩٠٠	٥,٨٣٠	سوريا
٢٦,١٠٠	٢٦,١٠٠	الجمهورية العربية المتحدة
٢٩,٠٨٠	٨٢٠	ليبيا
٨,٩٣٠	٣٢٠	الأردن
٢,٧٨٠	٤٨٠	لبنان
٤٤٢,٥٣٠	٨٦,٦٨٠	

ومن هذا يتضح أن حوالى ٨٠ في المائة من الأراضي المزروعة لا يستغل استغلالاً وافياً كما هو الحال في الأراضي المروية بمياه الأنهار حيث تزرع الأرض على مدار السنة وتنوع فيها المحاصيل . وفي الوقت نفسه يضم الوطن العربي مساحات شاسعة تصلح للاستغلال الزراعي ولكن المحراث لم يمتد إليها بعد لقلة الأيدي العاملة ، أو عدم توافر المقادير اللازمة من المياه ، أو بسبب الإهمال من جانب أصحابها ، أو لغير ذلك من الاعتبارات . وتقدر هذه

(١) الدكتور صلاح الدين الشاذلي ، الوطن العربي ، ص ٢٥١ .

المساحات بما يقرب من ٦٣٩ ألف كيلومتر مربع يوجد حوالى ٩٠ فى المائة منها فى السودان والعراق والمغرب كما يتضح من البيان الآتى : (بالكيلومتر المربع)^(١) :

السودان	٤٠٠,٠٠٠
العراق	١٢١,٠٠٠
المغرب	٨٧,٥٠٠
الجمهورية العربية المتحدة	٥,١٦٠
تونس	٧,٠٣٠
سوريا	٢,٥٦١
ليبيا	٧,٣١٠
الأردن	٤,٠٠٠
لبنان	٣,٦٤٠
	<hr/>
	٦٣٨,٤٠١

هذه الأراضى الشاسعة التى تربو كثيراً على المساحات المنزرعة حالياً ، تمثل رصيداً ضخماً أو إمكانية كاملة للتوسع الزراعى والنهوض بالاقتصاد العربى ، إذا تمهأت لها وسائل الإصلاح والاستغلال .

والظاهرة التى تلفت النظر فى الوطن العربى تفاوت الانتاج الزراعى بالنسبة إلى الفرد بسبب اختلاف درجة الكثافة السكانية . وفى هذا الصدد تقول السكانية « دورين وارين » ، إنه « إذا ما قسنا متوسط الإنتاج الزراعى فى سوريا إلى الفرد على صعيد المحاصيل الرئيسية ، مع المتوسط فى مصر والعراق ، تبين لنا أنه فى سوريا أعلى منه فى البلدين . فهناك فى سوريا نحو من مليون ونصف مليون أو مليون وثلاثة أرباع المليون من الذين يعملون فى الزراعة وهم ينتجون ١,٣ مليون طن من الحبوب وخمسين ألف طن من القطن . وفى مصر نحو من ستة

ستة عشر مليوناً يعملون في الزراعة وينتجون ٥٤ مليون طن من الحبوب ، ٣٥٠ ألف طن من القطن ، على حين أن هناك في العراق عدد يتربع بين المليونين ونصف المليون والثلاثة ملايين يعملون في الزراعة وينتجون ٥٤ مليون طن من الحبوب وخمسة آلاف طن من القطن ،^(١) فضلاً عن هذا وبالنسبة إلى احتمالات التوسع في المستقبل ، نجد أن السودان وسوريا والعراق والمغرب مساحات من الأرض القابلة للزراعة والمتاحة لفرد أكثر بكثير منها في الجمهورية العربية المتحدة أو الجزائر .

وثمة ناحية أخرى تهم موضوع الاستغلال الزراعي أو موضوع الملكية الزراعية بعبارة أصح ، وهنا نلاحظ ظاهرتين على جانب كبير من الخطورة :

أولاً : وجود مساحات ضخمة من أجود الأراضي الزراعية في أيدي الأجانب من الأفراد والشركات .

وكانت هذه الظاهرة واضحة في مصر عام ١٩٥٢ ، إلا أنها كانت أوسع نطاقاً وأشد خطراً في بلاد المغرب وتونس والجزائر بسبب وجود العدد الضخم من المستوطنين الأجانب وبخاصة الفرنسيين منهم . بل إننا لنجد حتى الآن مساحات واسعة لا يزال يتملكها الأجانب في المغرب . فعندما أعلن استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ كانت ملكية الأوربيين لا تقل عن المليون فدان من أكثر أجزاء البلاد خصبا . وبلغت نسبة ما يملكه الأجانب في المغرب حوالي ٢٥ في المائة من الأرض المزروعة ، وتوضح خطورة هذا الوضع إذا ذكرنا أن مزارعهم كانت تخرج حوالي ٨٠ في المائة من إنتاج البلاد من الطماطم ، ٨٥ في المائة من إنتاج السكروم .

(١) الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط ، ترجمة خيرى حاد ، ص ٩٣ .

وفي تونس كان الفرنسيون يملكون نحو ١,٥ مليون فدان من الأراضي الزراعية وقد قدرت مساحة الأراضي المملوكة للإيطاليين في ليبيا بحوالى نصف مليون فدان في عام ١٩٥٩ ، والزراعة فيها تعتمد على الري .

ثانياً : تركز نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في أيدي فئة صغيرة من كبار الملاك ، ومعنى هذا انتفاء العدالة في توزيع هذا المصدر الطبيعي من مصادر الثروة مما يدل عليه انخفاض مستوى الغالبية الساحقة من أهل الريف . ففي سوريا مثلاً كانت الملكية الزراعية الخاصة موزعة على النحو الآتي :

المساحة السكبية	الوحدة
١,٠٩٧,٤٩١	أقل من ١٠ هكتارات
٢,٨٩٢,٤١٤	من ١٠ هكتارات إلى ١٠٠ هكتار
٢,٣٤٨,٨٨٣	أكثر من ١٠٠ هكتار

والجدول التالي يوضح الوضع الذي كان قائماً في مصر عند صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول في عام ١٩٥٢ :

مساحة الوحدة (بالفدان)	نسبة هدد الملاك (%)	نسبة مساحة يمتلكها (%)
أقل من فدان	٧٢	١٣
١ - ٥	٢٢,٢	٢٢,٥
٥ - ١٠	٢,٨	٨,٨
١٠ - ٢٠	١,٨	١٠,٧
٢٠ - ٣٠	٠,٥	٥
٣٠ - ٥٠	٠,٣	٥,٧
٥٠ - ١٠٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠ - ٢٠٠	٠,١	٧,٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	٠,١	١٩,٨

وبالرغم من أن الإحصاء الزراعي الذي أجري في العراق في عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ يقتصر على ذكر عدد الحيازات دون مساحتها ، إلا أنه في الوقت نفسه يقدم لنا مؤشرًا يدل على غالبية الممتلكات الكبيرة ، ذلك أنه يسجل ١٠٤ حيازة تضم الواحدة منها أكثر من ١٢ ألف دونم .

وهناك ناحية قصور تعاني منها الزراعة بالبلاد العربية ونقص بها تخاف الأساليب والأدوات المستعملة في أعمال الزراعة . فهناك مناطق يمكن أن تستغل على مدار السنة لو أنشئت السدود والخزانات اللازمة للتحكم في الأنهار كما في العراق وسورية ، أو مياه الأمطار كما في اليمن وتونس وأجزاء عدة من الجنوب العربي . ومناطق شاسعة في الوصح استصلاحها واستغلالها لو أمكن الاستفادة من مصادر المياه الجوفية كما في ليبيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة . وفي بعض البلاد تترك الأرض بوراً فترة معينة وفي هذا تبديد لمورد طبيعي هام .

ويلاحظ أيضاً أن الوسائل المستخدمة في رفع المياه من الأنهار والمسيلات المائية والينابيع والآبار لا تزال بدائية إلى حد بعيد وتتأخر على إسراف ضار في استغلال الموارد المائية المحدودة ، بل إننا نجد أملاً حين في بعض جهات من المملكة العربية السعودية ، مثلاً ، من يستخدمون المضخات في رفع الماء لرى حقولهم وبساتينهم برفعون مقادير تتجاوز بكثير الحاجة الحقيقية للأرض ، وهذا راجع إلى قصور المعرفة باستعمال المضخات . فضلاً عن هذا لم تتغير الآلات التي تستخدم في العمليات الزراعية المختلفة كالحرث والعرق والحصاد ، عما كانت عليه منذ مئات بل وآلاف السنين .

وينتج العالم العربي الغذاء الذي يكاد أن يكفي أهله ، ومن المحقق أن الإقليم بوجه عام لن يعجز لسنوات كثيرة في المستقبل عن توفير الغذاء إذا زادت المساحات المزروعة حبوباً وارتفع مستوى العملية الزراعية . غير أننا

فلقى تفاوتاً بشأن حجم الإنتاج من المواد الغذائية، فبينما هو يقصر عن إشباع حاجات السكان في بعض البلاد مثل الجمهورية العربية المتحدة والأردن والسعودية ومناطق الخليج العربي، إذا به يفرض في السنوات العادية، عن الحاجة المحلية في بلاد كسوريا والعراق والمغرب. ولو أن وسائل النقل متوافرة وسهلة، أو أن البلاد العربية تمكنت من إقامة نوع من أنواع التكامل الاقتصادي على صورة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي، لسكان من السهل أن يوزع فائض الإنتاج من المحبوب الغذائية على البلاد التي تشعر بالحاجة إليها مقابل المواد والسلع الأخرى التي تفتجها الأخيرة. وإليه أن يصبح في الإمكان، كحل مؤقت، إنشاء مجلس عربي أعلى للمحسوب يمثل البلاد المنتجة والمستهلكة في الإقليم كله، ويتولى رسم سياسة الإنتاج من المحبوب الغذائية وتنفيذها ثم توزيع هذا الإنتاج بحيث لا يشعر أى من البلاد الأعضاء بنقص يعطره إلى أن يستورد حاجته من البلاد الأجنبية ويؤدى ثمنها بعملات هو في أمس الحاجة إليها لأغراض التنمية الاقتصادية.

وكذلك يفتح العالم العربي عدداً من المحاصيل التجارية وفي مقدمتها الفول وبخاصة في مصر والسودان وسوريا والعراق، ولكن الإنتاج من هذا المحصول (باستثناء مصر والسودان) دون ما تتيحه الإمكانيات الطبيعية، إلى حد كبير. وهذا يرجع إلى صغر مساحة الأراضي التي تعتمد على نظام الري المستديم. ومعظم البلاد العربية تجود بها زراعة مختلف أنواع القواكه، مثل الكروم والمواخ والزيتون في المغرب والجزائر وتونس وليبيا وسوريا، والتفاح والمشمش والبرتقال والليمون في سوريا ولبنان، والتمر في العراق والسعودية وتونس وليبيا. إلا أن التوسع في إنتاج الفاكهة يحتاج إلى مزيد من الخبرة بالزراعة وعمليات الجمع والتعبئة، كما أن بلاداً أخرى تصلح بمناخها وتربها لمثل هذا الضرب من الإنتاج المجزى، كالبحرين، واسكنها لا توجه إليه القدر المناسب من الاهتمام وبخاصة لأغراض التصدير.

هذه صورة موجزة للمظاهر العامة التي تغلب على قطاع الزراعة في العالم العربي، ومنها نرى أنه في حاجة إلى التطوير المبني على أساليب التكنولوجيا الحديثة . ويمكن أن تسير التنمية الزراعية في اتجاهات عدة ولكنها متكاملة تشير إلى أهمها :

(١) توسيع مساحة الرقعة الزراعية وذلك بإنشاء السدود والخزانات أو استغلال مصادر المياه الجوفية حتى يتسنى استغلال المناطق الواسعة القابلة للزراعة .

(٢) زيادة مساحة الأراضي التي يمكن ريعها مستديماً . وسوف يترتب على هذين الأمرين زيادة حجم الإنتاج بصورته المطلقة ، وتوفير العمل للأيدى العاملة التي يطرد تكاثرها ، ثم التوسع في إنتاج المحاصيل التجارية حيث الظروف من مناخ وتربة مواتية لزراعتها، مثل القطن ونصب السكر لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج .

(٣) قصر ملكية الأرض الزراعية على أبناء البلاد كما هو الشأن في الجمهورية العربية المتحدة مثلاً .

(٤) إعادة توزيع الأراضي الزراعية بصورة أدنى إلى تحقيق العدالة وذلك بوضع حد أعلى لما يجوز للأجرة أن تمتلئ به ، مع وضع التدابير التي تحول دون تفتت الملكيات الصغيرة بسبب الميراث أو التصرفات الأخرى .

(٥) تطبيق النظام التعاوفي الذي يجمع بين العدالة في التوزيع وبين مزايا الإنتاج الكبير .

(٦) اتباع دورات زراعية مبنية على الأسس العلمية الصحيحة وفقاً لظروف الزراعة في كل بلد ، والتوسع في استخدام الأسمدة ، والإكثار من الجرارات والمعدات الآلية في المناطق الواسعة التي تقل فيها الأيدى العاملة .

(٧) إنشاء هيئة فنية من الخبراء في البلاد العربية تتولى دراسة الآلات والمعدات المستخدمة حالياً في أداء العمليات الزراعية وإدخال التحسينات اللازمة عليها ، أو محاولة ابتداء آلات ومعدات أخرى أكثر كفاءة وإمكاناتها سهلة الاستعمال ورخيصة الثمن ، ونستطيع في هذا الصدد الاستفادة من تجارب نيجيت في بلد كالإيابان بعد الحرب العالمية الثانية .

(٨) الإكثار من المزارع والبساتين النموذجية ، وتوجيه إهتمام كبير إلى الإرشاد الزراعي في صفوف الفلاحين .

(٩) إنشاء هيئات فنية متخصصة ذات طابع عربي عام مشترك ، لبحث مختلف المحاصيل ووسائل تحسينها بابتداء السلالات الأوفر غلة والعمل على تجميعها ، وبحث الأمراض التي تصيب المحاصيل والآفات التي تهددها ، حتى يكون المجمود الذي يندل في هذه النواحي مشتركاً .

(١٠) وفي رأينا أنه ينبغي لبلاد العالم العربي بوصفه كلا واحداً ومتناسكاً أن ترسم لنفسها سياسة زراعية متجانسة تهدف إلى تنسيق الإنتاج الزراعي على أساس نوع من التخصص ، وهذا أمر صوف نعرض له حين نتحدث عن ضرورة إجراء التنمية الاقتصادية على أساس يشمل الإقليم كله .

الثروة الحيوانية :

وتلعب الثروة الحيوانية دوراً له أهميته في اقتصاديات البلاد العربية بحيث تميل بعض المصادر إلى إعتبارها مصدر العيش لحوالي ٢٥ في المائة من السكان . والجدول التالي يبين عدد رؤوس الأنواع الرئيسية من هذه الثروة وإن كان من العسير الإلمتتان إلى الأرقام لأنها مجرد تقديرات غير مبينة على إحصائيات علمية دقيقة ، فالفلاحون

مثلاً لا يقدمون البيانات الدقيقة ، وفي مناطق كثيرة نجد القطعان متناثرة بين القبائل الرحالة^(١).

البلد	أغنام	ماعز	ماشية	إبل
العراق	٥,٥٩٨,٢٩٢	١,٧٤٣,٣٠٠	٨٥,٥٨٣ (جاموسة) ٤٤,٣٩٢	٤
لبنان	٧٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	—	١٤٠٠
سوريا	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
السعودية	٣,٥٧٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,٠٠٠ (بقرة)	٢٦٥,٠٠٠
مصر	١,٢٥٩,٠٠٠	٧٢٣,٠٠٠	١,٣٩٠,٠٠٠ (جاموسة) ١,٣٩٥,٠٠٠	١٥٧,٠٠٠
السودان	٦,٩٤٦,٠٠٠	٦,٩١٦,٠٠٠	٥,٧٨٧,٠٠٠	١,٤١٠,٠٠٠
ليبيا	٩٣١,٠٠٠	١,٢٣٦,٠٠٠	—	٩٣,٥٠٠
تونس	٣,٠٢٦,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
الجزائر	٥,٣٦٠,٠٠٠	٢,٠١٦,٠٠٠	٦٢٣,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠
المغرب	١٠,٤٣٢,٩٠٦	٥,٤٠٤,٠٠٠	٢,٥١٢,٢٩١	٢١٢,٧٩٢

وللذكر صلاح الشامي ملاحظة بارعة على هذا التوزيع فيقول طبقاً للأرقام التي أوردتها والتي لا تختلف كثيراً عما تضمنه الجدول السابق : إن عدد الحيوانات الصغيرة يبلغ حوالي ٦٣ مليوناً من الرؤوس، على حين أن عدد الماشية لا يكاد يزيد عن ١٥ مليون رأس. ويعبر ذلك تعبيراً صادقاً عن تأثير الثروة الحيوانية من حيث التوزيع ومن حيث العدد بصفات المناخ وملائمته الأساسية. والمفهوم أن الحيوانات الصغيرة التي تتغذى في الماعز والأغنام تلائمها الأعشاب القصيرة الهزيلة التي تنمو في مساحات حطها من المطر ضئيل

(١) مصر سابق ، ص ١٦٠

ولا يكاد يتجاوز ٣٠٠ ملليمتر في مناطق الانتقال من المطر الشتوى أو المطر الصيفى إلى الصحراء . هذا وإذا علمنا أن نصيب السودان حيث يوفر المطر الصيفى المشب الغنى حوالى ٥٠٪ من الماشية فى الوطن العربى بصفة عامة ، وعلمنا أن حوالى ٦ مليون رأس أخرى من الماشية يقتنىها العاملون فى الزراعة فى كل من المغرب ومصر والعراق والجزائر ، ويستفيدون بها فى بعض الأعمال الزراعية لكان معنى ذلك أن نصيب الرعاة الذين يقتنون الماشية من قطعانهم فى نطاق المطر الشتوى ومنطقة الانتقال إلى الصحراء لا يكاد يتجاوز مليوناً رأس فقط ، أو ما يعادل ١٣٪ من الماشية فى الوطن العربى ، أما الإبل التى يبلغ عددها حوالى ٢٠٧ مليون رأس فيحظى السودان منها والهامش الانتقال من مناطق المطر الصيفى إلى الصحراء بحوالى ٢ مليون رأس أو ما يعادل ٧٥٪ من الإبل عامة .

إن التنمية الاقتصادية الشاملة تقتضى توجيه الاهتمام إلى الثروة الحيوانية بما يوفر غذاء ضروريا لصحة السكان ، إذ الواقع أن المواطن العربى يعانى نقصا خطيرا من ناحية البروتينات . فضلا عن هذا فإن بعض البلاد العربية لا يستطيع الاعتماد على موارده المحلية من الماشية والأغنام والإبل لتوفير المقادير الكافية من اللحوم لسد حاجة أهله . وهناك بلاد أخرى كانت تشتتر من قبل بتصدير هذه الأنواع ومنتجاتها ، فأصبحت اليوم تستورد اللحم والسمن والزبد ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية وبلا بسبب اشتداد هجرة أهل البادية من الصحراء مما سوف نعرض له فى موضعه . وثمة سبب هام آخر يدعو إلى ضرورة العمل على رفع مستوى الإنتاج الحيوانى ونقصه به الصلة الوثيقة بين هذا الإنتاج والتصنيع ، مما يزيد من ثروة العالم العربى ويتيح له إمكانيات وافرة لتصدير اللحوم والألبان ومنتجات الأخيرة إلى البلاد الأجنبية فضلا عن التوسع فى عمل المصنوعات الجلدية التى تهمل كثيرا بعملية التطوير الاجتماعى . وبما يلاحظ أيضا على الحيوان فى العالم العربى أنه هزيل بشكل ظاهر ومن هنا تقل كمية ما يخله من اللحم والألبان ، وهذه الحقيقة

نستطيع أن نبينها بوضوح عند موازنة الأبقار عندنا ومثيلاتها في بلاد مثل
هرلندة والولايات المتحدة وأستراليا . فضلا عن هذا فثمة صيوب خطيرة
في الجلود مما يحد من صلاحيتها للدباغة فالتصنيع ، وهي صيوب راجعة إلى الآفات
التي تصيب الحيوان ، وإلى بدائية الأساليب المستخدمة في السلخ .

ورفع مستوى الإنتاج الحيواني من ناحية السم والكيف يقتضى اتخاذ
تدابير عدة نشير إلى بعضها :

(١) العناية بإنشاء المراعى لتوفير العلف بصورة مستمرة فلا تظل
القطعان تحت رحمة الطبيعة أى تقلبات المطر ، فبكثيراً ما يودى الجفاف إذا
استمر فترة طويلة أو تماقب وقرعه ، إلى ضياع أعداد ضخمة من رؤوس
الثروة الحيوانية .

(٢) تحديد الأعراض المترخاة من تربية هذه الحيوانات ، ففي حالة
الأغنام نربها إما بقصد زيادة كمية اللحم أو الصوف . وعلى أساس هذا
التحديد تقرر الأنواع والأساليب .

(٣) يتعين نبذ الأسلوب السائد في صفوف الفلاحين من حيث استخدام
الحيوانات في العمليات الزراعية لأن هذا يؤدي إلى ضعفها .

(٤) توفير العناية الطبية بالإكثار من المراكز البيطرية وتقديم هذه
الخدمات مجاناً للرعاة والفلاحين .

(٥) القيام بدراسات شاملة من أجل اختيار أنواع أجنبية إذا دعى
الضرورة ولأثبتها الظروف الطبيعية ، أو ابتداء سلالات جديدة أكثر كفاءة
من ناحية الإنتاج .

(٦) بذل أكبر الجهود من أجل مكافحة الأمراض والآفات التي تهدد الحيوان .

(٧) ونقترح الأخذ بنظام التأمين على الحيوانات فهذا أدهى إلى أهلتان
الفلاحين والرعاة وإلى حملهم على بذل المزيد من العناية .

وفي اعتقادنا أن أية سياسة بقصد تحسين الإنتاج الحيواني يجب أن تسبقها محاولة جديدة من جانب السلطات لإحصاء عدد رؤوس الحيوانات لإحصاء أدق فأمع مراعاة التغلب على العقبات الاجتماعية والسيكولوجية التي تحول بين الفلاحين والرعاة وبين تقديم البيانات الصادقة عما يكون . وعن طريق هذا الإحصاء الدقيق نستطيع أن نتتبع التطورات التي تطرأ على هذا المصدر من الثروة وأن نتعرف أسباب ما قد يطرأ عليه من نقص أو تدهور .

الثروة المعدنية :

وبالرغم من قصور الأبحاث الجيولوجية الشاملة فإن الدراسات التي أجريت حتى الآن في أجزاء من العالم العربي دلت على وجود عدد من المعادن الأساسية التي يجرى استغلالها الآن استغلالاً تجارياً وبكميات طيبة . هذا وإننا نجد الثروة المعدنية هي المصدر الرئيسي (أو الوحيد) للدخل القومي في بعض البلاد العربية كما هو الشأن بالنسبة إلى البترول في العراق والكويت وقطر والبحرين والمملكة السعودية وليبيا . وفي بلاد أخرى تلعب هذه الثروة دوراً له أهميته في الاقتصاد القومي ، فالإنتاج المعدني يمثل ثمانية في المائة من الدخل القومي في جمهورية تونس مثلاً ، كما تشكل الصادرات من المعادن بخلاف البترول (١١ في المائة من مجموع الصادرات السكلى في الجزائر) .

وفي مقدمة المعادن البترول في القسم الآسيوي من الوطن العربي حيث تشغل الكويت وحدها المركز الثالث في العالم الحر بعد الولايات المتحدة وفنزويلا ، وتليها المملكة العربية السعودية . وفي السنوات الأخيرة اكتشف البترول في الجزائر وليبيا ، كما زاد إنتاجه بشكل واضح في الجمهورية العربية المتحدة . والجدول التالي يبين إنتاج البترول في العالم العربي في نهاية عام ١٩٦١ كما يلاحظ أن الأبحاث لا تزال مستمرة :

<u>البلد</u>	<u>الإنتاج</u> (بالمليون طن)
العراق	٤٨٠١
الكويت	٨٤٠٤
قطر	٨
البحرين	٢٠٢
المملكة العربية السعودية	٦٨٠١
الجمهورية العربية المتحدة	٢٠١
ليبيا	٩٠٢ (١٩٦٢)
الجزائر	١٥٦

ولا يقف الأمر عند هذا بل إن للعالم العربي أهميته القصوى من ناحية المدخرات من هذه المادة ، وقدرت هذه المدخرات في عام ١٩٦٠ بالنسبة المثوية التالية ، وإن كانت الأبحاث التي جرت منذ ذلك التاريخ أسفرت بغير شك عن زيادة في التقديرات :

<u>البلد أو المنطقة</u>	<u>المدخرات ببلايين البراميل</u>	<u>النسبة المثوية إلى</u> <u>العالم الحر</u>
العراق	٢٧	١٠٠٢
الكويت	٦٢	٢٣٠٤
المملكة العربية السعودية	٥٠	١٨٠٩
شمال أفريقيا	٧٠٢	٢٠٧
		<u>٥٥٢</u>

ومن هذا البيان يتضح أن العالم العربي يضم ٢٢,٢٪ من إحتياطي البترول في العالم الحر ، وهذا الرقم لا يتضمن مناطق أخرى منتجة مثل قطر أو البحرين ، ومناطق لم يبدأ الإنتاج فيها إلا عام ١٩٦٣ مثل أبو ظبي . وفضلا

عن هذا ففي الوقت الذي وضع فيه البيان المشار إليه لم تكن إمكانيات ليبيا قد عرفت بصورة واضحة وبذلك لم يكن في الإمكان تقدير المدخرات فيها حتى في المنطقة التي ثبت وجود الخام فيها إذ كان الاستغلال ما يزال في مراحله الأولى .

ومن أنواع الثروة المعدنية في العالم العربي الفوسفات ويوجد بكثرة في المغرب والجزائر وتونس وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا، وينتج المغرب وتونس وحدهما ما يعادل ٣٠ في المائة من الإنتاج العالمي ، بينما يبلغ الإنتاج السنوي في الجزائر حوالي ٧٠٠,٠٠٠ طن في السنة . وينتج المغرب من السكوبالت والرصاص ما نسبته ٦ ، ٥ في المائة على التوالي ، من الإنتاج العالمي . ويوجد الحديد في الجزائر وتونس والجمهورية العربية المتحدة والسودان ، كما دلت أبحاث على وجوده في اليمن والعراق . وتنتشر طبقات غنية بالجبس في ليبيا والعربية المتحدة والأردن واليمن ، كما يوجد الملح الصخري في سوريا والسعودية .

إلا أنه يلاحظ بعدد ثروة العرب المعدنية ما يلي :

أولاً : أن المعادن التي تم الكشف عنها لا تمثل حقيقة ما يحضه باطن الأرض في بلادهم من هذه الثروات ، ولا بد من القيام بالدراسات العميقة التي تهدف إلى اكتشاف الثروات المعدنية المختلفة وتحديد مناطقها وتقدير المدخرات منها وتقدير مدى إمكانية استغلالها على نحو تجارى ، وهذا ما بدأ العمل فيه في العربية المتحدة والسودان وسوريا والعراق والسعودية ومصر والجزائر والمغرب . أضف إلى هذا أن الكميات التي يجرى استخراجها حالياً لا تمثل الإمكانيات الحقيقية ، مما تشهد به الزيادة المطردة في إنتاج البترول مثلاً ، وكذلك الكشف التي تمت بالجمهورية العربية المتحدة خلال السنوات القلائل الأخيرة .

ثانياً : بالرغم من وجود المعادن في بعض الجهات فإنها لم تستغل بعد بسبب الإهمال كما في العراق واليمن ، أو لعدم توافر رؤوس الأموال الكافية . وفي السودان مثلاً مقادير وافرة من الحديد الجيد ولكن أهميته محدودة نظراً لعدم إمكانية صهره بسبب عدم وجود الفحم ، كما يحد من استغلال خام النحاس بعد المسافات وصعوبة المواصلات . ويعتبر اتساع مساحة ليبيا وعدم توافر المواصلات فيها من العقبات التي تعرقل عمليات التنقيب الواسع النطاق عن المعادن بخلاف البترول .

ثالثاً : يقتصر دور البلاد العربية بوجه عام على استخراج هذه المعادن وتصديرها على هيئة خام إلى البلاد الصناعية في أوروبا وأمريكا وإلى اليابان ، كما هو الحال بالنسبة إلى الفوسفات والحديد والمنجنيز والكوبالت والرخاص والبترول ، وهذا يتمشى مع السياسة التي درج عليها الاستعمار وهي أن تقف المناطق الخاضعة له عند حد إنتاج الخامات اللازمة لتقدمه الصناعي . وهذه القاعدة لم تعد تنطبق على الجمهورية العربية المتحدة بسبب التقدم الكبير الذي حققته في ميدان التصنيع ، ومن الأدلة البارزة على هذا الأمر أنها لا تصدر الحديد وإنما تستخدمه هو والمنجنيز في صناعة الحديد والصلب التي أنشأتها في السنوات الأخيرة .

رابعاً : والظاهرة السائدة في البلاد العربية هي أن الشركات الأجنبية تتولى استغلال الثروة المعدنية على اختلاف أنواعها ، وهذا ما نلناه واضحا في حالة البترول في جميع البلاد العربية . وكانت هذه الظاهرة موجودة في مصر أيضاً ولكنها أخذت تتخلص منها بالتدرج وأصبح استغلال الثروة المعدنية من المهام التي يتولاها القطاع العام ، وإن كان يتعاون إلى حد معتدل مع بعض المؤسسات الأجنبية ذات الخبرة والإمكانات الواسعة في ميدان التنقيب عن البترول واستنباطه .

الصناعة :

ويعتبر الوطن العربي ، باستثناء الجمهورية العربية المتحدة ، متخلفا من ناحية التصنيع فالصناعة لا تسهم إلا بفسبة يسيرة من الدخل القومي . ويلاحظ على الصناعات بوجه عام :

(١) أنها من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تعتمد على بعض الخامات المحلية والتي تهدف إلى سد جانب من مطالب الاستهلاك المحلي . فإذا نظرنا إلى بلاد المغرب والجزائر وتونس نجد أن الصناعات الرئيسية هي عمل الأبنية والبيرة والفواكه المحفوظة والاسمنت وزيت الزيتون ، وتنحصر الحركة الصناعية بالسودان في استخراج الزيت من السمسم ، والدباغة وحلج القطن . وتعتبر المنسوجات والصابون من أهم الصناعات السورية . ويبلغ العراق الاسمنت والصابون والزيت النباتية والأحذية وبعض أنواع الأقمشة . أما العربية المتحدة فتخرج عن هذه القاعدة إذ إلى جانب التقدم الكبير في صناعات الغزل والنسيج من القطن والحرير الصناعي وفي غيرها من الصناعات الاستهلاكية كالصابون والزيت والاسمنت ، أقامت الصناعات الثقيلة والكبائية على نطاق واسع لأول مرة في العالم العربي ، فهناك - على سبيل المثال لا الحصر - صناعات الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية والإطارات من السكاوتفوك والعقاقير الطبية فضلا عن بعض الخامات اللازمة للأخيرة . وحتى في الصناعة البترولية نجد أن معظم الإنتاج في البلاد العربية يصدر إلى البلاد الأجنبية على هيئة خام .

(٢) تعتبر المؤسسات الصغيرة الطابع العام الذي يميز الصناعة العربية . فطبقا لإحصاء عن العراق في عام ١٩٥٤ كان عدد المنشآت الصناعية ٢٢,٤٦٠ نصفها تقريبا لا يستخدم سوى عامل واحد ، وفي ٢٢,١٦٦ منها عدد أقل من ٢٠ شخصا ، أما المنشآت التي تستخدم الواحدة منها ٢٠ شخصا فأكثر فإن

عدددها لم يتجاوز ٢٩٤ مفضأة ، وطبقاً لإحصاء عن عام ١٩٥٩ بالأردن كانت بالبلاد ٦٨٨٧ منشأة صناعية يشغل فيها ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ عامل . ولا شك أن جزءاً كبيراً من المنشآت الصناعية في البلاد العربية عبارة عن محال حرفية من الطراز القديم ، والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة افتقار الصناعة العربية إلى الكفاءة بسبب بدائية الأساليب والمعدات والأدوات التي تستخدم في الإنتاج الصناعي . ونظراً لهذا العجز عن الصمود في وجه المنافسة نجد أن معظم الصناعات الجديدة التي أقيمت في الوطن العربي كانت ولا تزال تعيش وراء أسوار الحماية الجمركية .

التجارة الخارجية :

وإذا نظرنا إلى التجارة الخارجية ألفيناً الصادرات ممثلة في الحفامات الزراعية والمعدنية والحيوانية . ففي العراق مثلاً ٨٠٪ من الصادرات عبارة عن البترول ، وفي السودان يمثل القطن وبذرتة والصمغ العربي والفول السوداني والمشمس والماشية والأغنام أكثر من ٩٠٪ من الصادرات ، وصادرات السكر وقطر والبحرين والسعودية تكاد أن تنحصر كلها في البترول . أما الواردات فعبارة عن مواد غذائية غير متوافرة محلياً كالسكر أو الحبوب والشاي ، أو مواد استهلاكية مثل المنسوجات ، أو مواد معدنية مصنوعة وسيارات ، أو مختلف أنواع المشتقات البترولية والفحم في البلاد التي لا يوجد بها البترول . ولا شك أن الاعتماد على تصدير الحفامات التي نحتاج إليها البلاد المتقدمة صناعياً يجعل البلاد التي تفتقرها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية وبالتالي تحت رحمة الاقتصاديات المتقدمة . والبيان التالي عن بعض البلاد العربية يلقى قدراً كافياً من الضوء على الحالة السائدة في المنطقة بوجه عام ، وإن كانت الجمهورية العربية المتحدة قد أخذت تخرج عن هذه القاعدة في السنوات الأخيرة فأصبحت صناعات الفزل والمنسوجات والجديد والإطارات تمثل نسبة طيبة من الصادرات .

البلد	أم الصادرات	أهم الواردات
المغرب	فوسفات ، حبوب ، منجنيز رصاص ، موالخ ، نبيذ ، خضر جافة	سكر ، منتجات بترولية ، جرارات زراعية ، سيارات ركوب ونقل
تونس	فوسفات ، زيت زيتون ، نبيذ ، حديد خام ، أسممت ، اسبارتو	سكر ، مصنوعات حديدية ، منسوجات
السودان	القطن والينزة (٧٠٪) ، الصمغ العربي ، الفول - السوداني ، الماشية والأغنام ، السهم	أقمشة ، هربات ، آلات ، سكر ، مصنوعات معدنية ، منتجات بترولية ، لحم
لبنان	الفواكه ، الصوف ، الأسممت	المواد الغذائية ، الحيوانات ومنتجاتها ، الحديد والصلب ، خامات صناعية ، سلع مصنوعة ، منتجات بترولية
العراق	بقول (٨٠٪) ، تموز (٤٪) ، صوف خام ، مواد غذائية	سكر ، شاي ، زيوت نباتية منسوجات ، سلع رأسمالية (٢٥٪ في عام ١٩٦٠)

والظاهرة الثانية هي انحاء التجارة نحو البلاد التي كانت تبسط سلطانها
على العالم العربي من قبل ، أو البلاد الصناعية التي تعتبر المستهلك الرئيسي
للمواد الخام الرئيسية كالبتقول والقطن . فقد كانت الجزائر تصدر ٧٠٪ من
منتجاتها إلى فرنسا ومجموعة دول الاتحاد الفرنسي ، وتستورد حوالى ٤٠٪
من حاجتها من هذه المنطقة . وحوالى ٨٠٪ من صادرات المغرب تنتج إلى
فرنسا كما يستورد حوالى ثلاثة أرباع حاجته منها ويذهب ٣٥٪ ، ١٣٪ من
صادرات السودان إلى المملكة المتحدة والمقد على التوالي . وتذهب النسبة

السكبرى من البترول العربى إلى أوروبا الغربية لأنها المستهلك الرئيسى لهذه السلعة .
ونظراً لتأثر المنتجات العربية بصفة عامة لهذا فالتبادل بين بلاد المنطقة
محدود بحيث أن التجارة بينها لا تتجاوز ٧٪ من مجموع تجارتها الخارجية .
النقل :

وتعتبر المواصلات من المقومات الأساسية فى عملية التنمية الاقتصادية
ولهذا تلقى الاهتمام من جانب البلاد العربية وبخاصة فى السنوات الأخيرة ،
وهو اهتمام يتطلب أن تزداد حداثته . وتشمل وسائل النقل البرى السكك
الحديدية ، والنقل بالسيارات ، والنايب التى تعتبر نتيجة مباشرة للتطور
السكبرى الذى طرأ على إنتاج البترول .

وإذا اتخذنا مدينة حلب مركزاً لشبكة الخطوط الحديدية فى القسم الآسيوى
من الوطن العربى ، فإنها يلتقى خطين رئيسيين ، أحدهما الخط الشمالى الذى
عرف باسم « سكة حديد برلين - بغداد » ، والثانى خط دمشق ويمتد بحذاء
الساحل إلى بيروت والناقورة ، بينما يمتد فرع آخر جنوباً فى لبنان إلى رياق
حيث يلتقى بسكة حديد دمشق - بيروت . وفى دمشق يلتقى خط دمشق -
حمّة بسكة حديد الحجاز التى كانت تربط دمشق بالمدينة المنورة مارة بعمان
ومعان وتبوك ، ولقد تعرضت هذه السكة للتخريب فى أثناء الحرب العالمية
الاولى ، وتم الاتفاق أخيراً بين حكومات سوريا والأردن والسعودية على
إصلاح هذا الخط الذى يبلغ طوله ٣٥١٩ كم منها ٣٦٧ كم فى داخل
المملكة الأردنية من درعا على الحدود السورية - حتى رأس الثقب فى الجنوب ،
ويستخدم هذا الجزء من الخط فى نقل البضائع بالاشتراك مع خط دمشق -
بيروت ، الواردة إلى الأردن عن طريق ميناء بيروت ، كما يستخدم فى نقل
البضائع من العقبة وإليها . ويبلغ طول الخطوط الحديدية فى سوريا ولبنان
حوالى ٨٥٠ ، ٤٠٠ كيلومتر على التوالى .

وبعبر الخط المعروف باسم « سكة حديد برلين - بغداد » الحدود التركية

السورية عند ميدان أكبس ومن هناك يتابع السير حتى اسطنبول فأوروبا . ويتجه خط من حلب نحو بغداد محترقا الأراضي التركية عند جوبان بك ويتجه شرقا ويسير بموازاة الحدود السورية التركية ثم ينحرف عند القامشلي جنوبا ويعود فيدخل الأراضي السورية مرة أخرى لمسافة ٨١ كيلومترا فينتقل بمدنها عند تل كوتشوك إلى الأراضي العراقية حيث يواصل السير إلى الموصل ومنها إلى بغداد ، ويبلغ طول الجزء الواقع في داخل العراق ٥٢٩ كيلومترا . ويخرج من بغداد خط طوله ٥٧٧ كيلومترا إلى البصرة ، كما يخرج من البصرة العراقية خط آخر طوله ٤٣٠ كيلومترا متجهاً إلى المناطق الشمالية الشرقية ويسير إلى الشرق من نهر دجلة إلى أربيل ماراً بـ كركوك ، ويبلغ طول الخطوط الحديدية في العراق ١٦٨٤ كيلومترا .

وليس في السعودية سوى خط حديدي واحد يربط الدمام بالرياض وطوله ٥٧٠ كيلومترا وتم إنشاؤه في عام ١٩٥١ ، وإذا تم إصلاح سكة حديد الحجاز فسوف يجعل هذا في الامكان أن تتصل السعودية بالبلاد العربية الأخرى بواسطة السكك الحديدية . ولا وجود لهذه الوسيلة من وسائل النقل في إمارات الخليج العربي أو الجنوب العربي واليمن .

وفي الجمهورية العربية المتحدة تعتبر القاهرة المركز الذي تنفجر منه الخطوط الحديدية الرئيسية ، فتخرج منها خطوط إلى بورسعيد والسويس ، ودمياط ، والاسكندرية ، وذلك فضلا عن وجود شبكة واسعة تربط أجزاء الوجه البحري بعضها ببعض . وكذلك يخرج من القاهرة خط إلى الشلال جنوبي أسوان ويبلغ طوله ٣٦٠ كيلومترا . وفي عام ١٩٥٧/٥٨ كان طول السكك الحديدية بالجمهورية ٤٣٤٣ كيلومترا من الخطوط التابعة لهيئة السكك الحديدية الاميرية ، ١٣٢٧ كيلومترا من الخطوط الحديدية . وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة من أعظم البلاد العربية تقدما من هذه الناحية ويضمن البرنامج المرسوم ، والذي بدأ تنفيذه ، إجراء عملية شاملة من التجديدات نظراً لأهمية هذا المرفق في حياة البلاد الاقتصادية .

وتسير السكة الحديدية السودانية من وادى حلفا جنوبا إلى الخرطوم مارة بأبي حمد وعطبرة . وثمة خط يربط كل من ميناء بور سودان وميناء سواكن الواقعين على ساحل البحر الأحمر بعطبرة وبالتالي بالخرطوم وهناك خط بين الخرطوم وسنار ويتفرع عند الأخيرة إلى قسمين أحدهما يتجه جنوبا إلى الروصيرص على النيل الأزرق ، والآخر يسير غربا إلى الأبيض . وترتبط سواكن وبور سودان بسنار مباشرة عن طريق كسلا . وقد مد خطان كبيران أحدهما يصل الأبيض بفيلا شرقا ، والثاني يربط نيالا بمدينة وار في الجنوب الغربي . ويبلغ طول السكة الحديدية في السودان حوالى ٤٧٠٠ كيلومتر .

وفي ليبيا خطان قصيران يبلغ طولهما سويا ١٠٠ كيلومتر . وفى عام ١٩٦٠ بلغ طول السكة الحديدية في تونس ٢٠٣٨ كيلومتراً منها ٤٥٥ كيلومتراً كانت ملكاً لشركة الفوسفات . وفى عام ١٩٥٩ كان طول الخطوط الحديدية في الجزائر ٢٠٠ كيلومتر ، وقدر طولها في المغرب بحوالى ١٨١٠ كيلومتر فى نهاية عام ١٩٦١ منها ٧٦٠ كيلومتراً من الخطوط الحديدية المكهربة .

ويلاحظ على الخطوط الحديدية في معظم البلاد العربية أن أطوالها لا تتناسب مع المساحة أو حركة نقل البضائع وبذلك لا تساعد على الإسراع بالتنمية ، وهذا فضلا عن قدم معداتها إذ أنشئ الجزء الأكبر منها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ومن هنا تفتقر إلى الكفاءة ، والنقل بواسطتها بطيء وكثير التكاليف . وكذلك لم تؤخذ عند إنشائها العوامل الاقتصادية فى الاعتبار ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على سوريا والبلاد المجاورة لها ، فالخطوط الحديدية فيها لاتعمل بين مراكز الإنتاج الرئيسية ومراكز التوزيع .

ولقد كانت هذه الاعتبارات التى جعلت السكة الحديدية قاصرة عن تلبية مطالب التنمية ، دافعا على الاهتمام بإنشاء الطرق البرية التى تستخدم فيها

السيارات وخاصة في البلاد ذات المساحة الشاسعة حيث النقل بالسيارات أيسر ، وإنشاء الطرق أسرع وأقل كلفة من مد الخطوط الحديدية . ويبلغ طول الطرق في العراق ٤٥٥٠ كم وكما تخرج من بغداد. والطرق اللبنانية جيدة . وموضع الصيانة المستمرة ، ويبلغ طول الطرق الرئيسية ٥١٠ كيلومتر ، وفي سوريا حوالى ٤١٥٠ كيلومتر بخلاف ٥٩٢٦ كيلومتراً من الدروب الضيقة . وطول الطرق في الأردن ٢١١٦ كم ، والطرق الرئيسية تمتد من عمان إلى معان والعقبة ، ومن عمان إلى درعا ومنها إلى دمشق . ويجرى الآن في السعودية تنفيذ برنامج واسع لإنشاء الطرق ويهدف إلى توسيع نطاق شبكة الطرق البرية بحيث يصل طولها إلى ٣٠٠٠ كم. ومن أهم المشروعات طريق الرياض - الطائف ، وعند إنجازه سوف يتصل البحر الأحمر بالخليج العربي بطريق ممد لأول مرة ، إذ هناك طريق يزيد طوله على ٥٠٠ كم بين الرياض والدمام .

وفي عام ١٩٥٨ / ٥٩ كان طول الطرق بالجمهورية العربية المتحدة كالآتي :

٢٧٢١ كم . من الطرق المكدمية

١٢٨٠٠ كم . من الطرق غير المكدمية

٤٠٤٠ كم . من الطرق الصحراوية

ونجد في ليبيا طرقاً جيدة أهمها الطريق الموازى للساحل والذي يربط طرابلس بتونس من ناحية الغرب وبالاسكندرية من جهة الشرق . وفي عام ١٩٦١ كان بتونس ماطوله ١٥٤٧٠ كيلومتراً منها ٦٠٤٨ من الطرق الرئيسية . وفي عام ١٩٥٩ كانت الطرق البرية في الجزائر على النحو الآتي :

طرق رئيسية ذات صبغة قومية ٨٧٩٠ كم .

طرق بالولايات ١٣٥٠٠ كم .

طرق محلية ١٣٧٣٠ كم .

طرق ريفية ١٩٣٢٠ كم .

طرق صحراوية ١٣٣٥٠ كم .

وفي عام ١٩٦٢ كان المغرب يضم ماطولة ٦٨٠٠ كم من الطرق الرئيسية
الجيدة ، ٦٤٠٠ كم من الطرق الثانوية ، ٣٧٦٠٠ كم من الدروب
الصغيرة .

وقد انعكس هذا التطور الذي طرأ على هذه الوسيلة من وسائل النقل في
الزيادة الكبيرة في عدد السيارات الخاصة وسيارات نقل الركاب والبضائع ،
كما يتضح من الأرقام التالية :

البلد	سيارات ركاب وخاصة	فاكسيات	لوريات	أوتوبيسات
العراق (١٩٥٩)	٢٤٢٥٣	٧٦٧٨	١٣١٧٣	٢٩٠٠
لبنان (١٩٦١)	٥٣٩٤٤	٣٠٠٠	٧٩١٥	١٤٤٦
سوريا (١٩٦٠)	٢٣٣٦٥		١٢٤٥٠	
مصر (١٩٥٩)	٥٧٢٩٦	١٠١٤٣	١٦٣٣٥	٣٨٩٤
الأردن (١٩٥٩)	١١٧٤٩		١١٣١٧	
تونس (١٩٥٩)	٤١٢٩٧		١٢٨٩٩	
الجزائر (١٩٥٩)	١٢٤٧٤٦		٦٠٠٦ (سيارة تجارية)	
المغرب (١٩٦٠)	١٢٤٨٦٣		٥٨١٣ (سيارة بضائع)	
			٤٦٨٠٤ (سيارة بضائع)	

وبالرغم من التقدم الكبير الذى تحقق فى إنشاء شبكة الطرق البرية فى العالم العربى فإنها لازال قاصرة عن الوفاء بالحاجة فكثير من المناطق الريفية والصحراوية تسكاد أن تكون بمعزل عن العالم الخارجى ، كما أن بعض الطرق غير ممدد بالأساليب الحديثة ولا يمكن استخدامه فى الفصل المطير .

وهناك مشروع نرجو أن يخرج إلى حيز التنفيذ السريع ويرمى إلى إنشاء طريق يربط البحر المتوسط بالخليج العربى والغرض منه اتصال ، وادى بيروت وطرابلس واللاذقية بالبصرة والكويت والدمام على الخليج العربى ، على أن يخرج منه فروع المراكز الهامة فى سورية والأردن والعراق والسعودية .

وكان من أثر التوسع فى إنتاج البترول بالشرق الأوسط العربى ، والكشوف البترولية التى تمت فى القسم الأفريقى من الوطن العربى وخلال السنوات القلائل الأخيرة أن عمدت الشركات إلى إنشاء شبكة من خطوط الأنابيب لنقل البترول من مواطن إنتاجه إلى ساحل البحر المتوسط . والخطوط الرئيسية هى :

(١) الخطوط الممتدة من كركوك إلى ساحل البحر المتوسط لنقل البترول العراقى .

(٢) خط التابلاين الذى ينقل البترول السعودى إلى ساحل البحر المتوسط . والسبب فى إنشائه انخفاض تكلفة النقل بواسطته عنها بواسطة السفن ، فالمسافة من موانئ الخليج العربى إلى ساحل البحر المتوسط ٣٥٠٠ ميل بينما طول خط التابلاين ١٠٦٨ ميلا . فضلا عن هذا فالنقل بهذه الوسيلة يتفادى أداء رسوم المرور فى قناة السويس ، وإن كانت الشركات المساهمة لخطوط الأنابيب تدفع رسوما للحكومات البلاد التى تخترقها هذه الخطوط ، وهى الأردن وسورية ولبنان .

(٣) الخط الممتد من حقل زائن في ليبيا إلى مرسى البريقة ، ومن حقل دحره إلى خليج مرث .

(٤) الخطوط التي تنقل البترول الجزائري هي خطوط عجلة — سبخرة حمى مسعود — بوجي ، أهنة — حمى مسعود .

وتعتبر قناة السويس شرياناً مائياً بالغ الأهمية بالنسبة إلى التجارة العالمية وبخاصة نقل البترول العربي إلى أوروبا . وترتب على ازدياد حجم ناقلات البترول أن صار من المتعين العمل على تعميق القناة وتوسيعها ، وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع في عام ١٩٥٩ على أن يتم لإنجازه في عام ١٩٦٧ وتبلغ التكاليف المقدرة ٦٢,٨ مليون جنيه ، وباتتائه سوف يصبح في إمكان القناة أن تستقبل السفن التي يزيد غاطسها على ٣٧ قدماً .

وترتبط البلاد العربية بخطوط ملاحية منتظمة مع مختلف أنحاء العالم . ومن المرافئ الرئيسية الاسكندرية وبيروت واللاذقية وبور سودان .

وأصبح النقل الجوي من ضرور النشاط الأساسية في العالم العربي ، سواء لنقل في داخل كل بلد على حدة كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة والسودان والسعودية ، أو بين البلاد العربية ، أو مع البلاد الخارجية . وترتب على هذا النشاط إنهاء عدد من المطارات من الدرجة الأولى مثل مطار القاهرة الدولي ، ومطارات بيروت ودمشق والخرطوم والكويت والظهران وجدة وعدن ، وهذا خلافاً للعدد الكبير من المطارات المعدة لأغراض النقل المحلي . وكان انتشار النقل الجوي مصحوباً بالتوسع في إنشاء شركات الطيران العربية بحيث أصبح في كل بلد عربي تقريباً شركة لطيران على الأقل ، مثل السودان والأردن والعربية المتحدة وسوريا والسعودية ، وفي بعضها شركتان مثل الكويت . وغالبية شركات الطيران عربية تماماً وبعضها ملك خالص للدولة كما في الجمهورية العربية المتحدة ، أو تشترك

الدولة في ملكيتها ، كما توجد شركات لا تملك الحكومات فيها أسهما وينطبق هذا الوضع على الشركات اللبنانية . وتمتلك الشركات الأجنبية جزءاً من أسهم بعض الشركات العربية غير الحكومية ، أو كل الأسهم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد تعاقدت بعض الشركات الحكومية مع بعض شركات الطيران العالمية هلى أن تدير لها خطوطها أو تقدم لها المعونة الفنية . وكذلك تعمل الشركات العربية على تحسين مستوى طائراتها فاستخدم أكثرها أوبوشك أن يستخدم الطائرات النفاثة وبذلك يتسنى لها أن تنافس الخطوط العالمية فى اجتذاب المسافرين .

ومن المشروعات التى تقضى المصلحة بإخراجها إلى حيز التنفيذ مشروع إنشاء شركة طيران عربية موحدة تفتترك فى رأسمالها الشركات العربية القائمة فى الوقت الحاضر . ولا ريب أن شركة كهذه سوف تكون أقدر على استعمال طائراتها على نحو اقتصادى بدرجة أكبر ، وأكثر كفاءة على المنافسة فى الميدان الدولى الذى تعجز عن اقتحامه الشركات الصغيرة ذات الموارد والإمكانات المحدودة .

علامات فى طريق التطور

قد تبدو الصورة التى قدمناها للاقتصاد العربى كثيرة الظلال القاتمة ، وربما تعمل على إشاعة قدر من التشاؤم ؛ ولكن الواقع أننا نستطيع أن نتعرف اليوم على اتجاهات جديدة تعتبر علامات بارزة فى الطريق السلم الذى يتعين هلى بلاد المنطقة العربية أن تسير فيه حتى تتحقق الغايات التى تصعبا نصب أعينها .

ولعل أول ما يسترعى النظر ، بل ويشير الاهتمام ، التحول الحاسم الذى طرأ على النظرة إلى وظيفة الدولة إزاء الحياة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادى .

فقد كانت هذه النظرة قائمة في الماضي على العزوف عن التدخل في النشاط الاقتصادي لإلتوفير الأمن والعلمانية ، وترك أمر النهوض بالاقتصاديات القومية للجهود الفردية أو الخاصة وللقرارات العفوية من جانب المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال . ولم تحاول الدولة الاضطلاع بدور إيجابي مباشر إلا في ناحية المرافق العامة التي يعجز عنها أو لا يقبل عليها رأس المال الخاص ، كإنشاء السدود والخزانات وحفر الترع ومد الطرق والخطوط الحديدية وتوفير وسائل الإنارة ومياه الشرب . وحتى في هذه الميادين كان لرأس المال الخاص وهو أجنبي في مجملته نصيب طيب ، ففي مصر وتونس ، مثلاً ، كان جزء من الخطوط الحديدية مملوكاً لشركات أجنبية ، وكذلك كانت محطات توليد الكهرباء والنقل في داخل المدن ، مثلاً ، خاضعة لسيطرة المصالح الأجنبية الخاصة . إلا أن ازدياد الشعور بالتخلف سرعان ما أوضح وأن رأس المال في تطوره الطبيعي في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على أن يقود الانطلاق الاقتصادي في زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة ، اعتماداً على استغلال موارد الثروة في المستعمرات . . . ومن ناحية أخرى فإن اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقيين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحرّكها غير دافع الربح الأناني . إن هذه الجهود بآلتها كبد لم تعد قادرة على مواجهة التحدي . إن مواجهة التحدي لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط : (١) تجميع المدخرات الوطنية (٢) وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات (٣) وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج^(١) .

وتجلى هذا الاتجاه الجديد في نواح عدة في مقدمتها :

(١) الميثاق الوطني للجمهورية العربية المتحدة

(١) الأخذ بمبدأ تخطيط التنمية بقصد الإسراع بها من جهة والنسب بين تطور مختلف قطاعات الاقتصاد القوي من جهة أخرى ، بأشئت مجاس أو وزارات للتخطيط في معظم البلاد العربية ، واستقدمت بعثات ومبثات خبيرة من الخارج في بعض البلاد العربية ، للمساعدة في هذا العمل ، ووضعت خطط لأجال معلومة بدأ تنفيذ بعضها وبعضها الآخر في طريقه إلى التنفيذ . ففى مصر أنشئ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوي ثم هيئة التخطيط وانتهى الأمر بوجود وزارة خاصة بشئون التخطيط ، ووضعت مشروعات منسقة وأخيراً أعدت الخطة لمصناعة الدخل القوي في عشر سنوات ووضعت نواص مشروعات للتنمية على عشر سنوات . وبدأت بتنفيذ ما يعرف باسم الخطط الثلاثي . وأعد العراق خطة خمسية (١٩٦١ / ٦٢ - ١٩٦٥ / ٦٦) تتضمن استثمارات جديدة قدرها ٥٦٦,٣ مليون دينار منها ١١٢,٢ مليون للزراعة . وأعد الأردن مشروعات لدعم الاقتصاد القوي وتنفيذ على سبع سنوات . ونال في سورية خطة خمسية أيضاً . كما استقدمت ليبيا بعثة من البنك الدولي لدراسة أحوال البلاد والتوصية بالبرنامج اللازم للنهوض بها ، وهكذا . وبمباراة أخرى أصبح التخطيط هو الأسلوب الذي تتخذه البلاد العربية من أجل الخروج من دائرة التخلف التي عاشت فيها زمناً طويلاً .

(ب) اضطلاع رأس المال العام بتنفيذ عدد من المشروعات الإنتاجية بصورة كلية أو بالتعاون مع رأس المال الخاص مع تفاوت نسب اشتراك الجانبين ، وكثير من هذه المشروعات مما كان يعتبر من الميادين التي لا يعارفا سوى رأس المال الخاص . وبمعنى آخر أرسى الأساس الذي يقوم عليه قطاع عام يتسع باطراد وقادر على تحمل المسؤولية أو بعض المسؤولية عن التنمية . وهذه الظاهرة هي السمة البارزة للتنظيم الاقتصادي في الجمهورية العربية المتحدة ، كما نلاحظ اتجاه المشاركة في تنفيذ التنمية أو الاضطلاع ببعض نواحيها ، في العراق وسورية والكويت والأردن ، مما سوف نعرض له بالتفصيل عند الحديث عن هذه البلدان .

والأمر الثاني الذي نلاحظه هو الاتجاه الرامى إلى التخلص من سيطرة المصالح الأجنبية القديمة على الاقتصاديات القومية ، وهذا ما تحقق بشكل بارز في الجمهورية العربية المتحدة وكانت البداية الحاسمة في التحرر تأميم الحركة العالمية لقناة السويس في عام ١٩٥٦ ثم تمصير المؤسسات البريطانية والفرنسية بعد العدوان الثلاثى الذى وقع في خريف العام نفسه . وحمد المغرب إلى تأميم بعض المرافق العامة مثل الكهرباء والتي كانت أغلبيةها أجنبية أو وثيقة ارتباط بالمصالح المالية الأجنبية . وقرر المغرب أن يستولى على مساحة قدرها ربع مليون هكتار من الأراضى الزراعية المملوكة للأجانب وتوزيعها على الفلاحين من أبناء البلاد ، وكذلك فعلت كل من تونس والجزائر بعد الاستقلال وحرمت الجمهورية العربية المتحدة تملك الأجانب للأرض الزراعية .

وفي الوقت نفسه أصبحت الحكومات العربية بوجه عام تحبط نوظف رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بقيود معينة حتى لا تنزع إلى السيطرة وحتى تمارس نشاطها في النواحي الانتاجية التي تعتمد على الدولة وفقاً لخطط التنمية . وهذا الاتجاه لا يتعارض مع مبدأ الاستعانة برأس المال الأجنبي في النواحي التي يقصر عنها رأس المال الوطنى أو التي تتطلب أنواعاً مخصوصة من الخبرة لا تتوفر محلياً ، مثل استقطاب البترول . وحتى في حالة هذا المهدن نجد الحكومات العربية تساهم في بعض الشركات الجديدة التي تأسست لأغراض التنقيب والتسكير مما تفهد به الاتفاقيات التي عقدها مؤسسة إينى الإيطالية مع حكومتى المغرب وتونس مثلاً .

ولقد بينا أن من أكبر عناصر الضعف في القطاع الزراعى تركز الملكية الزراعية في أيدي فئة صغيرة من كبار الملاك ، وأوضحنا الأثر الناجم منه بالنسبة إلى عنصرى الكفاية والعدل ، ولهذا بدأ اتجاه قوى نحو إعادة النظر في التوزيع على نحو يحقق العدالة النسبية ويوسع من قاعدة الملكية ، وذلك دون إخلال بمبدأ الملكية الخاصة وحق الإرث . وكانت الجمهورية العربية

المتحدة بالفعل الرائدة في هذا الميدان حين أصدرت قانون الإصلاح الزراعي الأول في ٩ سبتمبر من عام ١٩٥٢ ، والذي جعل الحد الأعلى لها يجوز أن يملكه الفرد ٢٠٠ فدان ، ثم توالى التعديلات بحيث تقرر نهائياً أن لا يزيد مساحة ما تملك الأسرة (الوالدان والأطفال القصر) على ١٠٠ فدان . وكان القانون المصري لعام ١٩٥٢ سابقة حذوها بلاد عربية أخرى ، فأصدر العراق في عام ١٩٥٨ قانوناً مماثلاً يجعل الحد الأعلى للملكية ١٠٠٠ دونم من الأرض المروية ، ٢٠٠٠ دونم من الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار . وفي سبتمبر من عام ١٩٥٨ صدر قانون في سوريا يجعل الحد الأعلى ٨٠ هكتاراً من الأراضي المروية ، ٣٠٠ هكتاراً من الأرض غير المروية ، ثم أدخل تعديل على هذا الحد في عام ١٩٦٣ . وفي البلاد التي لم تأخذ بهذا الأسلوب في تحديد الملكية تسير الحكومات ، كما في الأردن مثلاً ، على توزيع الأراضي المستصلحة على صغار الفلاحين والمعلمين بقصد زيادة عدد الملاك .

ومن الاتجاهات ذات الدلالة البالغة نمو الشعور بضرورة الوحدة بين أجزاء الوطن العربي ، وكثر الحديث عن التكامل الاقتصادي والحاجة إلى إنشاء اتحاد جركي أو سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة أو السوق المشتركة لبلاد أمريكا الوسطى . ومن الخطوات الهامة التي اتخذت التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية مع إتاحة فرصة الانضمام إليها للبلاد العربية غير الأعضاء ، على أن ينفذ المشروع على مراحل . ثم دخلت الدعوة إلى الوحدة مرحلة حاسمة حين اتحدت سوريا ومصر في فبراير من عام ١٩٥٨ وأقامتا الجمهورية العربية المتحدة . ولم يؤد انفصال سوريا في سبتمبر ١٩٦١ إلى إضعاف الشعور العربي بالوحدة ، وفي أبريل من عام ١٩٦٣ تم التوقيع في القاهرة على اتفاق لإقامة وحدة اتحادية تضم الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية . وبالرغم من أن هذا الاتفاق لم يدخل في دور التنفيذ

العمل ، إلا أن هذه الخطوات جميعاً تمكس الانجاء الوجدوى الذى يعتبر دهامة أساسية يقوم عليها التكامل الاقتصادى بين أجزاء الوطن العربى ، أيا كانت الصورة المرحلية التى يتخذها هذا التكامل .

ولعل أهم الاتجاهات التى وضحت بالعالم العربى خلال السنوات القلائل الأخيرة والتى تسترعى اهتمام المراقبين من العرب والأجانب الاتجاه الاشتراكى الذى سارت فيه بعض الحكومات العربية والذى أصبح شعاراً للكثير من المنظمات السياسية ، بل نجد فى الوقت نفسه أن المستويين فى بعض البلاد العربية يعلنون أنهم يطبقون سياسة اشتراكية وإن اختلفت الأساليب التى يتبعونها ، الأمر الذى ينم عن وضوح هذا الاتجاه .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول من بدأ تطبيق هذه الفلسفة الاشتراكية ، وفسر الميثاق الوطنى الأمر بقوله «إن الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، وصولاً ثورياً إلى التقدم ، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » . وأعلنت الجزائر أنها قررت السير فى الطريق الاشتراكى كسبيل إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

قلنا إن من الصفات البارزة للاقتصاد العربى بوجه عام أنه يعتمد على إنتاج المواد الغذائية والحامات الزراعية والمعدنية . ولهذا نشاهد اليوم فى جميع الخطوط الموضوعة للتنمية أن التأكيد يوضع على التصنيع حتى يتحقق التكافؤ بين عناصر الاقتصاد القومى المختلفة ، وهذا مائند عليه حتى النظرة السريعة إلى المشروعات الإنمائية التى أعدتها الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والأردن والعراق وتونس وغيرها ، مما سوف نبينه فى موضعه .

ضرورة التنمية على الصعيد العربي

من العرض الموجز الذى قدمناه لمعالم الاقتصاد العربى يتضح أن العالم العربى فى صورته السكانية ، أى بغض النظر عن التطور الارتفاعى فى جزء منه أو آخر ، وفى ناحية من الحياة أو أخرى ، قد ظل بعيداً إلى حد كبير عن التمرض بالثورات الاقتصادية والاجتماعية بمعانها الشاملة التى لابد أن تتولد عن الثورة التكنولوجية التى أسهمت بدرجة بالغة فى تطوير بلاد أو مناطق أخرى بالعالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والاتحاد السوفيتى واليابان . غير أنه لا يمكن أن ينسكب فى الوقت نفسه أن هذا المجتمع العربى بدأ يسمى وبخاصة فى السنوات القلائل الأخيرة ، إلى أن يحتل مكاناً فى الزحف الإنسانى العام صوب استغلال الموارد التى هيأتها الطبيعة ، والطاقت البشرية المتوافرة لديه ، إذ ما من شك أن تغييرات حاسمة قد طرأت على الزراعة وأهل الزراعة فى أكثر من بلد ، وأن الصناعات أرسيت ببعض أسسها فى أكثر من مكان ، وأن مشروعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأجل محدوددة بدأ تنفيذها فى عدد من بلاد العالم العربى أو وضعت مقوماتها وأركانها تمهيداً لإخراجها إلى حيز التنفيذ فى عدد آخر ، مما أشرنا إليه فى موضع آخر من هذا الفصل . وأعم من هذا كله فى نظر المراقبين ما حدث من تحول فى الفلسفة التى يجب أن تأخذ بها الدول الحديثة .

هناك إذن تخلف من الناحية العامة وتطور أو سعى إليه من الناحية الفردية وهذا الأمر الأخير هو الذى ينبغى أن يكون موضع الاهتمام . فالواضح أن التطور الحالى فردى النزعة والاتجاه والأسلوب ، إن صح التعبير . فشكل وحدة سياسية فى العالم العربى تضع وتنفذ خططها للتنمية التى تقف عند حدودها السياسية ، وتبذل كل ما تقدر عليه من جهد ونشاط فى سبيل ما تستهدفه من غايات ، وتطبق السياسات التى تراها أدنى إلى تحقيق هذه

الغايات . ولما نحاول أن نشجب هذا الأسلوب في العمل فهو طبيعي ومنطقي وفيه الحل أو بعض الحل لمشكلة التخلف ، كما أنه بالمثل الطريق الذي اختطته وتسير فيه بلاد أخرى .

غير أننا نعتقد أن هذا الاتجاه وإن كان سليماً ، لا يأخذ في اعتباره عوامل أخرى لها أهميتها البالغة ، في مقدمتها ما يلاحظ من أن السوق المحلية في معظم البلاد العربية ، كل منها على حدة ، محدودة أو ضيقة بشكل يلقت النظر ، والنتيجة المترتبة على هذه الظاهرة مثلاً أن عدداً من الصناعات لا بد أن يفيض الإنتاج منه عن حاجة هذه السوق إذا أريد أن يكون اقتصادها بالمعنى الصحيح . وفي هذه الحالة إذا حاول أن تستورده أسواق عربية أخرى فقد يجد الباب أمامه موصداً بفعل حواجز جمركية مصطنعة أو ، صالح محلبة ضيقة الآفاق . وإذا رأى أن يقتصر الإنتاج على السوق المحمية الضعيفة لسكان معناه قيام وحدات صناعية غير اقتصادية بما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التكاليف بغیر مبرر وهو ارتفاع لا يحتمل عبثه سوى المستهلك المحلي والذي هو بطبيعة مرحلة التطور الحالية في معظم الإقليم ، محدود الدخل . ولا وقف الأمر عند هذا الحد أي ميدان الصناعة بل إنه ليعتداه إلى قطاع الزراعة فقد تزرع محاصيل تزيد أعباء إنتاجها الاجتماعية على تكلفة استيرادها من بلاد عربية أخرى ظروفها من حيث التربة أو الأحوال الجوية أو الخبرة السابقة ، تجعلها أفضل استعداداً للتركيز على مثل هذه المحاصيل وعلى نحو يتفق مع المعايير الاقتصادية .

هذه الظاهرة معناها نشوء التضارب والمنافسة غير الاقتصادية أي السابجة ولعل من الأمثلة على نوع من هذا التضارب أن نشير إلى صناعتين على سبيل المثال لا الحصر . فالجمهورية العربية المتحدة أنشأت منذ سنوات صناعة منتجات الخزف والسيراميك ، وبإضافة وحدات جديدة — يتضمنها المشروع الأصلي والتصحیحات اللاحقة — تستطيع أن تسد حاجة السوق المحلية

لشعب عدده ٢٧ مليوناً من الأنفس ، فضلاً عن إشباع حاجة البلاد العربية الأخرى . و لو أنبجت لها سوق عربية واسعة بالدرجة الكافية لانخفضت تكاليف الإنتاج نسبياً وارتفعت الصناعة إلى مستويات أرق وأكثر تنوعاً . وعلاوة على هذا تستطيع هذه الصناعة أن تحصل على بعض خاماتها من بلاد عربية تكون فيها تكاليف الإنتاج اقتصادية . ولسكننا إذ نتابع ما بعد من خطط أو أفكار نجد انجهاً إلى إقامة هذه الصناعة في أكثر من بلد مثل سوريا ولبنان أو الكويت أو الجزائر . ويمكن أن يصدق الشيء ذاته على صناعة الحديد والصلب حيث يبدو أن برامج للتنمية الصناعية في سوريا والعراق تشمل عليها ، بالرغم مما هو معروف من أن نجاح هذه الصناعة لا بد له من سوق واسعة ، سواء في الداخل أو الخارج . إن نجاحها لا يحتمل الشك في بلد كالحند مثلاً يضم مئات الملايين من الأفراد ، ونجحت منذ زمن طويل في بريطانيا بسبب عظم الطلب الداخل أثر قيام الثورة الصناعية كما كان الطلب عليها في الخارج كبيراً .

وثمة مثال ثالث وهو الصناعة البتروكيميائية القائمة على أساس البترول أو الغاز الطبيعي ، وهي صناعة تتطلب أبحاثاً علمية مفصلة واسعة النطاق ، وخبرة فنية عالية ، ورؤوس أموال كبيرة وأسواقاً واسعة بالدرجة الكافية ، ومع ذلك نلاحظ أن كثيراً من البلاد العربية المنتجة للبترول تفسر جدياً في إقامة هذه الصناعة مما سوف يؤدي إلى منافسة قاتلة من أجل اكتساب الأسواق الخارجية ، وفي الوسع تلافى هذه النتيجة عن طريق الاتفاق على سياسة موحدة بين المصالح المعنية . هذه الأمثلة تكفي لبيان خطورة التنمية الفردية التي تسعى إلى إغلاق الأبواب على نفسها ، بينما تحتاج أمثال هذه المشروعات يصعب أن يتحقق إلا إذا قامت على أساس التعاون الإقليمي الصادق .

قد يتراءى أن هذا الانجها الفردي ربما يتيح أوفر فرص النمو أمام البلاد

العربية التي تملك إمكانيات أكبر من ناحية الموارد والطاقت والأموال والخبرات ولسكننا في دعوتنا إنما نهدف إلى تحقيق أكبر قسط من المنفعة لكل بلد عربي بصورته الفردية والبلاد العربية كلها بصفاتها الجماعية ، وهذه المنفعة معينة أن تتولد من تفاوت القدرات على أفضل إنتاج بأقل تكلفة طيبة أو للظروف المناسبة ، إن ما ندعوا إليه هو نوع من تقسيم العمل الذي يؤدي إلى أفضل النتائج . وإذا كان تقسيم العمل بطريقة عملية دقيقة سبيلا إلى رفع معدل الكفاءة الإنتاجية في المصنع الواحد أو في الشركة الواحدة أو على مستوى الصناعة الواحدة ، فهو كفيلا بالمثل أن يكون سبيلا إلى الإسراع بعملية التنمية العربية .

ولعل بعض الأحداث المعاصرة ما يدعم هذه الدعوة ، فالسوق الأوروبية المشتركة وسيلة لوحدة اقتصادية في أوروبا الغربية (حسب مفهومها السياسي الحالي) وما من شك أن هذه الوحدة سوف تعرض الكثير من القطاعات الاقتصادية الحالية للمنافسة وسوف يضطر بعضها إلى إجراء تعديلات تتفق مع الوضع الجديد المرتقب ، بل وقد يسفر الأمر عن انهيار صناعات أو الإقلاع عن زراعات تعد غير اقتصادية في ظل منطقة متكاملة . وبالرغم من هذا كله لم تكف الدول الأعضاء من السير في الطريق الذي اختطته لأنها تعتبر المصلحة الجماعية أدهى إلى تحقيق المصالح الفردية لكل من البلاد الأعضاء . وهذا ما ينبغي أن يكون موضع الإدراك في العالم العربي . وهذه الحقيقة ذاتها أدركتها أمريكا اللاتينية ، وكان من نتيجة هذا التوقيع على معاهدة مونتفيديو في عام ١٩٦٠ بين المكسيك وست من دول أمريكا الجنوبية^(١) لإنشاء منطقة تجارة حرة ، كما أنشئت في السنة ذاتها السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى^(٢) .

(١) الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، باراجواي ، بيرو ، المكسيك ، وأوروغواي .

(٢) السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ونيكاراجوا .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هناك مشروعات إنتاجية من ناحية التحكم في الموارد المائية السطحية أو ضبط قطاع الرعي أو توليد الطاقة الكهربائية أو توسيع شبكة النقل والمواصلات وتنظيمها . وهذه المشروعات جميعاً مما تعود الفائدة منها على أكثر من بلد عرى واحد ، ومن هنا يقضى المنطق بأن يكون البحث والتنفيذ والتمويل بطريقة غير فردية ضماناً للنجاح .

والذى نراه فى هذا الشأن هو المبادرة بإنشاء جهاز عرى يتولى المهام الآتية بصفة مبدئية :

(١) إجراء دراسة شاملة مبنية على الأساليب العلمية ، الموارد والعلاقات الظاهرة والسكائمة والحاجيات الحالية ، والمطالب المستتقبل ، لفقرة معينة . وهذه الدراسة تشمل الإنتاج الزراعى والصناعات القائمة وموارد الثروة المعدنية .

(٢) دراسة ظروف الإنتاج فى البلاد العربية وفق أحدث النظم والمبادئ . وهذه الدراسة تشمل أنواع المنتجات وتكاليفها وتسويقها فى مواطنها وفى خارج مواطنها والصعاب التى تواجهها ، وملاحية الاستثمار فيها أو العدول عنها أو عن التوسع فيها مستقبلاً .

(٣) دراسة خطط التنمية المعدة حالياً أو التى يجرى إعدادها فى كل بلد على حدة بقصد التنسيق بينها والحيلولة دون التضارب .

(٤) دراسة إمكانيات الإنتاج خلال فترة معينة ولتسكن عشر سنوات مثلاً .
(٥) تقدير مدة التنفيذ وتكاليفه سواء بالعملات المحلية أو الأجنبية وما يستلزمه هذا من الخبرات الفنية والتنظيمية .

وإذ تم هذه الدراسة ، ويجب أن تكون شاملة وتفصيلية ودقيقة وتضع المصلحة العربية العامة فى المقام الأول من الاعتبار ، يوضع برنامج للعمل

تحدد فيه الأولويات ونخصص له مناطق التنفيذ ووسائله على نحو يجمع بين المصلحة الجماعية والمصلحة المحلية الخاصة ، تماماً كما يحدث في حالة خطة التنمية التي يمدّها بلد واحد لنفسه . وهذه الطريقة تتحقق الأهداف الآتية :

(أ) استغلال الموارد المعطلة حالياً ، سواء كان التعطيل جزئياً أو كلياً .
(ب) عدم البدء في خط إنتاجي ببلد معين إلا إذا كفّلنا له مقومات النجاح كافة ، من حيث وجود المواد والموارد والخبرات ووفرنا له السوق اللازمة .

(ج) تطبيق مبادئ التخصص في الإنتاج الأكثر كفاءة وتقسيم العمل .
(د) القضاء على مانع حظه الآن من تضارب أو منافسة غير سليمة ومن رفع الأسعار الجبركية .

(هـ) الانتفاء تدريجياً لظاهرة عدم استواء النمو والتقدم الموجودة حالياً ، لأن التخطيط المرسوم على مثل هذا النطاق الأقليمي يؤدي إلى تقارب المعدلات وبالتالي المستويات وفقاً للنظرية المعروفة في علم الطبيعة عن الأوائ المستطرفة .

(و) وأخيراً - وليس آخراً - تمهيد الطريق أمام التمازج الاقتصادي الشامل في المنطقة العربية بأسرها ، مما يصبح معه صدور من التكامل الاقتصادي أمراً في حيز الإمكان العملي .

وهنا ننبه إلى أن هذا التخطيط إنما يتناول النواحي التي تمس مصلحة البلاد العربية في مجموعها ، إذ هناك نواح من النشاط الإنتاجي لها صبغتها التي يجب أن تكون محلية لأنها تهدف إلى سد حاجات محلية معينة .

فالدعوة إذن إلى التنمية الاقتصادية على مستوى المنطقة العربية كلها ، دعوة إلى السير بطريق التكامل الاقتصادي بين أجزائها . والتكامل الاقتصادي

كما يعرفه الأستاذ ييلا بالاسا يمكن تعريفه كعملية وحالة ؛ فبوصفه عملية يتضمن التدبير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول قومية مختلفة ، وبوصفه حالة يمكن أن يتمثل في انتفاء مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القومية^(١) . ويقول الدكتور حيدر غيبه في مقال له عن « الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية » ، نشر في مجلة الرائد العربي أن « التكامل الاقتصادي هو إذن أن يختص كل بلد بإنتاج المواد التي تتمتع بالكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة وتكاليف الإنتاج وأن يتم تبادل السلع المنتجة في كل منها بحرية بحيث تكمل بعضها الأخرى أي أن تصدر الدولة المواد التي تتمتع إنتاجها بالميزة النسبية فيها إلى الدول الأخرى وتزود هي من هذه الدول بالمواد التي تتمتع بالميزة النسبية في الدول المذكورة » .

ولكن ، هل تتوافر شروط التكامل العربي سالف الذكر على السؤال بقوله ، وإذا عرفنا أن تجارة البلدان العربية في الشرق الأوسط مع بعضها لا يتجاوز ٦ - ٧ ٪ من مجموع تجارتها الخارجية وأن هذه النسبة تتضاءل كثيراً فيما إذا أدخلنا في حسابنا التجارة بين جميع دول الوطن العربي بالنسبة إلى تجارتها الخارجية مع سائر دول العالم ، أقول إذا عرفنا ذلك يتبادر إلى الذهن أن شروط التكامل الاقتصادي بين الدول العربية هي محدودة جداً رغم وجودها ، ولا سيما إذا قيست بالشروط الموجودة بين الدول المتقدمة اقتصادياً وعلى الأخص دول وسط وغربي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث تتجاوز نسبة تجارتها مع بعضها البعض رغم الحواجز الجمركية القائمة أضعاف نسبة تجارة البلدان العربية الخارجية مع بعضها » .

(١) Economic Integration (London : George Allen & Unwin Ltd.)

وترجع هذه الظاهرة إلى تأخر البلاد العربية من الناحية الصناعية، وغلبة النفوذ الأجنبي المباشر أو غير المباشر إلى حد قريب علمها، والحواجز الجمركية المصطنعة. ونلاحظ أيضاً أنه باستثناء بعض المنتجات الزراعية الخاصة ببعض هذه البلاد دون غيرها نجد أن منتجات الغالبية منها متماثلة بما يحده كثير من التبادل بينها الذي يقتصر في الغالب على أنواع قليلة لا تنتج في بعضها أو تنتج بمقادير تقصر عن سد حاجة الطلب الاستهلاكي المحلي، وعلى الحضر والفواكه التي يتفاوت موسم نضوجها بين البلاد العربية. وإذا انتقلنا إلى الثروة المعدنية فلماها تركز في البترول الذي تنتجه بلاد عدة بالمنطقة وبكميات ضخمة بالقياس إلى استهلاك المنطقة، كما يصدر الفوسفات والحديد والمنجنيز والرصاص والكوبالت على صورة خام بسبب انعدام الإمكانيات اللازمة لتصنيع هذه المواد، في معظم أرجاء الوطن العربي. وفي مجال الصناعة نلاحظ أن معظم البلاد العربية تتوفر على إنتاج أنواع متماثلة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة كالأقمشة والزيت والاسمنت.

وبالرغم من هذا فإن هناك إمكانيات فعلاً لهذا التكامل وهي قينة أن تزود في المستقبل تبعاً لحوافز اقتصاديات المنطقة العربية. وفي وسع الجمهورية العربية المتحدة مثلاً أن تزود شقيقتيها بمنتجات الحديد والصلب والأسمدة الكيماوية التي تشتد إليها الحاجة للزراعة، نظراً لتقدم هاتين الصناعتين بشكل ظاهر فيها. وتستطيع هي أن تزود ببذرة القطن من السودان وسورية لعمل الزيت، وبالقمح من سوريا، وبالماشية من السودان وليبيا، على أن تمد هذه البلاد بحاجتها من أنواع عدة من السلع المصنوعة التي لا تنتجها هذه البلاد أو ترتفع تكاليف إنتاجها إذا قررت الدخول في هذا المضمار. وبالرغم من نشاط صناعة النزل والنسيج في الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، فإن في مستطاع الأخيرة أن تحصل من الأولى على حاجتها من المنسوجات القطنية الرفيعة التي لا تنتجها، على أن تتوسع العربية المتحدة في استيراد المنتجات من الحرير الطبيعي مثلاً منها. ويمكن للدولتين تفسيق

سياستهم ما في تصدير لإنتاج صناعة الغزل والنسيج إلى البلاد العربية الأولى ، ويمكن أيضاً أن تنسق الدولتان والسودان تصدير أقطانها لأغراض التصنيع في البلاد العربية الأخرى أو لأغراض التصدير إلى البلاد الأجنبية .

مصادر تمويل التنمية

وما من شك أن التنمية في العالم العربي عملية تتطلب الكثير من الموارد المالية . ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن هو التمويل الداخلي ، غير أننا نلاحظ أن رؤوس الأموال المحلية الناجمة عن الادخار غير كافية في معظم البلاد العربية نظراً لانخفاض الميل إلى الادخار ، كما أن الأموال التي يتسنى الحصول عليها عن طريق المدخرات الداخلية ، معظمها من العملات المحلية . ومع ذلك فإن في إمكان البلاد العربية تشجيع الميل إلى الادخار ورفع مستواه بالقدرة المناسب ، وتوجيهه عن طريق تقييد الاستيراد من الحكايات ووضع سياسة ضرائبية مشجعة . ولقد أصدرت الحكومة اللبنانية ، مثلاً في عام ١٩٥٤ قانوناً يقضى بإعفاء الشركات التي أسست في السنوات الخمس التالية لصدور القانون ، من الضرائب لمدة ست سنوات إذا كانت المنتجات من نوع جديد ويؤدي عملها إلى زيادة الإنتاج القومي ، وأن لا يقل رأس المال الموظف في لبنان عن مليون ليرة لبنانية ، وأن تزيد مدفوعاتها الكلية لأجور الموظفين اللبنانيين . وكذلك أصدرت مصر قانوناً مماثلاً من حيث الإعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة إلى مشروعات الإنشاء والتوسع المؤدية إلى تحقيق السياسة الإنتاجية للدولة . ويتميز على الحكومات العربية توجيه الاهتمام إلى ما يقال له المدخرات الإجبارية ، وتعتبر الجمهورية العربية المتحدة رائدة في هذا الميدان عن طريق صندوق التأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤسسات المماثلة . وقد زادت قيمة المدخرات المستمرة نتيجة هذه السياسة من ٦١,٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ إلى ٨٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ على ما ذكرت مجلة الأهرام الاقتصادية في عددها الصادر في أول حزيران عام ١٩٦١ .

والمصدر التالي للتمويل يتمثل في فائض الأوال بالبلاد العربية المنتجة للبتترول ، وهي العائدات التي تحصل عليها من الشركات القائمة بالاستغلال ، وهذه الأموال عبارة عن عملات أجنبية تشد إليها حاجة المنطقة لأغراض التنمية . وتقدر أموال حكومة الكويت المستثمرة في السندات البريطانية بما لا يقل عن خمسمائة مليون دولار ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى الضعف في عام ١٩٧٠ ، وتدل الأرقام التي نشرتها الأمم المتحدة من المصادر الرسمية ، على أن فائض رؤوس الأموال غير المستثمرة في أقطار الخليج بلغ نحو ٢١٥ مليون دولار . وتقدر الأرصدة السعودية المستثمرة في الخارج بـ ١٩٠ مليون دولار . وجاء في جريدة الصحافة اللبنانية في عددها الصادر في ١٩ أيلول ١٩٦٠ أن الشركة التجارية للشرق الأقصى في جدة أقرضت بنك طوكيو مبلغ ١٠٠ مليون دولار يسدد خلال ٢٥ عاما بفائدة سنوية قدرها ٨٪^(١).

واقدمت حكومة الكويت في الفترة الأخيرة وعن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، على المساهمة في المشروعات الإنتاجية والإعانة بالبلاد العربية بتقديم القروض الطويلة الأجل ، ومن ذلك قرض لبلدية بيروت بمبلغ خمسة ملايين جنيه أسري لمدى عشر سنوات بفائدة سنوية قدرها ٨٪ ، وقرض لأمانة العاصمة الأردنية بمبلغ مليون دينار بفائدة ٨٪ ، كما أقرضت السودان سبعة ملايين دولار للإنفاق على شراء المعدات والأدوات اللازمة لتطوير السكك الحديدية السودانية ، ومنحت الأردن ٧٠ مليون دولار للإنفاق على مشروع اليرموك ومشروع الفوسفات ومؤسسة الإنماء الصناعي . وكذلك قدمت إلى الجزائر قرضا بمبلغ هشرين مليون دولار نصفه بدون فائدة ، وتم الاتفاق بين الكويت والعراق بشأن حصول الأخير على قرض بمبلغ ثلاثين مليون دينار ، ومع اليمن للمساهمة في تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

ووافق المجلس الاقتصادى العربى المنبثق عن الجامعة العربية فى عام ١٩٥٧ على إنشاء مؤسسة مالية عربية للإيماء الاقتصادى ، وظيفتها المساعدة على تمويل المشروعات الإنتاجية ، سواء كانت هذه المساعدة فى مرحلة الإنشاء أو التوسع أو التحسين ، وذلك عن طريق الإقراض والمساهمة الجزئية أو إعداد الدراسات الفنية لها . وحدد فى الاتفاقية رأس مال المؤسسة بما قيمته عشرون مليون جنيه مهنرى ارتفع إلى ٢٥ مليوناً بعد مساهمة الكويت . وحددت حصص كل عضو من المؤسسين بنسبة حصته فى ميزانية جامعة الدول العربية . وتتكون أموال المؤسسة هذا الرأسمال المسكنتب به من الأموال الاحتياطية ومن الأموال التى تقرضها المؤسسة بواسطة إصدار سندات أو فتح اعتمادات من المؤسسات الدولية ، أما حالات الإقراض بقصد المساهمة فتحددها الاتفاقية بإقراض المشروعات الإنتاجية التى تقوم بها حكومات أو هيئات أو أفراد البلدان الأعضاء وإقراض المصارف الإيمائية الصناعية والزراعية والمساهمة فى شركات تقوم بأعمال إنشائية وإنتاجية على نطاق إقليمى أو محلى واسع .

غير أن البعض يبدى ملاحظات معينة حول هذه المؤسسة فىقول: (١)

(١) إن وظيفة المؤسسة تقتصر على تشجيع المشروعات دون القيام بها ، فقد نصت المذكرة التفسيرية المسككة لمشروع الاتفاقية فى الصفحة ٤ على أنه « ليس المؤسسة أن تنفرد بالقيام بتنفيذ مشروع إنتاجى وإن كان من طيمه عليها » ، ولكننا لا نعرض على هذا الاتجاه على الأقل فى المراحل الأولى من حياة المؤسسة حتى لا نتعرض لمشكلات وتعقيدات قد تعطلها عن أداء مهمتها ، وهى فى هذا نجمع بين اختصاصات كل من البنك الدولى لإنشاء والتعمير والشركة الدولية للتمويل .

(١) الرائد العربى « مشاريع التنمية الاقتصادية فى البلاد العربية ووسائل تمويلها » عدد يونية ١٩٦٣ ص ١٧ .

(٢) أن توزيع جهود المؤسسة ومواردها على هذا الشكل الواسع الحاصل قد يشير أمامنا مشاكل وصعوبات نتيجة لتعدد أنواع الخبرة والاختصاص التي تتطلبها مثل هذا الأمر .

والمصدر الثالث لتمويل التنمية الاقتصادية يتمثل في الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية ، وهذه يمكن أن تكون على صورة قروض من حكومات أو مؤسسات خاصة أو مؤسسات دولية ، إلا أنه ينبغي أن تكون هذه القروض التي يجرى الحصول عليها من غير المصادر الدولية ، خالصة من القيود أو الاعتبارات السياسية المباشرة أو غير المباشرة .

ونلاحظ بهذا هذا النوع من الأموال الأجنبية ضرورة منحها لآجال طويلة بالدرجة الكافية حتى يقضى ظهور النتائج المرجوة من استخدامها ، وأن تكون فائدتها بسيطة بحيث لا تشكل عبثاً على عاتق البلاد المقرضة . وكذلك يمكن أن ترد رؤوس الأموال الخاصة للمساهمة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية التي تتطلب موارد مالية كبيرة وخبرات معينة إلا أنه ينبغي أن يقتصر دور هذه الأموال على المشروعات التي تتمشى مع خطة التنمية للدولة المعنية وأن يحاط استخدامها بالضمانات التي تحول دون تجمد الظاهرة القديمة وهي سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصادات العربية . ولقد عمدت الجمهورية العربية المتحدة إلى الاقتراض من البنك الدولي لمشروعات تحسين قناة السويس ومن الاتحاد السوفيتي لتنفيذ مشروع السد العالي ، ومن هذا البلد الأخير وألمانيا الغربية واليابان وبلاد أخرى لأغراض التصنيع وفقاً للخطة المرسومة بشأن التنمية .

وأخيراً وليس آخراً هناك الهبات المالية والمعونة الفنية ، وإن كنا نرى أنه يحسن عدم المبالغة في أهمية الهبات لأنها محدودة القدر كما أنها غالباً ما تكون مصحوبة باعتبارات وملايسات لاتتصل بالنواحي الاقتصادية البحتة .

مظاهر من التعاون العربي

الآن وقد أوردنا معالم تخلف الاقتصاد العربي بوجه عام ، وأشرنا إلى
العلامات الدالة على بدء السير في اتجاه جديد ، وبيننا ضرورة التنمية الاقتصادية
على الصعيد الاقليمي ، وأهمية العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي ، نقول
إننا وقد تحدثنا عن هذا كله ، نرى لزوما علينا أن نسأل : ما الخطوات التي
اتخذت حتى الآن ومنذ إنشاء جامعة الدول العربية من أجل تحقيق التعاون
الاقتصادي العربي ؟ وإذا كانت الوحدة الاقتصادية لم تتحقق ، وإذا كان العالم
العربي لم يتمكن بعد من إنشاء اتحاد جمركي أو سوق مشتركة على الأقل فإننا
لا نستطيع أن ننقل من أهمية الجهود التي بذلت والخطوات التي اتخذت في
سبيل التعاون العربي . وإذا بدت هذه الجهود والخطوات محدودة فلزوم علينا
أن نأخذ بعين الاعتبار ظروف المنطقة العربية خلال السنوات التي أعقبت
إنشاء الجامعة في ١٩٤٥ ، ومن هذه الظروف أن عدداً كبيراً من البلاد
العربية ظل سنوات طويلة خاضعة للتسلط الأجنبي ، وحتى البلاد التي حصلت
على استقلالها رسمياً كانت في حالة تبعية لامتصاصات الدول التي كانت تسيطر
عليها من قبل . أضف إلى هذا ما كان بين البلاد العربية من تفاوت ظاهر في
النظم الاقتصادية في مختلف نواحيها ، سواء من حيث النظم النقدية أو
الأساليب الإنتاجية أو الأوضاع التجارية الخارجية والداخلية ، فضلاً عن
كون هذه البلاد جميعاً متشابهة في إنتاجها وطبيعة اقتصادياتها . وفيما يلي
عرض موجز لبعض الخطوات التي اتخذت بقصد تحقيق التعاون العربي في
المجال الاقتصادي^(١) .

(١) راجع في هذا مقال « الجامعة العربية والتعاون الاقتصادي العربي » مجلة الرائد العربي
حزيران (يونيه) ، ص ٢٢ - ٢٤

أولاً - اتفاقنا على مبدأ التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وتسليم
المفروقات المعاملات الجارية وتنقل رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية :
وتتضمن الاتفاقيتان :

(أ) إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في
الجدول (١) الملحق من رسوم الاستيراد الجمركية .

(ب) معاملة المصنوعات العربية معاملة تفضيلية فتخضع إلى تعريف جمركية
مخفضة تتراوح بين ٢٥٪ - ٥٠٪ من التعريف العادية المطبقة في البلد العربي
المستورد .

(ج) عدم إخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في
بلد عربي إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات
المحلية المماثلة .

(د) حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية تمكيناً للرعايا
العرب من المشاركة في مشاريع الإعمار وعدم إخضاعها لآلية رسوم أو ضرائب
استثنائية مع السماح لرؤوس الأموال بالعودة إلى موطنها الأصلي .

(هـ) تسهيل تحويل بعض المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة
مع منحها أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

ثانياً - توحيد التعريف الجمركية :

أقر المجلس الاقتصادي توحيد تسمية التعريف الجمركية ووضع جدول
تعريف جمركية موحدة تلزم بها كافة الدول العربية ، وشكلت لجنة لإتمام
المشروع استعرضت جدول التعريف الجمركية الملحق بالاتفاقية الدولية
المعقودة في عام ١٩٥٠ ببروكسل ، وأخذت بعين الاعتبار الأوضاع الخاصة

للبلاد العربية . وثم وضع الجدول والشروح الخاصة به ، وتركزت الحرية لكل دولة في إعداد تعريفها الجمركية على نسقها بحيث لا تدخل أى تغيير سواء في نصوص البنود أو أرقامها أو في الملاحظات الواردة في مقدمة الأقسام والفصول .

ثالثاً : استغلال أمواج البحر الميت

في عام ١٩٥٦ قرر المجلس الاقتصادي لإنشاء شركة البوتاس العربية المحدودة ، برأس مال أساسى قدره أربعة ملايين وخمسمائة وألف دينار أردنى مقسماً إلى ٩٠٠,٢٠٠ سهم قيمة كل منها خمسة دنانير ، يساهم فيها المؤسسون وهم المملوكة الأردنية والحكومات العربية والبنك العربى بما قيمته مليون وألف دينار أردنى ، وي طرح باقى رأس المال للاكتتاب فيه فى الأسواق العربية . وإذا عجزت المساهمة الأهلية عن تغطية المبالغ المطلوبة يقوم المؤسسون بتغطيته . ويعتبر هذا أول مشروع إلتامى مشترك بين الدول العربية .

رابعاً : المؤسسة الخالصة العربية للصناعة الاقتصادية

وقد سبق الحديث عنها فلا حاجة إلى العودة إليه .

خامساً : اتفاقية الوحدة الاقتصادية

وتم توقيعها فى ٦ يونيو ١٩٦٢ . ويتضمن المشروع الذى أقره المجلس الاقتصادي أربعة فصول : والفصل الأول خاص بأهداف الوحدة الاقتصادية والوسائل الكفيلة بتحقيقها ، وقد شملت حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية وحرية الإقامة

والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وحقوق التملك والإيحاء والإرث . وينص الفصل الثاني على إنشاء الأجهزة اللازمة وهي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمكتب الفني الاستشاري الذي يتولى إعداد الدراسات والقيام بالبحوث . كما يحدد هذا الفصل اختصاصات مجلس الوحدة في النواحي الإدارية والتنظيمية والتشريعية وكيفية إعداد ميزانية المجلس وطريقة تغطية النفقات وأقسام الإيرادات . ويختص الفصل الثالث بالأحكام الانتقالية فينص على تنفيذ الاتفاقية على مراحل وبما أمكن من السرعة ، الأمر الذي يهدد للوحدة الشاملة دون إحداث هزات قد تضر بمصالح الأطراف المتعاقدة . ويتضمن الفصل الرابع النصوص المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها والانسحاب منها ، ويفسح المجال أمام البلاد العربية غير الأعضاء في الجامعة كي تنضم إلى الاتفاقية . وتجهز الاتفاقية طرفين أو أكثر لإنهاء المرحلة الانتقالية التمهيدية أو أى من المراحل الأخرى والانتقال مباشرة إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة .

سادسا : المراحل

تقرر وضع اتفاقية الاتحاد العربي موضع التنفيذ اعتباراً من ٧ يولييه ١٩٥٤ وبهذا أصبحت البلاد العربية منطقة بريدية واحدة ، كما نفذت اتفاقية الاتحاد العربي المواصلات السلكية واللاسلكية اعتباراً من أول أبريل ١٩٥٦ . وقرر المجلس الاقتصادي الموافقة على إنشاء شركة الملاحة العربية برأسمال قدره خمسة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه .

سابعا : البرول

أوصى المجلس الاقتصادي الدول الأعضاء بتنسيق مشروعات

مصانع التكرير وتوزيع منتجاتها ، وبالعامل على إنشاء وحدة أو وحدات لإنتاج وقود الطائرات وبخاصة البنزين في معامل التكرير العربية .

ورافق المجلس على عقد مؤتمر البترول العربي الأول بالقاهرة في فبراير من عام ١٩٥٧ ، وكان الغرض منه نشر الثقافة البترولية ، وعقد المؤتمر دورات أخرى حيث ناقشت فيها المسائل البترولية التي تمس مصالح الوطن العربي .

الفصل الثاني

الجمهورية العراقية

يقع العراق بين خطي عرض ٣٠، ٣٧ درجة شمالاً تقريبا، وهو يمثل منطقة انتقالية بين طراز مناخ حوض البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، ويلاحظ أن المطر يأخذ في التناقص كلما اتجهنا نحو الجنوب. وتبلغ مساحته السكانية ٤٤٤٤٤٢ كيلومتر مربع (= ١٧١٥٦٦ ميل مربع)، وعدد السكان ٦٥٨١٣٣٦ نسمة طبقا لتقدير عن عام ١٩٥٩، وتبلغ نسبة أهل الريف منهم حوالي ٥٣ في المائة. والكثافة السكانية قليلة بوجه عام إذا قيسَت بمثلتها في الجمهورية العربية المتحدة ولبنان وسوريا، إذ لا تتجاوز ١٥ شخصا للكيلومتر المربع.

ويمتد وجود الماء العامل الاساسي الذي يحكم توزيع السكان، ولهذا نلقاهم بتركيزون بالسهل الرسوبي في الاراضي النهرية حول بغداد لانه في الواقع المنطقة الزراعية الرئيسية في البلاد، فإذا سرنا في الأنحاء الممتدة إلى الجنوب من هذا السهل أخذ السكان يقلون نتيجة انتشار المستنقعات، ويكثر السكان كذلك في المنطقة الجبلية الواقعة بالشمال الشرقي وتشمل لواء الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك، وسكنهم منتشرون في أنحاء المنطقة كلها بالرغم من قلة الكثافة، وهذا راجع إلى وفرة مياه الأمطار والينابيع وهي غير مركزة في جهات معينة. أما المنطقة الصحراوية وتضم حوالي ٦٠ في المائة من مساحة البلاد فيقيم فيها حوالي ربع مليون نسمة مقابل ٤ ملايين في السهل الرسوبي ومليونين في المنطقة الجبلية. ولا تتجاوز كثافة السكان بالانليم الصحراوي شخصا واحدا للكيلومتر المربع.

وينقسم العراق من حيث التضاريس إلى أقسام رئيسية ثلاثة وهي :

(١) المنطقة الجبلية في الشمال والشرق

(٢) الهضبة الصحراوية في الغرب

(٣) السهل الرسوبي في الوسط والجنوب .

وينبع الرافدان ، دجلة والفرات من المرتفعات الواقعة شرق هضبة الأناضول وينحدران بالتواءات كثيرة نحو الجنوب والجنوب الشرقي ، ثم يلتقيان في الجنوب مكونين نهراً واحداً يعرف باسم شط العرب وهو صالح للملاحة بواسطة السفن المحيطية إذ يبلغ اتساعه ٢٥٥ متراً في بعض أجزائه ويصل إلى أكثر من ١٤ كيلومتراً عند المنصب وحوالي نصف كيلومتر عند البصرة ، كما يتراوح عمقه بين ٩ أمتار ، ١٨ متراً إلا عند بلدة الحيرة حيث يوجد حاجز من الرواسب^(١).

ويقع حوالي ٥٤,٢ في المائة من حوض النهرين خارج حدود العراق كما يتضح من البيان الآتي^(٢) :

النسبة في المائة	المساحة بالكيلومتر المربع	البلد الذي يوجد به جزء من الحوض
٤٥,٨	٢٥٩,٣٠٠	العراق
٢٠,٧	١٦٢,٣٠٠	تركيا
١٨,٧	١٤٦,٥٠٠	إيران
٩	٧٠,٩٠٠	سوريا
٥,٨	٤٥,٦٠٠	السعودية
٥٤,٢	٤٢٥,٢٠٠	الجزء الواقع خارج العراق
١٠٠	٧٨٤,٥٩٠	

(١) دكتور فيليب رفله ، أحمد سامي مصطفي : جغرافية الوطن العربي (مكتبة النهضة

المصرية ، ١٩٦٢) ، ص ٢٣٠

(٢) دكتور محمود جلال الدين الجبل : الجبهة العربية في المشرق (مكتبة الانجلو المصرية ،

١٩٦٢) ، ص ٢٥٠

ومن الظاهرات التي تلفت النظر^(١) :

١ - أثر التوزيع المائي من مجارى دجلة والفرات للمياه وانتشارها في الأقاليم والمستنقعات ، وهذا بالإضافة إلى تأثير البحر ، ويقدر ما يفقده نهر الفرات من مدينة هيت حتى الناصرية بما نسبته ٦٣ في المائة من مياهه .

٢ - لا يقع الفيضان في فصل الصيف الذي تشتد فيه الحاجة إلى الماء لأغراض الري ، فهناك فترتان للفيضان إحداهما من ديسمبر إلى مارس يسبب الأمطار والآخرى من مارس إلى يونيو نتيجة ذوبان الثلوج .

٣ - تفاوت كمية المطر التي يتلقاها كل من النهرين ، فهي في دجلة أوفر منها في الفرات نظراً إلى كثرة روافده من المشرق .

مشكلات الزراعة :

وإذا استبعدنا البقول فإن العراق يعتبر بلداً فقيراً بالقياس إلى البلاد العربية الأخرى وبالنسبة إلى ما ينطوي عليه من إمكانيات طبيعية وفيرة . وهذه الظاهرة لا ترجع إلى نقص المال وقد أصبح متوافراً بعد التوسع الكبير في إنتاج البقول وما ترتب عليه من زيادة العائدات التي تؤول إلى الحكومة ، وإنما مردها في الحقيقة إلى الظروف الطبيعية المعادية ، وعلى رأسها - كما أنها أخطرها شأناً - الفيضانات التي كانت تحدث بصورة شبه منتظمة مرة في كل عامين أو ثلاثة أعوام ، ومصدرها الأكبر دجلة . ويريد من خطورتها عنصر المفاجأة فيها ، كما قد يحدث أحياناً أن يفيض الفرات في نفس الوقت الذي يحدث فيه فيضان دجلة . وفي هذه الحالة قد يتعرض السهل الرسوبي كله لخطر الفرق . ويقدر أن ما يفقده العراق سنوياً من المحاصيل الزراعية بفعل الفيضانات بحوالى ٣٠ مليون دينار . وما يشهد بمخطورة الوضع أنه خلال

(١) المصدر السابق ، ص ٣٤ .

السنوات العشر السابقة على ١٩٥٤ فاض دجلة فيها وأغرق المنطقة الممتدة جنوبي بغداد ثمانى مرات والمنطقة الواقعة إلى شمالها حتى الموصل أربع مرات . وكان فيضان عام ١٩٥٤ أخطر ما تعرضت له البلاد وهدد العاصمة نفسها بالغرق ، وتسبب في إتلاف حوالي ربع المحصول بالمنطقة المروية كلها .

ومما يلفت النظر أنه إلى جانب هذه الفيضانات كان هناك نقص في المياه اللازمة للرى ، الأمر الذى ممتد الافتقار على موسم زراعى شتوى واحد في المنطقة المروية . وحتى عام ١٩٥٦ لم تكن بالبلاد إمكانيات للتخزين ، باستثناء الجهات التى يروىها خزانا السكوت والمهندبة .

وتعتبر الملوحة من العقبات الخطيرة التى تواجه الزراعة فى جنوب العراق ، وقدرت لجنة هاى أن نحو ٦٠ ٪ من أراضي جنوب العراق تعاني من هذه الظاهرة التى ترتب عليها خلال السنوات الأخيرة أن هجرت مساحات تراوحت بين ٢٠ ، ٣٠ ٪ من الأرض الزراعية ، كما أنها تودى إلى خفض الإنتاجية بنسبة تصل إلى ٥٠ فى المائة .

لهذا كانت مشكلة العراق الأساسية درء أخطار الفيضانات ، وتخزين المياه إلى الوقت الذى يتسنى فيه استخدامه ، وحصر المياه منعا لقراكم الأملاح . وعلى ضوء هذه الاعتبارات وضعت سياسة جديدة للتحكم فى الأنهار واستصلاح الأراضي ، ولهذا الغرض أنشئ مجلس الإعمار فى عام ١٩٥٠ ليشراف على إنفاق قرض حصل عليه العراق من البنك الدولى ، للطرق وتنفيذ مشروع وادى الثرثار ، فضلا عن إعداد خطة اقتصادية ومالية للتنمية . والبيان التالى يوضح ما أنفق خلال الفترة ١٩٥١/٥٢ - ١٩٥٤/٥٥ (بآلاف الجنيهات) :

٥٥/١٩٥٤	٥٤/١٩٥٣	٥٣/١٩٥٢	٥٢/١٩٥١	الرى
٦٦٨٩	٤٧٩٥	٢٤٩١	٨٤١	
٢٧٩٠	١٩١٧	١٧٥٢	٦٣٠	الطرق والجسور
١٣٧٨	٢٣٣١	١٠٣٥	٧٧٢	استصلاح الاراضى

وتضمن مشروع السنوات الخمس (١٩٦١ - ٦٥) نحو ١١٣ مليون جنيه لأغراض الرى والصرف واستصلاح الاراضى .

مشروعات الرى :

وأهم المشروعات التى نفذت أو يجرى تنفيذها فى الوقت الحاضر أو تتضمنها سياسة العراق المائية فى المستقبل هى :

١ - خزان وادى الثرثار : وهو عبارة عن سد أقيم على نهر دجلة عند مدينة سامرا افوجه الماء إلى وادى الثرثار الذى يصل أقصى انخفاض له إلى ١٠ أقدام تحت سطح البحر ، مكونا بحيرة صناعية طولها ٦٠ ميلا . وقد افتتح رسميا فى أبريل من عام ١٩٥٦ ويستغرق ملؤه عشر سنوات . وهذا المشروع من المشروعات ذات الأغراض المتعددة إذ إلى جانب ضبط فيضان النهر ، وتخزين كمية من المياه تصل إلى ٦٥ مليار متر مكعب ، فى الإمكان توليد الطاقة الكهربية للأغراض المدنية والصناعية .

٢ - مشروع الحبانية : وهو سد أقيم على الفرات على مقربة من مدينة الرمادى ليدفع مياه النهر إلى بحيرة الحبانية عن طريق قناة تحفر فى شمالها ثم تقوم قناة أخرى بنقل ماء البحيرة إلى النهر من جديد حين ينخفض المنسوب فيه ، وتم المشروع فى أبريل من عام ١٩٥٦ أيضا ، وهذا المشروع إلى جانب فائدته فى تحويل مياه الفيضان يوفر مزيداً من الماء لمساحات مزروعة بالفعل مما يتسنى معه الحصول على محصول مزدوج ، كما أتاح إمكانية استغلال مساحات جديدة من الأرض .

٣ - سد دوكان : على نهر الزاب الأكبر في نقطة تقع جنوب شرق الموصل ، والغرض منه توفير الماء لزراعة أرض جديدة تقدر مساحتها بنحو ٧٨٠ ألف فدان ، فضلاً عن توليد طاقة كهربائية ،

٤ - خزان دربندخان : في أعلى نهر ديبالى لإبعاد خطر الفيضان وتوسيع نطاق الزراعة في منطقة ديبالى .

٥ - خزان بجمة : وهو قيد التصميم ، ويتسكون من سد على الزاب الأكبر في مجراء الأعلى ، ولهذا المشروع أهميته لأن أعلى فيضانات يتعرض لها نهر دجلة سببها ارتفاع مستوى الماء في الزاب الكبير .

٦ - سد الهندية : وأقيم في عام ١٩١٣ وأدخلت عليه تعديلات في عام ١٩٢٢ ، والغرض منه تيسير إطلاق الماء من نهر الفرات إلى الترع ، ورفع مستوى مياه النهر لرى منطقة كربلاء^(١) .

٧ - سد السكوت : وأنشئ في عام ١٩٤٠ لرفع مستوى مياه نهر دجلة إلى فرع الفرات وجدول الدجلة لتوفير المياه صيفاً من أجل زراعة الأرض في أدنى النهر في العارة^(٢) .

ملكية الأرض وراضى الدولة :

بالرغم من أن الزراعة تمثل الحرفة الرئيسية لحوالى أربعة أخماس السكان بالعراق ، إلا أن نصيبها من الدخل القومى لا يتعدى ٢٤ في المائة ، ويرجع هذا إلى ضعف الانتاجية لأسباب عدة في مقدمتها أخطار الفيضان ، وعدم استغلال الأراضي الخاضعة للزراعة على مدار السنة ، وكثرة الملوحة

(١) د . محمود جلال الدين الجبل ، مصدر سابق ، ص ٧٨

(٢) شرحه ، ص ٧٩

في مساحات شاسعة من البلاد ، والأسلوب المتبع في تبوير نصف المساحة المزروعة في كل عام ، ونظام الملكية الزراعية الذي كان سائداً بالعراق حتى عام ١٩٥٨ .

وكانت الظاهرة البارزة مساحة الملكيات الكبيرة التي تشغل القسم الأكبر من المنطقة المروية ، وهذه الملكيات الكبيرة قبلية في أصولها ، ولم تعد ملكاً خاصاً إلا منذ عهد قريب نتيجة اغتصاب الشيوخ للملكيات قبائلهم في السنوات الثلاثين الأخيرة ^(١) . والجدول التالي الوارد في الإحصائيات الزراعية والحيوانية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، يمكن أن يساعد في إعطاء فكرة تقريبية عن نظام تملك الأرض في العراق ^(٢) :

بالدونم	بالهكتار	بالفدان	العدد
دون الأربعة	دون الواحد	دون الاثنين ونصف	٢٤,٢٧٠
١٠-٤	٥-١	١٢-٢٦	٢٥,٨٤٩
١٠٠-١٠	٢٥-٥	٦٠-١٢	٤١,٩٠٥
٦٠٠-١٠٠	١٥٠-٢٥	٣٦٠-٦٠	٢٧,٥٥٥
١٠٠٠-٦٠٠	٢٥٠-١٥٠	٦٠٠-٣٦٠	١,٨٤٧
٢٠٠٠-١٠٠٠	٥٠٠-٢٥٠	١٢٠٠-٦٠٠	١,٧٠٢
٥٠٠٠-٢٠٠٠	١٢٥٠-٥٠٠	٣٠٠٠-١٢٠٠	١,٢٢١
١٠,٠٠٠-٥,٠٠٠	٢٥٠٠-١٢٥٠	٦٠٠٠-٣,٠٠٠	٤٢٤
٢٠,٠٠٠-١٠,٠٠٠	٥,٠٠٠-٢,٥٠٠	١٢,٠٠٠-٦,٠٠٠	١٦٨
أكثر من ٢٠,٠٠٠	أكثر من ٥,٠٠٠	أكثر من ١٢,٠٠٠	١٠٤

وكان هناك مالكان أحدهما أمير ربيعة الذي كان يطلق عليه اسم ملك العراق الثاني ، والآخر موحان الخير الله من شيوخ لواء المنتفك ، وتجاوزت

(١) دورين وايفر ، مصدر سابق ص ١٦٤

(٢) هرجه ص ١٧٠

ملكية كل منهما المليون دونم . ووجد ستة ملاك آخرون يملك الواحد منهم حوالى مليون دونم . وإذا استثنينا رجلا مثلاً أمير ربيعة الذى استغنى بالتراكتورات والمضخات واتبع أسلوب الزراعة السكيفية ، فإن الملكيات الكبيرة بوجه عام لم تسهم فى تنمية الإنتاج الزراعى بالعراق بسبب بدائية الأساليب ، كما أن أجزاء كبيرة من تلك المساحات كانت قد أهملت زراعتها .

وفى سبتمبر ١٩٥٨ صدر قانون للإصلاح الزراعى جعل الحد الأعلى لما يجوز أن يمتلكه الفرد ١٠٠٠ دونم من الأراضى المروية ، ٢٠٠٠ دونم من الأراضى التى يعتمد ربحها على مياه الأمطار ، على أن توزع الأراضى التى تتجاوز الحد القانونى على صغار الفلاحين والمعدمين ، كما يسرى التوزيع أيضاً على الأراضى المملوكة للدولة . وبلغت مساحة الأراضى المستولى عليها طبقاً لأحكام هذا القانون نحو ٤,٩٢٠,٠٠٠ دونم ، فى أواخر عام ١٩٦١ .

وكانت الدولة تملك مساحات شاسعة من الأراضى قدرت فى عام ١٩٦١ بحوالى ٣,٥٤٠,٠٠٠ دونم . وفى عام ١٩٤٥ وضع قانون الدجيلة لتوزيع الأراضى التى سوف يجرى استصلاحها بشق ترعة الدجيلة الجديدة ، وكان القصد منه توزيع الأرض على الفلاحين الصغار والمعدمين وتوطينهم وتعمير المنطقة ، ولكن استطاع الشيوخ بحكم نفوذهم السياسى أن يسجلوا ما يكتنهم لنحو نصف الأراضى المجاورة للقناة .

وفى عام ١٩٥١ صدر قانون إنماء الأراضى الأميرية لتنظيم جميع ممتلكات الدولة منها ، وقرر الحد الأعلى للمساحات التى تمنح طبقاً له على النحو الآتى :

(١) ٥٠٠ دونم فى الأراضى العالية المروية بالمضخات ، ٤٠٠ إذا كانت تروى بمياه الأمطار .

(ب) ٢٠٠ دونم في الأراضي المنخفضة التي تروى بالمضخات ، ٢٠ دونم في الأراضي الجبلية التي تفرز فيها الأمطار .

وتضمن نصوصا بشأن اختيار المتفعين إذ أوجب أن يكونوا من السكان المحليين ، وتوزيع الأرض من غير ضرائب ورسوم ، ومنع المستفيدين من إعادة تأجيرها ، وتخصيص أجواء منها لخريجي المدارس الزراعية وفيما يلي بيان بالأراضي التي تم توزيعها طبقاً لأحكام هذا القانون (١٩٥٢ - ١٩٥٤):

الموقع	المساحات الموزعة (بالدونم)	عدد القطع	عدد المتفعين
الدجلة (الكوت)	١٤٣,٠٨٠	١,٤٧٨	٧,٣٩٠
شهر زور (السليمانية)	٣٢,٩٩٠	٤٩٧	٢,٤٨٥
سنجار (الموصل)	١,٧٩٤,٥٦٠	٦,٨٦٣	٣٤,٣١٥
الحويجة (كركوك)	٤٥,٧٠٠	٣٥١	١,٧٥٥
الغليقية (بغداد)	٢٣,٢٥٠	٤٦٥	٢,٢٢٥
القرمة	٣٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٥٠٠
البراج (الكوت)	٥,٢٠٠	٦٥	٣٢٥
نهر المسيب	١٠٠,٥٠٠	١٧٠	٨٧٥
مخور (كركوك)	١٣,٣٤٠	١٨٨	٩٤٠
مناطق أخرى	٢٧,٩٦٠	٣٨٤	١,٩٢٠
الجملة	٢,١٢٦,٥٨٠	١٠,٧٦٦	٥٣,٨٣٠

غير أن الذي حدث بالفعل أن كبار الشيوخ والملاك استأثروا بالنصيب الأوفى من هذه الأراضي وبذلك لم يعد القانون بالفائدة المرجوة على الفلاحين بالرغم من ضخامة هذه المساحات . وقد فلا عن هذا فإن عمليات استصلاح الأراضي كانت مظهرية أكثر منها فعلية ويراد بها الدعاية بسبب اشتداد السخط

على الأوضاع السائدة . ولقد كان من أكبر الدوافع السكامة وراء القانون محاولة الحد من الدهوات التي نشطت ، إلى إعادة النظر في نظام الملكية الزراعية الذي ركزها في يد فئة قليلة ، فهو إذن محاولة لامتصاص الغضب الشعبي ، ومع هذا سار التنفيذ بحيث زاد من ملكية كبار الملاك ودعم نفوذهم وسيطرتهم على البلاد .

المحاصيل الزراعية :

والمحاصيل الرئيسية بالبلاد هي الحبوب كالشعير والقمح ، ويتركز حوالي ٧٠ في المائة من إنتاج الأخير في هضبة الموصل ، والأرز ويرزح بالمناطق التي يغمرها الماء مثل مستنقعات منطقة الهارة ، ومنطقة الديوانية ، ومنطقة الفرات الأدنى من الناصرية نحو الجنوب ، والذرة الرفيعة وهي محصول صيني ويعتمد على الري وأم مناطق إنتاجها الجنوب نظراً لوفرة المياه ، وإن كانت دون القمح أو الشعير أهمية . ومن المحاصيل العلفية أيضاً الذرة الهامية ولكن الإنتاج منها لا يزال محدوداً بسبب حداثه البلاد بها . وقد زاد إنتاج الحبوب بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يقرب من خمسين في المائة فارتفع في حالة القمح والشعير من ١٠٥٣ ألف طن (متوسط ١٩٣٤ - ٣٨) إلى ١٦٣٩ ألف طن (متوسط الفترة ١٩٥٠ - ٥٤) ، بينما فلاحظ هبوطاً في إنتاج الأرز في سنوات كثيرة .

ولما كان الإنتاج الزراعي يتعرض لتقلبات واسعة بسبب عدم انتظام كميات المطر مما يترتب عليه تذبذب منسوب المياه بالأنهار على مدار السنة أو من عام لآخر ، لهذا نجد أن العراق يضطر في بعض السنوات إلى استيراد ما يكمل حاجته من الحبوب الغذائية مع أنه يصدرها في الأعوام العادية . وقد تم التوقيع في أغسطس من عام ١٩٦٣ على اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية يحصل بمقتضاه البلد الأول على ما قيمته ٧,٥ مليون دولار من قايض الإنتاج الزراعي الأمريكي .

ومن المحاصيل التجارية الحديثة العهد في العراق القطن ، غير أن هناك اعتبارات حدثت من زراعته في أول الأمر منها عدم توجيه العناية اللازمة لمعالجة الآفات التي تصيب المحصول ، فضلاً عن ضريبة التصدير وقدرها ٢٠٪ مما أدى إلى خفض الثمن دون المستوى العالمي وكان الخفض لصالح صناعة الغزل والنسيج وبخاصة شركة الغزل والنسيج العراقية . وقد بلغت المساحة المزروعة قطناً ١٤٧,٦٧٨ دونم في عام ١٩٦١ أنتجت ٢٥,٦٨٦ باقة .

ويمثل إنتاج العراق من القطن ٨٠ ٪ من التجارة العالمية في هذا المحصول ، وهو يلى البترول أهمية إذ تبلغ صادراته ٤ ٪ من مجموع صادرات البلاد . وتبلغ أشجار النخيل ٣٠ مليون شجرة منها ٢٤ مليون مثمرة . ويتركز نحو نصف الإنتاج في شط العرب ، بينما النصف الباقي في أجزاء متناثرة من وسط العراق شمالاً . ومن المحاصيل الأخرى الطماطم وأهم مناطق زراعته السفوح الشمالية الشرقية حيث يعتبر محصولاً يعادل في أهميته بالنسبة إلى أهل هذه المنطقة ، القمح عند أهل الجنوب ، ولكن الإنتاج منه لا يتجاوز خمسة آلاف طن في السنة كما أنه لا يستطيع المنافسة في الأسواق العالمية . ومن المزروعات ذات الأهمية السكروم على السفوح الشمالية الشرقية .

والجداول التالية يوضح الإنتاج من الفلات الزراعية الرئيسية (بالآلاف طن) :

السنة	القمح	الشعير	الأرز	القطن	التوت
متوسط ١٩٣٤/٣٨	٢٧٨	٥٧٥	٢٠٥	٢	٢٦٠
١٩٥٠	٥٤٥	٨٥١	٢٤١	٨	٣٠٥
١٩٥١	٤٨٨	٨٣٩	١٩٠	٦	٣١٣
١٩٥٢	٥٠٠	٧٠٠	١٣٦	٣	١١١
١٩٥٣	٧٦٢	١١١١	١٦٣	٢	٣٥٠

٣٥٠	٧	١٨٠	١٣٣٩	١١٦٠	١٩٥٤
٢٣٠	٨	١١١	١٠٦٦	٧٧٦	١٩٥٥
٢٦٦	١٤	١٥٤	١٣٠٥	١١١٨	١٩٥٧
٣٢٤	١٢	١٣٧	٩٥٤	٧٥٧	١٩٥٨
٣٢٤	٩	٩٤	٧٣٣	٦٥٩	١٩٥٩
٣٥٠	١١	١١٨	٨٠٤	٥٩١	١٩٦٠

مستقبل الزراعة :

الواقع أن أمام التنمية الزراعية بالعراق إمكانيات واسعة ، فالبلد لا ينقصه الماء اللازم للري ، ولا الأرض التي يمكن استصلاحها واستنباتها بل لعله من هذه الناحية أوفر حظاً من كثير من بلاد الوطن العربي ، ولا المال إذ أن عائدات البترول وحدها تتجاوز المائة مليون من الجنيهات وسوف تزيد إذا نفذت السياسة التي تهدف إلى رفع الانتاج البقولي خلال السنوات القلائل القادمة إلى سبعين مليوناً من الأطنان في السنة . غير أن الارتفاع بالزراعة إلى المركز اللائق الذي ينبغي أن تشغله في الاقتصاد العراقي بصورته السليمة يقتضى تخطيط العملية . فلا بد من الإسراع باستصلاح الأراضي التي نفذت من أجلها طائفة من المشروعات المائية ، فالعراق حاجته اليوم إلى استصلاح هذه الأراضي واستغلالها على الوجه الأمثل أعظم منها إلى العمل على زيادة المساحات عن طريق ضم أرض جديدة لا تزرع اليوم . هذا هو المشروع العاجل الذي يجب تنفيذه ، دون إهمال للمشروع الطويل الأمد بإنشاء السدود والخزانات التي تسكفل التحكم تماماً في الفيضانات وتوفير أكبر كمية ممكنة من المياه حتى يفسى استغلال جميع الأراضي القابلة للزراعة بالبلاد والتي تقدر بنحو ١٢١ ألف كيلو متر مربع . ولعل من أول الأعمال التي ينبغي أن تستأثر بالاهتمام توفير مشروعات الصرف وبذلك يفسى التقليل إلى حد ممكن من ملوحة التربة ، وهي الخطر الذي يحتم على صدر الزراعة العراقية ، لما تسببه

من إضعاف الانتاجية بل ومحوّل التربة تماما . وإذا كانت عملية استغلال الأراضي المستصلحة فعلا أو التي يجري استصلاحها الآن والتي سوف تدخل في نطاق الزراعة خلال السنوات القادمة ، يجد منها عدم توافر الأيدي العاملة فإن هذا الأمر الأخير لا يشكل مشكلة حقيقية إذ يمكن التغلب عليها عن طريق الزراعة ، الممكنة ، وهو أسلوب طبق في بعض الأراضي منذ سنوات وأسفر عن نتائج طيبة . فإذا نفذت هذه السياسة زادت المساحة المزروعة بالفعل وعلى مدار السنة وبذلك يتسنى إنتاج أكثر من محصول واحد في السنة . وإذا توافر الماء على هذا النحو صار في الإمكان التوسع في إنتاج طائفة من المحاصيل النقدية كالقطن والأرز وبقي فائض منها للتصدير بعد سد حاجة الطلب المحلي الذي هو في طريقه إلى الزيادة المطردة .

وإذا كانت الزراعة جديرة بالاهتمام فإن أهل الزراعة خليقون باهتمام أوفر لإذ سبيل إلى النهوض بهذا القطاع من الاقتصاد القومي بغير توفير الطمأنينة والاستقرار لأهل الزراعة والعمل على رفع مستوى معيشتهم . ولهذا يتعين الإسراع بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي على أن يصحبه إسراع بمائل في إنشاء الجمعيات التعاونية ، إلى جانب توفير التسهيلات التي تمكن المنتفعين الجدد من الحصول على المال اللازم لشراء المعدات والآلات وغيرها من أسباب أداء العمليات الزراعية المختلفة .

الثروة الحيوانية :

وينتشر الرعي في معظم سهول الرافدين وفي أرض الجزيرة . وأهم أنواع الثروة الحيوانية الأغنام في الجزيرة وعلى الجانب الأيمن الجنوبي للفرات وفي بعض أنحاء متفرقة جنوبي بغداد ، والماعز ومعظمها في الأجزاء الشمالية والشمالية الشرقية المرتفعة نوعا ، والماشية التي يربّيها الزراع حيث يتوافر العلف على مدار السنة وهي تستخدم غالبا في أداء بعض العمليات الزراعية

كما هو الشأن في الجمهورية العربية . أما سكان مناطق المستنقعات فيتركزون اهتمامهم على تربية الجاموس ، ومعظمه في ألوية العمار والدبوانية والمننفةك والبصرة ، وتكثر تربية الإبل في الصحارى الجنوبية الغربية وفي الأنحاء التي تكثر بها المستنقعات ، وقد تضاعفت أهمية هذا الحيوان في العقود الأخيرة بسبب تقدم أساليب النقل الآلى الحديث .

وفيما يلي بيان بعدد رؤوس الثروة الحيوانية (ولا تتضمن ما لدى القبائل الرحل) طبقاً لتقدير عن عام ١٩٦٠ :

الماشية	٨٥,٥٨٣
الجاموس	٤٤,٣٩٢
الأغنام	٥,٥٩٨,٢٩٢
الماعز	١,٧٤٣,٣٠٠
الخيول	١٩٤,٦٣١
الحمير	٥٢٦,٤٠٣
البغال	١٠٠,٨٣٠

وحتى عام ١٩٥٨ تم تحديد ومسح ٦٦٢,٣١٤ دونم من أراضي الغابات . وتوجد الغابات في أقصى الشمال الشرقي ، وتشغل أشجار البلوط حوالي ٩٦ ٪ . وكانت مساحة الغابات أكبر بكثير في الماضي ، ولكنها تضاعفت تدريجياً بسبب الإسراف في قطعها لأغراض الزراعة المتنقلة والارتفاع بأخشابها للوقود .

البرول :

لا تزال حقيقة الثروة المعدنية في العراق مجهولة إلى حد كبير نظراً لعدم القيام في الماضي بالدراسات الجيولوجية اللازمة ، وإن كان التكوين الجيولوجي (— — — — — اقتصاديات) .

يوسى بوجود أنواع مختلفة من المعادن الفلزية واللافلزية ، ذلك أن العراق يشغل جزءاً مما كان في العصور السحيقة بجزءاً تراكت فيه طبقات من الصخور الرسوبية تغطي مناطق بها صخور نارية قديمة ، فضلاً عن تعرض المنطقة للحركات الالتوائية التي تفسر وجود زيت البترول .

ويعتبر البترول أهم مصادر الثروة المعدنية المستغلة في الوقت الحاضر ، وهو يمثل أكثر من نصف الدخل القومي ، ٨٠ ٪ من الصادرات العراقية . وتقوم باستغلاله شركات ثلاث وهي :

١ — شركة نفط العراق ، وحصلت على امتيازها في ١٤ مارس ١٩٢٥ لمدة ٧٥ عاماً ويشمل العراق حيث لا تصريح بخلاف ذلك مع استثناء الأراضي المحولة transferred territories والجهة المعروفة سابقاً بولاية البصرة . . وهي عبارة عن مؤسسة تشترك فيها مصالح دولية على النحو الآتي :

٢٣,٧٥ ٪ شركة البترول البريطانية المحدودة

٢٣,٧٥ ٪ مجموعة شركات شل والشركات الهولندية المسكية

٢٣,٧٥ ٪ شركة البترول الفرنسية

٢٧,٧٥ ٪ شركة استثمار الشرق الأدنى (ستاندرد أويل نفوجرمي

٥٠ ٪ ، شركة سوكوني موبيل أويل ٥٠ ٪)

٥ ٪ شركة المساهمة والتنقيب (شركة كالوست سركيس جالينيكيان)

ويأتي معظم إنتاج العراق من حقل كركوك التابع لهذه الشركة التي أنشأت خطوطاً أنابيب إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط منها خط إلى بانباس ، على الساحل السوري ، وبلغت طاقتها حوالي ٣٥ مليون طن في عام ١٩٦٠ .

(٢) شركة نفط الموصل المحدودة وحصلت على امتيازها في ٢٥ مايو عام ١٩٣٢ لمدة ٧٥ عاماً ، ويشمل جميع الأراضي العراقية غربي نهر دجلة

وشمالى خط عرض ٢٣° شمالاً . والملكية مطابقة للملكية فى الشركة الأولى . واكتشف الزيت عند هين زالة فى الشمال الغربى من الموصل وأنشأت الشركة خط أنابيب من هناك إلى بايجى .

٢ - شركة نفط البصرة المحدودة وحصلت على امتيازها فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٨ لمدة ٧٥ عاماً ، ويشمل جميع الأراضي العراقية بما فيها الجزر والمياه الإقليمية والأراضي المنعمورة باستثناء امتيازات شركات نفط العراق والموصل وخانقين وبالإضافة إلى ذلك نصف المصالح غير المحرأة بالعراق فى المنطقة الحامدية بين العراق والمملكة العربية السعودية . والملكية مطابقة للملكية شركة نفط العراق . وعثرت الشركة على زيت من درجة عالية وبدأ الإنتاج فى ديسمبر ١٩٥١ ، كما بدأ فى حقل الرميحة فى ديسمبر ١٩٥٤ . ويتصل خط الأنابيب بشبكة الزبير - فاو .

وهناك حقل على مقربة من خانقين فى المنطقة المعروفة بالأراضي المحولة قرب الحدود الإيرانية ، وكانت تقوم باستغلاله حتى نوفمبر ١٩٥٨ شركة نفط خانقين وهى إحدى الشركات التابعة لشركة البترول البريطانية ، ولكن تتولى استغلاله الآن الحكومة العراقية . وهناك خط أنابيب إلى مصفاة تقوم قريباً من خانقين .

وبمقتضى الاتفاق الموقود فى ٣ فبراير ١٩٥٢ بين الحكومة من جهة وشركات نفط العراق والموصل والبصرة من جهة أخرى ، يحصل العراق على ٥٠ ٪ من الأرباح قبل اقتطاع الضرائب الأجنبية ، وعلى أى حال يجب ألا ينقص نصيبها عن ٢٥ مليون دينار عراقى فى عام ١٩٥٥ وبعد ذلك ، ومنذ ذلك التاريخ يجب ألا يقل الإنتاج عن ٣٠ مليون طن سنوياً . وقد ترتب على الاتفاق زيادة فى الإنتاج وفى العائدات ، كما يتبين من الأرقام التالية من السنوات الخمس الأخيرة :

السنة	الإنتاج (بالآلاف طن طويل)	العائدات (بالمليون دينار)
١٩٥٨	٣٤٠٩٣١	٧٩٠٩
١٩٥٩	٤١٩٨٨	٨٦٥٥
١٩٦٠	٤٦٥٣٤	٩٥
١٩٦١	٤٨٠٤٩	٩٤٠٨٢
١٩٦٢	٤٨٠٢١٤	٩٥٠١١

وعلى أثر ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٨ صرحت حكومة العراق بأنها سوف تحترم ما للشركات من حقوق في العراق . ويقول ممثلو الشركات أنه على أثر ذلك التصريح أعدت برنامجا يتكلف ١٠٠ مليون جنيه لرفع الإنتاج من ٣٥ إلى ٧٠ مليون طنا في السنة . إلا أنه في سبتمبر من السنة ذاتها أعلنت الحكومة العراقية أنها تتوقع الحصول على إيرادات أكبر من الشركات القائمة بالاستغلال ، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج بشكل جوهري وصرحت أيضا أنه إذا حصلت إحدى البلدان المجاورة للعراق على أتاوة من العطن الواحد المهد للتصدير زيدهما يحصل عليه العراق ، فإنها - أي الحكومة - تحتفظ لنفسها بالحق في المطالبة بأن تعامل بالمثل .

وأخيراً بدأت مفاوضات بين الجانبين استمرت وقتاً طويلاً ووضع خلالها أن مطالب العراق الأساسية هي تخلي الشركات عن جزء كبير من مناطق الامتياز ، وتقسيم الأرباح ، والمساهمة في الشركات . وطالت المباحثات وفي ١١ أكتوبر من عام ١٩٦١ أعلنت الحكومة العراقية أن المباحثات التي بدأت في أغسطس ١٩٥٨ قد قطعت وأنها سوف تصدر تشريعا ينظم عمليات الشركات ، ولم يمض وقت قصير حتى أصدرت قراراً يقضى بتخلي الشركات الثلاث عن مناطق امتيازها عدا المناطق القائمة بالإنتاج فعلا . وهذا القرار أنقص المساحة بمحوالى ٩٩,٥ ٪^(١) .

(١) راجع في موضوع البترول العراقي كتابنا « حرب البترول في الشرق الأوسط » ، الطبعة الخامسة (مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٢) .

التخلف الصناعي :

يعتبر العراق متخلفاً من الناحية الصناعية ، وتقتصر الصناعات القائمة على بعض السلع الاستهلاكية كالإسمنت والصابون والزيوت النباتية والأحذية وعيدان الثقاب والمنسوجات والبيرة . وكان الطابع الغالب هو المؤسسات الصغيرة التي لا تختلف عن المحال الحرفية التقليدية والتي تسير على أساليب بدائية ذات كفاءة منخفضة . ويدل إحصاء عام ١٩٥٤ على أنه كانت في البلاد ٢٢٤٦٠ مؤسسة صناعية نصفها يستخدم شخصاً واحداً ، ومنها ٢٢١٦٦ تستخدم أقل من ٢٠ شخصاً ، بينما لم يتجاوز عدد المؤسسات التي تعيم الواحدة منها أكثر من ٢٠ شخصاً ٢٩٤ مؤسسة . وكان عدد المؤسسات الصناعية والإنشائية المتوسطة والكبيرة ١٢٣٩ في عام ١٩٦٠ تستخدم ١٠٩٠٠ شخص ، منهم ٢٥٨٦٩ عاملاً في مؤسسات الإنشاء ، ١٣١٩٨ في صناعة البترول ، وبقي ذلك من حيث العدد الموظف في صناعة الطوب ومرافق المياه والسكر بقاء وتعبئة التمر وصناعة النسيج ومعامل السجائر ونسكريد البترول وصناعة الإسمنت التي بلغ إنتاجها ٦٠٠.٠٠٠ طن في عام ١٩٦٠ . وطبقاً لاتفاق المعونة الاقتصادية والفنية الموقع في مارس ١٩٥٩ بين العراق والاتحاد السوفيتي بدأ العمل في إنشاء ١٣ مصنعاً جديداً ، ومن الصناعات التي كان منفقاً على إقامتها إنشاء مصنع للسياح في منطقة البصرة ينتج سنوياً ١١٦.٠٠٠ طن من سلفات النشادر ، ١٠.٠٠٠ طن من نترات النشادر ، ١٠.٠٠٠ طن من حامض الكبريتيك ، كما تعهد الاتحاد السوفيتي بإقامة مصنع في كركوك لاستخدام الغاز المنتج من هذا الحقل . وكذلك شملت الإنفاقية القيام بأبحاث للكشف عن معدن الحديد تمهيداً لإقامة صناعة حديدية في البلاد وإنشاء مصنع لعمل الجرارات الزراعية .

والظروف في العراق مواتية للتقدم الصناعي بسبب :

(١) وفرة وتنوع الخامات وبخاصة الزراعية .

(٢) إمكانية استخدام البترول والغاز الطبيعي لعمل المعاد وإنشاء صناعة بتروكيميائية .

(٣) وفرة الوقود ورخص ثمنه ، سواء من البترول أو السكر بابه .

(٤) كثرة الأيدي العاملة وهذه إن كانت تنقصها الخبرة ففي الوسع الاعتماد على المعونة الفنية من البلاد الأخرى ، العربية والأجنبية .

(٥) وجود المال اللازم بفضل العائدات البترولية أساساً .

هذا ، وقد خصص في ميزانية مشروع السنوات الخمس (١٩٦١ - ٦٥) مبلغ ١٦٧ مليون دينار لأغراض التطوير الصناعي .

النتج:

والطرق المائية النهرية أهم وسائل النقل التجاري ، وبزيد من أهمية هذه الوسيلة وجود نهرين طويلين يخترقان البلاد من الشمال إلى الجنوب ، ويمران بمرأب أكبر تجمع السكان والمدن الرئيسية والمناطق الزراعية الهامة . وللنقل النهرى فى شط العرب أهمية كبيرة بالنسبة إلى تجارة العراق الخارجية إذ ينقل عن هذا الطريق حوالى ١٥٠ مليون طن من البضائع سنوياً ، وتعتبر البصرة الميناء الرئيسى والوحيد بالبلاد^(١)

ولا توجد الخطوط الحديدية فى كل أنحاء البلاد بمعنى أنها لا تربط كل أطرافها . وهناك خطوط ثلاثة وهى :

(أ) خط بغداد - البصرة .

(ب) خط بغداد - أربيل .

(١) الجبهة العربية فى المرق ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ، ٩٢

(ح) خط بغداد - الموصل وتل كوجك ، ويربط سكة حديد بغداد
ياكسهريس الشرق . ويلاحظ على هذه الشبكة أنها غير وافية بحاجة البلاد ،
وتفاوت عرضها ، وقدم معداتها .

والطرق البرية الجيدة قليلة ويتركز معظمها حول المدن الكبرى أوفى
المناطق الجبلية . والواقع أن من أهم مستلزمات نجاح خطط التنمية الاهتمام
بتوفير المواصلات السهلة والسريعة والتي تمتد في جميع أنحاء البلاد لتربطها
بعضها ببعض .

التجارة الخارجية :

يلاحظ على تجارة العراق الخارجية :

(١) أن الصادرات عبارة عن مواد أولية وبخاصة البترول ، ومواد غذائية
في السنوات التي تجود فيها المحاصيل .

(٢) نظراً لظروف العراق المناخية التي تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي
لهذا تتقلب الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية .

(٣) تتمثل الواردات في مواد لا تنتجها البلاد كالسكر والشاي ، وفي
السلع المصنوعة كالمنسوجات والورق والآلات والحديد والصلب .

(٤) بينما زادت واردات السلع الاستهلاكية من ٢٢ مليون دينار في عام
١٩٥٢ إلى ٦٠ مليوناً في عام ١٩٦٠ ارتفعت قيمة الواردات من السلع الرأسمالية
خلال الفترة ذاتها من ٢٣ إلى ٤٤ مليون دينار .

(٥) بسبب موقع البلاد الجغرافي ، إذ تجاور سوريا وتركيا وإيران وتقع
على الخليج العربي ، كانت تجارة الترانزيت ذات أهمية في الاقتصاد العراقي

إذ بلغت قيمتها ٧٩٤٧٨٣٠ ، ٣٣٧ ٥٧٧ ٨٠٥ دينار في عامي ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ،
مثلا ، على التوالي .

والجدول التالي يبين الصادرات والواردات العراقية في بعض السنوات
الآخيرة (١)

(١) الصادرات الرئيسية (بالآلاف دينار)

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	
٤٢٠٤٨	٣٢٩٥٠	٢٨٥٥٨	٣٢٤٤٦	تمور
٨	٨١٤	٤٢٧٦٠	٢٢٩٦١	شعير
١٥١	٤٣٩	٧٤٢	٦٧٥	مواد غذائية أخرى
٢٦٦	١٢٥٢٠	١٢٣٢٠	٩٥٩	قطان خام
٩١٤	١٢٦٢٧	٩٢٤	١٢٤٨٧	صوف خام
٥٧٤	٧٠٦	٤٣٩	٦٦٩	أسمنت
٥٣	٥٧	٢٢٢	٢٠٩	دخان وسجائر
١٢٥٩١	٢٢٥٢٥	٣٢١٧٦	٢٢٥١٥	مواد أولية أخرى
٧٢٩٦٥	١١٢٦٣٨	١٤٢٤٥١	١٢٢٩٢١	
٢٢٢٢٦٢٦	٢٠١٢٦٧٤	١٨٥٢٥٣٦	١١٣٢١٥٥	بترو
٢٣٠٢٥٩١	٢١٣٢٣١٢	١٩٩٢٩٨٧	١٢٦٢٠٧٦	المجموع

(ب) الواردات الرئيسية هذا ما يخص شركات البترول (بالآلاف دينار):

٨,٢١٥	٦,٩٠٣	٥,٧١٣	٦,٥٩٠	شاي
٨,٠١٩	٦,٦٤٣	٧,٩٢٥	٨,٧٦٧	سكر
١٨٤	٢٧٩	١٥٧	٤٦٨	بن
٨,١٨٤	٥,٩٢٢	٢٣٣	٢,٢٧٩	حبوب
١,٧٩٥	١,٠٥٦	٦٦٠	٤٧٠	زيوت نباتية

(١) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثاني — المدة الأولى ، ١٩٦٢ ،

منتجات ألبان	٥٩٥	٣٨٣	٥٤٣	٧٧٣
مواد غذائية أخرى	٣,٤٤٦	٢,٥٤٢	٢,٦٦٣	٤,٣٢٧
منسوجات قطنية	٣,٠٠٩	٢,٧٨٠	٣,٥٤٤	٤,٥٦١
منسوجات صوفية	١,٣٧٥	١,٣٩٣	١,٠٦٩	١,٤٦١
د من الحرير الصناعي	٧,٠٤٦	٦,٠٠١	٥,٨٥٧	٦,٢٨٩
صابون ومواد نظافة أخرى	١,٤٨٨	١,٠٠٧	١,١١٥	٥٩٢
مواد خام	١٠,٤٧١	٨,٥٠٦	٧,٠٧٠	١٠,٠٠١
سلع رأسمالية	٤٢,٨٦٦	٣٦,٣٥٥	٢٩,٨٨٧	٣٤,٩٤٧
مواد أولية أخرى	٢٣,١٦٦	٢٦,١٦١	٢٦,٨٤١	٢٥,٥٩٧
الجملة	١١٢,٠٤٦	٩٩,٨١٦	٩٩,٤٠٢	١٢٤,٩٤٥

والجدول السابق يكشف عن حقيقة على درجة بالغة من الخطورة ومن مدى اعتماد رخاء العراق وتقدمه على سلامة واحدة لا يملك السيطرة على أسواقها وأثمانها، بل ولا يسيطر بنفسه على إنتاجها وتسويقها، هذه الحقيقة هي أنه إذا ما استثنينا البترول، فإن الصادرات المحلية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة للغاية من قيمة الواردات كما يتضح من الموازنة الآتية :

١٩٦١	١٩٦٠
١٤٥,٦٧١	١٢٤,٩٤٥ (بالآلاف دينار)
٧,٨٧٥	٧,٩٦٥ (بالآلاف دينار)

فكانت نسبة الصادرات المحلية إلى الواردات في هاتين السنتين هي ٦,٤ ٪، بل على التوالي وإذن فلولا البترول لاستحالت موازنة ميزان المدفوعات بل ولاستحال على العراق تلبية حاجته من المواد الاستهلاكية الضرورية، ولانقول السلع الرأسمالية والمواد الأولية النهوض الاقتصادي والاجتماعي. والإيرادات الناتجة عن البترول عرضة للانخفاض إذا هبطت الأسعار العالمية لسبب أو آخر، أو للتوقف إذا نشبت حرب أو حدثت أزمة دولية

مفاجئة . ففي عام ١٩٥٧ مثلاً وبسبب إغراق قناة السويس في وجه الملاحة والأضرار التي أصيبت بها خط الأنابيب المتجه إلى البحر المتوسط والذي استغرق إصلاحه بعض الوقت ، حدث عجز في ميزان المدفوعات وصل إلى ٢٤ مليون دينار . أضف إلى هذا أن الخطة المرسومة لتحقيق التنمية الاقتصادية سوف تؤدي إلى ارتفاع كبير ومطارد في الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الأولية الأخرى وهذا ارتفاع قد لا تمتشى معه الزيادة في المعائدات البترولية ، مما يسفر عن عجز مستمر في ميزان المدفوعات وقد يعرقل مشروعات الإنماء .

وهذا كله يبين بوضوح الحاجة الملحة إلى تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات حتى يسد جانباً من الفراغ .

والبيان التالي يوضح علاقة الدول الأخرى بالعراق (بالآلاف دينار) :

الواردات من

١٩٦١	١٩٦٠	
٧٠٦٦٥	٨٠١٧٤	بلجيكا
٧٠٦٠٠	٧٣٣٠	سيلان
٣٠٣٢٤	٣٥٠٩	تشيكوسلوفاكيا
١٣٠٧٥١	١٢٠٤٦٢	ألمانيا الغربية
٢٠٢٩٤	٢٠٦٧٤	الهند
٣٠٧٤٦	٢٠٧٢٨	إيطاليا
٦٠٩٢٤	٦٠٥٢٣	اليابان
٣٠٨٤٣	٣٠٨٣٢	الأراضي الواقعة
٤٠٠١٣	٣٠٢٠٢	السويد
٣٢٠٣٢١	٣٤٠١٢٦	المملكة المتحدة
١٥٠٦٥٧	١٥٠٧٥٠	الولايات المتحدة

الصادرات إلى ...

٢٢٣	٧٠١	المملكة المتحدة
٥٧٤	٨١١	الولايات المتحدة

ومن الظاهرات التي تلفت النظر تجارة العراق مع البلاد العربية وتمثل ٣٠٪ من صادراتها كما يتضح من الجدول التالي (بملايين الدنانير) (١).

السنة	قيمة الواردات	٪ من جملة الواردات	قيمة الصادرات	٪ من جملة الصادرات
١٩٥٧	٥,٧	٥	٤	٣١
١٩٥٨	٤,١	٤,١	٤,١	٢٨,٢
١٩٥٩	٤,١	٤,١	٣,٧	٣١,٩
١٩٦٠	٥,٣	٢,٢	٢,٥	٣١,٢

تخطيط التنمية :

في عام ١٩٥٠ أنشئ مجلس الإعمار ليشراف على إنفاق القرض الذي حصل عليه العراق من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمخصص للطرق وتنفيذ مشروع وادي الثرثار ، كما عهد إليه بإعداد خطة للنهوض باقتصاديات البلاد . وفي عام ١٩٥٢ صدر قانون بأثر رجعي من عام ١٩٥١ وينص على تخصيص ٧٠ في المائة من العائدات البروقولية للمشروعات التي يتولاها هذا المجلس . وفي العام التالي أنشئت وزارة للإنشاء والتعمير وكان وزيرها يمثل مجلس الإعمار في مجلس الوزراء .

وخلال الفترة ١٩٥١ - ٥٤ بلغ الدخل المخصص للمجلس ١٠٧,٢٧٢ ألف جنيه لم ينفق منها سوى نحو ٣٧ مليوناً كما يتضح من الأرقام التالية :

نواحي الاتفاق	المبلغ (بالآلاف جنيه)
الإدارة	٨٩٩
الرى	١٤٨١٦
الطرق والجسور	٧٠٨٩
الأبنية	٦١١٣
استصلاح الأراضي	٥٥١٨
الصناعة	٢٥٨٧

ويتضح من هذا مآلة الرقم الذى أنفق على أغراض التنمية الصناعية .
 ووضع برنامج للسنوات ١٩٥٥ - ٥٩ قدرت تكاليفه بمبلغ ٣٠٣ مليون دينار
 أما برنامج الفترة ١٩٥٩ - ٦٣ ففرض له ٥٥٦ مليون دينار موزعة على النحو
 الآتى (بالآلاف دينار) .

الزراعة	١١٢٠٩٩٠
الصناعة	١٦٦٠٧٨٦
النقل والمواصلات	١٣٦٠٤٥٠
الإسكان والمباني العامة	١٤٠٠١١٤
	<hr/> ٥٥٦٠٣٤٠

ومن هذا التقسيم تبدو أهمية الشعور بالحاجة إلى التصنيع الذى خصص
 له ما يقرب من ٣٠ فى المائة من اعتمادات المشروع . وفى عام ١٩٥٩ أنشئت
 وزارة التخطيط وحل المشروع الخصى ١٩٦١ / ٦٥ محل البرنامج المشار إليه .
 واسكن حدث تغيير كان موضوع الانتقاد الشديد إذ أصبحت حصصة التنمية
 نصف العائدات البرولية بعد أن كانت ٧٠ فى المائة منها ، حيث روى أن
 النسبة الجديدة لن تعجل بتنفيذ الخطة الإنمائية .

الفصل الثالث

الجمهورية اللبنانية

يمتد لبنان ببلاداً صغيرة المساحة إذ لا تتجاوز ١٠٤٠٠ كيلومتر مربع (= ٤٠١٥ ميل مربع) ويبلغ طوله حوالي ١٣٥ ميلاً ، ويقراوح عرضه بين ٢٠ ، ٣٥ ميلاً . والطابع المميز لهذا البلد من الناحية التضاريسية غلبة المناطق الجبلية على نسبة كبيرة منه ، فسكان لذلك آثار ظاهرة على أوضاعه الاقتصادية نذكر منها :

- (١) صغر المساحة التي يمكن استغلالها في الإنتاج الزراعي .
- (٢) قلة موارد العيش نسبياً مما دفع اللبنانيين إلى الانجاء نحو البحر فاشتغلوا بالتجارة منذ القدم ، وهاجر منهم الآلاف إلى مختلف بقاع الأرض وبخاصة العالم الجديد .
- (٣) اعتدال المناخ بوجه عام ومن هنا أهمية البلد من ناحية الاصطيف .
- (٤) وموقع لبنان وارتفاع جبالها واتجاهها مما يتيح الحصول على كميات من المطر أوفر منها في البلاد العربية المجاورة ومن هنا كان أقل تعرضاً للجفاف والجذب .

وبين سلسلة الجبال المتوازيتين وهما جبال لبنان الغربية التي تطل على ساحل البحر المتوسط وجبال لبنان الداخلية أو الشرقية يقع سهل البقاع ، وهو منطقة خصبة باستثناء الجزء الشمالي منها ، يصل ارتفاعها إلى ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، ومن شمال السهل ينبع نهر العاصي ، وعلى مقربة تلقى منبع اللبطين الذي يعد أهم الأنهار اللبنانية إلا أنه لا يصل إلى البحر خلال فصل الصيف بسبب الاستنزاف الشديد لمائه لأغراض الري .

وبقدر عدد سكان لبنان بنحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة تستأثر العاصمة بيروت بما يقرب من ثلثهم ، كما تضم طرابلس نحواً من ١٠٠.٠٠٠ نسمة .

غراض الاقتصاد اللبناني :

ولعل أهم صفة تميز الاقتصاد اللبناني والتي تجعله يبدو غريباً بالنسبة إلى اقتصاديات البلاد المجاورة ، أنه اقتصاد يرتكز بصفة أساسية على قطاع الخدمات الذي يعتبر مستولاً عن نسبة من الدخل القومي تتراوح بين ٦٥ ، و ٧٠ في المائة . وتتجلى خطورة هذه الخاصية في أنها تجعل من الصعب توجيه مراقبته من قبل السلطات المالية والاقتصادية الوطنية لأن قطاع الخدمات فيه يعتمد عادة وبوجه الإجمال على عوامل وقوى خارجية لا قدرة للسلطات الوطنية على التحكم فيها ومراقبتها ^(١) .

ونولدت عن هذه الخاصية ظاهرة أخرى هي فتح أبواب البلاد أمام السلع الأجنبية ورؤوس الأموال الأجنبية ، وتدفقت الأخيرة على ضروب متعددة من النشاط الاقتصادي مثل التجارة والصناعة والمالية . ولعل ميدان المصارف مثال يوضح هذه الحقيقة ، إذ في بيروت وحدها أكثر من ٥٠ مصرفاً أغلبيتها أجنبية في جوهرها أو وثيقة الارتباط بمصالح مالية أجنبية . ولم يكن للبنان - حتى صدر التشريع الأخير - بنك مركزي إذ كان لشركة بنك سوريا ولبنان الحق الوحيد في إصدار أوراق النقد .

المزاحمة :

والزراعة محدودة بسبب طبيعة البلاد الجبلية فلا يزرع الآن سوى ٢٦ ٪ من المساحة الكلية ، ومساهمة هذا القطاع في الدخل القومي يسيرة حيث تتراوح بين

(١) الرائد انصري ، أغسطس ١٩٦٣ ، حديث مع الدكتور محمد عطا الله عضو مجلس التصميم والإيحاء في لبنان ، ص ٩ .

١٥ ، ٢٠ في المسألة وإن كانت تعتبر المصدر الثاني من مصادر الثروة والدخل في البلاد . وأوفر المناطق الزراعية إنتاجاً السفوح الوسطى حيث تسكثر الينابيع كما تلقى مساحات كبيرة في السهل المرتفع الداخلي والسهل الساحلى . ويلاحظ أن الأراضى المروية تمثل حوالى ربع المساحة المزروعة التى تقدر بنحو ٢٧٣ ألف هكتار ، أما الأراضى الباقية فتعتمد على مياه الأمطار .

ويخصص من الأراضى المروية ٣٠.٠٠٠ ، ٢٠.٠٠٠ هكتار لزراعة الفاكهة والخضر ، وتسهم الفاكهة بحوالى نصف الدخل الزراعى وتشكل خمس الصادرات اللبنانية . والبيان التالى يلقى ضوءاً على الإنتاج (بالآلاف طن)^(١) .

٦٠/١٩٥٩	٥٩/١٩٥٨	٥٨/١٩٥٧	٥٧/١٩٥٦	٥٦/١٩٥٥	٥٣/١٩٤٨
٦٥	٤٣	٣٧	٢٩	٢١	١٤
١٦٠	١٣١	١١٦	١٢٦	١٠٨	٧٥
١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٠	١٣
٨٥	٨٠	٧٥	٦٦	٦٠	٨١
٣١	٢٨	٢٨	٢٧	١٨	١٦
تفاح					
مواخ					
تين					
عنب					
موز					

ويتعرض محصول الفواكه للنقص في بعض السنوات كما حدث في عام ١٩٥٩ إذ أضر بها تساقط البرد في المناطق الجبلية .

وأم ما يزرع في الجبلات التى تعتمد على مياه الأمطار الحبوب والمحاصيل الصناعية والبقول . وتمثل الحبوب ٣٧٪ من المساحة المزروعة ، إلا أن تكاليف الإنتاج - وبخاصة في حالة القمح ، مرتفعة ، كما أن الإنتاج منها لا يفي بحاجة الاستهلاك المحلى ولهذا يعتمد لبنان على الاستيراد من البلاد

(١) البنك المركزى المصرى ، مصدر سابق ، ص ٦٣ .

المجاورة وبخاصة سوريا ، وقد استورد في عام ١٩٥٨ مثلاً ما مقداره ٦٩.٠٠٠ طن من القمح ، ٧٩.٠٠٠ طن من الدقيق . وكذلك يتأثر إنتاج الحبوب في المواسم بسبب قلة الأمطار وهدم انتظام توزيعها . ففي موسم ١٩٥٩ كان إنتاج القمح منخفضاً جداً بسبب شح الأمطار ، فضلاً عن حشرة السونه التي فتكت بالمحصول في السهل الممتد بين سرعين والدلمية ، ولهذا لم يتجاوز ٣٦.٠٠٠ مقابل ٧٠.٠٠٠ في الموسم السابق ، واضطرت البلاد إلى استيراد حوالي ٢٠٠ ألف طن من القمح والدقيق . وتعاني زراعة الحبوب من انخفاض مستوى الإنتاجية بسبب تأكل التربة وتأخر الأساليب المستخدمة وتدهور الأنواع المزروعة . ويذل مكتسب القمح جهوداً من أجل تحسين الإنتاج بتقديم البذور المنتقاة الجيدة .

وأهم المحاصيل الصناعية التبغ وقد طردت الزيادة في انتاجه خلال السنوات الأخيرة . وبلغ هذا الإنتاج ٣٦ مليون كيلوجرام سنة ١٩٦٠ مقابل ٢٨١٠٣٤٦ مليون في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على التوالي ؛ وصدر منه ١٠٦٧٥٦٩ كيلوجرام أي ما يعادل ٣٠٪ من الإنتاج . ويبلغ في الأهمية البنجر الذي أدخل حديثاً في البلاد ، وقد وصل الإنتاج منه في عام ١٩٦٠ إلى ١٤ ألف طن . ومن المحاصيل الرئيسية الزيتون وقد بلغ إنتاجه ٤٤ ألف طن في ١٩٥٨/٥٩ ثم هبط إلى ١٨ ألف طن في ١٩٥٩/٦٠ استخدم منه ما يقرب من ١٢ ألف طن في صناعة الزيت وبخاصة الزيت الصنائي . ويرجع الهبوط الذي حدث في ذلك الموسم الأخير إلى الحشرات التي تعانى منها الزراعة اللبنانية .

وفي الإمكان تحسين الإنتاج الزراعي عن طريق مشروعات الري ، وقد بدأ تنفيذ مشروع نهر الليطاني بتحويل الفائض من مياهه الذي يقدر بحوالي نصفها إلى بحيرتين عند النقطة التي يتجه فيها النهر نحو الغرب . ومن البحيرات تجرى قناة في اتجاه الجنوب لتوزيع المياه .

وسوف يؤدي إتمام المشروع إلى زيادة مساحة الأرض المروية بمقدار ٥٠ ألف فدان وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٦٢٦ مليون كيلووات ساعة في السنة . وتبلغ النفقات المقدرة بنحو ١٠٠ مليون دولار وتتكلف المرحلة الأولى التي يجرى تنفيذها حالياً ٤ مليوناً ويسهم البنك الدولي في هذا بمبلغ ٢٧ مليوناً .

وكانت جبال لبنان مغطاة بالغابات فيما مضى ولكنها استنفدت بسبب الإسراف في استغلالها وعدم تنظيم الرعي من جانب أصحاب قطعان الماعز ، ولهذا لا تعدو المساحة الحالية ٨٠.٠٠٠ هكتار ولكن أخشابها ليست من النوع الجيد .

ويعتبر الرعي حرفة لها بعض الأهمية ، وأهم أنواع الحيوان الماعز كما يتضح من البيان الآتي عن عام ١٩٦٠ :

٥٠٠.٠٠٠	ماعز
٧٥.٠٠٠	أغنام
٧٠.٠٠٠	ماشية

ويلاحظ أن ربع الماشية من النوع الذي يربى من أجل ما يدره من اللبن .

المعارف :

ويوجد خام الحديد بكميات كبيرة ولكن يحول دون الاستفادة منه عدم وجود الفحم اللازم لعملية الصهر . ومن المعادن المقول بوجودها النحاس والأسفنت والفوسفات والرمل الذي يستخدم في صناعة الزجاج وبيريت الحديد . إلا أن المعلومات عن حقيقة الثروة المعدنية غير متوافرة ولا بد من القيام بدراسات واسعة النطاق في هذا الصدد ، وهو ما تمزمه الحكومة اللبنانية بجزء من خطة الإنماء التي تقوم بإعدادها لجنة منبثة عن وزارة التصميم .

التصنيع:

وتشغل الصناعة المركز الثالث في الاقتصاد القومي اللبناني وتمثل حوالى ١٣٪ من الدخل القومى . ولقد تقدمت خلال السنوات الأخيرة بسبب بعض التشريعات التشريعية التى أصدرتها الحكومة ، ومن ذلك التشريع الصادر فى شباط (فبراير) ١٩٥٤ ويعنى الشركات التى أسست فى السنوات الخمس التى تلت صدوره من أداء الضرائب لمدة خمس سنوات بشرط أن تكون منتجات الشركة من نوع جديد وأن يؤدى عملها إلى زيادة فى الإنتاج القومى ، وأن لا يقل رأسمالها الموظف فى لبنان عن مليون ليرة لبنانية ، وأن تزيد مدفوعاتها الكلية لأجور الموظفين اللبنانيين عن مائة ألف ليرة لبنانية . وتلعب رؤوس الأموال الأجنبية دوراً ، فقد استخدمت فى المشاريع الصناعية التى استخدمت فى سنة ١٩٥٩ مثلاً رؤوس أموال هامة واردة من الخارج ، كان من نتائجها إنشاء مصانع جديدة وبخاصة فى صناعات الألمنيوم والبلاتيك والدهانات والجلود الاصطناعية والمنير والزجاج وتكرير الملح وعمل الأثاث وحفظ الخضرة والفواكه . وكان إنشاء البنك الزراعى الصناعى خطوة فى سبيل توفير بعض المال للمشروعات الصناعية ، والمأمول أن يفتشاً بنك مستقل لأغراض التنمية الصناعية .

والبيان التالى يوضح مدى التطور خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٢ .

١٩٦٢	١٩٦٠	١٩٥٧	عدد المؤسسات الصناعية
٥٩٧١	٣٣٠٢	٢٩٩٧	عدد المستخدمين فيها
٥٩٥٦٠	٣٧٧٨٣	٣٧٠٠٠	رؤوس الأموال الموظفة (مليون ليرة لبنانية)
٧٠٠	٤٣٥ (تقريباً)	٢٩٧٠	

وبالرغم من قيام بعض الصناعات الجديدة والتوسع فى الصناعات القائمة فلا يزال الطابع الغالب على القطاع الصناعى هو الصناعة الخفيفة من مواد محلية أو مستوردة ، فأوضاع لبنان الاقتصادية لا تسمح بقيام صناعة ثقيلة ، كما يحذر من التوسع ضيق السوق المحلية . وتشغل صناعة المواد الغذائية المرتبة

الأولى ومن أهم أنواعها تكرير السكر وتعمل معاملة برأس مال قدره عشرة ملايين ليرة . وتلها صناعة الغزل والنسيج وإن كانت تلقى منافسة شديدة من جانب البلاد الأعرق عهداً بها وقد أنهى في العام الحالى (١٩٦٣) مصنع كبير في جنوب لبنان تمشياً مع سياسة توزيع الصناعات على مختلف أنحاء البلاد . وقد شكلت لجنة تضم ممثلين لوزارتي الاقتصاد والعمل وخبيراً أجنبياً لإعداد دراسة وافية عن تكاليف الإنتاج في الصناعة اللبنانية تمهيداً لتحديد درجة الحماية اللازمة إزاء المنافسة الأجنبية . وواصلت صناعة مواد البناء وبخاصة الاسمنت نشاطها ، كما نشطت أعمال التنقيب عن الثروة المعدنية ومنحت في شهر بوليه ١٩٦٣ وحده ١٥ رخصة جديدة لهذا الغرض .

وفي لبنان معملان لتكرير البترول أحدهما في طرابلس وهو مملوك لشركة نفط العراق المحدودة ، والآخر في صيدا وهو تابع لشركة التابلان . وبلغ إنتاج المعملين ١٩٦ ألف طن في عام ١٩٦١ وهو مقدار لا يكفي لإشباع مطالب البلاد من المنتجات البترولية .

والجدول التالى يبين حالة الصناعة في عام ١٩٦٢ :

النوع	عدد المؤسسات	الأيدى العاملة	رأس المال الموظف (بالآلاف ليرة)
المواد الغذائية	٢٠٠٧	١١٨٦٩	١٣٦٩٤٨
المصروبات	١٩٢	١٨٣٨	٣٢٥٩٣
المنسوجات	١٦٧	٥٦٠٥	٩٣٨٢٥
الأقمشة	٢٨٣	٤١٣٨	٢٠٣٤٦
الأخشاب	٣٠٩	٤٠٥٠	٢٩٧٧٠
المفروشات	٩٣	١٢٤٤	١٣٢٠٠
الورق	٢٣٠	٢٦٢١	٢٣٤١٩
الجلود	١٣٥	١٤٩٩	١١٨٢٢
الكاوتشوك	٤٢	٥٦٥	٦٠٠٧
مواد كيميائية	١٩٢	٢٣٢١	٩٨٧٢٣
مواد معدنية	٩٣٥	٧٣٢٢	٥١٨٧٥
مواد معدنية غير جوفية	٣١٥	٤٧٣٠	٦٣٥١٨
أدوات كهربائية	٢٥	٢٢٣	٣٧٥٦
صناعات مختلفة	٩٣٨	١١٠٣٤	٦٤٦٨٠

السياحة :

ويشتهر الاصطياف والإشتاء من أهم عناصر الدخل القومي في البلاد، فقد بلغ الدخل من السياحة في عام ١٩٦٢ حوالى ١١٠ مليون ليرة . ومن أسباب نشاط هذا المرفق الظروف الطبيعية ، فارتفاع السطح يجعل البلاد مصيفاً ومشق في وقت واحد . وما يلاحظ بهذا الصدد كثرة العرب الذين يعمدون إلى الاصطياف بلبنان وأفليتهم الساحقة من العراقيين والسعوديين والسكويثيين وأهل قطر والبحرين ، فمن بين ١٤٣٠٨ مصطاف دخلوا البلاد في الفترة من أول يونيو حتى ٧ يولييه ١٩٦٣ فقط كان ١١٧٨٠ منهم من أبناء العراق والسكويث والسعودية .

وإلى جانب الاعتبارات الطبيعية يضم لبنان مجموعة من الآثار القديمة كما في مدينة بعلبك بسهل البقاع . ومن العوامل التي أدت إلى تنشيط السياحة في السنوات القلائل الأخيرة مفارقة جميعنا ، نادى القمار الوحيد في المعاملتين الذي فنسح أبوابه في عام ١٩٥٩ ، ومهرجانات الفن الشعبي ، والمؤتمرات والاجتماعات العربية والدولية والدورات الرياضية . أضف إلى ذلك الزيادة في عدد الفنادق والمطاعم والملاهي والمقاهى ، ففي البلاد اليوم ٦٣٥ مؤسسة فندقية عدد أسرتها ٢٠٣١١ وكثير منها من فنادق الدرجة الأولى ، ويضاف إليها ٢٩٧٠ مطعماً وملهى ومقهى . وأصبح رأس المال اللبناني المستثمر في المصالح السياحية أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة . وكذلك اهتمت البلاد بمكاتب السفر والسياحة بحيث بلغ عددها في صيف العام الحالى (١٩٦٣) ١٣٠ مكتسباً.

التجارة :

ونعتبر التجارة الخارجية ، فضلا عن التجارة الداخلية من مصادر الدخل الهامة إذ تمثل ٢٥ ٪ منه ، وإن كانت أهميتها أخذت في التضاؤل بسبب سياسات الحماية المتبعة في عدد من البلاد المجاورة للبنان .

وبلغت قيمة الواردات في عام ١٩٦١ حوالي ١٠١٦ مليون ليرة بينما لم تتجاوز الصادرات ٣٩٧٣ مليون ليرة . وأهم البلاد الموردة هي :

البلد	نسبة المستورد منها إلى الواردات الكلية (٪)
المملكة المتحدة	٢٣
الولايات المتحدة	١٥
ألمانيا الغربية	٧
فرنسا	٦٧
إيطاليا	٥

وعما يلفت النظر أن حوالي ٣٣ ٪ من صادرات لبنان في ذلك العام اتجه إلى البلاد العربية المجاورة وعلى رأسها السعودية (٢٠ ٪) وتليها الأردن (٨ ٪) . والبيان التالي يوضح تجارة لبنان مع بعض البلاد العربية في عامي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ (بالآلاف ليرة) .

واردات	صادرات	واردات	صادرات	
٣٢١٨١	١٧٥٩	١٢٠٦٦	٢٢٠٩	الجمهورية العربية المتحدة
٥١٧١٠	١٨٦١٠	٦٢٧٥٥	٢٠٦٦٤	سوريا
٨١٧٢	١٦١٣٣	١٥٥٤٧	٩٧٧٥	العراق
٥٨٦٣	١٧٣٦٤	٤٦٩٣	١٢١٤١	الأردن
٥٦٥٦٧	٤٣٣٦٩	٣٣٧٣١	١٧,٣٩٧	السعودية
١٥٤,٤٩٣	٩٧,٢٣٥	١٢٨,٧٩٢	٦٢,١٨٦	المجموع
٨٥٤,٥٠٥	٢١٧,٩٩٧	٦٩٩,٨٢٣	١٣٩,٠٩٧	جولة تجارة لبنان

غير أن العجز الواضح من الأرقام السابقة والذي لا بد وأن ينعكس على ميزان المدفوعات ، تموضه إلى حد ليس بالقليل الإيرادات غير المنظورة ، والمساعدات الأجنبية ، والمبالغ التي يبعث بها المقربون إلى وطنهم .

إنشاء البنك المركزي :

سبق أن قلنا إن حق إصدار أوراق النقد محصور في شركة بنك سوريا ولبنان ، ولما كان امتيازها ينتهي في ختام عام ١٩٦٣ لهذا رأيت الحكومة اللبنانية أن تخرج إلى حيز الوجود مشروع البنك المركزي الذي كانت الدعوة تستند إلى إنشائه ، ومن المنتظر أن يبدأ نشاطه في أول أبريل من عام ١٩٦٤ . وحدد رأس مال البنك بخمسة عشر مليون ليرة تدفعها الحكومة بالكامل ، ويتمتع المصرف بالاستقلال . وأبعد التشريع القطاع الخاص عن أن يكون له أية علاقة بالمصرف من حيث إدارته وتوجيه سياسته ، فنص على منع رئيس مجلس إدارة البنك ونائبيه من المساهمة في أية مؤسسة خاصة أو الاشتراك في عضوية مجالس إدارة المصارف والمؤسسات المالية أو أية مؤسسة تقع تحت سيطرة المصارف والمؤسسات المالية الخاصة .

وإلى جانب إصدار النقد فإن على البنك أن يتبع السياسة المناسبة لحماية النقد وأن يقترح التدابير اللازمة لنجاح السياسة المالية والاقتصادية والتأثير المفيد في ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والمالية العامة وعلاقة الحكومة بالمؤسسات الدولية المالية ، وله الحق في تنظيم غرفة المقاصة في بيروت وإنشاء غرف مقاصة أخرى في سائر المدن متى رأى ذلك ضروريا .

وأوجب التشريع على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى البنك المركزي بأموال بصورة إلزامية وبصورة اختيارية بدون فائدة ، كما أجهز لهذا البنك أن يفرض قواعد إدارية على المصارف عند الضرورة .

الانحياز إلى التخطيط :

وإمل من أكبر الدوافع السكّانة وراء فكرة إنشاء البنك المركزي انحاء الحكومة أخيراً في لبنان إلى التدخل في خطة التنمية الاقتصادية ، ويدل على هذا الانحياز تأليف لجنة للتخطيط منبثقة عن وزارة التصميم ، والهدف الذي ترمى إليه اللجنة هو إعداد خطة تكفل زيادة الإنتاج القومي والدخل القومي ودخل الفرد ، والتوزيع الأمثل للثروة والدخل ، والمالة السكّانة بما تنطوي عليه من قضاء على البطالة في اليد العاملة واستغلال لسكّافة قوى الإنتاج ، والتوازن في ميزان المدفوعات .

ولقد تحدث الدكتور محمد عطا الله في هذا الشأن مبيّناً الصعاب التي تعترض التخطيط في لبنان ، فقال : « وأهم ما يستهدفه التخطيط في لبنان هو بلا شك الحد من هذه الغرابة في تركيب الاقتصاد اللبناني . ولكن الحد من هذه الغرابة لا يأتي بإضمار قطاع الخدمات لتخفيض نسبة مساهمته في الدخل القومي .. بل إن على التخطيط أن يستهدف تعضيد العوامل وإنماء الأسباب التي تؤمن للبنان إطراد التقدم في قطاع الخدمات وفي الوقت نفسه إنماء قطاعي الزراعة والصناعة في الدخل القومي بمعدل يفوق نسبة النمو في قطاع الخدمات . وشأن كل البلدان التي اقتنعت بضرورة الإسراع في عملية الإنماء الاقتصادي يواجه لبنان الصعوبة الأولى في ضعف تركيبه السفلي infrastructure ونعني بذلك ضعف الخدمات العامة والاساسية والتسهيلات الأولية التي يقتضيها كل تركيب اقتصادي يقوم على ازدهار الصناعة وتصنيع الزراعة وتنظيم الخدمات » (١) .

(١) الرائد العربي ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

الفصل الرابع

سوريا

تقع سوريا في الركن الشمالى الشرقى للبحر الأبيض، ويحدها البحر ولبنان من ناحية الغرب، وتركيا من ناحية الشمال، كما يتاخها العراق من جهة الشرق والأردن وفلسطين المحتلة من الجنوب، وتبلغ المساحة ١٨٤,٤٧٩ كيلومتراً مربعاً (٧١,٢١٠ ميل مربع) لم يجر مسح سوى ٢٥ ألف كيلومتر مربع منها.

وتبدو المرتفعات الغربية كسلسلتين متوازيتين بينهما سهل نهر العاصى، والشرقية منها قاحلة لأنها تقع في ظل المطر بعكس السلسلة الغربية. وإلى الجنوب من جبال أنصارية منطقة منخفضة تضم حمص وحماة. وتلقى جبال لبنان الخلفية إلى الجنوب من حمص وتنحدر شرقاً حيث تجرى بعض المسيلات المائية التي يعتبر نهر بردى أهمها. وتمة يتابع ماء في جبل حرمون أو الشيخ الذي يعتبر امتداداً لجبال لبنان الخلفية، ويصل ارتفاعه إلى ٣٠٠٠ متر تقريباً. وتقع مرتفعات الدروز في أقصى جنوب البلاد، كما توجد في وسط سوريا مرتفعات تبلغ ٢٠٠٠ متر وتمتد جنوبها صحراء الحماة وهي سهول منبسطة، وتبلغ مساحة هذه المنطقة ٢٠ ٪ من المساحة الكلية. والسهل الساحلى ضيق، أما أرض الجزيرة الواقعة بين نهر الفرات والحدود الشرقية لسوريا والتي ترتفع عن سطح البحر بحوالى ٥٠٠ متر فمبارة عن سهول منبسطة^(١).

وتتفاوت كمية المطر التي تسقط فوق سوريا على النحو الآتى (٢):

(١) جغرافية الوطن العربى، مصدر سابق، ص ٢٤٤ وما بعدها.

(٢) شرحه، ص ٢٤٧.

(١) المنطقة الساحلية والسفوح الغربية للجبال وهذا يفزر المطر الذي يبلغ متوسطه ٧٠٠ ملميمتر في السنة .

(٢) السهول الشمالية والمتوسط ٣٠٠ - ٥٠٠ ملميمتر ، وهي موطن زراعة الحبوب والقطن والتبغ والسمسم ، وتمثل ٤٠٪ من المساحة السكينة .

(٣) المنطقة شبه الصحراوية (١٠٠ - ٥٠٠ مم) وتحيط بالسهول الشمالية من ناحية الجنوب ، وهي إقليم الرعي كإنجد واحات خصبة مثل دمشق . ومضاحة المنطقة نحو ٢٠٪ من مساحة البلاد .

(٤) وإلى الجنوب من المنطقة السابقة يقع الإقليم الصحراوي ويضم ٢٥٪ من المساحة السكينة وتقل الأمطار فيه عن ١٠٠ ملميمتر ، ويعتمدون فيه على المياه الباطنية .

وقدر عدد السكان في عام ١٩٦٢ بنحو ٥,٥ مليون نسمة ، وتبلغ الكثافة السكانية ما يقرب من ٢٥ شخصا للكيلومتر المربع وهي نسبة ضعيفة جداً إذا قيس بمثيلاتها في الأقطار الأخرى . ولكن إذا جعلنا النسبة على أساس المساحة القابلة للزراعة والمساحة المزروعة فعلا لارتفعت إلى ٣٥,٥ ، ٤٧,٤ شخصا للكيلومتر المربع ، على التوالي . ومن هذا يتضح أن سوريا لاتعاني ضغطا سكانيا بوجه عام .

ويخضع توزيع السكان للاعتبارات الطبيعية ، فيزداد تركيزهم في المناطق التي تنال قطعا طيبا من المياه وبخاصة من الأمطار التي يتراوح متوسطها السنوي بين ٥٠٠ ، ١٠٠٠ مم مثل محافظات اللاذقية وحلب وأدلب وحماه ودمشق . والمناطق التي بها إمكانيات زراعية واسعة ولها مستقبل طيب مثل دير الزور والحسكة والرفقة ، هي مناطق ذات كثافة سكانية عالية وكثافة عمالية منخفضة . فتنطقة اللاذقية مثلا لاتشكل سوى ٢,٥٪ من مساحة سوريا ومع ذلك تضم مايقرب من ١١,٢٪ من مجموع السكان .

ومن الظواهر التي تلفت النظر أن عدد العاملين في سوريا لا يربو على ربع مجموع السكان وهذا معدل ضعيف إذا قيس بالمعدلات في بلاد أخرى إذ يبلغ ٢٩,٧٪ في مصر (حسب تعداد ١٩٥٧ - ٥٨) ، ٣٥,٨٪ في تونس (١٩٥٠) ، ٣٨,٧٪ في الجزائر (١٩٥٤) ، ٣٩٪ في المغرب (١٩٥٢) .
وفيما يلي بيان بتوزيع الأيدي العاملة على القطاعات الاقتصادية (النسبة المئوية) :

المجموع	النساء	الرجال	
٥١,٦	٨٠,٣	٤٧,٤	الزراعة
٢٠,٤	٤,٣	٤٢,٧	الصناعة
٢٦,٦	١٥	٢٨,٣	الخدمات
١,٤	٥,٤	١,٦	غير مبين

إلا أنه يلاحظ في الوقت نفسه انخفاض مستوى إنتاجية العاملين ، فنجد نشاطات يضطلع بها عدد أكبر بكثير من العدد الأمثل من وجهة النظر الإنتاجية بحيث يقدر أن هذه الزيادة في قطاع الزراعة وحده تصل إلى ٣٠٪ ومعنى هذا أنه بالرغم من الارتفاع الظاهري في العمالة فإن هناك ، بطالة مقننة .

وأكبر مدن سوريا سكانا دمشق وحلب ويستأثران وحدهما بما يقرب من ١٨٪ من مجموع السكان .

الزراعة والرعي :

تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي في سورية حيث أنها مصدر العيش النسبة تقراوح بين ٦٥ ، ٧٥٪ من السكان ، وهذا ما يخالف الاعتقاد الشائع في الخارج من أن سورية بلد يغلب عليه النشاط التجاري .

وتمثل الزراعة نسبة كبيرة من الدخل القومي كما يتضح من البيان التالي :

السنة	الدخل من الزراعة	الدخل القومي
		(بملايين الليرات السورية)
١٩٥٣	٨٢٣	١٨٨١
١٩٥٥	٦٣٦	١٩٤٦
١٩٥٧	١٠٩٠	٢٥١٤
١٩٥٩	٧٢٨	٢٢٦٦
١٩٦٠	٩٦٥	٢٤٠٠
١٩٦١	٧٩١	٢٥٠٢

وهذا التذبذب في نصيب الزراعة راجع إلى الظروف الطبيعية التي تحيط بها في سورية ، مما سوف نعرض له بالتفصيل فيما بعد .

ونقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو ٧١ مليون هكتار (= ١٧,٨ مليون فدان) ، وهذه تعادل مايقرب من ٣٨ في المائة من المساحة السككية للبلاد ، والبالغة ١٨٤ مليون هكتار . والأراضي المستغلة في الزراعة تبلغ ٣,٩ مليون هكتار ، منها ٣ مليون هكتار تستغل وفق نظام الزراعة الجافة بحيث لا يزرع سوى نصفها كل عام ويترك النصف الآخر بوراً كي يزرع في السنة التالية .

وشهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية زيادة كبيرة في المساحة المزروعة ، فبعد أن كان متوسطها خلال السنوات (١٩٣٤ - ٣٨) ٢٤٨ ألف هكتار في حالة الحبوب ارتفع إلى ٢٢٩١ ألف هكتار في عام ١٩٦٠ ، كما زادت مساحة القطن من ٣٠ ألف إلى ٢١٢ ألف هكتار . وترتب على ذلك بطبيعة الحال ازدياد الإنتاج الزراعي كما يتضح من الأرقام الواردة في الجدول التالي . ويلاحظ أن انتظام الزيادة في حالة القطن راجع إلى الاعتماد على الري في زراعة هذا المحصول ، بينما التقلبات التي يتعرض لها

المحصول من الحبوب سببها التقلبات في كمية الأمطار التي تسقط من سنة إلى أخرى .

المساحة بالآلاف الهكتارات

متوسط		متوسط		
١٩٦٠	١٩٥٨	١٩٥٤ - ١٩٥٠	١٩٥٠	١٩٣٨ - ١٩٣٤
١٥٤٩	١٤٦١	١١٧١	٩٩٢	٤٧٣ القمح
٧٤٢	٧٦٩	٤٢٧	٤١٦	٢٧٥ الشعير
٢٢٩١	٢٢٣٠	١٥٩٨	١٤٠٨	٧٤٨ مجموع الحبوب
٢١٢	٢٦١	١٥٩	٧٨	٣٠ القطن

الإنتاج بالوف الاطنان

٥٥٣	٥٦٢	٨١٥	٨٣٠	٤٥٩ القمح
١٥٧	٢٢٨	٤١٠	٣٢٢	٢٩٠ الشعير
٧١٠	٧٩٠	١٢٢٥	١١٥٢	٧٤٩ مجموع الحبوب
١٠٤	٩٧	٥١	٣٥	٥ القطن

وهذا التوسع سواء في المساحة أو الإنتاج كان السبب الرئيسي فيه زراعة أرض جديدة إلى الشرق من ضواحي حلب حتى حدود نهر الفرات عبر محافظتي الفرات والجزيرة ، وهي في منطقة بقراوح معدل المطر السنوي فيها بين ١٢ ، ٨ بوصة ، وهذه المنطقة تزود البلاد بثلاثي إنتاجها من الحبوب . وحدث التوسع في زراعة القطن نتيجة توسع مائل في استخدام الري .

وعالم له أهمية بالنسبة إلى سورية أن الزيادة في الإنتاج الزراعي فاقت مثيلتها في عدد السكان ، فبينما تضعف إنتاج البلاد من الحبوب خلال السنوات العشر (١٩٤٣ - ٥٣) مثلا ، لم يزد عدد السكان الا بنسبة ٣٣ في المائة خلال الفترة ذاتها .

وهذا التوسع الزراعي الذي أشرنا إليه تم من طريق استخدام الأساليب الآلية ، وفي هذا المعنى تقول الكاتبة الانجليزية دورين وارينز : « وقد قدرت هيئة الزراعة والأغذية الدولية (FAO) عدد المحاصيل الآلية الجاراة بـ ١٤٥٤ في سنة ١٩٥٤ ، ٢٠٠٠ في سنة ١٩٥٥ . وتستخدم هذه المحاصيل في فلاحية جميع الأراضي التي تزرع - بمبوا في محافظة الجزيرة والأقسام الشمالية في محافظة الفرات ، كما أن حصاد هذه الحبوب يتم بالحصادات الآلية ، ويتم هذه العمليات الزراعية بشكل لا يقل آلية عن أي بلد آخر في العالم . وأحرزت التآلية Mechanisation تقدماً حينئذ أيضاً في أواسط سوريا .^(١) »

غير أن التوسع الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم يكن ليجري وفق خطة مرسومة ولم يحقق النتائج الاجتاهية المتوقعة منه ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل ، وسوء الطرق ، وندرة الأيدي العاملة ، وعدم وجود جهاز سليم للتسليف الزراعي . ومن هنا لم يستفد من هذا التوسع سوى القادرين على نفقته وهم كبار الملاك وأصحاب الثراء ، أي أنه لم يعد بالفائدة الواجبة على صغار الفلاحين وهم أغلبية أهل الريف .

وفضلاً عن هذا فإن التوسع المشار إليه انطوى على خطر حقيقي في وجود تمربة وتآكل للتربة وفي نقص خصوبة التربة ، وفي هذه المعاني كتبت بعثة البنك الدولي تقول :

« تم في الحقتين الأخيرتين فتح مجالات واسعة ولا سيما في منطقة الجزيرة . ولقد كانت هذه الأرض خاملة وعاطلة عند الإنتاج قروناً طويلة ، وفيها مخزونات ضخمة من المركبات الكيماوية التي ولدها تحاسل النباتات

(١) مصدر سابق ص ٩٤ .

الطبيعية . وعلى الرغم من وجود تربات طيبة ، ولا سيما في الانسام الشبالية الغربية إلا أن حجم هذه العناصر المخزنة قد ضخم بصورة هامة ، ولا يمكن اعتبار هذه المخزونات ولا سيما من الأزوت ، من النوع الذي لا يستنفد ... وقد أدى استغلال الأرض في سوريا بصورة مستمرة في ظل نظام الزراعة الواحدة إلى تناقص ضخيم في المحصول في بعض مناطق معينة ولا سيما في الجزيرة حيث لم يدرك الناس بعد كل الإدراك جسامته الخطر وليس في وسع الأسعد السكياوية أن تسد مسد الثروة العضوية ، ولا ريب أن نظام إراحة الأرض سنة أو سنتين في شكله الحالي ، لا يمكن أن يكون كافيا للحفاظ على خصوبة الأرض وأصبحت الحاجة ماسة إلى أساليب تقنية جديدة في الزراعة ، وإلى نظام الدورات المتبادلة ، وإلى استعمال مزايد السيد الطبيعي الأخضر وإلى الأسعد السكياوية .

إلا أن المشكلة الرئيسية التي تواجه استقرار الزراعة وانتظام الإنتاج تشمل في تفاوت كمية الأمطار من سنة إلى أخرى ، كما أن هناك مساحات كبيرة ذات تربة خصبية ولكن كمية المطر تقصر عن إشباع حاجة الاستغلال الزراعي . وتتضح هذه الحقيقة إذا نظرنا إلى توزيع الأمطار في البلاد^(١) .

(١) فالمنطقة الساحلية والسفوح الغربية للجبال متوسط مطرها ٧٠٠ ملميمتر سنويا ، كما توجد منطقة تماثلها في أقصى الشمال الشرقي . أما المرتفعات نفسها ، وهي الجبال الغربية ، فقد يصل مبلغ المطر إلى ١٠٠ ملميمتر ، ولكنها لا تتجاوز ٢٪ من مساحة البلاد .

(٢) وفي السهول الشمالية وهي حوالي ٤٠٪ من المساحة السهلية ، يتراوح متوسط المطر بين ٣٠٠ ، ٥٠٠ ملميمتر ، ولكنه متقلب من سنة لأخرى .

(١) جغرافية الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) والنطاق الصحراوي الذي يحيط بالسواحل الشمالية من ناحية الجنوب يراوح المتوسط فيه بين ١٠٠، ٢٥٠ مم، وهنا لاسبيل إلى الزراعة في هذه المنطقة التي تمثل ٢٠٪ من مساحة سوريا، إلا بالري.

(٤) الإقليم الصحراوي ويشمل ٢٥٪ من المساحة تقريبا والمطرفيه أقل من مائة مم، وتعتمد الحياة على المياه الجوفية.

والواقع أن أهم ما تعانيه الزراعة السورية هو اختلاف كمية الأمطار فإذا شحت انعكس هذا على المحاصيل وبخاصة الحبوب، وإذا غزرت أحدثت زيادة كبيرة في الإنتاج. والجدول التالي يبين تطور هطول الأمطار خلال الموسم الزراعي وذلك في المدة ١٩٥٢/٥٣ - ١٩٦١/٦٢:

	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦٢/٦١
دمشق	٢٩٥	٢٥٣	٢٠٨	١٧٤	١٧٧	١٧٦	١٥٧	١٥٩	١٨٨	٢١٤
حمص	٤٨٥	٦٧٦	٣٣٦	٥٥٧	٤٧٢	٤٠٣	٤١٧	٢٩٦	٣٧٧	٤١١
حماة	٢٥٥	٥٢٠	١٦٩	٤٠٤	٢٥٨	٢١٨	١٦	١٣٥	١٥٤	٤٢٤
حلب	٥١٩	٥٤٠	٢٨٧	٤١٦	٣٩٢	٣٥٤	٢٨٣	٣٠٠	٢٦٩	٤٢٠
اللاقية	٨٩٤	٨٩٧	٧٣٣	٩٥٤	٧٢٧	٧٦٨	٧٥٣	٦٨	٧٦٤	١٠٢
أدلب	٨٠٤	٧٦٥	٣٧٦	٦٩٠	٤٤٦	٤٧٨	٤١٦	٢٧٢	٤١٩	٦١٥
دير الزور	١٨٢	٢٥٦	١٤٤	٦٧	٢٤٣	١٠٧	١٠٣	٩٣	١١٠	١٥٣
الحسكة	٤٤٩	٦٢٤	٢٥٦	٤١٧	٤٧٢	٢٦٨	٢١٤	٢٢٢	٣٧٩	٣٧٨
الهرقية	١٥٦	١٧٤	١٠٩	٢٠٢	٢٤٩	١٤١	١٢٣	١٤٢	١٥١	١٨٩
درعا	٤١٣	٥٢٤	٢١١	٤٧٨	٤٢٤	٢٦١	٣٢٥	٢٢٧	٣٤٥	٣٧٥
السويداء	٤٠٦	٤٣١	٢٣٤	٤٧٧	٤٦٣	٢٧١	٢٤٤	١٧٦	٣٥٥	٢٤١

ويبدو أنثر تذبذب كمية الأمطار في أن انحباسها في ربيع عام ١٩٥٥ مثلا أدى إلى إخفاق الموسم الزراعي في المناطق الجديدة كلها وفي معظم أنحاء البلاد، إلى حد اضطرت منه المصارف إلى إعلان تأجيل دفع الديون

المستحقة لها ، كما أرغمت الحكومة على توزيع التقاوى . وسجل عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ارتفاعا كبيرا في إنتاج المحاصيل الرئيسية ، بل وسجل الإنتاج رقيا قياسيا في عام ١٩٥٧ إذ زاد إنتاج القمح والشعير والقمحان عن مثيله في عام ١٩٥٦ بنسبة ٢٩ ، ٥٦ ، ٥ في المائة على التوالي ، كما سجلت بعض المزارعات الأخرى الهامة كالبقول وبنجر السكر مستويات عالية جداً من الإنتاج . وأنقضى موسم ١٩٥٨ إلى هبوط المحاصيل الشتوية دون مستواها في الموسم السابق ، وكان الهبوط على أشده في حالة الشعير الذي انخفض إنتاجه إلى ربع مستواه في عام ١٩٥٧ ، والبيان التالي يوضح حقيقة تذبذب الإنتاج ومداه في بعض السنوات المختارة (الإنتاج بآلاف الأطنان) :

المتوسط السنوي ٥٢/١٩٤٨	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨
القمح	٧٦٢	٩٦٥	٤٣٨	١٠٥١	١٣٥٤
الشعير	٣٢١	٦٣٥	١٢٧	٤٦٢	٧٢١
الذرة	٣١	٢٤	١٨	١٥	١٣
الدخن	٦٥	١١٤	٧١	٧٥	٥٢
البقول	٨٩	٩٤	٦١	٩٧	٠٠
بنجر السكر	٧	٥١	٣٥	٤٥	٦١

ومن هنا يبدو واضحا أن أى توسع حقيقى في الزراعة السورية يجب أن يقوم على أساس زيادة الرقعة المروية ومعنى هذا أن الرى يجب أن يكون جوهر السياسة التى تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية . ويجرى الرى في سورية إما من مياه الأنهار والينابيع بالراحة ، وإما بواسطة المضخات التى تقام على الأنهار والآبار .

وتتضمن السياسة المائية تنفيذ عدد من مشروعات الرى أهمها :

أولاً — مشروع الغاب :

يقع سهل الغاب في القسم الأوسط من حوض نهر العاصي ، ويمتاز بمصب
القربة ووفرة الماء والقرب من مرفأ اللاذقية وكثرة الأيدي العاملة من الجهات
المجاورة ووقوعه في وسط الإقليم السوري . والقرض من المشروع بتجفيف
السهل وتنظيم الري واستصلاح مساحة كبيرة بخفض الطبة البازلتية ، وتعميق
حوض النهر ، وإنشاء الأبنية ، وإقامة سدين رئيسيين فضلاً عن عدد من
السدود التحويلية الأخرى .

وكانت المرحلة الأولى من المشروع قائمة على خفض مستوى النهر ومنع
فيضانه على الأراضي المحيطة عن طريق إقامة سد على فتحة الوادي ، ونفذت
هذه المرحلة في ربيع عام ١٩٥٥ . على يد شركة بوغوسلافية ، ثم قامت شركة
ألمانية بإيجاز المرحلة الثانية وهي شق القنوات في الوادي نفسه . وفي عهد
الوحدة مع مصر تم إنشاء سد الرستن عند قرية الرستن بين حمص وحماه .
وتبلغ مساحة الأراضي المروية بعد إتمام المشروع ٦٥ ألف هكتار ، وقد تم
توزيع بعض الأراضي المستصلحة على صغار الفلاحين .

ثانياً — مشروعات بردى واليرموك والس :

وهناك مشروع لإنشاء سدين على نهر بردى لري مساحة تبلغ ٥٤ ألف
فدان في جوار دمشق ، ومشروع استخدام المضخات التي تأخذ مياهها من
الضدران في أعالي نهر اليرموك ، لري ١٠٠.٠٠٠ فدان ، وقد تم تنفيذ هذا
المشروع ويهدف مشروع نهر الكبير بجزء اللاذقية إلى تخزين الماء للري
وتكوين الميناء بالماء والكهرباء . وتم أيضاً مشروع نهر السن جنوب اللاذقية
لري خمسة عشر ألف فدان .

ثالثاً - مشروع نهر الخابور :

يعتبر نهر الخابور من أكبر روافد الفرات ، ويبلغ طوله ٤٤٨ كيلومتراً وتصل مساحته ٣٣ متراً مكعباً في الثانية ، كما تبلغ مياه الأمطار التي تصب فيه حوالي ١٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبذلك يمكن تخزين كمية من الماء تكفي لرى حوالي ربع مليون فدان في حوضه . وقد نفذ جزء من هذا المشروع في منطقة الحسكة في الخابور الأعلى ، وبدأ العمل في إنشاء سد تخزيني في موقع بالقسم الأوسط من نهر الخابور .

رابعاً - مشروع موصلة العاصي :

والهدف منه رى حوالي ١٢ ألف هكتار من الأراضي الواقعة على الحدود اللبنانية وحق شرقي حمص . وقد تمت الدراسات المبدئية التي قام بها الخبراء السوفييت تنفيذاً للاتفاق الموقود في عام ١٩٥٧ ، كما تمت عمليات التصوير الجوي والخرائط الطبوغرافية .

وأُسندت دراسة الري وإمكانية توليد الكهرباء إلى مؤسسة يوغوسلافية قدمت حلين للمشروع يتميزان بما يأتي :

- ١ - توليد الطاقة الكهربائية الممكنة بين الحدود اللبنانية والرسن .
 - ٢ - رى الأراضي الجديدة بين الحدود اللبنانية وحمص .
 - ٣ - الإقلال من تبخر مياه بحيرة قطينة بتفريغ قاعها من مياهها في بحيرة سد الرسن ، والإبقاء على ما يلزم شبكة رى حمص - حماه من المياه فيها .
- ولكن مُطلب إلى المؤسسة اليوغوسلافية تقديم حل ثالث على الأسس الآتية :
- ١ - الاقتصار على دراسات شبكات الري والصرف .

٢ - دراسة مشروع ري ٧٠٠٠ هكتار في منطقة القصير مع محطات الضخ اللازمة للنسوب ٥٣٣ متراً من المياه .

٣ - إعادة بناء شبكة ري حمص - حماه .
وطلب إليها كذلك إعداد دراسة اقتصادية مقارنة للحلول الثلاثة وبيان أفضلها .

خامساً - مشروع سد الفرات :

ومن أعظم المشروعات التي يتعين العمل على تنفيذها مشروع سد الفرات . وتبدو أهمية هذا المشروع إذا ذكرنا أن مساحة الأراضي التي رويت بفضل المشاريع الحكومية لم تتجاوز ٥٠ ألف هكتار خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٥٧ ، وأن مجموع المساحة المروية في الوقت الحالي ، بالضخ والراحة ، تبلغ نصف مليون هكتار بمشاريع حكومية وفردية ، بينما يقدر أن تنفيذ مشروع سد الفرات سوف يؤدي إلى ري ٦٧٠ ألف هكتار جديد ومعنى هذا أن تزيد مساحة الأرض المروية بنسبة ١٣٠ ٪ .

ولهذا عندما بدأت الحكومة في وضع مشروع السنوات الخمس في عام ١٩٥٥ أخذت في اعتبارها أهمية سد الفرات ، ولكنها لم تتخذ أي إجراء إيجابى سوى رصد ١٠٠ مليون ليرة له والمشروعات التي الأخرى . ووقف الموضوع عند هذا الحد إلى أن عقد الاتفاق الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٧ ، وتضمنت القائمة الملحقه به النص التالي : « السد مركز مائى لتوليد الكهرباء على الفرات . ويتضمن أعمال الدراسة والبحوث وإعداد التصميم ، وتقديم المولدات والتجهيزات وإعداد مخطط للاستفادة من نهر الفرات وتنظيم الملاحة وري الأراضي والقيام بالأعمال اللازمة من بحوث ودراسة ، إلخ . »

وتبين من الدراسات المبدئية التي نولها الخبراء السوفيت أن ثمة مواقع ثلاثة تصلح لإنشاء السد ، ويجرى اختيار أحدها عند التنفيذ . والمواقع الثلاثة هي :

(١) موقع بوسف باشا ويبعد ٧٨ كيلومتراً عن طرابلس وعند نقطة دخول الفرات إلى الأراضي السورية . وتبلغ إمكانيات التخزين عند هذا الموقع مليارى متر مكعب ، وتقدر الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها ١٤٠ ألف كيلوات . ويبلغ ارتفاع السد ٣٠ متراً وطوله في الأعلى ١٠٠٠ متر ، والمساحة التي سوف يغمرها ١٣٠٠٠ هكتار ، وعيب هذا الموقع قلة سعة التخزين والتي سوف تقضاء على مر الزمن نتيجة رسوب الطمي وغيره من المواد .

(ب) موقع الحصرة وهو على مجرى الفرات على مسافة ٢٥ كيلومتراً جنوبي الموقع السابق . ويبلغ ارتفاع السد ٣٩ متراً ، وطوله في الأعلى ٣٠٥ - ٤ كيلومترات ، ويغمر مساحة قدرها ٢٢ ألف هكتار . وسعة الخزان خمسة مليارات متر مكعب ، وتولد منه طاقة كهربائية تصل إلى ٢٨٠ ألف كيلوات ، وبذلك يمكن زيادة المساحة المروية بما لا يقل عن ربع مليون هكتار .

(ج) موقع الطبقة ويقع على مجرى الفرات ما بين مسكنه والرفة عند قرية الطبقة ، على بعد ٢٢٥ كيلومتراً من طرابلس ، ٩٥ كيلومتراً جنوبي موقع بوسف باشا ، ويبلغ طول السد عند هذا الموقع ٥٤ كيلومتراً تقريباً ، وارتفاعه ٧٠ متراً ، ويغمر ٩٣٠٠ هكتار ، وإمكانيات التخزين ٢٥ مليار متر مكعب ، وتراوح القوة المولدة بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ألف كيلوات .

وهذا السد التخزيني يشكل أحد قسَمي المشروع ، أما القسم الثاني فيتضمن إنشاء قناطر قرب موقع « حطبية - ذلبية » لرفع منسوب المياه إلى ١٥ متراً . ويبلغ طول القناطر كيلومتريين وتخرج منها قناة تمتد على الضفة

اليسرى للنهر وطولها ٩٠ كيلومتراً . لرى مساحة قدرها ٣٠ ألف هكتار قبل أن تعبر نهر الخابور ، ثم تنقسم إلى فرعين أحدهما طوله ٨٥ كيلومتراً والآخر طوله ٩٠ كيلومتراً ، ورويان ٧٠.٠٠٠ هكتار . وهناك ٥.٠٠٠ هكتار أخرى يمكن ربحها عن طريق رفع المياه إلى ارتفاع ٦ أمتار بواسطة مضخات تدار بالكهرباء . وأبانت الدراسات الميدانية أن في المستطاع رى مساحات إضافية على الضفة اليمنى من نهر الفرات الأدنى بحيث ترتفع المساحة المروية إلى ٣٠٠ ألف هكتار .

ولما تمت الوحدة بين سورية ومصر تجدد الاهتمام بالمشروع ، وفي يوليه من عام ١٩٦١ وقمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة اتفاقاً مع ألمانيا الغربية تضمن تخصيص ٥٠٠ مليون مارك لتمويل مشروع سد الفرات ، وقائدة القرض ٣٠٧٥ /٪ . ويسدد على عشرين عاماً . إلا أنه بعد وقوع الانفصال في سبتمبر ١٩٦١ لم تنفذ ألمانيا الغربية الاتفاق وكان سبب الإحجام أن الاتفاق وقع مع الجمهورية العربية المتحدة وليس مع الجمهورية العربية السورية وأن على سورية أن تحدد مقدماً وسائل تغطية نفقات المشروع الداخلية ، وأنه لا بد قبل البدء في العمل من الاتفاق مع الحكومتين العراقية والتركية ، وأنه لا وجود لدراسات مفصلة عن الطريقة التي سوف تستخدم بها العلاقة السكهربائية المولدة أو هن المناطق التي ينتظر ربحها ، وأن منطقة الفرات قليلة السكان حيث لا تزيد كثافة السكان عن ٦ أشخاص للكيلومتر المربع مما يثير المسألة المتعلقة بطريقة وإمكانية إعادة توزيع السكان نتيجة لمشروع السد . ورأى الألمان كذلك أن المشروع ضخم بالنسبة إلى سورية واقترحوا الاقتصاء على المرحلة الأولى التي يخصص لها ٢٠٠ مليون مارك ، ٣٠٠ مليون ليرة سورية ، أما المرحلة الثانية فتؤجل إلى حين إجراء محادثات مستقبلية .

المحاصيل الزراعية:

لما كانت الأمطار تسقط في فصل الخريف والشتاء ، فإن معظم المحاصيل البعلية شتوية وأهمها القمح والشعير والحبص والفول والعدس . ويعتبر القمح أهم المحاصيل الشتوية ، بل وكان أهم المحاصيل الزراعية في البلاد قبل التوسع الحديث في زراعة القطن . وطبقاً لأرقام عام ١٩٦٠ كانت المساحة المزروعة قمحا تعادل مايقرب من ٦٧٪ من مجموع مساحة الحبوب .

وتلائم الأحوال المناخية زراعة أنواع القمح اليابس التي تستخدم في صناعة السكر و لهذا تلتقي رواجاً في الأسواق الأوربية وبخاصة في إيطاليا .
وبل القمح في الأهمية الشعير ويشغل مساحة تعادل نحو نصف المساحة المخصصة لزراعة القمح .

ونمثل الصادرات من الحبوب عنصراً رئيسياً في تجارة سورية الخارجية ، ولهذا بلودة المحصول أو إخفاقه مما يؤثر تأثيراً خطيراً على رخاء البلاد وميزانها التجاري . وهذا التفاوت في الإنتاج راجع كما سبق أن قلنا إلى تذبذب كمية المطر من سنة إلى أخرى . مثال ذلك أنه بعد أن وصل محصول الحبوب إلى رقم قياسي في عام ١٩٥٧ إذ بلغ مليون طن ، أصيبت البلاد بالجفاف في المواسم الثلاثة التالية وهبط الإنتاج إلى النصف بل وإلى مستوى هام ١٩٣٠ . ثم تحسنت الأحوال في موسم ١٩٦١/٦٢ بسبب هطول الأمطار ، ويعتبر محصول عام ١٩٦٢/٦٣ من خيرة المواسم التي شهدتها البلاد منذ سنوات إذ يقدر الإنتاج بنحو ١٣٥٠.٠٠٠ طن من القمح ، ٨٥٠.٠٠٠ طن من الشعير . ولما كان الاستهلاك المحلي في حدود ٧٥٠.٠٠٠ طن من القمح ، ٢٥٠.٠٠٠ طن من الشعير ، لهذا قدرت الدوائر المستولة أن البلاد سوف تتمكن من تصدير مقادير ضخمة إلى الخارج .

أما المحاصيل الصيفية فأهمها القطن والذرة بنوعها (البيضاء والصفراء)

والأرز والخضر ، وكان القطن يزرع في ضواحي حلب في القرن الثامن عشر ،
ولكن التوسع الحديث في زراعته لم يبدأ إلا في عام ١٩٢٤ ووصلت المساحة
المزروعة قطناً إلى ٤٠.٠٠٠ هكتار قبيل الحرب العالمية الثانية . واطردت
الزيادة بسبب الطلب الخارجي حتى وصلت المساحة إلى ٢١٢ ألف هكتار
في عام ١٩٦٠ :

المساحة بألوف الهكتارات

السنة	المساحة
معدل ٥٤/١٩٥٠	١٥٩
١٩٥٥	٢٥٨
١٩٥٦	٢٧٢
١٩٥٧	٢٥٨
١٩٥٨	٢٦١
١٩٥٩	٢٢٧
١٩٦٠	٢١٢

وحدث التوسع في زراعة القطن في محافظتي حلب واللاذقية ، وفي سهل
حمص وحماه حيث يحصلون على المياه اللازمة للرى عن طريق قنوات تخرج
من نهر العاصي . وكذلك أدخلت زراعته في الأراضي التي جرى استصلاحها
حديثاً على نهري الفرات والخابور .

وقد ارتفع إنتاجه من ٣٥ ألف طن في عام ١٩٥٠ إلى ١٠٧ ألف طن
في عام ١٩٥٧ ثم هبط إلى ٩٨ ألفاً في عام ١٩٥٩ وعاد إلى الارتفاع إلى ١٠٤
ألف طن في السنة التالية . إلا أن تقلبات الإنتاج محدودة نظراً لاعتماد
زراعة هذا النبات على الري الصناعي . ويمثل محصول موسم ١٩٦٣/١٩٦٢
رقماً قياسياً لم تعرفه البلاد إذ بلغ ١٥٠.٩٤٨ طناً مقابل ١٢١.٠٠٠
طن في موسم ١٩٦٢/١٩٦١ أى بزيادة قدرها ٢٥ ٪ .

ويزرع البنجر في مساحات محدودة ، والذي يقيد التوسع فيه هو ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ولهذا ترى السلطات أن من الأفضل استيراد السكر الخام من الخارج وتكريره . ومن المحاصيل أيضاً الكتان ، كما ينمو التبغ حول دمشق واللاذقية . وبدأت زراعة الأرز في منطقة الفرات ولكن لا يزال المجال واسعاً أمام هذا النبات إذا توافرت المقادير الكافية من الماء ، ولا ريب أن تنفيذ مشروع سد الفرات سوف يجعل في الإمكان زيادة المساحة التي تزرع أرزاً بحيث يستطيع الإنتاج أن يسد الطلب المحلي ويقرب فائضاً للتصدير .

وتنتج سورية مقادير كبيرة من الخضر للاستهلاك المحلي ، كما يجري تصدير جزء منها إلى البلاد المجاورة . وبلغت المساحة المزروعة خضراً في عام ١٩٥٧ حوالي ٨٤ ألف هكتار . وأهم أنواع الخضر البطاطس والطماطم والبصل والثوم والباذنجان ، وغير ذلك .

وهناك مساحات واسعة تزرع فيها الكروم والأشجار المثمرة . وأهم المحاصيل الشجرية الزيتون الذي بلغ عدد أشجاره ١١٣ مليون شجرة في عام ١٩٥٧ منها ٣٤ مليون شجرة مثمرة تشغل مساحة قدرها ١٠٩.٠٠٠ هكتار . ومن الأنواع الأخرى الشهيرة العنب والمشمش والتين والكمثرى والخوخ واللوز والفسق الحلبي .

والجدول التالي يوضح عدد الأشجار المثمرة ، والتي لم تثمر ، ومساحة الأرض المزروعة ومقدار الإنتاج (١٩٥٧) :

الأشجار المثمرة ومقدار إنتاجها

في عام ١٩٥٧

النوع	المساحة بالآلاف هكتار	عدد الأشجار بالمليون	الأشجار المثمرة بالمليون	المحصول بالآلاف طن
الزيتون	١٠٨٠٨	١١٠٥	٤١٥	٢٨,٥
المشمش	٧٠٦	٢٠٣	١٠٨	٢٣,٩
العنب	٦٨٠٨	٦٦١٠	٥٧٠٣	٢٤١,٤
التين	١٨٠٢	٣٠٨	٢١٩	٥١,٤
التفاح	٤٠٢	١٠٤	١١٠	١٠,٧
الكشمش	١٠٩	٠٠٦	٠١٤	٢,٦
الدراق	٠٠٨	٠٠٢	٠١٢	١,٤
الخوخ	١١٢	٠١٤	٠١٣	٣,٠
الجوز	٦٠٧	٠١٤	٠١٣	٤,٥
اللوز	١٠٩	٠٠٦	٠١٤	٣,٥
الفسطق الحلبي	٣٠١	٠٠٦	٠٠١	١,٣

وتوجد الغابات في محافظة اللاذقية ، كما نلقى أنواعاً مختلفة من الأشجار في إقليم المرتفعات الغربية .

وتضمنت خطة التنمية الخمسية مشروعات تهدف إلى إنتاج الغراس الحراجية وغرسها لزيادة الثروة الحراجية وحماية الحراج وفتح الطرق الحراجية وإقامة خطوط عازلة للحريق . وفيما يلي بيان بما تم منها خلال العامين الأولين من الخطة :

المشروع	أهدافه	الاعتمادات خلال العامين (مصرحت كلها)	النتائج
تحديد الحراج	لتحديد حراج	٨٥٠٠٠٠	حددت حراج الساير والبسيط خارجياً من الناحية الحراجية فقط .
فتح طرق حراجية	لتسهيل عمليات التنظيم الحراجي والحماية	٢٠٠٠٠	فتح حوالي ٢٠ كم
استثمار حراجي	لتحسين الغابة والاستفادة منها	٢٠٩٠٠٠	نفذت حسب الخطة
تجارب المشائل	الحصول على أصناف جديدة لإنتاج خمسة ملايين غرسه سنوياً	٧٠٠٠ ٧٣٧٠٠٠	لم تسفر عن نتائج نهائية تم إنتاج ٨ ملايين غرسه
التحريج	لتحريج المضبات الجرداء وتوسيع رقعة الحراج	١٠٣٣٦٠٠٠	غرس ٠.٥ مليون عام ١٩٦١ وغرس ١٠٢٥ مليون عام ١٩٦٢

وتضمنت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عدداً من مشروعات البستنة رصد لها ٧٣٩ ألف ليرة في سنتي ١٩٦٠/٦١ ، ١٩٦١/٦٢ ، والمهدف منها العناية بالأشجار المثمرة وإنتاج غراسها وتوزيعها ، والعناية بقرية النحل ودودة الحرير . وقد تم إنتاج ٢٠٧ مليون غرسه متنوعة وزعت على المزارعين بنقص قدره نصف مليون غرسه عما قدرته الخطة . وكذلك تم إنشاء منحل نموذجي في منطقة الزبداني ، وثان في اللاذقية وثالث في دمشق .

أما فيما يتعلق بدودة الحرير فقد استوردت ٧,٠٠٠ حبة بذور حرير وزعت بأسعار مخفضة. كما يوشر بناء براد لحفظ بذور الحرير في محافظة اللاذقية .

وجرى التعاقد على إنشاء معمل نموذجي لحل الشرائق في محافظة اللاذقية واستوردت الآلات ويوشر البناء .

كما جرى تنفيذ سبع وحدات للصناعات الزراعية النموذجية : هجر الزيتون ، تجهيف التين والعنب . واستحدثت ثمانية مشاتل بالإضافة إلى ١٨ مشاتل سابقاً ، كما أقيمت محطة أبحاث بعملية لأشجار النخلة .

تطورات الملكية الزراعية

في عام ١٩٦٣ بدأت عملية إجبارية بقصد مسح الأراضي وتسجيلها ، وتم ذلك في مساحة قدرها ٣,٥٤٤,٨٨٣ هكتاراً حتى عام ١٩٤٣ ، وتشمل معظم الأراضي المنزرعة بالمناطق القديمة المأهولة .

ولم يمتد المسح والتسجيل إلى محافظات حوران والجبل والجزيرة . كما لم يسجل من أراضي محافظة الفرات إلا مساحات صغيرة . هذا الإجراء أكسب الأفراد حقوق الملكية المطلقة ووفر لهم عناصر الأمان والاستقرار . ولكن الشطر الأكبر من منافع هذا الضمان كان من نصيب كبار المالكين الموجودين^(١) . إلا أن عملية المسح والتسجيل لم تستمر بعد حصول البلاد على استقلالها ، وبررت الدوائر المستولة هذا التوقف بعدم توافر الاعتمادات المالية اللازمة ، أما السبب الحقيقي فيقوم في الغالب على نفوذ كبار المالكين الذين طمعوا عن طريق وقفه (أى نظام المسح والتسجيل) في توسيع

(١) الإصلاح الزراعي والإنعاش في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ١٢٣ .

نشاطهم الزراعى إلى الأراضى التى لم تسجل بعد ،^(١) .

وكان من نتيجة الانفصال عن الامبراطورية العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، أن انتقلت مساحات واسعة كانت مملوكة للدولة العثمانية إلى ملكية الدولة السورية ، وسجلت باسمها وأنشئت إدارة خاصة لتتولى شئونها .

ومعظم هذه الأراضى لم يكن مأهولا أو مزروعا ، وكان المتوقع أن تعمل السلطات القائمة بالأمر على تعميرها وتوطين الناس فيها ، ولكنها — بدلا من ذلك — كانت تعتمد إلى تأجيرها بوصفها مصدراً من مصادر الدخل ، وقد بلغ الإيراد منها ١٤.٩٥٨,٠٠٠ ليرة فى عام ١٩٤٦ مثلاً وكان لإيراد الحكومة السكلى فى تلك السنة ٩٤٧٤٦,٠٠٠ ليرة .

ولما كانت عملية استصلاح هذه الأراضى وزراعتها باهظة التكاليف ، لهذا لم يستفد منها فى الحقيقة سوى كبار الملاك وغيرهم من أهل الثراء ، من كان فى وسعهم توفير المياه واستخدام الجرافات وغيرها من الآلات الميكانيكية .

وفضلا عن هذا كانت هناك أراض تدهى الدولة رسميا حيازتها وتشمل المساحات المأهولة التى لم تسجل ملكيتها لأحد ؛ وكذلك الأراضى الخالية من السكان والزراعة . وفى عام ١٩٢٦ صدر قانون يحول لى شخص الحق فى طلب تسجيلها باسمه إذا ثبت أنه قام باستصلاحها وزراعتها لمدة خمس سنوات وهذا مما دعم مركز كبار الملاك وساعد على إرساء قواعد الملكية الكبيرة . ولم يقف الأمر عند هذا بل صدر المرسوم التشريعى رقم ١٣٢ لعام ١٩٤٠ ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

والمرسوم التشريعي رقم ١٤١ لعام ١٩٤١ ومنحان أراضي الدولة غير المسجلة والواقعة شرقي وخط الصحراء ، إلى شيوخ القبائل .

ولما صدر دستور عام ١٩٥٠ تضمن نصاً يقضى بوضع حد أعلى للملكية عند الفراغ من تسجيلها ، وأكد وجوب تسجيل الملكيات الصغيرة والمتوسطة وضرورة توزيع أراضي الدولة على الفلاحين المعدمين .

وكحالة لإخراج هذه المبادئ إلى حيز التنفيذ صدر المرسوم التشريعي رقم ٩٦ في ٣٠ يناير من عام ١٩٥٢ ، ونصت المادة الأولى منه على أن تعتبر كل حيازة من الإقطاعيين ، والمتنفذين لأراضي الدولة غير المسجلة باطلة ولاغية ، دون اعتبار لمساحة هذه الأراضي واتساعها ، إذا كانت المساحة تربو على حد أعلى قدره ١٥٠ هكتاراً لذلك الواحد في محافظتي الجزيرة والفراوات والأراضي الصحراوية ، أو ٥٠ هكتاراً في غيرها من أنحاء سوريا . ولكن القانون كان صعب التنفيذ ، ذلك أن الدولة نفسها لم تكن على دراية بمواقع مساحة أراضيها التي لم يشملها التسجيل .

وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٥ مبطلاً لفرقة بين أراضي الدولة المسجلة وغير المسجلة ، وبمخضع لإدارة أملاك الدولة جميع الأرض الموات التي يجري استصلاحها . ولم ينزع المرسوم عن اغتصبوا الأراضي العامة جميع حقوقهم ، وإنما اعترف لهم بالحق في مساحة لا تتجاوز ٢٠٠ هكتاراً للفرد ومثلها لكل فرد من أفراد أسرته ، أما المساحات التي تزيد على هذا القدر فتؤول إلى الدولة . ويسمح ببيع هذه الأراضي أو تأجيرها . وكانت الفكرة السائدة وراء هذا أن يتم البيع أو التأجير بقيمة إسمية إلى الفلاحين المعدمين . غير أن تنفيذ هذا القانون كان يتطلب استئناف عملية المسح والتسجيل ، ولكن هذه العملية سارت ببطء ، وبهذا لم يسفر التشريع عن تحقيق أي إصلاح ضروري .

والواقع أن الظاهرة التي ميزت الزراعة في سوريا ، كانت غلبة الملكيات السكيرية . فلو نظرنا إلى توزيع الملكية الزراعية في عام ١٩٥٥ لوجدنا الملكيات السكيرية (١٠٠ هكتار فأكثر) تمثل حوالى ٣٠ ٪ ، والمتوسطة (١٠ - ١٠٠) تعادل ٣٧ ٪ ، أما الملكيات التي لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات فتعادل ١٤ في المائة . والجدول بالصفحة التالية يمثل توزيع الملكيات في البلاد حسب المحافظات .

وللجانِب هذا الاختلال في توزيع الملكية ، كانت أساليب الاستغلال تفتح المجال لحرمان المستأجر من ثمرة كده . وكانت الطرق السائدة في سورية متعددة . فهناك الاستغلال المباشر على يد المالك بمعاونة أسرته ، وهذا ما نلقاه في الملكيات الصغيرة . وأكثر الأساليب انتشاراً هو الموارعة حيث يتفق المالك مع مزارع أو أكثر على زراعة الأرض ثم يقسم الربح حسباً يتم الاتفاق عليه . أما تأجير الأرض لقاء مبلغ معين فأقل الطرق انتشاراً . وهناك أرض المشاع وفيها تكون أرض القرية ملكاً لمجموع السكان بها ؛ ويجرى استغلالها عن طريق تجزئتها حسب الخصوبة والموقع ، ويقسم كل جزء إلى مساحات صغيرة توزع على سكان القرية لزراعتها . وفي نهاية الموسم يوزع المحصول على جميع الفلاحين ؛ فنحن هنا أمام جماعة في الملكية وفردية في الاستثمار^(١) .

ولم تحض فترة وجيزة على إعلان الوحدة بين سورية ومصر حتى صدر القانون رقم ١٣٤ في ٤ سبتمبر ١٩٥٨ ، في شأن المرسوم الوزاري بالإقليم السوري ، ونصت مادته الأولى على أن الغاية منه « استثمار أرض الوطن بصورة صالحة وإقامة علاقة اجتماعية عادلة بين المواطنين وذلك بتنظيم

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، بعض سماتها الاقتصادية ، من منشورات الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، ص ١١٧ .

المحافظة	الأموال الخاصة			ت	أموال الدولة	مجموع المساحة
	كبيرة	متوسطة	صغيرة			
دمشق	٣٤٧,٧٠٠	٤١٣,٣٤٥	١٧٨,٠٠٠	٢٤,٥٠٠	٩٦٣,٥٤٥	
حلب	٨٣١,٨٤٨	٧٣٢,٥٠٠	٣٦٤,٨٠٠	٤٦٢,٧٠٠	٢,٣٩١,٩٤٥	
حمص	١٥٧,٠٠٠	٣٨٤,٧٠٨	٣٧,٥٠٠	٧٢٠,٠٠٠	١,١٩٩,٢٠٨	
حماة	٢٥٩,٤٣٥	١٩٥,٢٠٠	٨,٣٥٠	٢٦٩,٢٠٠	٧٣٢,١٨٥	
اللاذقية	٢٠٧,٠٠٠	١٦٤,١٦١	١٧٥,٠٠٠	٨,٠٠٠	٥٥٤,١٦١	
المرات	١٩٦,٣٠٠	٢٣٦,٣٠٠	٧٤,٠٤١	٢,٠٠٠	٥٠٨,٦٤١	
الجزيرة	٣٧٧,٥٠٠	٤٦٣,٣٠٠	٥٥,٦٠٠	٩٥,٦٠٠	٨٩٢,٠٠٠	
حوران	٢٧,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	١٩٤,١٠٠	٩٥,٦٠٠	٤٢٠,٠٠٠	
جبل العرب	٤٥,٠٠٠	٢١٤,٩٠٠	١١٠,١٠٠	١٠,٩٠٠	٣٧٠,٠٠٠	
المجموع	٢,٣٤٨,٧٨٣	٢,٨٩٢,٤١٤	١,٠٩٧,٤٩١	١,٥٩٣,٠٠٠	٧,٩٣١,٦٨٨	

العلاقات الزراعية بين أصحاب الأرض والمزارعين وعمال الزراعة لحمايتهم ورفع مستواهم مع أفراد عائلاتهم وممتلكاتهم . وقد حدد القانون الحصة التي يحصل عليها المالك من الإنتاج ، ووفر المزيد من الضمان للمستأجرين والمزارعين بالحصة ، وأنشأ محاكم الأجور لعمال المزارع ، وأباح تكوين النقابات الزراعية .

غير أن الإجراء الخامس كان قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ الذي نص في المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز لأي شخص أن يملك في الأرض المروية والمشجرة أكثر من ٨٠ هكتاراً وفي الأرض البعلية أكثر من ٣٠٠ هكتار » . وسمح القانون للزوجة والأولاد بالاحتفاظ بمساحات لا تتعدى ٤٠ هكتاراً من الأرض المروية ، ١٠٠ هكتاراً من الأرض البعلية ليبلغ مجموع ما تحتفظ به الأسرة ١٢٠ هكتاراً من الأرض البعلية ، ٤٠٠ هكتاراً من الأراضي التي تعتمد على المطر . وأعطى من تطبيق نص الحد الأعلى الشركات والجمعيات التعاونية التي تعمل في استصلاح الأراضي والشركات الصناعية التي تستغل الأرض في التنمية الصناعية والجمعيات الزراعية الخيرية .

ونصت المادة الخامسة على أنه تستولى الدولة خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ما يجاوز الحد الأعلى . ورغبة في منح حمايات البيع والنقل الخاصة ، ألزم القانون كل مالك لأرض تزيد مساحتها على الحد المقرر ، بإبلاغ وزارة الإصلاح الزراعي عن مساحة الأرض التي يملكها ويزرعها خلال ثلاثة أشهر من صدور القانون ، وأن يتابع الإبلاغ في يناير من كل عام . وتضمن القانون نصوصاً أخرى كالنص بتعريف الأقطال الذين يحق لهم أن يتلقوا حصصاً من الأرض ، ويمنع تجزئة الملكيات الكبيرة في حالة الإرث ، وكل ذلك لمنع التهرب من نصوص القانون ، بتوزيع الأرض في داخل الأسرة الواحدة .

أما الأراضي التي تؤول إلى الدولة وفقاً لهذا القانون فيمنح أصحابها

تمويهاً قدر على أساس الإيجار الذي كانوا يحصلون عليه ، وحدد هذا بعشرة أضعاف متوسط الإيجار في دورة زراعية كاملة لمدة ثلاث سنوات ، أو على أساس حصة المحصول التي كان المالك يحصل عليها في هذه الدورة بشرط أن لا تزيد على النسبة المقررة في القانون رقم ١٣٤ لعام ١٩٥٨ . وتتولى لجنة تمثل وزارات الزراعة والعدل والأشغال العمومية تقدير التعويض . وعلى الملاك بعد صدور قرار الاستيلاء على المساحات الزائدة عن الحد الأقصى ، أن يؤدوا إلى الخزانة العامة ثلاثة أرباع متوسط الإيجار الذي حدده القانون ١٣٤ سالف الذكر بالنسبة إلى الأرض المستولى عليها ، إلى أن تتولى وزارة الإصلاح الزراعي تسليمها لتوزيعها على الفلاحين .

وتوزع الأراضي المستولى عليها ، على صغار الفلاحين في مساحات لا تزيد الواحدة منها على ٨ هكتارات من الأرض المروية ، ٣٠ هكتاراً من الأرض البعلية ، على أن يؤدوا ثمنها على أربعين سنة . ودعى في التوزيع الأولوية حسب النظام الآتي :

- أولاً : المستأجرون ومزارعو الحصة أو العمال الزراعيون الذين يقومون بزراعة الأرض المستولى عليها فعلاً .
- ثانياً : أرباب الأسر الكبيرة .
- ثالثاً : السكان الفعليون في القرى .
- رابعاً : غير سكان القرى .

ونصت المادة ٢٨ من القانون على أن : تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من ثمانية هكتارات من الأرض المروية أو المشجرة أو ٣٠ هكتاراً من الأراضي البعلية . ويجوز بقرار من مؤسسة الإصلاح الزراعي إنشاء جمعية واحدة لأكثر قرية ، إذا دعت الضرورة .

والأغراض المتوخاة من إنشاء هذه الجمعيات أوضحتها المادة ٢٩ من القانون ، وهي :

١ - الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعية .

٢ - إمداد الزراع بما يلزمهم لاستغلال الأرض ، كالبذور والسماد والماشية والآلات الزراعية ، وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

٣ - تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما في ذلك انتقاء البذور وتصنيف المحاصيل ومقاومة الآفات وشنق القرع والمصارف وحفر الآبار .

٤ - بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخضع من الثمن أقساط ثمن الأرض والعرائب المستحقة والسلف الزراعية والديون الأخرى .

٥ - القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى والخدمات الاجتماعية ، بما تتطلبه حاجة الأعضاء .

وتفاوتت التقديرات بشأن مساحة الأراضي المقرر توزيعها ، بين مليون ومليون وستمائة ألف هكتار ، وعدد المستفيدين من - والى ٨٠,٠٠٠ أسرة (١ مليون شخص) إلى ٢٥٠,٠٠٠ أسرة (١,٢ مليون فرد) .

عدد الملاك الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي

المحافظة	عدد الملاك	المساحة بالمسكتاترات	أراضي سقي	أراضي بعل وغير مستثمرة
دمشق	١٤٦	٥٩٩٦		٦٨٩٢٩
درعا (حوران)	٢٧	١٦٠٦		٤٠٢٢٧
السويداء	١١	-		١٧٩٠

١٢٠٩٩٩	١٣٢٤	٢٠١	حمص
٨٥٠١٥	٦٦٣٣	٢٥٠	حماة
٢٤٩٦٥٧	١٢٩٠٨	٦١٢	حلب
٥٥٥٤	١١٧٤	٥١	اللاذقية
٣١٦٤٢٨	٤٢٩٩٦	٨٧٩	دير الزور (الفرات)
٥٦٠٤٢٨	١١٤٦٢	١٠٦٣	الحسكة (الجزيرة)
<u>١,٤٤٩,٥٢٦</u>	<u>٩٤١٠٩</u>	<u>٣٢٤٠</u>	المجموع

المساحات التي تم الاستيلاء عليها حتى ١٥/١/١٩٦١
(بالحسكتار)

<u>المحافظة</u>	<u>سقى</u>	<u>بعل</u>	<u>غير مستثمر</u>	<u>المجموع</u>
دمشق	٣٨٤	٨١٦٧	٢٧٩٧٦	٢٦٥٢٧
درعا (حوران)	١٥٠	٥٣٣٤	٦٤٢٠	١١٩٠٤
حمص	١٢٠٣	٨٢١٧٠	٨	٨٣٥٨١
حماة	١٠٠٦	٣٠٠١٢	١٣٢	٣١١٥٠
حلب	٨٢٣	٨٦٢	—	١٦٨٥
اللاذقية	١٩٨٠	٨١١٨٣	١٢١٣	٨٤٣٧١
دير الزور (الفرات)	٣٢٣٣	٥٨٣٨	١٠٩	٩١٧٩
الحسكة (الجزيرة)	٥٤٩٥	٣٢٠٢١٣	٣٦٢٥	٣٢٨٣٣٣
<u>المجموع</u>	<u>١٤٢٧٣</u>	<u>٥٣٣٩٧٩</u>	<u>٣٨٤٨٣</u>	<u>٥٦٨٧٣٥</u>

وانشطت حركة تكوين الجمعيات التعاونية حتى بلغ عددها ١١٣ جمعية حتى
أول يولية ١٩٦٠، كما يوضح من البيان الآتي :

عدد الأعضاء	المساحة المشمولة بالهكتار	القرى	التعاونيات	المحافظات
١٤٣٤	٧٢,٥٧١	١٣	١٢	حمص
٢٤١٦	٤٣,٥٢١	٦٠	٣٦	حلب
٣٥٤٣	٣٧,٠٥٠	٤٥	٣٨	حماة
٩٠١	١١,٢٢٤	١٣	٩	دمشق
٥٦٨	٦,٥٢٧	١٤	٦	الحسكة
٤٩	٢,٨٢٣	٦	٤	درعا
٤٥٣	١,٥٥٩	٧	٥	اللاذقية
٧١	٣٩١	٣	٣	دير الزور
٩٤٩٥	١٧٥,٦٦٦	١٦١	١١٣	المجموع

هذا وقد صدر المرسوم التشريعي رقم ٨٨ المؤرخ في ٢٣ يولييه عام ١٩٦٣ وتضمن الحدود الآتية للمسكية :

١ - في الأراضي المروية :

(أ) ١٥ هكتاراً في منطقة الغوطة

(ب) ٢٠ " " " الساحل

(ج) ٢٥ " " " البعلبحة وتوابعها

(د) ٤٠ " " " بقية الأراضي المروية بالراحة

(هـ) ٥٠ " " " الأراضي التي تروى بالرفع ، بأى واسطة من أنهر
القرات والخابور ودجلة .

(و) ٥٥ هكتاراً في الأراضي التي تروى من مياه الآبار في محافظة الحسكة
ودير الزور والرقه .

(ز) ٤٥ هكتاراً في بقية الأراضي التي تروى بالرفع .

٢ - في الأراضي البعلية المشجرة بالزيتون والفسق الحلبي :

(أ) ٣٥ هكتاراً في محافظة اللاذقية

(ب) ٤٠ هكتاراً في بقية المحافظات

يحسب لكل دونم عشر شجرات على الأقل فإذا قل عدد الأشجار من النسبة المذكورة ، نحسب عدد الدونمات بنسبة عدد الأشجار مقسوماً على عشرة . وفي حال تراوح الأشجار بين ٥ - ١٠ شجرات ، فتصبح المساحة ٤٥ هكتاراً في محافظة اللاذقية و ٥٠ في بقية المحافظات .

٣ - في الأراضي البعلية :

(أ) ٨٠ هكتاراً في المناطق التي يزيد معدل الأمطار فيها عن ٥٠٠ مم .

(ب) ١٢٠ هكتاراً في المناطق التي يتراوح فيها معدل الأمطار بين ٣٥٠

و ٥٠٠ مم .

(ج) ٢٠٠ هكتار في المناطق التي يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٥٠ مم

أو ما يعادل هذه النسب من جميع الأنواع السابقة وترفع هذه المساحة إلى ٣٠٠ هكتار في محافظات الحسكة ودير الزور والرققة .

التنمية الصناعية

اشتهرت سورية منذ القدم بمنتجاتها الصناعية التي كانت تلقى رواجا كبيرا في الاسواق الشرقية والأوربية ، فكانت تصدر الأقمشة والمطرزات والسجاد والصابون والمصنوعات من الزجاج والخزف والجلود . وكذلك هرفت البلاد صناعات الورق والسكر .

غير أن الصناعة أخذت في التدهور منذ أواخر القرن التاسع عشر لأنها لم تحاول الأخذ بالأساليب الفنية الجديدة التي تولدت عن الثورة الصناعية .

وكان من نتيجة الحرب العالمية الأولى أن قسمت سورية إلى دويلات تفصل بينها الحواجز الجمركية والسياسية ، وبذلك كانت السوق أضيق من أن تسمح بنهضة صناعية لها شأنها .

وفضلا عن هذا فتحت أبواب البلاد على مصراعها أمام المنتجات الصناعية الأجنبية ، مستفيدة من انخفاض الرسوم الجمركية .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية وتعذر الاستيراد ، صار لزاما أن تنتج البلاد بعض حاجة الاستهلاك المحلي فضلا عن مطالب القوات الحربية المقيمة فيها ، وترتب على ذلك نشاط جديد .

وحقق رجال الأعمال أرباحا كبيرة جعلت في إمكانهم تجديد مصانعهم ومعادنهم وتوسيع نطاق أعمالهم ، وبدأوا في تأسيس الشركات المساهمة لإنشاء صناعات جديدة ، وقد بلغ عدد هذه الشركات في ذلك الحين أربعين شركة قدرت رؤوس أموالها بنحو ٨٠ مليون ليرة سورية .

إلا أن النهضة الصناعية الحديثة إنما ترجع بأصولها الحقيقية إلى الوقت الذى حصلت فيه البلاد على استقلالها وسيادتها ، وأخذت الحكومات المتعاقبة تضع الأنظمة السكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية لدعم الاستقلال الاقتصادى والسياسى ، وتجنب اعتماد الاقتصاد القومى على الزراعة التى كانت تمثل حوالى أربعة أخماس الدخل القومى وهى نسبة غير مستقرة بسبب تفاوت الإنتاج الزراعى نتيجة تقلب كميات الأمطار السنوية مما سبق أن أشرنا إليه .

وكذلك نظر إلى الصناعة على أنها وسيلة فعالة لاستغلال السكثير من موارد البلاد الزراعية والحيوانية والمعدنية ، وبجمال لامتصاص الأيدى العاملة ، وبخاصة فى المناطق الحضرية ، وسبيل إلى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة .

ومن الوسائل التى اتبعت بقصد تنمية النشاط الصناعى نذكر ما يأتى :

(١) إعفاء الخانات والتجهيزات الصناعية من الرسوم الجمركية ، ورفع الأخيرة بنسب متفاوتة على السلع الصناعية المستوردة التى يخشى منها أن تنافس الإنتاج المحلى .

وفى حالة ما إذا كانت الحماية الجمركية غير وافية بالفرض منها كانت الحكومة تمنع استيراد منتجات معينة مثل الزجاج والكبريت والصابون والأحذية والخضر والفواكه والزيوت النباتية .

(٢) إخضاع إنشاء المؤسسات الصناعية أو توسيعها إلى رخص تمنحهم وزارة الاقتصاد والتجارة ، وكانت الأخيرة لا تمنح الرخص إذا كانت الصناعات التى يراد إنشاؤها تنافس صناعات قائمة . أو كان من السبيل تصدير الفائض من إنتاجها . وهذا إجراء منطقي سليم لمنع تبديد الموارد المالية وهى محدودة وللحيلولة دون منافسة غير اقتصادية بين المشروعات المحلية .

(٣) وبمقتضى المرسوم التشريعى الصادر فى عام ١٩٤٩ رخص لوزارة المالية أن تضمّن الشركات الصناعية المساهمة لدى البنوك ، وهذا مما ساعدها على الاقتراض بضمان الدولة وبفائدة مخفضة .

(٤) وفى ٢٣ أبريل ١٩٥٦ صدر القانون رقم ١٩٦ وبمقتضى بإنشاء صندوق لتنشيط صناعة الخيوط والمنسوجات القطنية . وكان الصندوق يأخذ رسوما يتراوح بين ٣ ، ١٠ فى المائة من قيمة الأقطان التى تدخل إلى مصانع الغزل ، وتستخدم الحصيلة فى منح إعانات على الخيوط والمنسوجات التى تدخل الخيوط القطنية فى صنعها .

هذه النهضة الصناعية يؤخذ عليها ما يأتى :

(١) لم يكن هناك مخطط ، مدروس ومرسوم ، للتصنيع بحيث تراهى فيه الأولويات القائمة على أساس الحاجات الفعلية للبلاد .

(٢) كانت الصناعات التى أنشئت أو وسعت ، صناعات استهلاكية اسد بعض حاجة الطلب المحلى ، لأنها لا تتطلب الكثير من رؤوس الأموال ، كما أن العائد منها سريع .

(٣) لم تقم الدولة بدور إيجابى فى التصنيع وإنما تركت الأمر كله فى أيدي رأس المال الخاص .

(٤) وكانت المشروعات الصناعية تملكها أسرة واحدة أو عدد قليل من الشركاء ، بل إن الشركات المساهمة كانت فى حقيقةتها شركات خاصة ، إما من أفراد أسرة أو بين عدد قليل من الأفراد ، وبذلك تميز القطاع الصناعى باتجاهات احتكارية واضحة .

(٥) وحد من التوسع الصناعى النقص فى وسائل النقل والمواصلات

الرخيصة ، فضلا عن عدم توافر القوة المحركة المحلية سواء من البترول أو السكر بآء أو الفحم .

مركز أهم الصناعات في عام ١٩٥٧ :

(١) بلغت الطاقة الكهربائية المولدة من مؤسسات السكر بآء ذات الخففة العامة ١٧٣ مليون كيلوات ساعة ، تنتج منها مؤسستا دمشق وحلب حوالى ٧٤ فى المائة .

(٢) نشطت صناعة حلب القطن بأعراى بسبب التوسع فى زراعة القطن ، حتى أصبح عدد المحالج ١٣٧ محلجا ، ولكن طاقتها الفعلية أكبر من كيات القطن المحلوج بالفعل .

(٣) وتعتبر صناعة الغزل والنسيج على رأس النشاط الصناعى فى البلاد ، وكانت هناك ٨ مؤسسات كبيرة ، إلى جانب عدد كبير من مؤسسات النسيج الآل بلغ عددها ١١٢٠ فى نهاية عام ١٩٥٧ وتضم ما يقرب من ٤٥٥٠ نولا آليا . وكان هناك أيضا عدد كبير من الأنوال اليدوية يبلغ الآلف . وفى دمشق مؤسستان لصناعة الأقمشة الصوفية وبلغ انتاجهما السنوى ١٣٠ ألف متر .

وكان الانتاج السورى من أقمشة نسيج القطن والحريز والقبران يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٢٣,٠٠٠ طن .

ومن الصناعات التى حققت نجاحا طيبا صناعة الجوارب والقبكو ، وصنغ وطبع ونهشة المنسوجات . وقدر عدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والصناعات المككة لما بنحو ٣٠ ألف شخص .

صناعة القطن والنسيج^(١)

الصناعة	عدد المؤسسات	عدد المفازل	عدد الآلات	الات انتاج
المؤسسات	عدد	عدد	الات	الات انتاج
قطن القطن والفيران	٨	١٥٠٠٠	٢٠٠٠	٨,٦
نسج القطن والفيران	١١٠٨	—	٤٥٠٠	٢٠
الانوال اليدوية	—	—	١٠,٠٠٠	—
			نول يدوي	
النسيج الصوفي	٣	—	٤٤	٢٢,٥
ملابس الحياكة القطنية	٥٣	—	—	١
صناعة الجوارب	٨٢	—	—	٩٤٠
ملابس الحياكة الصوفية	٢٢١	—	—	٧٠٠
طبخ وصباغة وتثبيت	١٠٦	—	—	٣,٥ مليون قطعة
المنسوجات				

(٤) الزيوت النباتية: نظراً لعظم الانتاج من الزيتون انتشرت المعاصر في مناطق إنتاجه . وأدى التوسع في زراعة القطن إلى إنشاء سبعة مصانع كبيرة وحديثة لاستخراج الزيت من بذرة القطن ، وقد استخرج ١٨ ألف طن في عام ١٩٥٧ ، وهذا بخلاف الزيت المستخرج من البذور الزيتية الأخرى .

(٥) صناعة الصابون : كانت هناك ٧٩ مؤسسة منها ١٠ حديثة ، وباغ لإنتاجها ١٥ ألف طن في عام ١٩٥٧ ، صدر ثلثها إلى البلاد المجاورة . ويصنع الصابون من زيت الزيتون أساساً ومن غيره من أنواع الزيوت الأخرى .

(٦) التبغ : في عام ١٩٥١ ألحقت إدارة حصر التبغ والتفك بالدولة ،

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، بعض سماتها الاقتصادية (مصدر سابق) ، ص ١٣٢ .

ولذلك فزراعة الدخان والتبناك تخضع لمراقبة الدولة ، مع وجود عدد من الشركات لتصنيف التبغ وإعداده للتصدير . ولإدارة مصنع للسجائر في دمشق وآخر في حلب ، ومصنع في اللاذقية يقوم بصنع التبغ ولفه ، وفي عام ١٩٥٧ بلغ إنتاج المصانع الثلاثة (بالطن) :

١٨٤٠	سجائر
٩٩٠	تبغ مفروم
١١٧	تبناك
٢٩٤٧	المجموع

(٧) السكر : في عام ١٩٤٦ أنشئت شركة كبرى في حمص لاستخراج السكر وتسكيره ، وبدأت نشاطها في عام ١٩٥٠ ، وبلغ إنتاجها ٦٧٥٩ طناً من سكر البنجر ، ٣٧٨٤٨ طناً من السكر المكرر في عام ١٩٥٧ ، ثم تأسست شركة أخرى في دمشق حيث نجحت زراعة البنجر ، وبدأت الشركة إنتاجها في عام ١٩٥٩ .

(٨) الأسمت : في عام ١٩٥٧ كان هناك مصنعان للأسمت أحدهما قرب دمشق والآخر في حلب ، وأنتجا ٣١٥ ألف طن بالرغم من أن طاقتهما الانتاجية ٣٩٠ ألف طن في السنة . ونظراً لما كان منتظراً من التوسع في استعمال هذه المادة بدأ العمل في إنشاء مصانع أخرى في حمص وحماه وحلب .

(٩) الجلود والأحذية : نشطت صناعة دبغ الجلود منذ ١٩٥٠ ووصل عدد معامل الدباغة إلى ١٠٨ منها ٣٠ مديفة حديثة أغلبها في محافظتي حلب ودمشق ، وأنشئت في ظاهر الأخيرة منطقة خاصة بهذه الصناعة . وفي عام ١٩٥٧ بلغ الانتاج ٥,٣ مليون قدم من الجلود المدبوغة ، ٣٥٠٠ طن من النعل .

وتصنع الأحذية من الجلد أو المطاط ، وتأسست سبعة مصانع الأحذية من السكتان والمطاط بطريقة كبسها على القوالب الحارة .

(١٠) صناعة الزجاج : في عام ١٩٤٥ أنشئت في دمشق أول شركة تستخدم الأساليب الحديثة في إنتاج الزجاج والقوارير والأواني المغزلية الزجاجية . وكانت طاقتها ١٥ ألف طن أي ما يزيد كثيراً على حاجة السوق المحلية . وفي عام ١٩٥٢ أنشئ في ضواحي دمشق معمل حديث نصف آلي لإنتاج الأواني الزجاجية . وفي نهاية عام ١٩٥٧ بلغ إنتاج المعملين ٤٦٦٢ طناً من ألواح الزجاج السادة والمخمس ، ٣٠٥٠ طناً من الأواني والمنتجات الزجاجية الأخرى .

(١١) تكرير البترول : وفي عام ١٩٥٧ وبموجب القرار الوزاري رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٦ مارس ، تم التوقيع على عقد مع مؤسسة تسكنواكسبورت التشيكوسلوفاكية لإنشاء معمل لتكرير البترول بطاقة قدرها مليون طن في السنة ، وقدرت التكاليف بمبلغ ٤٥ مليون ليرة سورية . ووقع الاختيار على مدينة حمص لإقامة المعمل فيها ، لأسباب عدة منها :

(أ) تمر بقرب حمص أنابيب نقل البترول العراقي .

(ب) يخترق ضواحي حمص نهر العاصي ، كما توجد على مقربة منها بحيرة قطينة ، ومعنى هذا توافر المياه اللازمة للعمليات .

(ج) توافر الأيدي العاملة في حمص والمناطق المجاورة لها .

(د) تخترقها شبكة المواصلات التي تربطها بالمدن السورية واللبنانية .

(هـ) وقوعها في الوسط تقريباً .

وهناك صناعات أخرى مثل تعليب الفواكه وعمل البيرة ومصنوعات البلاستيك والآثاث المعدني وطحن الغلال إلخ .

الصناعة بعد الوحدة في عام ١٩٥٨:

كان أعظم تطور شهده سورية بعد وحدتها مع مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، وضع خطط لأجل معلومة بقصد تنمية الصناعة السورية خلال السنوات الخمس أو العشر القادمة . فبرنامج الإنماء الاقتصادي الذي صدر القانون الخاص به في سبتمبر ١٩٥٨ ، نص على إنشاء عدد من المشاريع الصناعية وهي تأسيس مصرف صناعي ، وبناء مصانع للأسمدة والمكشروبات ، وخصص لها كلاً ٦٠ مليون ليرة . وهي تشمل أيضاً إتمام عمل التكرير ، وأعمال المساحة الجوية ، وعسداً من مشروعات توليد الكهرباء الهيدروإليكية .

ونص برنامج السنوات الخمس للتصنيع والذي بدأ تنفيذه في نوفمبر ١٩٥٨ على إنفاق ٥٦٠ مليون ليرة منها ٣٣٦ مليوناً بالعملة الأجنبية . وخصص ٢٦٦ مليون ليرة لصناعة البترول عن طريق القيام بأعمال التنقيب في الحقول الشامية الشرقية التي اكتشفت ، وإنشاء خطوط أنابيب ومهفأة صغيرة على مقربة من الحقل البترولي بالقامشلي . وخصصت ٢١٧ مليون ليرة لعدد من مصانع الفسيفساء بما فيها ٤ مصانع للفرز تضم ٨٨٠٠٠ مغزل ، ٣ مصانع نسج ، وعدة مصانع لتجريد الألياف ، ومصنع لمعالجة السماد الأزرق وصناعات الورق والحبر الصناعي وقطع الغيار وتركيب أجهزة الراديو ، وغير ذلك من الصناعات التحويلية . وتضمن البرنامج ١٤ مليون ليرة لإنشاء مركز للتدريب الفني ، وهذا علاوة على ٢,٥ مليون ليرة للتمدين .

ولم يقف الأمر عند حد الأخذ بمبدأ التخطيط ، بل راحت الدولة تقوم بدور إيجابي فعال في إنشاء الصناعات إما بصورة كلية في الصناعات الأساسية التي يعجز النشاط الخاص عن النهوض بها . أو بصورة جزئية أي بالاشتراك مع رأس المال الخاص .

وكانت المباحثات الاقتصادية التي جرت في دمشق بين الجانبين المهرى والسورى في أكتوبر من عام ١٩٥٦ قد أسفرت عن تقرير مبدأ لإنشاء مصرف صناعى ، والسكن المشروع لم يخرج إلى حين التنفيذ إلا بعد قيام الوحدة ، ونأسس المصرف برأس مال قدره ١٢,٥ مليون ليرة سورية اكتتبت الخزانة فيه بمبلغ ٣,١٢٥ مليون ليرة واكتتب مصرف سورية المركزى بمبلغ مليون ليرة ، وطرحت الأسهم الباقية للاكتتاب العام في يناير ١٩٥٩ فاكنتبت فيها المؤسسات الخاصة والجمهور .

وفي ٧ سبتمبر ١٩٥٩ صدر المرسوم التشريعى رقم ١٠٣ الذى قرر إعفاء الصناعات الجديدة من ضريبة التمتع وبيع العقارات لمدة ست سنوات ، ومن ضريبة الأرباح لمدة ثلاث سنوات ، كما خول أصحاب المؤسسات الصناعية استئجار أراضي أملاك الدولة مع الوعد ببيعها .

وزادت الصناعة ازدهارها حيث رخص فى عام ١٩٦٠ بإنشاء ٢٣٥ مصنعا جديداً يقوم بأمرها القطاع الخاص ورأس مالها ٣٥ مليون ليرة تقريباً ، وموزعة كالآتى :

الصناعة	عدد المشروعات	رأس المال بملايين الليرات
الغذائية	٩٠	٤
السكّانية	٣١	١٠
الميكانيكية	٩٢	٧
النسيج	٢٢	١٤
	٢٣٥	٣٥

وهذا فضلاً عن الترخيص بتوسيع ١٧٣ مشروعاً من مختلف الصناعات ، وكانت القيمة المقدرة للتوزيعات ٢٣ مليون ليرة ، ويبين الجدول التالى عدد المؤسسات الصناعية القائمة والمؤسسات التى رخص بها عام ١٩٦٠ ورأس المال المستثمر وعدد العمال الذين كان ينتظر أن يعملوا فيها :

المصناعات	عدد المؤسسات	رأس المال بإلايين اللايرات	عدد العمال التقريبي
الكيمائية	٨٣	٦٩	٤٧٠٠
الغذائية	٦٩٩	٧٣	٦٣٠٠
الميكانيكية	٧١٩	٤١	٦٩٠٠
الغزل والنسيج	١٩١٦	٢١٤	٢٦٠٠٠
المجموع	٣٤١٧	٣٩٧	٤٣٩٠٠

وكان من أثر هذه السياسة أن ازداد إنتاج الغزل القطنية من ٨١٦٣ طنا سنة ١٩٥٧ إلى ١٢٤٠٠ طن سنة ١٩٦٠، وإنتاج النسيج القطني والحريرى من ٢١ إلى ٢٤ ألف طن فى المدة ذاتها، وإنتاج النسيج الصوفى من ١١٨,٦٧١ متراً إلى ١٦٠,٠٠٠ متر .

وزاد إنتاج السكر من ٤٤٥٩٨ طنا إلى ٦٩٥٠٠ طن (١٩٥٧ - ٦٠) وبلغ ما أنتجه معمل حمص ٤٦٤٣١ طنا، ومعمل دمشق ٢٣١٢٦ طنا ، فى سنة ١٩٦٠ .

ونم فى عام ١٩٦٠ إنجاز معمل أسمنت حمص ، كما بدأ معمل حلب الثانى إنتاجه ، واستمر العمل فى إنشاء مصنع حمص .

تطور إنتاج الصناعات الرئيسية

المادة	الوحدة	١٩٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠
الأسمنت	ألف طن	٢١٥	٤٤٧	٤٩٠
الزجاج	ألف طن	٧	١٣	١٤
السكر	ألف طن	٤٤	٦١	٧٠
الزيوت النباتية	ألف طن	١٢	١٤	١٦
خزل القطن	طن	٨١٦٣	١٠٦٧١	١٢٤٠٠
الأقمشة الصوفية	ألف متر	١١٩	١٥٠	١٦٠
القطنية والحريرية	ألف طن	٢١	٢٣	٢٤
الجوارب	ألف دزينة	٨٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠
الألبسة الداخلية	طن	١١١٣	١٢٠٠	١٤٠٠
مصنوعات شغل الستارة	طن	٦١٣	٧٥٠	٨٢٥

وفيما يتعلق بصناعة تكرير البترول أنتج معمل حمص في عام ١٩٦٠ نحو ٧٠٠,٠٠٠ طن ، من المقادير التالية (بالطن) :

بنزين	١٢٦,٤٤٠
كيروسين	٨٩,١٤٨
غاز أويل	١٧٥,٢٨٣
فيول أويل	٢٧٥,٥٦٢
أسفلت	١٧,١٩٧

وباستغناء الغاز أويل فإن إنتاج المصفاة من المشتقات الأخرى كان يسد حاجة الاستهلاك المحلي ، وأنشئت في المعمل وحدة لتعبئة غاز البوتان بطاقة قدرها ٣٥٠ طن وتم الاتفاق على إنشاء خطوط أنابيب لنقل المشتقات بين حمص ودمشق ، وحمص وحلب ، وحمص واللاذقية ، وقدرت التكاليف بمبلغ ٢٦ مليون ليرة تقريباً ، على أن يتم إنجاز هذه الخطوط في منتصف عام

١٩٦٢ ، وتم إنشاء مستودعات تخزين المحروقات في محافظات دمشق وحلب ودير الزور والحسكة وتكلفت ٤ ملايين ليرة تقريباً ، وكذلك تمت أنابيب مستودعات اللادقية وبلغت تكاليفها ٣٧٠٠٠ ليرة.

التجارة الخارجية

شهدت سورية في السنوات التي أعقبت انفصالها الجركي عن لبنان في عام ١٩٥١ ، زيادة واضحة ومطلدة في حجم تجارتها الخارجية ، كما يتضح من الأرقام التالية (بلايين الليرات السورية) :

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥١	٢٩٣	٤١٨
١٩٥٢	٢٣٧	٤٤٤
١٩٥٣	٤٠٨	٤٨٤
١٩٥٤	٤٦٥	٦٢٣
١٩٥٥	٤٧٣	٦٧٦
١٩٥٦	٥١٥	٦٩٠
١٩٥٧	٥٤٨	٦١٦
١٩٥٨	٤٣٠	٧٢٩
١٩٥٩	٣٥٦	٦٣٦
١٩٦٠	٣٤٤	٧٦٨
١٩٦١	٣٥٢	٦٦٨

وترجع الزيادة في الصادرات إلى التوسع في الإنتاج الزراعي وبخاصة من القطن الذي أصبح يحتل المركز الأول بين الصادرات السورية ، والمصدر الرئيسي المنتظم للحصول على العملات الأجنبية ، ذلك أنه يعتمد على الزراعة المروية بخلاف الحبوب التي يتقلب إنتاجها تبعاً لتفاوت كمية الأمطار التي (٩ - اقتصاديات)

تسقط على البلاد في المواسم المختلفة . أما الزيادة في الواردات فسببها الاهتمام بالتصنيع واطراد عملية التعمير والإنشاء .

إلا أن الظاهرة التي تعاني منها سورية هي استمرار العجز في ميزانها التجاري ، والعامل الرئيسي في هذا العجز هو أن الحبوب تمثل نسبة طيبة من مجموع الصادرات في السنوات التي يمتدل أو يوجد فيها المطر ، بينما تهبط هذه النسبة وبدرجة خطيرة إذا انحسرت الأمطار وتوالت المواسم الرديئة . فبينما كان العجز حوالى ٢.٣ مليون ليرة سورية في عام ١٩٥٥ لإذابه يهبط في عام ١٩٥٧ إلى ٦٨ مليوناً وهو أدنى حد وصل إليه منذ عام ١٩٥١ ، وكان السبب فيه الارتفاع الكبير في الإنتاج من الفلات الزراعية الرئيسية مثل القمح والشعير والقطن والبقول .

ولكن توالت المراسم الرديئة ابتداء من عام ١٩٥٨ بسبب الجفاف مما أفضى إلى هبوط كبير في المحاصيل الشتوية بنوع خاص ، وكانت النتيجة ارتفاع كبير في عجز الميزان التجاري بلغ (بملايين الليرات) ٣٠٩ ، ٢٨٠ ، ٤٢٤ في سنوات ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ على التوالي ، وكان أشد العجز في عام ١٩٦٠ حيث كانت قيمة الصادرات ٣٥٦ مليون ليرة (مقابل ٥٤٨ مليوناً سنة ١٩٥٧) وفي الوقت نفسه زادت الواردات إلى ٧٦٨ مليون ليرة بسبب استيراد المقادير اللازمة من المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة والأدوات الصناعية والزراعية . ويدور أثر سوء الأحوال الطبيعية من مراجعة أرقام الصادرات من المزروعات الرئيسية في السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٠ :

المصادر بملايين الليرات السورية

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧
١٩٠.١	١٨٨.٦	١٦٩.٨	٢٠.٣
١٣٤	٢	٦٤.٨	١٤٠.٩

وتحسنت الأحوال الجارية في عام ١٩٦١ نوعاً فاعخفض المعجز إلى ٣١٦ مليون ليرة ولكن السبب الرئيسي في انخفاضه هو هبوط الواردات من ٧٦٨ مليون ليرة في عام ١٩٦٠ إلى ٦٦١ مليوناً في العام التالي. وفي عام ١٩٦٢ انخفض المعجز إلى ٢٤٥ مليون ليرة، بالرغم من زيادة الواردات، إذ ترتب على غزارة الأمطار وتحسن الإنتاج أن زادت الصادرات إلى ٥٨٩.٥ مليون ليرة بزيادة قدرها ٣٢٢,٣ مليون ليرة بالقياس إلى عام ١٩٦١. ويبدو أن عام ١٩٦٣ يبشر بزيادة كبيرة في قيمة الصادرات من الحبوب والقطن، إذ يقدر أن البلاد سوف تتمكن من تصدير ٥٥ ألف طن من القمح، ٦٥٠ ألف طن من الشعير كما أن محصول القطن سجل رقماً قياسياً في موسم ١٩٦٢/٦٣ إذ بلغ ١٥٠.٩٤٨ طناً مقابل ١٢١,٠٠٠ طن في موسم ١٩٦١/٦٢ أي بزيادة قدرها ٢٥ في المائة.

ومن الأرقام التي سبق إيرادها تبرز حقيقة مركزية وهي أن استقرار التجارة الخارجية في سورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة المائية، فإذا نفذت مشروعات الري فسوف يؤدي هذا إلى استقرار الإنتاج من الحبوب وغيرها من المحاصيل الشتوية وبالتالي انتظام الفائض المعد للتصدير، فضلاً عن زيادة الإنتاج الزراعي في مجمله نتيجة توسيع الرقعة الزراعية. أحف إلى هذا أن مواصلة عملية الإنماء الصناعي سوف يترتب عليها الحد من استيراد الكثير من السلع الصناعية الأجنبية، فضلاً عن إمكانية تصدير جانب من الإنتاج المحلي.

وكان أول تنظيم لسياسة التجارة الخارجية في سورية المرسوم التشريعي الصادر في ١٣ يناير ١٩٥٢ والذي قرر المبادئ الآتية :

- (١) منع أو تقييد تصدير المواد والمنتجات مراعاة للصالح القومي العام .
- (٢) إخضاع الاستيراد لرخصة، حماية للإنتاج المحلي .

ولسكن الحكومة بدأت منذ عام ١٩٥٥ في التخلي تدريجياً عن سياسة حظر استيراد السلع التي كان يخشى منها منافسة الإنتاج المحلي ، وعمدت مقابل ذلك إلى رفع فئات التعريفة الجمركية . وفي نهاية عام ١٩٥٥ كان عدد السلع المحظور استيرادها أقل من ربع ما كان عليه من قبل ، ثم ارتفعت التعريفة الجمركية من جديد عام ١٩٥٦ ، وكان ارتفاعها شاملاً ومنصفاً على المواد الغذائية والمنسوجات والأحذية والسلع الاستهلاكية الدائمة ، وكان الهدف من ذلك حماية الصناعة المحلية من جهة والمحافظة على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية من جهة أخرى .

وشهدت السياسة التجارية تطورات بالغة الأهمية بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر ، ففي ٤ فبراير ١٩٦١ صدر قرار رئيس الجمهورية بتنظيم عمليات النقد الأجنبي وذلك للمحافظة على موارد البلاد منه وتنظيم توزيعها واستغلالها في استيراد السلع الضرورية بالسعر الرسمي ضماناً لثبات الأسعار ومنعاً للمضاربات غير المشروعة .

ورسمت حكومة الجمهورية العربية المتحدة سياسة استيراد بالنسبة إلى الإقليم السوري ، وتقوم على القواعد التالية :

- (١) تشجيع استيراد المواد التموينية الأساسية .
- (ب) التوسع في استيراد السلع الإنتاجية ، والحد من استيراد السلع الكمالية .
- (ج) استيراد بعض السلع الأجنبية التي كانت سورية تستوردها بالعملات

النادرة كالسكر ومنتجات البترول ، من طريق الإقليم المصرى من الدول التى ترتبط به بمقتضى اتفاقيات للتجارة والدفع .

(٥) الاستفادة من التسهيلات المتاحة للإقليم المصرى فى تمويل بعض الواردات التى يحتاج إليها الإقليم السورى لتحقيق التنمية فى القطاع الصناعى .

ويعتبر ميناء اللاذقية الميناء الرئيسى إذ يمر به أكثر من ٩١ ٪ من مجموع الصادرات بطريق البحر ، وهذا راجع إلى أن النسبة الكبرى من الصادرات تتمثل فى الغلات الزراعية التى تتركز فى المناطق الشمالية من البلاد ويعتبر مرفأ اللاذقية المفذ العليقى لها . أما الاستيراد من طريق مرفأ اللاذقية فى حدود النصف من مجموع الواردات ، والسبب فى هذا أن معظم المستوردين مقيمون فى مدينتى دمشق وحلب والأولى قريبة من ميناء بيروت بينما الثانية قريبة من اللاذقية .

وفما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للتجارة السورية نلاحظ أن النسبة الغالبة من الواردات مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية ، كما أن هذه المناطق تتجه إليها قدر طيب من الصادرات السورية .

قيمة الصادرات بآلاف الليرات السورية

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	
١١٥,٠٥٣	١٢١,٩٩٠	١٣٦,٥٧٨	أم البلاد العربية
٨٠,٤٣٢	٤٥,٩٤١	١٣٥,١٠٦	أم البلاد الشرقية
٩٨,٢٥٨	١٣٥,٣٥٠	١٢٤,٨٣٦	الولايات المتحدة وأم بلاد غرب أوروبا
٥٠,٤٧٥	٥٢,٩٣٥	٢٣,٤٠٤	بلاد أخرى

قيمة واردات بآلاف الليرات السورية

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	
٤٨,٠٦٦	٥٩,٦٣٧	٩٥,٧١٥	أهم البلاد العربية
٤٦١,٠١٩	٧٧,٤٦٨	٩٥,٣٦٦	أهم البلاد الشرقية
٤٦١,٧٠٦	٣٤٧,١٦٥	٣٨٣,٨٧٢	الولايات المتحدة وأهم بلاد غرب أوروبا
١٨٠,٤٦٩	١٥٢,٨٣٧	١٥٤,٦٩٠	بلاد أخرى

هذا وقد ترتب على الوجد، ازدياد التبادل التجاري بين البلدين، كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف جنيه) :

السنة	من الإقليم الجنوبي إلى الإقليم الشمالي	من الإقليم الشمالي إلى الإقليم الجنوبي	حجم التجارة
متوسط ٥٧/١٩٤٨	٧٠٤	٩٧٣	١,٦٧٧
١٩٥٨	٢,٥٢١	١,٩٢٢	٤,٤٤٣
١٩٥٩	٦,١٩٤	٧,٧٤٢	١٣,٩٣٦
١٩٦٠	٦,٢٠٠	٧,٤٠١	١٣,٦٠١

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية

من أبرز معالم فترة الوحدة بين سورية ومصر ، الخطة الخمسية للتنمية (١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٤/٦٥) ، وقد رت الاستثمارات اللازمة لها بمبلغ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية خصص منها لتنمية الاقتصاد القوى ٢١٤٦ مليوناً أى بنسبة ٧٨,٨ ٪ من مجموع الاستثمارات السكلى :

النسبة المئوية	المبلغ بملايين الليرات	
٣٠,٥	٨٣٠	الرى واستصلاح الاراضى
٩,٩	٢٧٠	الزراعة
١٨,٧	٥٠٩	الصناعة والكهرباء
		(بما فى ذلك التعدين والبقول)
١٩,٧	٥٣٧	النقل والمواصلات
٣,٧	١٠٠	التعليم
٢,١	٥٦	الصحة
٩,٥	٢٦٠	الإسكان
١,٢	٢٢	المرافق العامة
١,٤	٣٦	الخدمات العامة
٢,٣	٩٠	التغيير فى المخزون
<hr/> ١٠٠	<hr/> ٢٧٢٠	

وقد تدرت مساهمة القطاع العام فى تنفيذ الخطة بمبلغ ١٧٢٠ مليون ليرة على أن يتم تدبير ٨٨٠ مليوناً من المصادر الداخلية بما فيها موارد صندوق الدين العام ، بينما قدرت المساعدات الأجنبية بمبلغ ٦٤٠ مليون ليرة . ويغضى القطاع الخاص ١٠٠٠ مليون ليرة . وقسمت المصادر اللازمة للتمويل إلى قسمين :

(أ) بالعملات المحلية وقيمتها ١٤٩٥ مليون ليرة .

(ب) بالنقد الأجنبي وقيمة ذلك ١٢٢٥ مليون ليرة .

ويلاحظ أن مشروعات الرى والزراعة حصلت على ٤٠,٤ ٪ من مجمرع الاستثمارات ، والمهدف منها ضمان استقرار الزراعة السورية ، فضلاً عن زيادة المساحة المروية بنسبة ٥٠ ٪ أى بمقدار ٢٥٤ ألف هكتار على النحو التالى :

٨٠٠٠	هكتار في السنة الأولى
٧٥,٠٠٠	تزيد إلى
١٠٠,٠٠٠	الطاقة
١٩٥,٠٠٠	الطاقة
٢٥٤,٠٠٠	الطاقة

وأهم المشروعات التي تضمنتها الخطة هي سد الفرات ، الغاب ، العشارنة والخابور .

وتهدف الخطة الممددة للقطاع الصناعي إلى استغلال الموارد الطبيعية ، توسيع الصناعات القائمة ، إنشاء صناعات جديدة ، استثمار المدخرات البترولية التي قدرت بما يتراوح بين ١٢٠ ، ١٥٠ مليون طن ، وكذلك اشتملت الخطة البترولية على مد خط أنابيب من حمص إلى دمشق ، وخطين آخرين من حمص إلى حلب واللاذقية على التوالي .

ويمكن تلخيص النتائج المتوقعة من تنفيذ الخطة على النحو الآتي :
أولاً : زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ إلى ٣٣٦٠ مليون ليرة سورية أي
بنسبة ٤٠ ٪ :

الدخل القومي						
٦٥/١٩٦٤		٦٠/١٩٥٩		الزيادة في		
%	%	%	%	%	%	
٣٢	٣١٠	٢٨	١٢٧٥	٤٠٠	٩٥	الزراعة
٥٥	١٥٠	١٢٠	٤٢٥	١١٤	٢٧٥	الصناعة
١٠٨	١٠٩	٦٢	٢١٠	٤٢	١٠١	البناء والتشييد
٢٦	٣٦	٥٣	١٧٧	٥٩	١٤١	إيجارات المساكن
٤٠	١٨	١٩	٦٣	١٠٩	٤٥	القطاع المالي
٣٥	٦٣	٧٢	٢٤٢	٧١٥	١٧٩	الحكومة

٤٥	٦٥	٦٠٢	٢٠٩	٦	١٤٤	النقل والمواصلات
٣٨	١٤٦	١٥١٨	٥٢٢	١٦٠١	٣٨٦	التجارة
٣٩٠	٦٣	٦٠٧	٢٢٧	٦٠٨	١٦٤	الخدمات

ثانياً : زيادة الدخل للفرد من ٥٢٧ ليرة إلى ٦٥٦ ليرة في السنة أى بنسبة ٢٤,٥ ٪، على اساس زيادة السكان إلى ١,٥ مليون نسمة .

ثالثاً : زيادة حجم المدخرات من ٢٧٥ إلى ٤٨٠ مليون ليرة

رابعاً : زيادة أفراد القوة العاملة من ١,٥٣٠,٠٠٠ إلى ١,٧٢٠,٠٠٠ .

خامساً : زيادة الإنتاج الزراعى على النحو الآتى (بالآلاف طن) :

نسبة الزيادة (٪)	٦٥/١٩٦٤	٦٠/١٩٥٩	
١٧٠	١٤٦٠	٨٧٥	القمح
١٢٠	٥٢٦	٤٣٥	الشعير
١٦٠	٤٤٤	٢٧٠	القطن
٦٢٠	٥٦٢	٩١	بنجر السكر
٢٣٠	١٧	٧,٤	الدخان

سادساً : زيادة الصادرات من متوسط قدره ٤٨٠ مليون ليرة (١٩٥٥/٥٩) إلى ٧٢٠ مليوناً في نهاية فترة الخطة .

تحرير الاقتصاد القومى

في الثانى من سبتمبر من عام ١٩٥٩ صدر قانون بمنح رعايا الجمهورية العربية المتحدة حق تملك أسهم البنوك ، والسماح للمصارف المملوكة لرعايا الجمهورية مباشرة أعمالها في إقليمي الجمهورية ، وبذلك أرسى أساس تحرير المصارف في الإقليم السورى . وطبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦١ تقرر أن تتحد المصارف العاملة بالإقليم السورى على صورة شركات مساهمة عربية

ولأقل رأس مال المصرف من مليوني ليرة سورية وأن تكون جميع الأسهم اسمية مملوكة دائماً للمتبعين بجنسية الجمهورية . وأن القانون أيضاً على أن تسهم المؤسسة الاقتصادية بما لا يقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال .

غير أن التغييرات الجزئية حدثت في يوليه من عام ١٩٦١ حيث صدرت مجموعة من القوانين الأساسية نعملها فيما يلي :

١ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦١ وبمقتضاه توزع الأرباح المدة للتوزيع للشركات المساهمة والمساهمة المغفلة والتوصية والتضامن والمحدودة المسؤولية بنسبة ٧٥ ٪ / للساهمين ، ٢٥ ٪ / تخصص للعامل والموظفين .

٢ - القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٦١ وبمقتضاه تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليم الجمهورية ، فضلاً عن الشركات الآتية في الإقليم الشمالى وهى الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخنسانية) وشركة معامل الشهباء المغازل والمناسج ، والشركة العربية لصناعة الأخشاب .

٣ - تتخذ كل الشركات السورية الآتية شكل شركة مساهمة عربية وتساهم فيها لأحدى المؤسسات العامة التى يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية ، بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأس المال . وهذه الشركات هى :

شركة معامل سائى صائم الدهر للفرز والفسج بحلب

• الحاج أحمد ططرى وأولاده

• كارغيان وبروغصيان

الشركة العربية المتحدة للصناعة

شركة الأنطمان والزيتون - حلب

• مطاحن الزهراء

• مطحنة القدم

• مطاحن الشهباء الحديثة

شركة مطاحن الحلال

• مطحنة سوق النحاسين

• الحيدري الكبير

الشركة العربية لتجارة وحلج وتصدير الأقطان المساهمة المغفلة - حاب

٤- وطبقا للقرار بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى أن يمتلك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المبنية فيما بعد ما يزيد قيمته على ١٠٠,٠٠٠ ليرة وتؤول إلى الدولة ملكية الأسهم الزائدة :

الشركة الأهلية للغزل والنسيج

• السورية •

شركة المغازل والمناسج

• المصايغ الفنية المغفلة

• الصناعة السورية للزيوت النباتية

الشركة السورية لاستخراج السكر وتكريره

شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية المساهمة المغفلة

• الصناعات الزجاجية الحرفية

الشركة الوطنية لصناعة الاسمنت ومواد البناء (دمشق)

شركة الشهباء لصناعة الاسمنت ومواد البناء (حلب)

الشركة السورية لصنع الاسمنت ومواد البناء (حمص)

• الأهلية للأسمنت المساهمة المغفلة (حلب)

هذه القوانين سالفه الذكر ، بالإضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى ، تمثل انتقال المجتمع السورى إلى النظام الاشتراكى . فلما حدث الانفصال فى سبتمبر من عام ١٩٥١ ألغيت قوانين التأمين وحادث البلاد إلى الأخذ بالنظام الفردى من جديد . إلا أنه بعد ثورة الثامن من آذار (مارس) عام ١٩٦٣ قامت الحكومة السورية الجديدة بتأميم جميع المصارف العاملة فى القطر السورى .

الفصل الخامس الأردن

تبلغ مساحة الأردن ٣٧٥٠٠ ميل مربع ، منها أراضى الضفة الواقعة غربي نهر الأردن ، والبالغ مساحتها ٢١٦٥ ميلاً مربعاً . والبلاد يحدها من الشمال سوريا ، ومن الشمال الشرقي العراق ، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية ، أما من ناحية الغرب فيفصل بينها وبين الجزء المكتسب من فلسطين خط الهدنة .

ويعتبر غور الأردن فاصلاً بين الضفتين الغربية والشرقية ، وهو إقليم منخفض مستطيل يمتد من بحيرة طبرية شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً ، ويخترقه نهر الأردن بين البحيرة والبحر الميت . ونهر الأردن أعظم أنهار هذا البلد ، وينبع من جبال سوريا ولبنان ، ثم يمر ببخيري الحولة وطبرية ويلتقي بنهر اليرموك على مسافة ٩ كيلو مترات جنوبي بحيرة طبرية في داخل الحدود الأردنية ، وتصب فيه المياه من مجار وينابيع عدة والدة من الجبال المحيطة به إلى الشرق والغرب .

وتتكون الضفة الغربية من إقليم تسوده التلال وكان في الأصل جزءاً من فلسطين الواسعة . أما القسم الواقع شرقي نهر الأردن فمضبة جرداء تأخذ في الانحدار حتى تتحول إلى صحراء شاسعة .

والبحر الميت أكثر المواقع انخفاضاً بالعالم (٣٩٢ متراً تحت سطح البحر) ، وسبب التسمية أن الملوحة الشديدة فيه تجعل حياة الحيوان والنبات مستحيلة . غير أن هذا البحر يضم ثروة معدنية ضخمة أهم أنواعها :

التقدير بالمليون طن

٩٠٠٠	كلوريد البوتاس
٩٨٠	برومين المغنسيوم
١١٠٠٠	ملح الطعام
٢٢٠٠٠	كلوريد المغنسيوم
٦٠٠٠	كلوريد الكلس

وهذا خلاف البرومين يستخدم في الصناعة البتروكيميائية، والماء الثقيل الذي يستخدم في الصناعة النووية .

وطبقاً للإحصاء الذي أجرى بين أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٦١ بلغ عدد السكان ١٧٦٠.٢٧٩ نسمة موزعون على النحو الآتي :

بالمدينة	٧١٤.٠٣١
بالقرى	٩٨٢.٥٣٩
من البدو وسكان الخيام	٥٥.٥٢٥

وهذا بخلاف المفتر بين الأردنيين وعددهم ٦١.٧٩١ شخصاً .

ويلاحظ أن القوى البشرية تفوق كثيراً موارد البلاد في الوقت الحاضر، وهذه ظاهرة سوف يعمم خطرها في المستقبل إذا لم تصاحبها زيادة كبيرة وسريعة في موارد الإنتاج ومصادر العيش . فنسبة الزيادة في السكان ٣٪ وتقدر أن عددهم سوف يتضاعف خلال ربع القرن القادم . وترتب على هذا الزيادة الطبيعية انقماش البطالة ، فطبقاً للإحصائية التي نشرها مجاز الإحصاءات فإن نسبة البطالة حوالى ثلث مجموع القوة العاملة ، بينما تقدر مصادر أخرى أن القوة العاملة لا تتجاوز ٢٠٪ من مجموع السكان وهي موزعة كالآتي :

من النازحين	١٠٠,٠٠٠	ونسبة البطالة	٩٥٪ تقريباً
من أهل الضفة الغربية	٨٠,٠٠٠	"	٦٠٪
من أهل الضفة الشرقية	١٨٠,٠٠٠	"	حوالي ٣٠٪

وفي تقدير الخبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير كان مجموع القوة العاملة بين النازحين ١٢٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٣٤,٠٠٠ يستغلون في أعمال دائمة خارج قطاع الزراعة ، ٢٥,٠٠٠ يمارسون أعمالاً في أثناء موسم الزراعة وحده ، أما الماطلون تماماً فعدتهم ٦١,٠٠٠ نسمة . وهكذا تبدو مشكلة البطالة السكانية أو الجزئية .

أن الصفة التي تميز الاقتصاد الأردني بوجه عام هي اعتماده اعتماداً واضحاً على المساعدات المالية الأجنبية والتي ظلت حتى ميزانية عام ١٩٦٠/٦١ تروى على الموارد المحلية للدولة كما يتضح من البيان التالي بالدنانير الأردنية :

السنة المالية	الواردات المحلية	المساعدات
١٩٥٥ - ٥٦	٧,٩٨٢,٨٩٣	١٠,٨٧٥,٨٢٨
١٩٥٦ - ٥٧	٨,٦٧٦,٨٦٨	١٢,٥٢٠,١٣١
١٩٥٧ - ٥٨	٩,٢٠١,٧٧٧	٦,٣٢٢,١٩٦
١٩٥٨ - ٥٩	١٠,٨٨٢,٩٨٥	١٩,٧١٣,٤٤٥
١٩٥٩ - ٦٠	١٢,٢٥٠,٦١٤	١٨,٤٠٦,٩١١
١٩٦٠ - ٦١	١٣,١٢٩,٧٧٩	١٨,٠٥٩,٢٧٦

وهذه الخاصية تجعل الوضع الاقتصادي في بلاد تحت رحمة عوامل وإعتبارات لا يستطيع أن تتحكم فيها .

والصفة الثانية التي تغلب على الاقتصاد الأردني هي غلبة قطاع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن التركيب السفلي ، والممثل في الزراعة

وتربية الماشية والتعدين والصناعة ، لا يشكل في أحسن الحالات سوى ثلث الإنتاج القومى كما يتضح من الأرقام التالية (بملايين الدنانير) عن السنوات الثلاث ١٩٥٩ - ١٩٦١ :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩
١٩١٩	٩٠٣	١٠٠٣ المحاصيل الزراعية والخرج
٣٠٢	٣٠٧	١٠١ الماشى
١٠٠٧	٨١٣	٧٠٤ الصناعة والتعدين
٣٣٠٨	٣١٠٣	١٨٠٥ المجموع
١٠٧١٥	٨٦١٥	٧٩٠١ جملة الإنتاج المحلى بسعر التكلفة

وتعتبر الزراعة والرعى حرفتين أساسيتين ، حيث يمارس الأولى حوالى نصف مجموع القوى العاملة ، ومع ذلك فساهمتما في الدخل القومى ضئيلة وهذا راجع إلى الظروف الطبيعية إذ أن أكثر من ثلاثة أرباع الأرض في الوقت الحاضر لا تزرع بسبب أن الصحراء تشكل القسم الأكبر منها ، وبسبب كثرة الجبال والتلال الصخرية وقلة الموارد المائية والمناطق المواتية غربى نهر الأردن فقيرة في جملتها ، إلا أن الأساليب المستخدمة حصة ، كما يتبع نظام زراعة المدرجات على سفوح التلال . أما الزراعة في الجانب الشرقى فلا تزال بدائية إلى حد بعيد وإن حاولت البعثات الفنية الأجنبية تقديم الإرشادات والمعونة الفنية .

ولما كانت المساحات التى تروى بمياه الأنهار والينابيع لا تكاد تذكر بالقياس إلا المساحات الواسعة التى تعتمد على مياه الأمطار ، لهذا نجد أن المواسم الزراعية ترتبط إلى حد كبير بكمية الأمطار . ويبين الإحصاء الزراعى الذى أجري في عام ١٩٥٣ توزيع الأراضى (بالآلاف دونم) :

٧٤٢١	مستأحة الأراضي البعلية
٧٥٩	الأراضي المروية
٦٨٤	البساتين المملوكة
١١١٤	الحزاج (ملك الدولة)
١٥٢٥	أراض أخرى (ملك الدولة)

وأهم الفلات الزراعية القمح والشعير والزيتون والفواكه والخضر والبقول. ولما كان القمح والشعير من المحاصيل البعلية لهذا يتقلب إنتاجهما تبعاً لتذبذب كمية الأمطار التي تسقط في البلاد :

السنة	القمح (بالآلاف طن)	الشعير (بالآلاف طن)
١٩٥٥	٧٩٠٤	٢٥٠٤
١٩٥٦	٢٤٢٠٥	٩٦٠٢
١٩٥٧	٢١٩٠٨	٨٠٠٦
١٩٥٨	٦٥٠٦	١٦٠٨
١٩٥٩	١٠٣٠٥	٢٦٠٠
١٩٦٠	٤٣٦	١٣٣
١٩٦١	١٣٨٠٢	٦١٠٧

وتنحصر مشكلة الزراعة الأردنية، إلى جانب تأخر الأساليب المستخدمة، في عاملين أساسيين، أولهما قلة المياه وثانيهما عدم توافر القدر الكافي من رأس المال. ولهذا لا بد من العمل على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق تدبير الموارد المائية.

وشهدت السنوات الحديثة تقدماً ملحوظاً في القطاع الزراعي سواء من ناحية المساحة المنزرعة أو مقادير الإنتاج، كما يتضح من الأرقام الآتية :

(١) مساحة المزروعات (بالآلاف هكتار)
المتوسط السنوى

١٩٥٧	(١٩٤٨ - ٥٢)	
١٣٨٩٠	٩٧٨٠	قمح
٩٥	٦٢	شعير
٣٦	٢٣	بقول
١٠	٥	بذور زيتية

(ب) الإنتاج الزراعى (بالآلاف طن)

٢٢٠	١٢٧	القمح
٨١	٥٢	الشعير
٢٠	١٣	البقول
١٥	٢٣	الزيتون
٤	٤	زيت الزيتون
٤	٢	البذور الزيتية
١٥	١٦	التين

ومن العوامل التى ساعدت على التقدم التوسع فى استعمال الآلات الزراعية الحديثة على مختلف أنواعها ، ومن ذلك ارتفاع عدد الجرارات من ٨٤ جراراً فى سنة ١٩٥١ إلى ١٠٧٠ جراراً فى عام ١٩٦٢ ، مما أدى إلى استغلال أراض جديدة تقدر بمحوالى ٦٠٠ - ٧٥٠ ألف دونم ، يستخدم معظمها فى زراعة الحبوب الشتوية . كذلك بذلت الجهود من أجل تعميم استعمال الأسمدة الكيماوية والعنصرية ، وتنظيم وتعميم الدورة الزراعية الثلاثية والثنائية وطبقت الدورة الثلاثية على ٦٠ قرية تقريباً فى لواء نابلس ، كما تطبق أيضاً على ٢٠ قرية تقريباً فى لواء عجلون . ومنذ عام ١٩٥٢ أنشئ ١٩ غربالاً

في مختلف الأولوية والغرض منها غلبة حبوب البذار للزراعيين مجاناً وتصنيفها إلى خمس درجات تؤخذ الأولى منها للبذار .

وكان المصرف الزراعي المصدر الوحيد لتقديم القروض الزراعية منذ إنشائه في عام ١٩٢٢ برأس مال قدره ٧٩٣٢ ليرة تركية ارفع إلى ١,٣١٣,٤٥٧ دينار في نهاية ١٩٦٠ . وفي سنة ١٩٥٢ أنشئت دائرة القروض الزراعية في مجلس الأعمار برأس مال قدره ٢٤٠ ألف دينار . وفي السنة نفسها أنشئت دائرة الإنشاء التعاوني .

وإزاء تعدد هذه الهيئات مع تماثل أغراضها تقرر توحيدها في « مؤسسة الإنفاضة الزراعي » التي بدأت أعمالها في أول أغسطس ١٩٦٠ وحدد القانون رأسمالها بسبعة ملايين دينار ، وإن كانت نقطة الضعف فيها أنها ليست مؤسسة عامة بالمعنى الدقيق . وقامت المؤسسة بمنح القروض للزراعي والجمعيات التعاونية ، وبلغت جملة القروض التي قدمتها ١٩٦,٤٧٠ دينار خلال السنة ١٩٦١/١٩٦٢ .

ورغبة في توسيع الرقعة الزراعية بدأ في أغسطس من عام ١٩٥٨ تنفيذ مشروع قناة القور النهرية على أن يتم إنجازها خلال خمس سنوات . والهدف منه ري مساحة كبيرة واستثمارها بزراعة كثيفة لإنتاج الخضر والفواكه والبنجر وإنشاء معامل لصناعة السكر والمعلبات . وقدر أن المشروع يدر دخلاً سنوياً يبلغ حوالى مليونين ونصف مليون دينار ، وتضمن قانون القناة على تقسيم الأراضي المنتفعة إلى وحدات زراعية يتراوح حدا الوحدة الأعلى والأدنى بين ٢٠٠ دونم ، ٢٠ دونماً . وفي ختام عام ١٩٦٢ كان قد تم إنجاز المرحلتين الأولى والثانية من المشروع ، والمياه التي توفرت بعد إتمامهما تسكنى لرى ٧٠ ألف دونم . أما المرحلة الثالثة والأخيرة وطولها ٤٣ كيلومتراً فينتظر إتمامها في عام ١٩٦٤ وسوف تروى ١٦٠ ألف دونم ، وبذلك يصبح مجموع المساحة التي تروىها القناة ٢٣٠,٠٠٠ دونم .

وهناك مشروع مياه الأزرق ويتعاون في تنفيذه على ثلاث سنوات الصندوق الخاص بالأمم المتحدة وسيقدم ٧٦٠,٠٠٠ دولار مقابل ٤٧٠,٠٠٠ دولار تدفعها الحكومة الأردنية . والغرض من المشروع حفر آبار اختبارية في منطقة مساحتها ١٢ كيلومتراً مربعاً . وهذا فضلاً عن المشروعات الأخرى التي يتضمنها برنامج التنمية (١٩٦٧ - ١٩٦٧) .

إلا أن أهم مشروع هو مشروع اليرموك الذي بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٣٨ للاستفادة من مياه نهر اليرموك والأردن لرى مساحات واسعة من الأراضي السورية والأردنية الواقعة في حوضي هذين النهرين ، بل إنه في عام ١٩٥٣ وقعت الحكومتان الأردنية والسورية اتفاقية لاستغلال مياه اليرموك ولكن حالت عقبات مختلفة دون التنفيذ . ويهدف المشروع إلى رى ٥٢٠,٠٠٠ دونم في وادي الأردن ، وتوليد طاقة كهربائية قدرها ٥٠ ألف كيلووات . وسوف ينتج عنه دخل سنوي يقدر بنحو ١٢ مليون دينار ويهيئ عملاً لنحو ٣٠ ألف عامل .

هذا وقد تم التوقيع في عام ١٩٦٣ على إتفاقية وضع التصميمات النهائية والإشراف على التنفيذ للمشروع مع شركة أفيرجو بروجكت البيوغوسلافية التي تتهجد بإعداد المخططات والتصاميم خلال ١٧ شهر وتقوم بالإشراف على التنفيذ مقابل ٣٥٠ ألف دينار .

ويشتمل المشروع على بناء سد يبلغ ارتفاعه حوالي ١٧٠ متراً في موقع المقارن لحجز أكثر من ٤٧٥ مليون متر مكعب من الماء لاستغلالها في توليد الكهرباء وري الأراضي الواقعة في منطقة القور . وستنشأ لهذه الغاية محطتان لتفجج الأولى ١٢,٠٠٠ كيلووات تستفيد منها سوريا بنسبة ٧٥٪ والباقي للأردن ، وتقام المحطة الثانية في منطقة وادي العرب وتنتج حوالي ٥٠,٠٠٠ كيلووات يستغلها الأردن وحده . ومن منطقة وادي

العرب تسحب المياه بواسطة سد تحويلي من نهر اليرموك لرى أكثر من ٤٧٥ ألف دونم على ضفتي غور الأردن .

وتقدر تكاليف تنفيذ المشروع بأكمله بحوالى ٣٥ مليون دينار تسهم الحكومة السورية بنسبة ١٠٪ ، ورصدت حكومة الأردن مبلغ ٤ ملايين من القرض الكويتي الذي ستشير إليه فيما بعد .

والصناعة عنصر غير كبير حتى الآن في الاقتصاد الأردني فهي لا تسهم بأكثر من ١٠٪ من الدخل القومي ولا تستوعب سوى ٩ في المائة من القوة العاملة . وطبقا لإحصاء عن عام ١٩٥٩ كانت بالبلاد ٦٨٨٧ منشأة صناعية يشتغل فيها ما يقرب من ٢٤,٠٠٠ عامل . وتتركز الصناعات في الضفة الغربية حيث توجد ٤٣٨١ منشأة منها ١٩٧٤ في نابلس ، ١٩٥٨ في لواء القدس ، ٤٤٩ في لواء الخليل . وعدد العمال في منشآت الألوية الثلاثة حوالى ١٣ ألفاً أما الضفة الشرقية فتضم ١٣١٧ منشأة أغلبها في العاصمة عمان . ومن الأرقام السابقة يتضح صغر حجم الوحدات الصناعية ، الأمر الذي يؤديه أن قيمة الموجودات الثابتة في القطاع الصناعي تقدر بحوالى ٦,٢٥ مليون دينار أى ما يعادل في المتوسط ١٠٠٠ دينار لسكل منشأة وإن كان هذا المتوسط مضللا إلى حد بعيد لأن بعض شركات كبيرة تمثل الأغلبية السكهرى من رؤوس أموال المنشآت الصناعية بالبلاد .

ورجع قصور القطاع الصناعي في البلاد إلى اعتبارات عدة منها :

(١) ضيق السوق المحلية ولهذا يؤخذ على الصناعات القائمة أنها تفتقر وزاد أسوار عالية من الرسوم الجمركية .

(٢) هدم توافر رأس المال الوطني الخاص للاضططلاع بعملية الإنماء الصناعي .

(٣) نقص الخبرة الفنية والتنظيمية ، وهذه عقبة من اليسير تذليلها عن طريق تطوير العلم ، والتوسع في إرسال البعث إلى الخارج ، واستقدام الخبراء والعلماء من البلاد الأخرى ، من عربية وأجنبية .

(٤) عدم وجود القوة المحركة الرخيصة فليس في البلاد خلم ولم يكتشف البترول بعد وإن أصبح في الإمكان الآن على الحصول على المشتقات البترولية من معمل التكرير الأردني اعتباراً من عام ١٩٦٠ ، ولهذا يدهو الخبراء إلى الإسراع بتنفيذ مشروع البرموك .

(٥) عدم وجود الكثير من الخامات الزراعية أو المعدنية التي تصلح لإقامة صرح صناعي ، ولهذا يحسن الاتجاه إلى الصناعات التي تتوافر موادها الأولية محلياً ، كما يتعين القيام بالأبحاث من أجل استقصاء حقيقة الثروات المعدنية .

وتقسم الإحصاءات الأردنية الصناعات القائمة إلى شعب ثلاث وهي :

(أ) شعبة الصناعات الخفيفة وتضم جميع الحرف والصناعات الصغيرة التي يعمل في المؤسسة الواحدة منها خمسة أشخاص فأقل . ويبلغ عددها ٦٠٠٠ مؤسسة قيمة مبيعاتها ٢,٨ مليون دينار في السنة ، وتسهم في الدخل القومي بنحو ١,٨ مليون دينار .

(ب) شعبة الصناعات المتوسطة وتشمل المصانع التي يعمل في الواحد منها أقل من ٥٠ شخصاً ، وتبلغ مبيعاتها السنوية ٥ ملايين دينار ومساهمتها في الدخل القومي ٢,٢٥ مليون دينار . ومن هذه الصناعات الصابون والمعلبات والأحذية والأواني المنزلية والطوب الحراري إلخ .

(ج) شعبة الصناعات الثقيلة كالأسمنت والفسفات والزيوت النباتية والكهرباء ، وهي التي يعمل في الواحدة منها أكثر من ٥٠ شخصاً .

وقد شهدت السنوات الحديثة انجاسها ملبوسا نحو التصنيع ، وطبقا
لتقديرات مجلس الأعمار زاد الدخل الناشئ عن التعدين والصناعة بنسبة ٨٠
في المائة خلال السنوات (١٩٥٠ - ٥٨) . وما يشهد بهذا التقدم ارتفاع
إنتاج الفوسفات من ٧ آلاف طن في عام ١٩٥٠ إلى ٤٤٥ ألف طن في سنة
١٩٦١ ، والأسمت من لا شيء إلى ٢٠٠ ألف طن خلال الفترة ذاتها .

ومن العوامل التي ساعدت على تنمية القطاع الصناعي .

أولا : إصدار قانون تشجيع وتوجيه الصناعة ، في عام ١٩٥٥ . ويقضى
بإعفاء الآلات والأدوات ومواد البناء اللازمة للمصنع من جميع الرسوم ،
وإعفاء الشركة الصناعية من ضريبة الدخل وضريبة الشئون الاجتماعية لمدة
٣ سنوات من بدء الإنتاج وتخفيض هذه الضرائب إلى ٥٠ ٪ للسنتين اللاحقتين
وإعفاء أراضي الشركة ومبانيها من ضريبة المستنقعات والأراضي لمدة ٣
سنوات من بدء الإنتاج وإعفاء المنتجات المصدرة للخارج من رسوم التصدير .

ثانيا : إصدار قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في عام ١٩٥٥
ويمنح الامتيازات السابقة لرأس المال الأجنبي المستثمر في الصناعة ، فضلا عن
السماح لأصحابه بتحويل أرباحهم أو تحويل مساهمتهم بالعملة الأجنبية
التي أدخل بها رأس المال .

ثالثا : ونظرا أقصور رأس المال المحلي الخاص أو تردده إذا قيس بالبناء
أو التجارة ذات العائد السريع ، عمدت الحكومة إلى الاشتراك في إنشاء
الصناعات الكبيرة مما سوف تشير إليه فيما بعد .

رابعا : إنشاء مصفاة تزود البلاد بحاجتها من المشتقات البترولية اللازمة
لأغراض الصناعة .

خامسا : توسيع شبكة الطرق وتحسين ميناء العقبة .

سادساً : توفير الحماية الجمركية وبذلك أصبحت الصناعات تتمتع بالفعل بمركز احتكاري في الأسواق الأردنية .

ومن الجهود التي بذلت البحث عن مصادر الثروة المعدنية ، وقد عثر الجيولوجيون الألمان على كميات وفيرة من الرصاص والنحاس في وادي عربة بالقسم الجنوبي من البلاد ، ولا يزال التنقيب مستمراً . وكذلك عقد اتفاق بين مجلس الاعمار وشركة رائف بارسونز الأمريكية من أجل زيادة إنتاج الفوسفات إلى ٣ ملايين طن في عام ١٩٦٥ ، وتجري الدراسة في مساحة قدرها ٢٠٠٠ كيلو متر مربع من أراضي الحسا في الواح الجنوبية حيث يعتقد بوجود مخدرات من الفوسفات لا تقل عن ١٠٠ مليون طن .

ويقضى الاتفاق بأن يتم الدراسات في ظرف ثلاثين شهراً ، وبالإشراف الكامل على التشغيل والإنتاج لمدة ثلاثة أشهر ، وتدريب أبناء البلاد على تولى هذه الأعمال وقد بدأت الدراسات في أكتوبر من عام ١٩٦٢ .

ورغبة في توفير الائتمان الصناعي تم الاتفاق مبدئياً مع البنك الدولي على إنشاء بنك التنمية الصناعية ، وستساهم مؤسسة التمويل الدولية في رأسماله .

ومن الصناعات الكبيرة بالأردن نذكر شركة مناجم الفوسفات الأردنية ، التي زاولت نشاطها في عام ١٩٣٢ على نطاق ضيق استمر إلى مستهل عام ١٩٥١ حين ساهمت الحكومة فيها فارتفع الإنتاج إلى ١٥٠ ألف طن في عام ١٩٥٥ ، ثم قفز إلى ٤٤٥ ألف طن في عام ١٩٦١ ، إلى ٦٨٥ ألف طن في عام ١٩٦٢ صدر منها ٣٧٢ ألفاً ، وعلى رأس الدول المشترية يوغوسلافيا ، كما تنتج للشركة مادة السور فوسفات للاستهلاك المحلي . وبلغ رأس مال الشركة ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار وتملك الحكومة ثلث الأسهم . وفي عام ١٩٥١ تأسست شركة الاسمنت وبدأت الإنتاج في عام ١٩٥٤ حيث بلغ في السنة

الأولى ٨٦ ألف طن ثم ارتفع إلى ٢٠٠ ألف طن في عام ١٩٦٢، ويفتظر أن ترتفع الطاقة اليومية إلى ٩٠٠ طن بعد إتمام تركيب الثمن الثالث الجديد. وتتكون الشركة من ٢٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٩٠ دينار وتملك الحكومة ٩٩ ألف سهم. ومن المساهمين ٥٥ ٪ من السوريين واللبنانيين. وتأسست شركة الدباغة الأردنية في عام ١٩٥٧ برأس مال قدره ٤٠٠ ألف دينار تملك الحكومة ٢٥ ٪ منه. وفي عام ١٩٦٢ أنتجت الشركة ٢٨٨ طناً من النعل، ١٤٨٠٣٥٦ ر ٢٥ قدمًا مربعًا من الجلد العلوي، ٢١١٢٦ قطعة جلد غير مدبوغ، ٢٥ طناً من الصوف.

ومن الصناعات الجديدة صناعة البطاريات السائلة وتولها شركة برأس مال ٣٢٥ ألف دينار، وأنتجت ٣٢٦٥٩ بطارية في عام ١٩٦٢. وفي أوائل ١٩٦١ بدأ إنتاج البطاريات الجافة، وكان رأس مال الشركة في مبدأ الأمر ٢٥ ألف دينار ارتفع إلى ٨٥ ألفاً ثم ١٥٠ ألفاً. وبلغ مجموع الإنتاج ١٢ مليون بطارية في عام ١٩٦٢.

فلنا إن الحكومة ساهمت في رأس مال عدد من الشركات الكبرى ولكن هنا ملاحظة تستوقف النظر وهي أن ملكية الجزء الباقي من رأس مال كل من هذه الشركة محصور في أيدي عدد قليل من المساهمين بمعنى أن هذه الصناعات تسيطر عليها مصالح احتكارية كبيرة كما يتضح من الأرقام الآتية:

الشركة	رأس المال	حصة الحكومة	عدد المساهمين
الفوسفات	٠٠ ر ٢٠٠٠	الثالث	٢٥٠٠
الأسمنت	٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠	٩٩٠٠٠٠	٥٤٠٠

وفي عام ١٩٥٨ بدأت شركة سنابروجيني الإيطالية لإنشاء معمل لتكرير البترول وساهمت الحكومة مبدئياً بربع مليون دينار من رأس المال البالغ

٤ ملايين مقسمة على ٨٠ ألف سهم . وقد بدأ إنتاج الشركة في أواخر عام ١٩٦٠ ، وبلغ ٤٦٠٠٠ طن في عام ١٩٦٢ من البنزين والغاز والسيولار والغاز المضغوط والأسفلت وزيت الوقود ، وكان الاستهلاك المحلي في السنة نفسها حوالي ٢٦٩ ألف طن . وأقامت شركة المصفاة حديثا مصمما لإنتاج البراميل اللازمة لها .

قلنا إن البحر الميت يتضمن مخزونا هائلا من المواد السكجاية التي يمكن إنتاجها واستغلالها . وقد بدأ الاهتمام بهذه المواد في عام ١٩١١ حيث تأسست شركة البوتاس الفلسطينية التي حصلت في عهد الانتداب البريطاني على امتياز يشمل فلسطين والأردن وأنشأت لها مصنعين دمر أحدهما في أثناء حرب فلسطين وهو واقع في شمال البحر الميت . وفي عام ١٩٥٢ ألغى امتياز الشركة وقامت الحكومة الأردنية بدراسات على أيدي خبراء النقطلة الرابعة الذين أوصوا بإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ . وأعدت الأمانة العامة للجامعة العربية مشروعا عرضته على مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد في البلاد العربية في عام ١٩٥٣ فقرر في عام ١٩٥٦ تأسيس شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة برأس مال قدره ١٠٠.٠٠٠ دينار أردني بقيمة كل سهم خمسة دنانير . وفي يونيو من العام نفسه وقعت الدول الأعضاء على عقد تأسيس الشركة التي حصلت على امتيازها في ١٨ فبراير ١٩٥٩ لمدة مائة عام . وساهمت الدول العربية بما قيمته مليون وألف دينار وحصة الأردن ٥٠٠.٠٠٠ دينار . وقد أمكن حتى نهاية ١٩٦٢ تغطية ثلاثة ملايين دينار من رأس المال ، وينظر أن يبدأ الإنتاج في نهاية عام ١٩٦٥ بمعدل ٢٥٠ ألف طن سنويا يمكن زيادتها إلى نصف مليون طن .

وقد قررنا نقل الملاحات من شمال البحر الميت إلى جنوبه في غور الصافي نظرا لتوفر المساحات اللازمة للملاحات واسمولة نقل البوتاس إلى ميناء العقبة .

ومن الصناعات التي يجب أن تلقى الاهتمام الكبير ، السياحة حيث

الأماكن المقدسة عند المسيحيين مثل كنيسة القيامة وكنيسة المهد وجبل الزيتون ، وعند المسلمين كالأقدس الشريف ومسجد الصخرة ، وهذا فضلا عن الآثار التي ترجع إلى آلاف السنين . وقد تقدمت الحركة السياحية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة فارتفع عدد السياح من ٦١,٧٣٠ ١٩٥٦ مثلاً إلى ١٦٢,٠٥٨ ، ٢٠٠,٠٠٠ في عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ على التوالي .

وترتب على ذلك زيادة في الدخل من هذا المصدر من ١,٤٩٠,٠٠٠ دينار في عام ١٩٥٦ إلى ٤,٣٦٠,٠٠٠ دينار في عام ١٩٦١ . وما ساعد على هذا التحسن التوسع في الخدمات السياحية ، ففي عام ١٩٦٢ بلغ عدد الفنادق ٤٨ فندقاً منها ٤٠ من الدرجتين والثالثة وتضم ٣٣٩٩ سريراً ، كما أنشئت عدة استراحات بالمواقع الأساسية من الطريق الصحراوي ، وتوسيع شبكة الطرق وبخاصة الطريق الصحراوي الذي أدى إلى زيادة عدد الزوار إلى منطقة البتراء .

ووجهت هناية إلى تحسين الطرق وزيادتها وأصبح طول الطرق المعبدة ٢١٨٦ كيلو متراً ، والطرق غير المعبدة ٢٩١٥ كيلو متراً . غير أن المواصلات تعتبر من المشكلات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية لأن ميناء الأردن الوحيد وهو العقبة . بعيد عن مراكز الاستهلاك . وقد تم مؤخراً إنشاء الطريق الصحراوي الذي يربط العقبة بعمان فكان فيه بعض الحن للمشكلة . ويمكن أن تخف حدة المشكلة إذا ما تم إنجاز حوالي ٩٠ كيلو متراً . من الخط الحديدي ما بين رأس النقب وميناء العقبة إذ تصبح تكاليف النقل معقولة نسبياً .

وكان من اثر ازدياد حركة النقل في الميناء حيث ارتفعت من ٧١,٦٩٤ طنناً في عام ١٩٥٣ إلى ٦٧٧,٣٨٦ طنناً في عام ١٩٦٢ ، أن بدأ التفكير في أواخر عام ١٩٦١ بتجديد رصيف الميناء ليصبح طوله ٣٤٠ متراً ويستوعب ثلاث بواخر في آن واحد، ودأرت مفاوضات مع حكومة ألمانيا الغربية التي وافقت

في النصف الأول من العام التالي على تقديم قرض مبلغه ١,٣٥٠,٠٠٠ دينار لتنفيذ المشروع ، وبدأ العمل في منتصف العام . ومن المشروعات التي ما تزال قيد البحث إنشاء محطة لتخزين وتصدير البوتاس عندما يبدأ إنتاجه ، وإنشاء منطقة حرة ومستودعات للتخزين . وقد صدر في عام ١٩٦١ قرار يقصر الاستيراد على ميناء العقبة من جميع البلاد التي يتصل بها الميناء بخطوط بحرية منظمة ، وهذا ينتظر أن يتم في العام الحالي الطريق الممتد من القدس إلى البحر الميت .

وتشكل التجارة قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد الأردني إذ تبلغ نسبة الدخل التجاري إلى مجموع الدخل القومي حوالي ١٧٪ . وأهم ما تستورده البلاد المواد الغذائية وهي مع أنواع النسيج المختلفة عبارة عن أكثر من نصف الواردات السنوية . وخلال الأعوام الأخيرة زاد المستورد من السلع الرأسمالية كالآلات ومعدات النقل . وأهم الصادرات هي الخضرة والفواكه والفسفات والمنتجات الحيوانية وزيت الزيتون والاسمنت والجلود الخام . وتأتي سورية ولبنان في مقدمة البلاد العربية التي تتاجر مع الأردن .

ويتميز قطاع التجارة بمعجز كبير في الميزان التجاري ، يزداد من سنة إلى أخرى ، ففي عام ١٩٦١ كانت قيمة الصادرات ٤,٢٥١,٨٣٧ دينار والواردات ٤,٩٠٩,٨١٤ وبذلك كان المعجز في الميزان التجاري ٣٧,٦ مليون دينار مقابل ٢٣ مليوناً في عام ١٩٥٦ . وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٦٢ بلغت قيمة الصادرات والواردات ٣,٦٥٣,٦٠٠ ، ٣٢,٣٩٩,٦٠٠ دينار على التوالي وكان المعجز في الميزان التجاري ٢٩ مليون دينار تقريباً ، ولا شك أن الزيادة في الواردات راجعة إلى متطلبات عمليات الإنشاء من جهة ، وخفض الإنتاج الزراعي والصناعي من جهة أخرى ، ولهذا فإن من أهداف مشروع التنمية الذي يجري تنفيذه في الوقت الحاضر العمل على تضيق الثغرة بين عنصرى

التجارة الخارجية بالإقلال من الواردات عن طريق التوسع في الإنتاج المحلي ، وزيادة الصادرات وبخاصة من المنتجات المعدنية .

والواقع أن الاقتصاد الأردني يعاني من ثغرات لها أهميتها وفي مقدمتها قصور الإنتاج المحلي عن سد حاجيات الاستهلاك ، الأمر الذي يدل عليه هذا الفارق الكبير بين الصادرات والواردات . قد تعزى الزيادة المطردة في الواردات إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتوسع في مشروعات الإنشاء والإقامة ، ولكن عجز الصادرات الشديد عن اللحاق بالزيادة في الواردات ، دليل في الوقت نفسه على وجود خلل كامن في الصرح الاقتصادي .

وتتمثل نقطة الضعف الأخرى في انخفاض مستوى الدخل القومي . فقد كان الدخل على النحو الآتي في سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ :

السنة	الدخل القومي (بملايين الديناري)
١٩٥٩	٨٨
١٩٦٠	٩٥,٧
١٩٦١	١١٨,١

ومعنى هذا أن دخل الفرد لعام ١٩٦١ كان ٦٥ ديناراً في السنة بزيادة ٢٢٪ عنه في عام ١٩٦٠ ، إلا أنه ينبغي أن نلاحظ أن هذه الزيادة في عام ١٩٦١ سببها جردة الموسم الزراعي بشكل ظاهر بالقياس إلى العامين السابقين عليه . وفضلا عن هذا فالرقم الخاص بمتوسط دخل الفرد لا يدل على حقيقة الوضع أو بمعنى آخر عدالة التوزيع ، ذلك أن هناك ٢٥٪ يعيشون فوق هذا المستوى ، ٢٥٪ يعيشون بمستوى الكفاف ، ٥٠٪ دون مستوى الكفاف .

ولقد سبق أن أشرنا في مقدمة هذا الفصل إلى الغرابة ، التي يتميز بها

الاقتصاد الأردني ، وهي أنه اقتصاد لم يستطع العيش إلا على المساعدات والمنح الأجنبية والقروض ، والتي بلغت مجملتها في ميزانية السنة المالية ١٩٦١ / ١٩٦٢ مبلغ ١٩,٣ مليون دينار على النحو الآتي :

مساعدات مالية خارجية	١٦,٤٥٠,٠٠٠
قروض للمشاريع الإنتاجية	٥٠٠,٠٠٠
مساعدات اقتصادية وقنية	٢,٣٥٠,٠٠٠

وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعات الإعمار خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ بما جملته ٧٩,٤ مليون دولار منها ٢٣,٨ مليون في الميدان الزراعي ، ٣,٣٨ مليون لأغراض الصناعة وللاتعمدين ، ٢٢,٨ مليون للطرق والمواصلات . وهذه المبالغ تتضمن ثمن مبيعات الحبوب التي قدمتها الحكومة الأمريكية هبة للأردن فقامت حكومته ببيعها والتصرف في أمانتها . ومنذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٢ قدمت الحكومة البريطانية قروضا بدون فائدة بلغت مجملتها ١١,٨١٠,٠٠٠ دينار . أنفقت على مشاريع الطرق وإنشاء ميناء العقبة ومطارى عمان والقدس أساسا .

وبالرغم من نواحي الضعف التي أشرنا إليها فإن هناك دلائل مشجعة ، منها إسهام الحكومة في إنشاء عدد من الصناعات الكبيرة كما سبق أن ذكرنا ، والاهتمام بتنظيم الحياة الاقتصادية بما تجل في إنشاء البنك المركزي وإصدار قانون جديد للشركات . وأهم من ذلك كله كان البدء في الأخذ بمبدأ التخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية . ففي عام ١٩٥٢ أنشئ « مجلس الإعمار » لتخطيط المشاريع الاقتصادية وتحديد أولوية كل منها حسب أهميتها ، وبلغ ما أنفقته المجلس حتى عام ١٩٥٧ ما جملته ٦,٥ مليون دينار معظمها من القروض أو المنح البريطانية .

وفي عام ١٩٥٧ أنشئ المجلس الحالي بمقتضى قانون خاص ويطلب به مهامه منها :

- (١) إعداد برنامج اقتصادى شامل يهدف إلى تنمية موارد البلاد الاقتصادية
(ب) إعداد برامج التنفيذ السنوية لمشروعات الداخلة في خطة التنمية .
(ج) إعداد الدراسات لجميع مشاريع المساعدات الاقتصادية الخارجية
ومباحثات القروض الخارجية .

(د) تقديم الترخيصات بشأن إصدار أى قانون أو نظام يراه المجلس
ضروريا لتحقيق أغراضه وتنفيذ برامجه .

وقام المجلس بمساعدة عدد من الخبراء الذين انتدبتهم مؤسسة فورد
الأمريكية بإعداد مشروع برنامج السنوات الخمس (١٩٦٢ - ١٩٦٧) للتنمية
الاقتصادية ، ويقوم على الأسس الآتية :

- (١) تعبئة الطاقة القومية إلى أقصى حد ممكن .
(ب) اجتذاب رؤوس الأموال والمساعدات .
(ج) تنسيق وتوجيه الجهد القومى والمساعدات الخارجية نحو تحقيق
الأهداف المرسومة .

وتتلخص أهداف المشروع الرئيسية في زيادة الدخل القومى من ٩٠
مليون دينار إلى ١٤٤ مليوناً أى بنسبة ٦٠٪ (بمتوسط ١٠٪ سنوياً) ،
خفض مستوى البطالة ، تعديل الميزان التجارى بحيث يزيد الصادرات بمقدار
٢١ مليون دينار ولا تتجاوز الزيادة في الواردات ٨ ملايين دينار ، وبذلك
تضيق الثغرة بين الصادرات والواردات بمقدار ١٣ مليون دينار بالقياس إلى
عام ١٩٦١ .

وتدرت تكاليف المشروع بحوالى ١٢٧ مليون دينار ، تنطى على
النحو التالى :

- ٢١ مليوناً من القطاع العام ، ويتمثل في الزيادة في الدخل القومى .
٤٧ مليوناً من القطاع الخاص .

٥٩ مليوناً من القروض والمنح الأجنبية ، من مالية وطنية .
وقد وافق مجلس المعونة الفنية للأمم المتحدة على إقراض الأردن ٥,٠ مليون دينار لإنفاقه على تحسين المشروعات الزراعية ، على أن يسددمع فوائد بواقع ١,٥ ٪ على ثلاثة أقساط متساوية سنوياً . ودارت مفاوضات للحصول على ٣ ملايين دينار من البنك الدولي لمؤسسة الإقراض الزراعي ، وقرض آخر لإنشاء طريق بين غور الصافي في جنوب البحر الميت وبين ميناء العقبة لتسهيل نقل منتجات شركة البوتاس العربية ، وسيبدأ إنشاء الطريق في عام ١٩٦٤ . ودارت مفاوضات مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، فحصل الأردن في عام ١٩٦٢ على قرض قيمته ٧,٥ مليون دينار للأغراض الآتية :

- | | |
|-----------|-------------------------------------|
| ٤ | ملايين دينار لمشروع الميرموك الكبير |
| ٣ | ، ، ، تطوير إنتاج الفوسفات |
| ٥,٠ مليون | ، ، مؤسسة الإنماء الصناعي |

وفي عام ١٩٦١ وقعت اتفاقية مع شركة التابلان وهو الخط الذي ينقل البترول السعودي إلى ساحل البحر المتوسط ، وتبلغ المسافة التي يقطعها في داخل الأراضي الأردنية ١١٠ ميل . وبمقتضى الاتفاقية دفعت الشركة للحكومة الأردنية ١٠ ملايين دينار كنسوية نهائية عن السنوات السابقة ، وتدفع سنوياً ٤,١٣,٢٠٠ دينار اعتباراً من نوفمبر ١٩٦١ فضلاً عن ١٩١٦ صحت عن كل برميل يمر زيادة عن ٤٥,١٠٠٠ برميل يومياً وتزداد الأتاوة إذا حدث مثلها في سورية ولبنان .

وتستطيع المملكة الأردنية أن تدفع عملية التنمية بمخطى أوسع وفي أبعاد أكبر باجتذاب المزيد من الأموال العربية ، سواء على صورة قروض أو رؤوس أموال خاصة تسهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية ، إلا أن من الأمور الحساسة التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار :

١ - خفض المصروفات الإدارية بتطوير النظام الإدارى بحيث تزيد كفاءته وتقل تكاليفه .

٢ - فرض رقابة حازمة على الاستيراد وذلك للحد من استيراد السلع السكالية وما فى حكمها ، وتخصيص ما يتوافر للبلاد من العملات الأجنبية للأغراض الإنتاجية .

٣ - الحد من ظاهرة إنشاء المباني الفخمة والكثيرة التكاليف وهو الأمر الذى يلاحظ على البلاد فى السنوات الحديثة ، وبذلك يتجه رأس المال الخاص إلى التوسع فى تفيد الإنتاج .

٤ - زيادة وتوسيع نطاق القطاع العام عن طريق المؤسسات المتخصصة من قبيل مؤسسة الإسماء الصناعى ، وهذا أمر ضرورى إذا أريد التعميل بالتنمية نظراً لقصور رأس المال الخاص، والواقع أن مؤسسة الإسماء الصناعى يجب أن تضطلع بدور إيجابى فى إنشاء الصناعات اللازمة سواء بمفردها أو بالتعاون مع رأس المال الخاص من وطنى وعربى .

وأهم عناصر مشروع السنوات الخمس الأول هى :

أولاً : الزراعة وتشمل :

- (١) إكمال قناة الغور الشرقية .
- (ب) تحسين وتطوير مصادر المياه .
- (ج) زيادة رأس مال مؤسسة الإقراض الزراعى وتوسيع إمكانياتها .
- (د) تشجيع التعاونيات الزراعية .
- (هـ) تأسيس مكتب للتسويق الزراعى .
- (و) تحرير مساحات واسعة فى المنطقة الشمالية . ١٧٥ ألف دونم من

أراضي الدولة ، وحوالي ٥٥٠ قرية . وتستوعب المساحات التي يعتزم
تحويلها حوالي ٣٠ مليون شجرة .

وتبلغ تكاليف المشروعات المائية والزراعية حوالي ٣٧ مليون دينار .

ثانياً : الصناعة : وفي مقدمة الأهداف زيادة إنتاج الفوسفات إلى ١,٥
مليون طن ، وتمكين شركة البوتاس العربية من إقامة مصنعها في مدة أقصاها
عام ١٩٦٤ ، وهذا إلى جانب عدد من المشروعات الصناعية الأخرى . وتبلغ
تكاليف تنمية هذا القطاع ١٩,٥ مليون دينار يقدم القطاع الخاص منها ١١
مليوناً ، ولكن الشيء الذي يلفت النظر أن مساهمة القطاع العام المباشرة
لا تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ دينار . وسوف يؤدي تنفيذ البرنامج الصناعي إلى زيادة
المدخل القومي بمقدار ١٢ مليون دينار ، وتوفير عمل لثلاثة عشر ألفاً .

ثالثاً : السياحة : ويهدف البرنامج إلى مضاعفة عدد السياح وزيادة إنفاقهم
إلى ٩ ملايين دولار في عام ١٩٦٧ ، مما يقترب عليه زيادة المدخل القومي بمقدار
٤,٥ ملايين دولار .

أما النتائج التي يقدرون تحقيقها في نهاية السنوات الخمس فهي وصول قيمة
الإنتاج القومي إلى ١٢٠ مليون دينار ، وتوفير فرص العمل لعدد يبلغ ٤٥
ألفاً من الأيدي العاملة المستجدة أي زيادة ١٧ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٦١ ،
وخفض العجز في الميزان التجاري بمقدار ١٣ مليون دينار .

وبعد دراسة البرنامج بالتفصيل في مستهل عام ١٩٦٢ تقرر إعادة النظر
فيه وتمديله بحيث يصبح برنامجاً لسبع سنوات اعتباراً من عام ١٩٦٣
ويتمنى في عام ١٩٧٠ ، ويركز على المشكلة الرئيسية التي تواجه الأردن وهي
الاعتماد على المعونة الأجنبية . ويهدف إلى الاستغناء عن المساعدات
(١١ - اقتصاديات)

الخارجية المباشرة للخزينة ، كما يهدف إلى رفع الدخل القومي في نهاية السنوات السبع إلى ١٥٦ مليون دينار . وقدّر أن البرنامج الجديد يتطلب استثمارات سنوية قدرها ٢٨,٥ مليون دينار يسهم فيها القطاع الخاص بما جملته ١٣ مليونا ، ويؤمن الباقي من المصادر الحكومية بما في ذلك القروض والمنح من المساعدات الخارجية .

هذا وقد أدخل في برنامج السنوات السبع الجديد مشروع نهر اليرموك الذي سلفت الإشارة إليه .

الفصل السادس

المملكة العربية السعودية

تشغل المملكة العربية السعودية الشطر الأكبر من شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها ٧٨٠,٠٠٠ ميل مربع .

وفي غرب البلاد وعلى طول ساحل البحر الأحمر تمتد سهول ساحلية يطلق عليها سهول تهامة وإن تعددت أسمائها ، ويختلف عرضها من الجنوب إلى الشمال . وثمة سلسلة مرتفعات يقال لها جبال السراة تبدأ من جنوبي شرق الطائف وتمتد مسافة ٦٠٠ كيلو متر حتى الحدود اليمنية ، وهي تشكل حاجزاً طبيعياً بين السهل الساحلي والصحراء النجدية ، ويبلغ ارتفاعها ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . ومن هذه الجبال تنحدر هدة من الأودية القصيرة والمسيلات المائية السريعة الجريان وتجه نحو البحر ، وأهمها وادي جيزان ووادي يثرب . وبعضها يمتد مسافات كبيرة في منطقة المرتفعات كوادي الحضر ورافده الجزل ، بينما تنحدر بعض الأودية الكبيرة نحو الصحراء . وإلى الشرق من هذه المرتفعات باقي هضاب نجد التي تحددها من الشرق جبال الرمة والطويق ، ومن الشمال منطقة السكبان الرملية المعروفة باسم « النفود الكبير » ، ومن الجنوب صحراء الربع الخالي . وفي شمالها تمتد جبال ثمر التي يفصلها وادي الرمة عن بقية أراضي نجد ، وتنتظمها أراض سهلية بيضية . وتنحدر هضبة نجد تدريجياً حتى إقليم الحسا الذي تقع به واحة الهفوف ، وتواصل إحدارها حتى ساحل الخليج العربي .

ويقدر عدد السكان بنحو ستة ملايين ونصف مليون نسمة ، ولكن لم

يعمل حتى الآن لإحصاء رسمي ، وهذا ما يتعين القيام به من أجل تقدير موارد البلاد البشرية وتوزيعها .

ومن الظواهر التي تلفت النظر في السنوات الحديثة وبخاصة منذ توسع صناعة البترول ، اتجاه أهل البادية بصورة مزايدة صوب المدن^(١) ، ذلك أن ظهور الحرفة الجديدة ونشاط حركة إنشاء المباني من المجالات التي محتاج إلى عدد كبير من الأيدي . والواقع أنه لم يمد بالبادية الآن إلا أعداد قليلة جداً المنطقة الشبالية . وترتب على هذه الهجرة الواسعة انطباع نقص خطير في الإنتاج الحيواني مما سوف نعرض له ، كما أن هذه الهجرة أصبحت تشكل مشكلة خطيرة تتطلب مواجهتها والعمل على التماس الحل الدائم لها ؛ وفي هذا تحدث الأستاذ محمد السيد أيوب في مقال له فقال : « لقد كان نمو المدن سريعاً ومفاجئاً ، فامتصت في فترة وجيزة من الزمان أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة من الذين أقاموا فيها واستوطنوها . وكذا يخفى على هذه الأيدي العاملة من التعطل إذا استمرت الأعمال الجارية على ما هي عليه . ولتفادي حدوث هذه المشكلة يجب أن تكون هناك تنمية اقتصادية تنمض على أسس سليمة تستوعب حاجات السكان وزيادة عدد المستور ولن يكون ذلك إلا بإقامة مشاريع إنتاجية ثابتة متعددة الأراض ،^(٢) .

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية نحو ٣٠٠.٠٠٠ هكتار (٧٥٠.٠٠٠ فدان) ويعتمد حوالي ٨٠٪ منها على الري والباقي على الأمطار . ويعتمد نحو ٧٠٪ من الأراضي المروية على مياه الآبار التي ترفع بواسطة المضخات أو الآلات البدائية التي يديرها الحيوان ، ١٠٪ على الينابيع المتدفقة والباقي على مياه

(١) يتضح هذا من ازدياد عدد سكان المدن الكبيرة في جدة ٢٥٠.٠٠٠ نسمة وفي مكة ٣٠٠.٠٠٠ ، وفي الرياض ٣٠٠.٠٠٠

(٢) « هجرة البدو إلى المدن وأثرها على الإنتاج الحيواني والزراعي بالملكية العربية السعودية » (مجلة الرائد العربي ، عدد نوفمبر ١٩٦٢ ، ص ٢٦) .

الفيضانات المتكررة بالأودية . ويقع معظم الأراضي الزراعية في منطقة جبال عسير في الجنوب .

والأمطار قليلة بوجه عام ولا يتجاوز المتوسط السنوي ١٢٠ ملمترا فيما عدا عسير حيث يتراوح المتوسط بين ٢٥٠ ، ٣٠٠ ملمتر ، ومعظم الأمطار في عسير تسقط صيفا . أما الربع الخالي فيكاد يخلو من المطر ، ويتميز إلى جانب جفافه بشدة الحرارة .

وأهم المزدروات القمح والشعير والفاكهة والتمر حيث يوجد في البلاد حوالي ثمانية ملايين من أشجار النخيل ، غير أن أى توسع في الزراعة والإنتاج الزراعى رهين أساساً باستغلال الموارد المائية المتوافرة .

ويمكن تقسيم الموارد المائية التى يمكن استغلالها إلى الأنواع الثلاثة الرئيسية الآتية :

(١) مياه الأمطار والمجارى المائية في الجزء الجنوبي الغربى من البلاد وبخاصة في عسير وجنوب الحجاز ، فعلى السفوح الشرقية لمرتفعات عسير تقام سدود ترابية بقصد تحويل المياه إلى الحقول ، كما أنهم يعتمدون في الأودية إلى زراعة قيعانها بعد أن تنشعب بالمياه الساقطة .

(٢) المياه الجارية والمياه الجوفية غير العميقة وهذه نلقاها في :
(أ) تهامة اليمن الممتدة من حدود اليمن جنوبا - إلى حرة البرك شمالا ، وتشتمل على ستة أودية رئيسية تحمل مياه السهول والفيضانات ، ويمكن السيطرة عليها بإنشاء السدود الصخرية ، وبالأخص في أودية بيش وجيزان ودرب .

(ب) تهامة الشام وتمتد من حدود الإقليم السابق حتى بدء منعطف الأمطار الشتوية بالقرب من جدة . وتروى أراضي الأودية بواسطة مياه السهول فضلا عن المياه التى يجرى الحصول عليها من الآبار غير العميقة .

(٣) المياه الجوفية في واحة تبوك وفي العلا ومدائن صالح ومنخفض الجرف وأسفل الرياض وشمالي نجد ومنخفض الأفلاج وأجزاء من الربع الخالي ووحدات الحسا والقطيف ، مما نذكره على سبيل المثال لا الحصر .

واستغلال هذه الموارد المائية يتطلب إقامة السدود لضبط الفيضانات المتكررة ، وحجز مياه الأمطار لاستغلالها على صورة أوفى ، والتوسع في إجراء الأبحاث من أجل اكتشاف المزيد من المياه الجوفية . وكذلك يقتضى الحال استخدام المضخات لرفع مياه الآبار لتوزيعها على الأراضي الزراعية المجاورة .

واقدمت الحكومة في السنوات الأخيرة بتنفيذ بعض المشروعات التي تستهدف زيادة الرقعة الزراعية :

(١) مشروع الصرف في القطيف لمنفعة مساحة واسعة كانت مشبعة بالماء ، وتمت المرحلة الرابعة من هذا المشروع في عام ١٩٦٣ .

(٢) مشروع سد جيزان الذي قدرت تكاليفه بنحو ١٨ مليون ريال سعودي وقد رصد له ٤ ملايين ريال في عام ١٩٦٣ ، والغرض من المشروع حجز مياه الأمطار للارتفاع بها في أوقات الجفاف ، وبذلك يحول دون تسرب الماء إلى البحر ويسمح بزراعة طائفة من المحاصيل الصيفية وغيرها وتبلغ المساحة المنزوعة حاليًا في المنطقة المحيطة بالسد المقترح ٢٥٠٠٠ فدان سوف تزيد إلى الضعف عند إتمامه وفي الإمكان أن تصل إلى ٦٠٠٠٠ فدان إذا استخدمت المياه الجوفية .

(٣) مشروع سد وادي أبيه لمنع المياه التي تسقط على جبال السودة وأبيه والشفيفة . وتمتاز منطقة أبيه باعتدال مناخها ، ونهاج لريادة أشجار الزيتون والعنب والتين والفاكهة .

(٤) يتقدرون أن السكتبان الرملية المنتقلة في إقليم الحسا تلتهم في كل سنة حوالي ٨٠ دونم من الأراضي الخصيبة المزروعة بالخضر وأشجار النخيل . ويهدف مشروع رى الرمل في الحسا إلى إنشاء حواجز من النباتات الجافة تليها حواجز من نباتات شبه جافة ثم أخيراً حواجز من النباتات الخضراء ، وبهذا يمكن الحيلولة دون طغيان هذه السكتبان على المناطق الزراعية المجاورة .

ونظراً لاتساع مساحة البلاد واختلاف الأجواء تبعاً لذلك ، لهذا نلقى فيها آلاف الأنواع من النباتات الطبيعية ، وقد جرى تخصيص عدد كبير منها وأوضح أن له قيمة اقتصادية طيبة مثل الصمغ والورد والياسمين واللوز .

وفي البلاد حوالي المليون فدان مغطاة بالنباتات ولكن قطع الأخشاب والإسراف في الرعى قضيا على جزء كبير منها ، ولهذا يتطلب الحال إعادة غرس هذه المساحة الكبيرة بعد انتقاء وتوفير البذور اللازمة . ولما كانت أشجار الزيتون تنمو برياً على طول جبال السراة لهذا يجرى الآن ابدال النباتات البرية بأشجار أخرى ذات ثمار جيدة ، وقد بلغ ما أنفق على المشروع حتى الآن (١٩٦٣) ٦٨٤,٠٠٠ ريال سعودي .

ومن النواحي التي يجب أن تهتم بها بقدر وافر من العناية الفروة الحيوانية . وتنقسم المراعي في السعودية إلى قسمين :

أولاً : المراعي الصحراوية (أو السهلية) التي تفتت في المناطق التي لا يتجاوز فيها متوسط المطر السنوي ١٥ سنتيمتراً ، وهي تشمل صحراء نجد ، وصحراء الشمال المتاخمة لحسدود العراق والشام ، وسهول وأودية الحجاز وبخاصة السهل الساحلي المعروف بتهامة ، ومنطقة الأحساء وتسقط الأمطار في فصل الخريف . والعشب هنا غرض أخضر في الشتاء ويابس في الصيف وتغذى عليه الماشية في كلتا الحالتين .

ثانياً : المراعي الجبلية التي تفتت في المناطق العالية المعروفة بجبال السراة

أو هدير ، ويزيد متوسط المطر في السنة على ٣٠ سنتيمتراً ، وجوها يمتاز بالاعتدال. ويتوافر الغثب الأخضر على مدار السنة فوق قمم الجبال وسفوحها وفي الأودية .

هذه المراعى بنوعها كان يتولى استغلالها البدو ، إلا أنه ترتب على ظاهرة الهجرة الكبيرة المتزايدة إلى المناطق الحضرية أن تضاعف عدد سكان البادية بشكل واضح ، وكانت النتيجة إطراد النقص في الإنتاج الحيوانى . وأخطر من هذا أنه ابتداء من عام ١٩٥٢ دخلت البلاد في مرحلة جديدة وهي استيراد كميات كبيرة من الماشية واللحوم والمنتجات الحيوانية ، بعد أن كانت تصدرها ، كما يتضح من الأرقام التالية :

المصادر من الجلود والصوف
(بالريال السعودي)

السنة	الجلود	الصوف
١٩٤٧	١٨٠٠.٠٠٠	—
١٩٤٨	١٨٥٠.٠٠٠	٤٠٠٠
١٩٤٩	٢٨٥٠.٠٠٠	٣٥٠
١٩٥٠	٣٥٣٠.٠٠٠	٩٠٠٠
١٩٥١	٥٨٣٠.٠٠٠	٢٨٠٠٠
١٩٥٢	٦١٠٠.٠٠٠	٢٧٠٠
١٩٥٣	٤١٠٠.٠٠٠	٧٠٠٠
١٩٥٤	١٩٤٠.٠٠٠	١٣٥٠
١٩٥٥	٤٢٢٠.٠٠٠	٣٩٠٠٠
١٩٥٦	٥٠٠٠.٠٠٠	٨٧٠٠٠

قيمة الصادرات والواردات (بالريال السعودي)
من الماشية ومنتجاتها

السنة	ماشية	صوف وسمن	المجموع	مجموع الواردات الكلية
١٩٤٤	٦٩٠٥٢٠٠٠	٣٠٠٠	٦٩٠٨٢٠٠٠	٧١٢٠٠٠
١٩٤٥	١٢٥٠٠٢٠٠٠	١٣٤٠٠	١٢٥١٣٢٠٠٠	٣١٢٠٠٠
١٩٤٦	١٢٧٠٠٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٧٠٠٦٢٠٠٠	٩٢٠٠٠
١٩٤٧	٥٠٠٢٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٤٢٠٠٠	٢٥٢٠٠٠
١٩٤٨	١٢١٠٠٢٠٠٠	٤٣٠٠٠	١٤٣٢٠٠٠	١٤٢٠٠٠
١٩٤٩	١٢٠٠٤٢٠٠٠	٥٤٠٠٠	١٢٠٨٥٢٠٠٠	٢٣٥٢٠٠٠
١٩٥٠	٤٦٠٢٠٠٠	١٣٤٠٠	٤٧٣٢٠٠٠	٢٢٢٥٠٢٠٠٠
١٩٥١	١٥١٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٧٩٢٠٠٠	٣٨٢٠٠٠
١٩٥٢		١٤٧٠٠	١٤٧٠٠	٩١٣٠٢٠٠٠
١٩٥٣		٧٠٠٠	٧٠٠٠	١٥٢٣٣٢٠٠٠
١٩٥٤		١٣٥٠	١٣٥٠	١٣٩٧٠٢٠٠٠
١٩٥٥				١٧٣٠٨٢٠٠٠
١٩٥٦				٢٥٣٣٠٨٢٠٠٠
١٩٥٧				٣٩٣٤٠٢٠٠٠
١٩٥٨				٣٧٨١٧٠٠٠
١٩٥٩				٤٥١٨٠٢٠٠٠

ومن الأرقام الواردة في الجدولين تلاحظ :

١ - ثبات الصادرات من الجلود بالرغم من ضآلة القيمة النقدية بوجه عام ، الأمر الذي يدل على ركود ظاهر .

٢ - التناقص السريع المطرد في الصادرات من الماشية ومنتجاتها ثم انقطعت الصادرات من الماشية بعد عام ١٩٥١ ومن الصوف والسمن بعد عام ١٩٥٤ .

٤ - الارتفاع السريع والكبير والمفاجئ* في الواردات من المشابة واللحوم والألبان ابتداء من سنة ١٩٥٠ حيث وصلت قيمتها إلى مليونين وربع مليون ريال مقابل ٧١٠٠٠ ريال فقط في سنة ١٩٤٤ . ثم طردت الزيادة وبشكل يلفت النظر بحيث أربت قيمتها في سنة ١٩٥٩ على ٤٥ مليون ريال . وبلاحظ أن هذه الزيادة فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٩ حدثت في الفترة التي شهدت التوسع الكبيرة في الإنتاج البقولي والنشاط الواسع النطاق في أعمال البناء بالمدن ، مما اجتذب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة وفدت إلى المناطق الحضرية من البادية ، وبهذا يتضح أن الهبوط الذي طرأ على هذا القطاع من الاقتصاد القومي أي الثروة الحيوانية برتد أولاً وقبل كل شيء إلى هجرة البدو وبذلك قل عدد المشتغلين بتربية الحيوان وأهملت المراهي بالتالي .

ان الثروة الحيوانية يجب أن تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد القومي السعودي ، ويمكن أن يتحقق هذا الهدف بوسائل متعددة ولكنها متكاملة ، نذكر منها :

أولاً : يقترح الأستاذ محمد السيد أبوب^(١) الاستعاضة عن مراعي الصحراء بالتوسع في زراعة البرسيم الحجازي الذي يزرع مستديماً ويمكث في الأرض نحو عشر سنوات . ويقترح إنتاج الفدان من العلف الأخضر الممتاز هذا بين ٣ ، ٧٠ طناً في السنة أي بمتوسط سنوي قدره خمسون طناً . ويقول صاحب الاقتراح إن هذا المقدار يكفي لتربية خمسة رؤوس من الأبل ، خمسة رؤوس من البقر ، ٣٠ رأساً من الغنم بصفة دائمة .

وهو يرى أن في الوسع على أساس الامكانيات الزراعية الحالية أن تزداد المساحة التي تزرع بالبرسيم الحجازي بمقدار مائة ألف فدان ، وهذا يكفي :

(١) مصدر سابق ، مجلة الراصد العربي ، عدد نوفمبر ١٩٦٢ .

رأس من الابل	١٢٥٠٠٠
رأس من البقر	١٢٥٠٠٠
رأس من الغنم	١٥٠٠٠٠

فلو فرضنا أن بين هذا العدد من الأبقار ٦٠٠٠ فقط ندر لنا بمعدل ٢٠٠ رطل في السنة للبقرة الواحدة لسكان متوسط الانتاج السنوى من اللبن حوالى ١٢٠ مليون رطلا .

ثانياً : تربية الحيوان على الأسس العلمية الحديثة بانتخاب السلالات المحلية الممتازة وتربيتها ، واستيراد الأنواع الأجنبية ذات الصفات الممتازة والتي تستطيع أن تعيش وتنتج في ظل أوضاع البيئة الطبيعية بالمملكة العربية السعودية .

ثالثاً : الاهتمام بمكافحة أمراض الحيوان وذلك بالتوسع في تعميم الخدمات البيطرية ، وقد تم حتى أوائل عام ١٩٦٣ إنشاء ٢٠ وحدة بيطرية .
رابعاً : ونظراً لتضاد عدد سكان البادية ، واستحالة إرجاع أهلها الذين هجروها إلى المدن ، لهذا يجب أن يتولى تربية الحيوان المزارعون المستقرون أنفسهم ، بمعنى أن تكون تربية الحيوان جزءاً من العملية الزراعية ذاتها .
وفي الوقت نفسه ينبغي الاهتمام باستغلال المراعى الجبلية التى يتوافر فيها العلف الأخضر الممتاز على مدار السنة نظراً لتوافر المطر نسبياً فى المناطق التى توجد بها هذه المراعى .

إن أى مشروع يوضع لتنمية الثروة الحيوانية سوف يسفر تنفيذه عن نتائج طيبة :

١ - ازدياد دخول الجماعات المشتغلة بالزراعة وبذلك يرتفع مستوى معيشتها بشكل ظاهر .

٢ - التخلص تدريجياً من ظاهرة استيراد الماشية واللحوم والمنتجات

الحيوانية ، وبذلك تنعم البلاد بالاكتفاء الذاتي من هذه الناحية الغذائية ، مما يوفر عليها هذه المبالغ الضخمة التي تدفع الآن ثمناً للاستيراد وبذلك يتسنى استثمارها في المشروعات الإنتاجية الأخرى وبخاصة في المناطق المسدنية لاستيعاب الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة .

٣ - عودة البلاد إلى نشاط تقليدي كان من مصادر ثروتها ، ونقصد بهذا تصدير مقادير كبيرة من الماشية والصوف والجلود والسمن وغير ذلك .

٤ - توافر مواد أولية بكميات كافية تصلح أساساً لقيام صناعات مختلفة مثل النسيج والسلخ والدباغة وعمل المصنوعات الجلدية وتعبئة اللحوم وعمل الجبن والمنسوجات من صوف الأغنام ووبر الإبل .

ومن النواحي التي تتطلب الاهتمام صيد الأسماك لأن السمكية التي يجرى صيدها في الوقت الحاضر والتي تقدر بنحو ٥٠٠٠ طن في السنة ، لا تناسب مع طول الشواطئ السعودية في الغرب أو الشرق . وإذا طرحنا جانباً الاعتبارات الاقتصادية فإن التوسع في صيد الأسماك نشاط له أهميته من الناحية المتصلة بغذاء الشعب ، وهذا يتطلب :

١ - إنشاء أسطول حديث للصيد بالأساليب العلمية .

٢ - الاستعانة بالخبرة الفنية اللازمة من الخارج .

٣ - إنشاء الثلاجات الثابتة والمتنقلة حتى يتسنى نقل الأسماك إلى المدن الواقعة في داخل البلاد ، وهذا أمر ضروري نظراً لطول المسافات واشتداد درجة الحرارة .

ويعتبر القول الآن المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي في البلاد^(١)

(١) راجع في هذا كتابنا « حرب البترول في الشرق الأوسط » (الطبعة الخامسة ، ص ٥٠) .

وللدخل الذى تحصل عليه الدولة ، ومن عائداته تنوافر الأموال اللازمة لآلية تنمية اقتصادية واجتماعية . وتتولى استغلال البترول بصورة أساسية شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) التى لها امتياز فى مساحة قدرها ١٠٠.٠٠٠ كيلومتر مربع .

وتعتبر المملكة العربية السعودية ثانى بلد فى الشرق الأوسط (بعد الكويت) إنتاجا للبترول الخام . وبلغ إنتاج أرامكو من الحقول السبعة التى تستثمرها ٧٤٥٥٤٢٠٧ من الأطنان الانجليزية (٥٦٢٣٨٨ رميل ٥٥٥٥ رميلا) فى نهاية عام ١٩٦٢ بزيادة قدرها ٩٢ /٪ بالقياس إلى عام ١٩٦١ .

ويقدر ما أنتجته هذه الشركة وخدتها خلال أربعة وعشرين عاما (١٩٣٨ - ١٩٦٢) أى منذ بدء الإنتاج التجارى ٩٥٦ ر٩٣٨ ر٣١٩ ر٥٠٣ رميلا ، وهذا باقى الضوء على ضخامة الموارد البترولية فى هذا البلد . وكان خمس إنتاج الشركة فى عام ١٩٦٢ من حقل السفانية الذى يعتبر أوسع مكان للزيت المغسورة بالماء فى العالم . وزيت السفانية الثقيل هو أحد المصادر الرئيسية لزيت الوقود الذى يستخدم مصدراً للطاقة فى الصناعات النامية فى أوروبا والشرق الأقصى . ويجرى العمل فى تهيئة حقل منبقة المغسور بالماء لبدء الإنتاج منه فى عام ١٩٦٤ بمعدل ١٢٤ ر٠٠٠ رميل فى ١٩٦٤ . ومن الأسباب التى أدت إلى ازدياد الإنتاج فى العام الحالى ١٩٦٣ أن الإنتاج من حقل أبور حدرية لم يبدأ إلا فى ديسمبر ١٩٦٢ ، كما بدأ الإنتاج من حقل الفاضلى فى عام ١٩٦٣ ، فضلا عن اطراد التوسع فى استغلال حقل السفانية .

ويجرى تكرير الخام الناتج من حقول أرامكو فى مصفاة رأس تنورة (التى بلغ ما كررته ٨٢٦ ر٢٠٠ ر١٢ طنا انجليزيا فى عام ١٩٦٢) ومصفاة البحرين (وبلغ ما نقل إليها بطريق خط الأنابيب ٢٠٢ ر٢٠٩ طن فى العام نفسه) . وبلغت السعة التى صدرت خاما وحملتها الناقلات من رأس تنورة ٣٦٣ ر٥٢٣ ر٣٦ طنا فى ذلك العام .

ولا تقف أهمية السعودية عند حد الإنتاج الحالي الذي يزداد بإطراد ،
ولسكنها تتعلق بالاحتياطي الثابت وجوده والذي ترتفع التقديرات بشأنه
سنة بعد أخرى كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	الإنتاج	الاحتياطي الثابت في نهاية السنة
		(بملايين البراميل)
١٩٥٨	٣٧٠	٣٦٨٥١
١٩٥٩	٤٠٠	٣٨٨٠٩
١٩٦٠	٤٥٦	٤٥٥٩٨
١٩٦١	٥٠٨	٤٧٦٩٥
١٩٦٢	٥٥٥	٥٦٨٨٤

أي أن الاحتياطي الثابت يكفي لمدة قرن من الزمان على الأقل ، على
أساس المستوى الحالي للإنتاج . وإذا كان الإنتاج سوف يزداد في المستقبل
فمكذلك الشأن بالنسبة إلى التقديرات المتعلقة بالاحتياطي ، فضلا عن
احتياطي المناطق التي تتولى استغلالها شركات خلاف أرامكو .

وقدر خبراء أرامكو احتياطي الغاز الثابت وجوده بنحو ٢٣٥٤٠ بليون
قدم مكعب ، في نهاية عام ١٩٦٢ ، بزيادة قدرها ٣٢٧٢ بليوناً عن المقدّر في
نهاية عام ١٩٦١ .

هذا ، وتقوم شركة جيتي للزيت باستغلال البترول في نصف المصالح غير
المجراً من المنطقة المحايدة البرية والخاص بالسعودية ، وبدأ الإنتاج في عام
١٩٥٤ . أما في النصف المغفور فتقوم باستغلاله الشركة العربية اليابانية التي
بدأت الإنتاج في فبراير ١٩٦١ . وعلى أثر بدء الإنتاج التجاري قررت
الحكومة السعودية شراء ماقيمته ٧ ملايين دولار من أسهم الشركة وهذا
يعادل ١٠٪ من رأس المال (١) .

(١) طبقاً لنس المادة ٢٨ من اتفاقية الامتياز .

وتحصل الحكومة السعودية على دخل كبير من استغلال الزيت النكامن في باطن أرضها ، وهو دخل سار في طريق الزيادة المطردة منذ تطبيق مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة وتمهيداً مع تطور الإنتاج ، كما يتضح من الزيادة في ميزانية الدولة بسبب البترول :

بالجنيه الاسترليني	بالريال السعودي	السنة
٥٠٠٠٠٠٠٠		١٩٣٧
٢١٥٠٠٠٠٠٠		١٩٤٧
٤٩٠٠٠٠٠٠٠		١٩٥١
١٠٠٠٠٠٠٠٠٠		١٩٥٢
	١٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٥٩
	٢١٦٦٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٦١

وكان الدخل من البترول يمثل ٨٤ في المائة من ميزانية عام ١٩٦٢ . غير أن الأصوات ترتفع مطالبة بإجراء تعديلات أخرى على ضوء اتفاقيات الامتياز الأحداث عهداً ، مع الشركات العاملة في المنطقة المحيطة ، من قبيل رفع نسبة نصيب الحكومة من الأرباح من جهة ، والاشتراك بمهصة في رأس المال من جهة أخرى .

وثمة أصوات أخرى ترى أن الانتصار على عملية استخراج البترول لانحقيق السكسب الواجب للبلاد ، ولهذا تطالب بالتوسع في التكرير بحيث يشمل كل الإنتاج ما أمكن ذلك ، وأن يتم التكرير في داخل الدولة السعودية نفسها إذ المعروف أن جانباً طيباً يجري تكريره في مصفاة البحرين كما يتضح من البيان الآتي (بالطن) :

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٥٨
١٦٨٣٣٩٦٣	١٥٣٢٨٨٥٧	١٨٠١٠٦٢٣ إلى منشآت التابلين بالمقصومة
٩٢٠٢٥٠٢	٨٣٢١٠٧٧	٦٤٦٥٠٨٥ إلى مصفاة البحرين
١٢٢٠٠٨٢٩	١٢١٣٥٨٨٧	٨٠٩٣١٦٨ إلى معمل التكرير برأس تنورة
٣٦٠٥٢٦٢٣	٣٢٣٠٥٦٧٢	١٦٦٠٩٤٩٠ إلى الناقلات لتصدير من رأس تنورة

ومعنى الأرقام أن من إنتاج بالغ ٢٠٧٤٠٥٤٠٧ طن انجليزى فى عام ١٩٦٢ لم يكرر فى البلاد سوى حوالى ١٢ مليوناً ، بينما كررت ٩ ملايين فى البحرين ، وصدر من الزيت هل هيئة خام ما يقرب من ٥٣ مليون طن أى ما يقرب من ٧٢٪ من الإنتاج الخاص بشركة أرامكو وحدها .

ولا شك أن تصدير المنتجات أوفر جزاء للبلاد ، كما أن عملية التكرير تنهى نشاطا اقتصاديا هاما يستوعب المزيد من الأيدي العاملة . وكذلك تجرى المطالبة بقيام الشركات المستغلة بإنشاء صناعة بتروكيماية تعتمد على الزيت والغاز الطبيعي ؛ ومثل هذه الصناعة تصبح مركزاً نشع منه أو ترتبط به ضروب أخرى من النشاط الاقتصادى . ويمكن التمهرف فى إنتاج هذه الصناعة بالتصدير إلى الأسواق الأفريقية والآسيوية وغيرها . إلا أنه أساسا كانت بلاد عربية أخرى كالكويت والعراق تهدف إلى نفس الغاية ، لهذا يتعين تنسيق السياسة بين مختلف بلاد الشرق الأوسط العربى بشأن صناعة المواد البتروكيماية منعاً للتنافس بينها فى الأسواق الخارجية إذ المعروف أن الاستهلاك المحلى من منتجات هذه الصناعة محدود إلى درجة بعيدة فى معظم أرجاء الإقليم ولهذا فقيام هذه الصناعة رهين بالأسواق الخارجية .

هكذا وقد تم التوقيع فى مارس ١٩٦٣ على اتفاق تتخلى به أرامكو عن ٢٢٧٣٠٠ ميل مربع من المنطقة المشمولة بامتيازها وعن ٤١٨٠٠ ميل مربع من المنطقة التى تتمتع فيها بحقوق أفضلية ، ومعنى الاتفاق تخلى الشركة عن كل ما لها من مصالح فى منطقة الأفضلية ، وعن ٧٥٪ من منطقة الامتياز

وهذا تحفظ بمساحة قدرها ١٢٥٠٠٠ ميل مربع ثم تعيد منها خلال ثلاثين سنة مناطق بمجموع مساحتها ١٠٥٠٠٠ ميل مربع بحيث لا يبقى لها سوى ٢٠٠٠٠ ميل مربع عام ١٩٩٣ أى ما يعادل ٣٪ من مساحة مناطق الامتياز والأفضلية والى كانت تبلغ أصلاً ٦٧٢٩٠٠ ميل مربع .

ومن النصوص الأخرى ما يتعلق بإجراء تعديلات معينة بشأن خصم مختلف بنود المصاريف لأغراض حساب ضرائب الدخل ، وسيترتب على ذلك زيادة مقدار الضرائب التى تدفع للحكومة . وأعانت الحكومة أنها ستودع ما ستحصل عليه من ضرائب دخل تسديداً لمطالباتها السابقة ، فى صندوق خاص للتنمية الاقتصادية .

وفى نفس الشهر تم التوقيع على اتفاق مع شركة التابلاين تحصل بمقتضاه الحكومة السعودية على إيرادات من الزيت الذى ينقله الخط ، تناسب مع رسوم المرور التى تدفع إلى الأردن وسوريا ولبنان طبقا للاتفاقيات الموقعة مع هذه البلاد الثلاث فى عام ١٩٦٢ . وكان الاتفاق الأصيل مع السعودية والموقع فى عام ١٩٤٧ يعنى الشركة من دفع أية مبالغ نظير المرور المسددة ١٥ عاماً .

غير أن النمو الذى شهدته صناعة البترول فى المملكة العربية السعودية كانت له آثار غير موفقة من أكثر من ناحية . فالدخل الكبير الذى راحت الحكومة تحصل عليه أشاع فى نفسها قدراً من الراحة والأطمئنان وبذلك أغفلت نواحي الإنتاج الأخرى ، فتضاءلت الطاقة الإنتاجية فى الزراعة وتربية الحيوان .

ولعل الأرقام التالية تلقى ضوءاً على الضعف الذى انتاب الزراعة :

المساحة الواجب زراعتها هذه المقادير من الماء	المساحة المزروعة (بالفدان)	كمية الماء من التنايع والآبار (بالمليون قدم مكعب)	المنطقة
٧٥٠.٠٠٠	٢٧٠.٠٠٠	٢٦	واحات الهفوف والقطف
٢٢٠.٠٠٠	١٨٨٠	١٢	منطقة الدرعية (الجبيلة والمهارة والدرعية)

ونظراً لتناقص خصوبة التربة هبط الإنتاج، مما يدل عليه إنتاج البلح في المنطقة الشرقية :

عدد السكان	الإنتاج بالطن	السنة
١٥٨٠.٠٠٠	٧٤٠.٠٠٠	١٩٠٦
٤٥٠.٠٠٠	٤٣٠.٠٠٠	١٩٥٦

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن صناعة البقرول وماترتب عليهما من ضروب نشاط أخرى، اجتذبت الأيدي العاملة من الزراعة بحيث لم يبق في البساتين والحقول سوى الشيوخ والأطفال والمرضى مما انعكس على الزراعة بطبيعة الحال، مما يدل عليه الأرقام الآتية عن عام ١٩٦١ :

عدد العمال	المساحة المنزرعة	الواحة
٨٤٠٠	٩٠٠٠	القطف
١١٣٠٠	١٨٠٠٠	الهفوف

ومن النتائج السيئة الأخرى نذكر :

(١) خطورة الاعتماد على مصدر واحد للدخل، إذ قد تهبط الإيرادات إذا نقصت أسعار البقرول بسبب زيادة الإنتاج العالمي مثلاً، أو قد يتوقف

الإنتاج كلبية كما في حالة نشوب حرب يتعذر معها التصدير . ولهذا أنشأت الحكومة حديثاً لجنة تخطيط لدراسة حاجات البلاد وإمكاناتها .

(٢) استيراد آلات كثيرة لم يكن للناس دراية بها فأساءوا استخدامها مما ترتب عليه قدر كبير من الفقد . وتجهل ذلك في استعمال مضخات رفع الماء . لارى ، فكان الفلاحون يسحبون مقادير تزيد على حاجة الزراعة ، وكانوا يتركون المضخات تعمل ليلاً ونهاراً وبدون إعداد وسائل الصرف مما أضر بالزراعة .

(٣) زيادة الواردات من السلع الأجنبية ، كما يتضح من الأرقام الآتية :

السنة	القيمة بالدولار
١٩٣٨	٧٢٦,٠٠٠
١٩٥٤	١٥٢,٠٠٠,٠٠٠
١٩٥٩	٢٤٤,٠٠٠,٠٠٠

ومعظم المستورد من السلع السكالية . وهذا التوسع الكبير في الاستيراد أدى إلى قيام مؤسسات ذات رؤوس أموال ضخمة تحتكر الأسواق المحلية ، كما أن الصناعات المحلية الحديثة ضجعت بالشكوى من أن كبار المستوردين يقتلون بها مستوردونه من بضائع و سلع مماثلة . فصنع المكرونة مثلاً في جدة يكفي إنتاجه لسد حاجة الاستهلاك المحلي ولكنه لا يزود السوق إلا بنسبة ١٣ ٪ من حاجتها ، ولا يشغل سوى يومين في الأسبوع أى أنه لا يعمل بطاقته السكاملة ، ومعنى هذا وجود رأس مال عاطل . ويلفت النظر بنوع خاص استيراد ٧٥٦٤ طن من التمر خلال الفترة ما بين ٨ أغسطس ١٩٥٦ ، ٢٧ يولييه ١٩٥٧ ، بالرغم من أن السعودية تعتبر ثالث بلد في العالم من حيث إفتتاح التمور .

وإذا كان القول هو عماد الثروة في البلاد حالياً إلا أن المعتقد أن فيها

أنواعها أخرى من الثروة المعدنية . فعلى طول ساحل البحر الأحمر من ينبع إلى خليج العقبة ، وإلى الداخل قليلا ، توجد مدخرات كبيرة من الجبس . وهناك الملح الصخري في جيزان على ساحل البحر الأحمر في الجنوب . واكتشفت عروق من الباريث شمالي جدة وإن لم تدرس إمكانات الاستغلال الاقتصادية بعد . وكذلك جرى العثور على الوكسيت في جوار أبهة قرب الحدود اليمنية . وفي منجم مهد الذهب وجد النحاس في خام الذهب ، وهناك دلائل على وجوده في النقرة وجبل المسيني والصفرة ولكنه قليل الأهمية . واكتشف الرصاص في خام الذهب بالمنجم المشار إليه ، كما أن هناك مزيجاً من الرصاص والفضة في جبل زهوة شرق القنفذة ، على مسافة ٦٥ كيلومتراً من البحر الأحمر . وكانوا يستخرجون من القدم كميات من الذهب من منجم مهد الذهب ، ولكن العمل توقف فيه حديثاً .

غير أن الأمر يتطلب القيام بعملية مسح جيولوجي شامل للكشف عن مختلف المعادن وتقدير المدخرات منها حتى يتسنى الوقوف على مدى إمكانية استغلالها استغلالاً تجارياً . وفي هذه الحالة الأخيرة سوف يتعين كذلك توفير الطرق وغيرها من وسائل نقل الخامات إلى حيث يجري تصنيعها أو تصديرها إلى الخارج .

هذا وقد صدر في أوائل عام ١٩٦٣ قانون جديد للتعدين يتضمن المبادئ الرئيسية الآتية :

١ - بمنح امتياز الاستغلال لمدة لا تتجاوز ٣٠ سنة يمكن تجديدها لمدة ٢٠ سنة أخرى .

٢ - لا يجوز أن تتجاوز مساحة الامتيازات الممنوحة لشخص واحد ١٠٠ كيلومتر مربع .

٣ - لا يقل الإيجار السطحي في صك الامتياز عن ١٠٠٠ ريال سعودي في السنة للكيلومتر المربع .

٤ — تحدد نسبة الربح في صك الامتياز ، ولا تقل عن ٣ ٪ من قيمة المعادن الناجمة ، وتحصل عليها الحكومة نقداً أو عينا .

الطرق :

وللطرق في بلد واسع الأرجاء كالمملكة العربية السعودية أهمية خاصة لأنها تربط مراكز الإنتاج وموافي الاستيراد بأسواق الاستهلاك ، وبدونها يكاد أن يستحيل استغلال الثروة الطبيعية . ففي عام ١٩٣٥ كان طول الطرق ٧٣ كيلومتراً (طريق جدة - المدينة) فارتفع الرقم في عام ١٩٦١ إلى ١٤٦١ كيلومتراً ، فضلاً عن الطرق التي كان العمل جارياً في إنشائها .

وهناك خط حديدى طوله ٥٥٦ كيلومتراً بين الدمام والرياض .

والطرق التي تمت حتى أواخر عام ١٩٦٢ هي :

الطريق	الطول بالكيلومترات	التكاليف بالريال
الرياض - مرة	١٧٠	٢٦,٢٠٠,٠٠٠
جدة - مرة	٧٠	١٩,٢٠٠,٠٠٠
الرياض - الحرج	٨٤	٢٤,٢٢١,٧٧٣
الحرج - الدلام	٢٧	٤,٤٠٥,٠٩٧
الحرج - الدمام	٢٠	١,٦٦٨,٧٩١
طريق الحسا الداخلى	٩	١,١٢٦,٤٤٠
الهفوف - الخببر	١٤	١,٠٧٩,٥٥٩

ومن المشروعات التي هي قيد الإنشاء نذكر الآتى مع التكاليف

المقدرة لإتمامها :

عرفات - الطائف	٦٧	٤٩,٠٩٥,١٥٠
المدينة - تبوك	٦٧٤	٨٩,٠٠٠,٠٠٠

٣٠٠١٢٠٠٠٠	٢٢	التعطيف - طريق الدمام
١٠٨٠٠٠٠٠٠	•	جزيرة دارين - طريق القطيف
٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	١٤٦	مرة - الدوادمي
١٧٠٥٠٠٠٠٠٠	٧٣	توسيع طريق جدة - المدينة

ومن مشروعات الموانئ توسيع ميناء الدمام ، وكذلك يجري الآن إنشاء ميناء ينبع بقصد تخفيف الضغط عن الموانئ الأخرى ، وتدور الدراسات بشأن توسيع ميناء جدة .

الفصل السابع

الجمهورية العربية اليمنية

تقع الجمهورية العربية اليمنية في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية ، يحدها من الغرب البحر الأحمر ، ومن الشرق الربع الخالي ، ومن الجنوب القسم الذي يطلق عليه عبارة اليمن المحتلة ، ومن الشمال المملكة العربية السعودية . وتتفاوت التقديرات الخاصة بمساحة هذا البلد نظراً لعدم اتساح الحدود من ناحية البر وبخاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية . فالبعض يجعل المساحة ٢٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ، وحسب النشرة التي وزعها المندوب اليمني في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ تبلغ المساحة ١٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . ويقول جان جاك بيري : « إننا إذا أخذنا بعين الاعتبار الجزء الصحراوي من البلاد ، يمكننا الاحتفاظ بالرقم مائة ألف كيلومتر مربع كاتساع البلد النافع » .

وتنقسم البلاد من حيث التضاريس إلى ثلاث مناطق طبيعية رئيسية وهي :
أولاً : السهل الغربي ويمتد من حدود جيزان شمالاً إلى باب المندب جنوباً ويعرف هذا السهل باسم تهامة اليمن ، ويقدر طوله بحوالي ٤٥٠ كيلومتراً ويتراوح عرضه بين ٥٠ ، ١٥٠ كيلومتراً . وتهامة منطقة شبه صحراوية ولكنها تضم مساحات بالغة الغصب تنتج الكثير من الغلات الزراعية وتأخذ حاجتها للرى من مياه الجوف . إلا أن المنطقة ذات إمكانيات واسعة ويقدر ما يمكن استصلاحه من الأرض واستغلاله في الزراعة بنحو مليون فدان إذا أقيمت المشروعات الكفيلة بتوفير المياه اللازمة .

ثانياً : الهضاب العالية وهي سلسلة تمتد بموازاة تهامة ويتراوح عرضها بين ١٠٠ ، ١٥٠ كيلومتر ، وتسقط فوقها مياه الأمطار بوفرة . وهذه

المنطقة من أكثر المناطق خصوبة وأشدّها كثافة بالسكان ، وفيها تقوم المدن الكبرى مثل صنعاء وتعز .

ثالثاً : أما المنطقة الثالثة فمضبة فسيحة موازية أيضاً لنهضة والساحلة الجبلية ، وهي تبدأ عل مسافة ٢٥٠ كيلومتراً تقريباً من ساحل البحر الأحمر وعلى ارتفاع يزيد على ٢٠٠ متر ، ثم تأخذ في الانحدار التدريجي في اتجاه الشرق إلى أن تضيق معالمها بين رمال الربع الخال .

ويتفاوت المناخ تبعاً لاختلاف المناطق الجبلية والساحلية ، كما يختلف مناخ الجبال على قدر اقترابها من المناطق الساحلية وحسب موقعها من البحر الجنوبي والبحر الغربي . والمناطق الساحلية شديدة الحرارة في الصيف ، حيث تتراوح درجة الحرارة في الظل بين ٣٢ . ٣٧ درجة نهاراً ، ٣٢ - ٣٣ ليلاً . وتقل درجة الحرارة تبعاً للارتفاع ، ففي المناطق التي يبلغ ارتفاعها ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ متر تتراوح درجة الحرارة بين ١٧ نهاراً ، ٧ ليلاً ، وتسقط الأمطار في فصل الربيع والصيف في شهر فبراير ومارس وأبريل ، ثم في يولييه وأغسطس ، وهذه هي الحالة الغالبة بالمناطق الجبلية . أما في إقليم تهامة فتسقط أغلب الأمطار في أغسطس ، ونادراً ما تهطل الأمطار في الشتاء . ومتوسط المطر السنوي فوق الجبال ١٠٠ سم فأكثر ، وفيما عدا هذه المناطق يبلغ المتوسط ٤٠ - ٥٠ سم وهذا هو الغالب ، وقد يتجاوز هذا القدر أو ينقص عنه .

وليس في اليمن أنهار أو بحيرات ، ونتيجة للأمطار الغزيرة تمتلئ الأودية بالمياه ، ومن هذه الأودية مور وهندوان ، وهذا يوضح الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه السياسة المائية الملائمة لظروف هذا القطر ، أي محاولة ضبط مياه الأمطار ، وتخزينها ، وتنظيم توزيعها .

وقدر إحصاء لعام ١٩٥٧ عدد السكان بنحو ٤٠٧ مليون نسمة ، غير أن

الظاهرة التي تألفت النظر هي كثرة عدد الجنيين الذين يقيمون في خارج البلاد بحيث تجعل بعض المصادر عددهم في حدود المليون نسمة ، ومن هذه الناحية نلقى شهايا بين الجن من جهة ولبنان وسورية من جهة أخرى ، وهؤلاء المعتربون منتشرون في الجنوب العربي ، وأثيوبيا والصومال ، وعدد كبير من البلاد الآسيوية . والعامل الرئيسي في تلك الهجرة ، وترجع إلى أزمة بعيدة ، أن التدهور والركود اللذين أصابا البلاد جملا موارد العيش قاصرة عن التمشي مع كثافة السكان ، ومن هنا كان الفائض من السكان مضطرا إلى التماس الرزق في بلاد أخرى . يضاف إلى هذا أسباب أخرى تتصل بالاضطهاد الديني أو السبامي الذي تعرضت له البلاد في فترات من تاريخها مما دفع السكثيين إلى الفرار من جو لم يطبقوا العيش فيه .

الزراعة والرعي :

وتعتبر الزراعة والرعي الحرفتين الرئيسيتين في البلاد إذ هما مصدر العيش لأغلبية السكان . والإنتاج الزراعي في الوقت الحاضر لا يمثل الطاقة السكامنة . فبالرغم من أن المساحة السكبة تقدر بنحو ١٩ مليون هكتار فإن المساحة المفزعة فعلا لا تتجاوز مليون هكتار ، نصفها في إقليم تهامة وحده والباقي موزع على مختلف أنحاء البلاد . أما المساحة الصالحة للزراعة فتقدر بحوالي ٥٤ مليون هكتار . والأرض في تهامة على درجة عالية من الخصوبة لدرجة أنهم في زراعة المدرجات قد يزرع المحصول في نفس المساحة عدة سنوات متتابة إذ لا تتبع دورة زراعية . وأحيانا يزرع القمح في منطقة شتاء على مياه الينابيع ثم يزرع مرة أخرى في الصيف باستخدام مياه المطر ومع ذلك يتراوح إنتاج الفدان من هذا المحصول بين ستة وسبعة أرباب .

وتملك الدولة أغلبية الأراضي ولا تتجاوز ملكية صغار الفلاحين ربع المساحة المنزرعة ، وهناك وبخاصة في إقليم تهامة إقطاعيات كبيرة ، ولكن

هذه لاستغلال استغلالا مناسباً بل تترك أجزاء كبيرة منها بوراً لعدم توافر الموارد اللازمة لاستغلالها .

وتنتج البن حاجتها من الحبوب والبقول والخضر (مثل الفاصوليا والبايما والطماطم والبطاطس) والفواكه (كالتين والموز والعنب والخوخ والمشمش) وقليلاً من قصب السكر ، وفي السنوات التي تجود فيها المحاصيل تصدر البن من الحبوب والبقول مقادير تبلغ ١٧٠,٠٠٠ طن ، كما تصدر حوالي ١٢٠٠ طن من الخضر ، ٤٦٠ طناً من الفاكهة ، وذلك إلى البلاد المجاورة .

ويعتبر البن على رأس المحاصيل النقدية Cash Crops ، ويبلغ متوسط الصادرات منه ١٠,٠٠٠ طن في السنة . ومناطق إنتاجه الرئيسية هي ألوية تمز وإب وصنعاء وحجة (بالمناطق الجبلية) وصعدة في خولان بن عامر . ولا شك أن كمية المصدر من البن دون إمكانية البلاد الحقيقية لو وسعت المساحة المزروعة ، ووفرت وسائل فنية في جمعه وتعبئته وتصنيفه . وينسب البعض هذا القصور إلى غلبة الاهتمام بزراعة نبات القات الذي يعتبر أوفر ربحاً من البن .

ويقال إن اكتشاف البن في اليمن حدث عند ملاحظة أحد الرعاة حيوية قطع من الماهز بعد قضمه ثمار شجيرة معينة كانت تنمو برية ، وسرعان ما أخذت شجيرات البن تغطي سفوح مرتفعات اليمن ، وأخذ يصدر من ميناء مخا . وبما بلغت النظر أن أهل اليمن لا يشربون قهوة البن وإنما يكثرون من شرب قشر البن الذي يغلوونه كالشاي .

وتزرع مقادير قليلة من القطن كما في لواء البيضاء ولواء الحديدة (بنهاضة الزيدية) وهما في سهل تهامة اليمن ، وهو إقليم ذو إمكانيات واسعة من ناحية زراعة القطن .

وكذلك يزرع التبنك وتشتهر منطقة الزبدية بزراعة شجر الدوم الذي يصنع منه الحصىير والأكياس والزنايل . وفي لواء إب نبات يعرف باسم الورش ، تستخدم مادته للصبغة .

والمرعى منتشرة في جميع أنحاء البلاد ونلقاها متصلة بعضها ببعض ، سواء في الأودية أو على سفوح الجبال . وأشهر عناصر الثروة الحيوانية الأغنام والماعز ، كما توجد أيضاً الجمال والحمر والبغال والخيل والبقر ، والأخير حيوان ذو شكل غريب إذ له سنمان فرق رقبته شبيه بسنام الجمل . وفي اليمن أنواع مختلفة من الحملان تغطي جلوداً مكسوة بالصوف تشبه الاستراخان . وتوفر الإبل وغيرها اللبن ومشتقاته واللحوم بكثرة لا يستهان بها . وتقدر الثروة الحيوانية بنحو ١٠٠ مليون ريال يمني أى ما يعادل ٢٥ مليون جنيه^(١) . وهذه الثروة مصدر هام من مصادر الدخل القومي ، فتعتبر جلود الحيوانات من أهم صادرات البلاد ، كما يعتمد اليمنيون على الحيوانات في كل ما يتعلق بحياتهم ، فيصنعون الحجب والمعاطف من الجلود المدبوغة التي يتركون عليها صوفها ، والنعال والأحذية وسروج الخيل . وكذلك يصنع كل يمني من رجال القبائل والفلاحين كيساً من الجلد يضع فيه حاجياته ولا يتركه أبداً .

وبالرغم من إمكانيات البلاد الزراعية وهي التي كانت في القديم مخزناً للحبوب تزود به البلاد المجاورة ، فقد كانت الأغلبية الساحقة تعيش في حالة شديدة من الفقر ، فوسائل الرى المستخدمة في المناطق الغنية بالينابيع لانزال بدائية ، والأساليب المستخدمة في الزراعة لم تتغير منذ قرون وفرض على الفلاح اليمنى ، وهو على جانب كبير من الجهد والنشاط ، والانتجاع إلى الزراعة السكيفة . ولا شك أن العزلة التي عاشت اليمن ورامها عهوداً طويلة حالت دون

(١) هذه الأرقام تقديرية اذ لم يعمل بعد أى احصاء دقيق ، ولهذا فبإل الخطأ واسم في التقديرات .

تدرب المؤثرات العالمية وبذلك ظل الجود والركود سائدين . ومن أكبر المظالم التي كان يعاني منها الفلاحون النظام الإقطاعي الذي كان يستغل المزارع المستأجر ولا بدع له سوى مجرد عيش الكفاف ، وكذلك كان الربا عاملاً خطيراً يفتك بالمالك الصغير ويضع حياة الثمن تحت رحمة رجال الإقطاع والتجار المراهبين . لا عجب إذن أن كان الفلاحون يهجرون الأراضي المنتجة هرباً من الديون ، ونفروا إلى زراعات أقل إنتاجاً .

الثروة المعدنية :

كتب جان بيربي^(١) يقول : ولم يعد مجهولاً أيضاً أن الثروة المعدنية قادرة على أن تتيح لليمن مواجهة تصنيعها والإفادة من مواردها الأولية لتندمج في أسواق التجارة ورفع مستواها المعيشي . . والواقع أن في البلاد إمكانات للاستغلال المعدني ؛ فمظم لواء تمر منطقة جرانيتية ، ويوجد الجرانيت ويتمتع بوجود عروق فضية بشرقي صلالة ، كما يوجد الفحم في بني حماد ومطران . وفي لواء البيضاء توجد معادن في عروق ضمن جبال الميسكا والجرانيت ، كما يوجد معدن الذهب في منطقة حديد جنوبي مأرب . وفي بني قشيب بلواء صنعاء عروق من العقيق ، وتضم حبة مدخرات من الجبس إلى جانب صخور من المرمر . وثبت أن في صعدة طبقة من الحديد وهو من نوع حديد تتراوح نسبة الخام فيه بين ٦٠ ، ٧٠ ٪ وهي نسبة عالية بغير شك . ويستخرج الأثقل والمرجان من السواحل .

وفي ميناء الصليف على الشاطئ الشمالي لشبه الجزيرة الذي يحمل هذا الاسم ، يستخرج الملح البحري أو الصخري . ويستخدم الأول للاستهلاك المحلي ، أما النوع الآخر فيصدر إلى اليابان حيث يستخدم في الأغراض الصناعية



وتتولى استخراج الملح الصخري شركة مملوكة للحكومة ، ويقدر إنتاج المناجم بما يتراوح بين ٢٥٠ طناً ، ٣٠٠ طن في اليوم الواحد .

وقد حفرت شركة ميكوم بئر الحديد رقم ٢ على عمق ٨٩٥٠ قدماً للبحث عن البترول ، ثم هجرتها في عام ١٩٦٢ وإن احتفظت بمنطقة الترخيص ومساحتها ١٠,٠٠٠ ميل مربع ، في الإقليم الساحلي من نهاية . وفي عام ١٩٦٢ أصبحت شركة الزيت النقي The Pure Oil Company شريكة في مصالح شركة جون ميكوم البترولية في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مصالحها في اليمن وظفائر والشارقة . ووافقت الشركة الأولى على إنفاق ٨ ملايين دولار ، ولكن حتى يناير من عام ١٩٦٣ قامت ميكوم وحدها بتمويل هذه العمليات .

المواصلات :

ومن أكبر العقبات التي تواجه التنمية في اليمن ، المواصلات فالسكك الحديدية لا وجود لها وهو أمر يلفت النظر . والطرق البرية المعبدة قليلة جداً وأهمها طريق الحديدية — صنعاء وطوله ٢٢٠ كيلومتراً وقد تم إنجازها بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية ، وطريق تعز — مخا وطوله ٨٠ كيلومتراً ، وطريق تعز — صنعاء ، وتبذل الآن جهود كبيرة في سبيل توسيع شبكة الطرق البرية المعبدة . وتعتمد وسائل النقل الداخلي في اليمن على البغال والحمار والإبل ، أما الحقل فقليلة ، وتعد البغال أفضل حيوانات الركوب لأنها قوية وتسلق الجبال الشاخنة الوعرة بسهولة ، أما الإبل فتستعمل للنقل وبخاصة بين الساحل والمناطق الجبلية .

وأنشئت عدة مطارات منها مطار تعز وهو الرئيسي ، ومطارات صنعاء . والحديدة ومأرب . وكانت اليمن تعتمد في تجارتها الخارجية على عدن إذ كان ميناء الحديدة رديئاً لكثرة الصخور عند الشاطئ إلى حد أن السفن كانت

تضطر إلى تفريغ شحناتها على مسافة بعيدة عن الميناء ثم تنقل البضائع في قوارب صغيرة تقترب بها إلى بعد ٣٠ متراً من الشاطئ ، وهنا يتقدم الحمالون وينقلون البضائع على أكتافهم . وفي أوائل عام ١٩٦١ تم بناء ميناء الحديد الجديد بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي ، ويضم ثلاثة أرصفة طولها ٩ كيلومترات ، ويعتبر عملاً ذا أهمية في تطوير الاقتصاد الليبي ، ويقلل إلى حد كبير الاعتماد على عدن . ومخاض الموانئ المهمة في لواء تمز ، واشتهرت منذ زمن بتصدير البن وبه عرفت في الخارج بنسبة البن إليها ويعرف باسم « بن حنا » .

التجارة الخارجية :

وكانت تجارة البن الخارجية محدودة بسبب التخلف والفقر ، وكانت أهم الصادرات البن والمحبوب والجلود والتبناك والسمسم والخضر والبقول ، أما الواردات الرئيسية فهي الأقمشة والسجائر والكبريت والبتروول والسكر والسيارات وغيرها .

النظام المالي :

وكانت الموارد المالية الأساسية هي العشور على المحاصيل ، وزكاة الباطن وتفرض على رهوس الأموال ، وهذه الضرائب جميعها ليست ثابتة المقدار . وكان لليمن مورد طيب من الدخل غير المنظور ويأتي معظمه من كسب الليبيين المقيمين الذين يعيشون ويعملون في خارج بلادهم ، إلا أن الظاهرة التي تلفت النظر أنه لم يكن في البلاد نظام مالي بالمعنى الحديث ، ولم تكن هناك تفرقة بين مال الخزنة العامة ومال الحاكم ، ولهذا كان في مقدمة الإصلاحات الحاسمة التي أقدمت عليها حكومة الجمهورية وضع نظام سليم للديانة السنوية ، بمعونة فريق من المتخصصين في الجمهورية العربية المتحدة .

هذه هي الصعوبة الخلفية للاقتصاد اليمني ، وإنها انوضع ضخامة
المسؤوليات الملقاة على عاتق حكومة العهد الجديد . والواقع أن عملية الإنشاء
والتمهيد تواجه الكثير من العقبات أهمها :

١ - النقص الشديد في نواحي الخبرة الفنية ، وهو نتيجة طبيعية لسياسة
عزل اليمن عن المؤثرات العالمية ، وإغفال التعليم بوجه عام والتعليم العالي
والفني بوجه خاص ، ورفض الاستعانة بالخبراء من الدول الأخرى ، وعدم وجود
خطة مرسومة لتطوير اقتصاديات البلاد وتنميتها . غير أن العقبة يمكن نذيلها
بإنتاج الوسائل التي لجأت إليها البلاد المتخلفة في آسيا وأفريقية . فما من شك
أحد من الخطوات الضرورية وذات القيمة الحيوية في الأجل الطويل وضع
نظام حديث للتعليم سوف يؤتي ثماره في المستقبل ، والإكثار من إرسال
البعوث إلى مختلف البلاد للدراسة النظرية والتدريب العملي . ولكن
الإجراءات العاجلة تتمثل في الاستعانة بالخبرة الفنية من الخارج ، من البلاد
الصديقة والحيثيات الدولية المتخصصة . ولقد بادرت الجمهورية العربية المتحدة
إلى وضع إمكاناتها من أجل تحقيق هذا الغرض فبعثت بعدد كبير من الخبراء
فيها لتنظيم الإدارة ، والمالية ، والتعليم ، وشئون الري والزراعة والصناعة
وغير ذلك من الميادين . وسارعت حكومة الجمهورية العربية المتحدة أيضاً إلى
طلب المعونة الفنية من بلاد صديقة ، ومن ذلك عقد اتفاقية مع يوغوسلافيا
تتضمن إلى جانب التبادل التجاري ، تقديم المعونة الفنية وانتداب عدد من
الخبراء في بعض الصناعات كالاسمنت وتعليب الفواكه ودبغ الجلود .

٢ - ومن أكبر الصعاب التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية عدم وجود
رأس المال الكافي بسبب انخفاض مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من
الأهلين ، كما أن الحكومة من قبل لم تقيم بدور إيجابي الإنماء ، فضلاً عن
عدم وجود ميزانية منظمة لتقدير الإيرادات والمصروفات . غير أنه في
استطاعة العهد الجديد أن يدبر الأموال اللازمة من مصادر عدة :

(١) وضع نظام جديد وعلى أسس حديثة للضرائب بما يؤدي إلى زيادة إيرادات الحكومة .

(ب) التوسع التدريجي في تصدير أكبر ما يمكن من الفائض الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية .

(ج) دعوة المهاجرين الجنيين في الخارج إلى المساهمة بقدر من أموالهم في مشروعات التنمية .

(د) الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من الهيئات الدولية كالبانك الدولي للإنشاء والتنمية، والبلاد الأجنبية الأخرى ، والبلاد العربية، وفيما يتعلق بالآخرين قامت الجمهورية العربية المتحدة بتقديم الكثير من المعونة. هذا وفي الإمكان الحصول على قروض من بعض البلاد العربية المنتجة للبتروملل الكويت ، كما يمكن توفير التسهيلات أمام رؤوس الأموال العربية للمشاركة في إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة وحركة التنمية .

(هـ) المعونات الخارجية الحالية من القيود والشروط .

٣ - عدم وجود جهاز إدارى حديث ليضطلع بعملية التنفيذ ومتابعتها خطوة بعد أخرى ، وهذا من الجوانب التي تستأثر الآن باهتمام الحكومة الجينية الجديدة .

٤ - الافتقار إلى الإحصائيات الدقيقة عن موارد البلاد البشرية والطبيعية، والتي بدونها لا يمكن أن توضع خطة سليمة لتطوير الاقتصاد القومي، ولهذا فإنشاء جهاز إحصائي يزود بالخبراء اللازمين ، في مقدمة الأعمال التي يتعين البدء بها .

وبالرغم من هذه العقبات التي أشرنا إليها بدأت حكومة الجمهورية العربية الجينية تواجه المشكلة على أساس هلي ، وكان في مقدمة القرارات التي اتخذت

إنشاء البنك اليمنى للإنشاء والتعمير وساهمت الدولة فيه ، بنسبة ٥١٪ من رأسماله . وفي الوقت نفسه ، ومن أجل مصالح الفلاحين ، قامت بالاستيلاء على المساحات الشاسعة من الأراضي التي كانت مملوكة لأنفراد الأمراء الحاكمة السابقة والتي تمثل نسبة كبيرة من الأراضي المزروعة .

ولاشك أن الخطوة الرئيسية التالية هي القيام بعملية مسح شاملة بقصد تقدير احتياجات البلاد ومواردها القابلة للاستغلال ، في وقت الحاضر وخلال السنوات العشر القادمة مثلاً ، حتى يتسنى رسم خطة التنمية على أساس التقدير وتحديد تكاليفها والمدة اللازمة لتنفيذها ، وهنا تستطيع الجهات التي سوف يعمد إليها بإجراء التخطيط ووضع موضع التنفيذ ، الاستفادة من التقرير الذي سبق أن أعدته إحدى بعثات الأمم المتحدة ، التي زارت اليمن في عام ١٩٥٣ وهو التقرير الذي لم تنشره الحكومة في ذلك الحين .

والقاعدة التي ينبغي أن يقوم عليها تطوير بلد في ظروف اليمن الطبيعية ، هي الزراعة . واليمن لا تنقصها المساحات الواسعة من الأراضي الخصبة حتى يقال إن إمكانيات البلاد الزراعية لتسكن في شعبا تعداده ثلاثون مليوناً من الأنفس . وبالرغم مما قد يبدو على الرقم المعاصر إليه من طابع المبالغة إلا أن الثابت أن هذه الإمكانيات تستغل دون طاقتها إلى حد كبير . كذلك لا تفتقر اليمن إلى المياه اللازمة للزراعة ، ولا إلى الأيدي العاملة النشطة المدربة على الأعمال الزراعية ، بل إن الفلاح اليمني لا يدع شبراً من الأرض دون الاستفادة منه ما وسعه ذلك . وهذه الحقيقة الأخيرة في حاجة إلى التأكيد ، ذلك أن الاعتماد الشائع في خارج اليمن أن معظم أهلها من رجال القبائل الرحل ، بينما الواقع أن هؤلاء لا يمثلون إلا نسبة صغيرة قد تقل عن ٢٠ في المائة من مجموع السكان . إن المشكلة الحقيقية بالنسبة إلى التطوير الزراعي هي ضبط الموارد الدائمة المتاحة . فبإزاء الأمطار لا تهطل إلا في فترة معينة من

السنة وتنساب على سفوح الجبال وفي الأودية ، ومن المحقق أن نسبة كبيرة منها تتعرض للتسديد . والعلاج ينحصر في إنشاء طائفة من السدود لحزن المياه ورادها من أجل الاستفادة منها على مدار السنة ، ولقد كان سد مأرب مثلاً من الأعمال الرائعة التي أفاضت على اليمن الخير والنماء في العصر القديم . ويقتضى الأمر أيضاً إنشاء شبكات من القنوات والمسيلات المائية لنقل الماء من الخزانات ومن الينابيع إلى الحقول والبساتين . والوسائل التي تستخدم في رفع المياه من الينابيع والآبار بسيطة وبدائية وفيها إسراف ، ولعل خير ما يمكن عمله الآن هو استخدام المضخات وتعويد الناس عليها . ولما كانت ظروف الفلاح اليمنى الصغير لا تسمح له باستخدام هذه الوسيلة الميكانيكية ، لهذا يقع على عاتق الدولة مسئولية توفير هذه الأجهزة بأن تشتريها ثم تباعها له أو للجemeعات التعاونية التي يمكن أن تتسكون ، بسعر معتدل على أن يسدد إليها الثمن على آجال مناسبة .

ويجب أن تتجه عملية التنمية إلى الإكثار من إنتاج الحبوب والبقول والخضر والفواكه والبن ، لا بقصد الاستهلاك المحلي وحده فحسب ، بل ولاغراض التصدير ، الأمر الذي يساعد على التسجيل بالتنمية الاقتصادية ، والبن في حاجة إلى زيادة رقعة المزروعة ، مع العناية بأساليب جمعه وتعبئته ووضع مواصفات لدرجاته حتى يستطيع أن ينافس في الأسواق العالمية . إن للبن اليمنى شهرته بسبب مزاياه ونسكته التي عرف بها منذ زمن طويل ، ولكن الإهمال في زراعته ومعالجته أفقد البلاد هذه الميزة . ولقد سبق أن أشرنا إلى نمو زراعة القات في الماضي على حساب البن ، وهذه ظاهرة يجب الخلاص منها ، خاصة وأن النبات الأخير هو مادة مخدرة تسمى إلى صحة الشعب وتضعف حيويته وقدراته . ومن الزراعات التي ينبغي أن تنال الاهتمام ، القطن وهو مادة إذا توافرت سوف تكون أساساً تقوم عليه صناعات عدة تحتاج إليها البلاد . وأهم منطقة تصلح للزراعة القطن هي تهامة ، وقد بدأ بالفعل تنفيذ مشروع وادي مور بتهامة ، ويقدر ما يمكن استصلاحه بمليون

فدان . وكذلك يمكن التوسع في زراعة قصب السكر وتقوم بعثة ألمانية بإجراء التجارب اللازمة ، إذ بالرغم من صلاحية مناطق كثيرة لزراعته إلا أن المساحة المزروعة حالياً صغيرة .

ومن المشكلات التي كانت تواجه الفلاح اليمنى الصغير صعوبة الحصول على المال اللازم لممارسة مختلف العمليات الزراعية ، وكان يلجأ في هذا إلى المزارعين والإقطاعيين الذين كانوا يقرضونه حاجته بشروط فادحة لا تدع له في النهاية إلا نسبة طفيفة من ثمرة الجهد الذي يبذله، ولهذا فن الخطوات الإيجابية الضرورية وضع نظام للتسليف الزراعى ، سواء على صورة مصرف قائم بذاته ومتخصص في هذه الناحية ، أو على هيئة قسم تابع للبنك اليمنى للإنشاء والتعمير . ولا بد أيضاً من العمل على تعميم الجمعيات التعاونية وبخاصة في المناطق القائمة بإنتاج الفواكه والخضر ، وهى المزروعات التي يذوق أن تشكل عنصراً هاماً في تجارة الصادرات . وفى الوقت نفسه يجب توفير الأمن والطمانينة للفلاح المالك الصغير ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتحديد الضرائب على الاستغلال الزراعى لأن النظام المتبع هو المزارعة على أساس حصول المالك من المستأجر على نصف أو ثلثي المحصول ، وهى نسبة عالية . ومن النواحي الجديرة بالاهتمام التعليم الزراعى والإرشاد الزراعى ، فهذان هما السبيل إلى تطوير أساليب الاستغلال التي تؤدي في النهاية إلى رفع الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعى من مختلف المحاصيل .

وإذا كانت الشواهد تشير إلى ماقتضل عليه البلاد من الإمكانيات المعدنية ، إلا أن العملية تتكون من شقين ، أولهما إجراء عملية كشف عن عناصر الثروة المعدنية وتحديد مواقعها وتقدير مدخراتها وتقرير مدى إمكانية استغلالها استغلالاً اقتصادياً ، فإذا تم هذا كله بدأ تنفيذ الشق الثانى وهو الاستغلال سواء لأغراض التصنيع المحلى أو بقصد التصدير إلى الخارج إذا كانت الأسعار التنافسية مناسبة .

والصناعة في اليمن على درجة كبيرة من التأخر ، فهي لاتعدو أن تكون حرقاً بدوية وذات أساليب بدائية وبذلك لاتستطيع أن تشبع متطلبات شرب ينزع إلى التقدم والارتقاء . والصناعات التي يرجى لها النجاح هي الصناعات الخفيفة التي تعتمد على خامات محلية متوافرة ، والتي لاتتطلب لإنشاؤها القدر الكبير من رؤوس الأموال ، والتي تبدو آثارها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً . ومن الصناعات التي تنطبق عليها هذه الشروط صناعة الأسمنت حيث وارد الخام متوافرة ، ولأنها أساسية بالنسبة إلى عمليات الإنشاء والبناء وبخاصة مشروعات الري التي يزمع القيام بها . وهناك أيضاً صناعة تهيئة الفواكه والخضر بقصد التصدير إلى الأسواق المجاورة ، وصناعة الأقمشة من الصوف والقطن وبخاصة بعد التوسع المنتظر في زراعة المحصول الأخير . ونظراً لوفرة الثروة الحيوانية يمكن الاهتمام بدبغ الجلود وعمل الأدوات الجلدية وبخاصة الأحذية ، ومنتجات الألبان كالسمن والزبد . وهناك مجال واسع لاستخراج الملح وتبيئته ، وصيد السمك من شواطئ البحر الأحمر . ومن الصناعات التي يجب أن تتضمنها خطة التنمية إنتاج الزيوت من الزيتون والسمن وبذرة القطن ، وعمل الصابون . هذا وقد بدأت الحكومة الجديدة السير في طريق التصنيع فعدت اتفاقيات بهذا الصدد مع الجمهورية العربية المتحدة . وتضمنت الاتفاقية الموقعة مع يوغوسلافيا ، إلى جانب المساعدات الفنية ، القروض الطويلة الأجل لتحويل الصناعات التي يراد إنشاؤها ، وانتدب عدداً من الخبراء لصناعات الأسمنت وتعليب الفواكه ودبغ الجلود .

ومن الخطوات الهامة التي اتخذت بناء على توصية خبراء الجمهورية العربية المتحدة ، إصدار قانون لحماية الملكية الصناعية ، وبمقتضى حماية العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع والأسماء التجارية والحماية من المنافسة غير المشروعة .

غير أن التنمية الاقتصادية يحد منها الآن القصور الواضح في طرق

المواصلات ، وهذه الناحية أهميتها في أية خطة إنمائية ، وهذا ما بدأت الحكومة السير فيه وبخطى واسعة .

ومن المصادر التي يمكن استغلالها من أجل زيادة الدخل القومي ، تنشيط السياحة ، وللبلاذ ميزة كبيرة بسبب ما تضمه من آثار قديمة ذات شهرة عالمية على مر التاريخ . ففي صرواح هاصمة السبثيين آثار كبيرة للمعابد والمياكل . وفي أضرة الأسد التاريخي وعرش بلقيس وقصر سلجيين . وهناك أيضاً الحمامات الطبيعية المعدنية في قضاء أنس بلواء صنعاء ، وكذلك السخنة (من نواحي الحديدة) لعلاج الأمراض الروماتزمية والجلدية .

الفضل الثاني

الجنوب العربي

ويطلق على هذه المنطقة الممتدة لمسافة ٧٠٠ ميل من باب المندب حتى حدود ظفار التابعة لعمان ، اسم « اليمن المحتلة » ، إذ يعتبرها اليمنيون جزءاً من بلادهم الأصلية أنزعته منكم بريطانيا بطريقة أو أخرى . وتبلغ المساحة السكّية ١١٢,١٣٠ ميلاً مربعاً ، ويقدر عدد السكان بنحو ٦٦٠,٠٠٠ نسمة بينما يعملهم « صادر أخرى في حدود ٩٠٠ ألف . وفي المنطقة هضاب يتراوح ارتفاعها بين ٣٠٠٠ ، ٨٠٠٠ قدم . والمطر قليل يورجه همام ، ودرجات الحرارة مرتفعة وبخاصة في السهول الساحلية .
وتنقسم المنطقة إلى :

(١) مستعمرة عدن وتوابعها

(٢) المحميات

ويميش أكثر من ٩٠ ٪ من الأهالي على الزراعة ، ويفتخرون بالنخل والحبوب والبن والفراكة والحضرة وعلف الماشية . وفي السنوات الأخيرة أدخلت زراعة القطن ويقدر محصوله بنحو ٤٠ ألف باقة في السنة . وتقدر المساحة القابلة للزراعة بما يقرب من مليون فدان ولكن لا يزرع منها الآن سوى ١٥٠,٠٠٠ فدان . هذا ، وإن الاكثار من السدود الصغيرة ، وشبكات أقيية الزى ، من شأنه أن يزيد من المساحات المزروعة ، كما أن حسن انتقاء البذور واتباع الوسائل الحسّدية في الزراعة من العوامل التي تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج .

ويشتغل الأهالي في المناطق الداخلية بقرية الحيوان ويقدر عددها كالاتي طبقاً للإحصاء الذي أجري في عام ١٩٥٥ :

٦٠,٠٠٠	لابل
٦٢,٠٠٠	ماشية
٨٠٠,٠٠٠	ماعز
١٨٥,٠٠٠	أغنام
٥,٥٠٠	حمير

ومن الحرف التي يمارسونها بالأنحاء الساحلية صيد السمك وتعليقه وتخفيفه، والملاحة والتجارة . أما الصناعات فبدائية وتقوم على سد بعض المطالب المحلية . وهناك دلائل على وجود إمكانيات بترولية في بهان وشبوة وبيرتمود.

مستعمرة عدن : وتبلغ مساحتها ٧٥ ميلا مربعا ، وعدد سكانها ١٥٥,٠٠٠ نسمة (طبقا لإحصاء عام ١٩٦٠) . ولعدن أهمية اقتصادية واستراتيجية لاكثر من سبب :

(١) فهي مركز هام للاستيراد والتصدير ، تستورد منه معظم الاسواق في شبه الجزيرة العربية وغيرها من البلاد المجاورة مثل الصومال وأثيوبيا .

(٢) وهي من أعظم المحطات لتكوين الاساطيل البحرية والجوية البريطانية، وقد بلغ عدد السفن التي مرت بمرفأها في عام ١٩٦١ أكثر من ٦٠٠٠ سفينة. وهي تخرس طريق باب المندب ، وأصبحت المقر العام لجميع قوات بريطانيا المسلحة في هذا الجزء من العالم .

(٣) وفي عام ١٩٥٤ تم إنشاء مصفاة للبترو في ظاهر عدن ، طاقتها خمسة ملايين طن في السنة .

(٤) ويعد الملح المستخرج من البحر من أهم صادراتها ، فتصدر منه كل سنة أكثر من ٢٠٠ ألف طن .

ويشتغل جانب من العدنيين بعمل السجاد وصنع الأدوات المنزلية

من الألمنيوم . وترتبط عدن من الجهات المجاورة بطرق مرصوفة أهمها :

(أ) الطريق إلى تعز في اليمن عن طريق لحج .

(ب) طريق غربية تصلها ببلاد الصيحيين .

(ج) طريق شرقية تمتد من عدن جنوباً إلى الشمال الشرقي مارة بسلطنة الفضلي ودثينة العوالق حتى ييجان بالقرب من الحدود اليمنية . ومن ييجان تصل إلى حضرموت من ناحيتها الشمالية الغربية .

(د) طريق عدن - حضرموت ، وتمتد بحذاء الساحل :

ولعدن مطار ضخم في « خور مكسر » يصلها جواً مع جميع أنحاء العالم . وتتبع عدن ، جزيرة بريم وجزيرة سقطرى . ويشتهر معظم أهل الأخيرة بتربية الحيوان .

المحميات : وتنقسم المحميات إلى غربية وشرقية . ومساحة المحميات الغربية نحو ٣٧,٦١٠ ميل مربع . وتنقسم إلى الأقسام الآتية :

الاعاصمة

الاسم

سلطنات

لحج

لحج أو العبدلي

شقرا

الفضلي

نصاب

العوالق العليا

أحور

العوالق السفلى

هريب

العوازل

المحجبة

يافع العليا

القارة

يافع السفلى

المسيمير

الحواشب

إمارات

بيجان الفهذب	بيجان
العصالح	الأميرى
	<u>مشيخات</u>
بئر أحمد	المقارب
عوايل	الشعبي
القدمة	الموسطه
دبرة	الطى
خلة	المفلحى
أبشر	الحضرى
القشعة	العلوى
التعير	القطيبي

وجمهورية الدنينة عاصمتها مودية .

وأهم هذه المحميات سلطنة الحج التي يبلغ عدد سكانها ٩١٢,٩٠ نسمة طبقا لإحصاء تم في عام ١٩٦٢ . وهي من أخصب الواحات في جنوبي الجزيرة ، العربية ، يزرع فيها الحبوب والنخيل والبطيخ والتفاح والمسنجو والموز والتمر هندي وجوز الهند والحضر . وأدخلت أخيرا زراعة القطن الذي يعتبر من أهم محاصيل بلاد الفضل .

وأهم مصادر الثروة في اليوافع البئر الذي يصدر بكميات وافرة إلى عدن وحضرموت ، وتزرع أيضاً أنواع الحبوب ، كما يوجد بعض النخيل في الأودية المنخفضة . وتحيط بياض السفلى الجبال الشاهقة والأودية العميقة .

ويعتبر الملح من أهم عناصر ثروة بيجان ويستخرج من وادي بيجان وكان يصدر إلى اليمن .

أما المحميات الشرقية فمساحتها نحو ٧٣,٣٩٠ ميلا مربعا ، وتتألف من مشيخى عرقة وحورة ، ومن خمس سلطنات وهى :

١ - الواحدى وعاصمتها حبان ومينائها بلحاف .

٢ - الواحدى - بشر على

٣ - مهرة

٤ - سلطنتا حضرموت وهما القعيطى والكثيرى .

وتتكون بلاد حضرموت من جبال صخرية جرداء تشققها أودية فسيحة وهى عالية فى الغرب ثم يزداد إنخفاضها باتجاه الشرق ، وتصل أعلى قممها عند الساحل إلى ارتفاع نحو ٢٣٠٠ متر . وعلى إمتداد الأودية يزرع القمح والذرة والذخن والسمسم والنخيل والفواكه والخضر والبقول والتبغ (الذى يصدر إلى الخارج) وجوز الهند واللبان والمر . ويزرع القطن فى أماكن محدودة .

ويرتبط الرى فى حضرموت ارتباطا وثيقا وشبه كلى بالأبار الارتوازية . وقد جرى استئصال المحركات على الأبار فى كل البلاد وترتب على استئصال ٥٠٠ مضخة منذ عام ١٩٥٤ أن زادت المساحة المزروعة إلى أربعة أمثالا وهناك معمل لصيانة هذه الأجهزة التى تباع بالتقسيط عن طريق الحكومات المحلية . وفيما بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٥٣ أنفق ٣٠٥ ألف جنيه على أعمال الرى وإصلاح السدود فى المحميات .

والصناعة بسيطة فى حضرموت ، ومنها المنسوجات ولكنها رديئة الصنعة . وهناك معامل بدائية لاستخراج الزيت من السمسم . ومن الحرف الرائجة الصباغة من الذهب والفضة ، وعمل الأحذية والقرب والدلاء ، وهم يحققون السملك ويعملونه ويعثون به إلى الداخل حيث يستعمل كفضاء أساسى .

وفى جبال الشواطىء مقادير من لحم الليجنيت والأحجار الزيتية والنفط

ودلت أعمال البحث الأولية على وجود البقرول ، وفي عام ١٩٦١ حصلت إحدى الشركات الأمريكية على امتياز للتنقيب عن البقرول في سلطنة حضرموت على أن تقسم الأرباح بنسبة ٥٥٪ للحكومة ، ٤٥٪ للشركة .

وأهم صادرات سلطنة القعيطى التبغ والسلك المجفف وزيت السمك والعسل والتمور والصمغ والجلود والبخور . ويعيش سكان مهره على تربية الماشية وصيد السمك . وحصلت إحدى الشركات الأمريكية على امتياز للبحث عن البترول ، على أن تقسم الأرباح في حالة استغلاله تجاريا بنسبة ٥٥ ، ٤٥٪ بين الحكومة والشركة على التوالى .

ومن مصادر الدخل في حضرموت الحجرة حيث سبق أن هاجر كثيرون من أهلها وجمعوا ثروات طائلة في الهند واندونيسيا ، وهؤلاء المغتربون لا ينسون أهلهم ، وبمهمهم يعود إلى دياره بعد انتهاء الثروة ، والبعض الآخر لا يزال يعول أهله . وقبل الحرب العالمية الثانية قدر ما كانوا يرسلونه بمبلغ ٦٠ ألف جنيه في السنة .

مسقط وعمان

تشغل سلطنة مسقط وعمان القسم الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية ولها ساحل يقرب طوله من ألف ميل ويمتد من مشيخة رأس الخيمة قرب تبات على الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم إلى رأس ضربة على ، وليس للسلطنة حدود ثابتة ، وعدم الدقة في حدودها وصل إلى درجة أن ذهبت بعض المصادر إلى القول بأن مساحة السلطنة هي ما بين مائتين إلى مائتين وعشرين ألف كيلو متر مربع ، بينما تؤكد شركة نفط العراق صاحبة الامتياز للتقيب عن البترول هناك ، بأن هذه المساحة لا تقل عن ثلاثمائة وخمسين ألف كيلو متر مربع ،^(١) .

وتتكون مسقط وعمان من أقسام ثلاثة ، وهي السهل الساحلي وسلسلة التلال والهضبة . ويتراوح عرض السهل الساحلي من عشرة أميال قرب السويق إلى لاشيء تقريبا في جوار مدينتي مطرح ومسقط ، حيث تهبط التلال بشدة ولجأه نحو البحر . وتتجه السلسلة الجبلية بوجه عام من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وتصل أقصى ارتفاعها في إقليم الجبل الأخضر حيث نلقى قما يتجاوز ارتفاعها ٩٠٠٠ قدم . والتلال في أغلبها قاحلة ولكن تسكسوها الخضرة في المنطقة العالية حول الجبل الأخضر ، وتقوم الزراعة على نطاق واسع . أما الهضبة فيبلغ متوسط ارتفاعها ١٠٠٠ قدم .

وبلدة مسقط هي أفضل ميناء طبيعي في المنطقة وتقع على خليج صغير يشبه إلى حد كبير الخلجان المعروفة باسم القيوردات في شبه جزيرة اسكنديناوه وعلى مسافة بضعة كيلومترات إلى الشمال تقع قرية مطرح . وكانت مسقط فيما مضى مدينة لها أهمية تجارية ، إلا أنها أخذت في السنوات الأخيرة تفقد

(١) جزيرة العرب ، مصدر سابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣

هذا المركز . وانتقل النشاط التجارى إلى مطره . وهى التى تبدأ منها العارق المتجهة إلى الداخل .

وبين هذه المدن وشاطئ . الهدنة يمتد سهل الباطنة الساحلى الذى تنتشر فيه مروج النخيل لمسافة تزيد على ١٥٠ ميلا . ويمتاز نمر الباطنة بحلاوة طعمه ، وهو ينضج فى النصف الأول من شهر يوليه قبل نفوج تمر البصرة . وكانت تجارة التمر من أهم صادرات المنطقة ، ولكن تضاءلت أهميتها حديثا بسبب تنافس الكميات التى تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية . إن سهل الباطنة هو المنطقة الخصبة على شاطئ شديد الحرارة ، ومسقط ومهرة مشهورتان بأنهما أشد مدن شبه الجزيرة العربية حرارة . ونسبة الأمطار قليلة لأن الجبل الأخضر يحبس الغيوم الكثيفة ليوزع أمطارها على أهله . وأحيانا نجد القمم العالية مكسوة ببلور الزئاج الأبيض . أما فى الداخل ، من الناحية الأخرى من الجبل ، فتسير المنحدرات الجبلية فى الانخفاض التدريجى حيث تختفى فى رمال الربع الخالى . ويقع إقليم ظفار الحبيب على الساحل الجنوبى الشرقى لشبه الجزيرة العربية ، ويزرع فيه قصب السكر كما تربي الماشية .

ويقدر عدد السكان بنحو ٥٥٠,٠٠٠ نسمة أغليبتهم الساحقة من العرب . وفى المنطقة الساحلية جالية أجنبية تصم خليطاً غريباً من الهنود والباكستانيين والارابيين والإفريقيين ، ولهم مركز اقتصادى ممتاز ناجم عن اشتغالهم بالتجارة .

وتقوم الزراعة حيث تتوفر الأمطار كهو الشان و ظفار والجبل الأخضر والباطنة فى السهل الساحلى وتمثل زراعة النخيل أنواعاً مختلفة من النخور . وفى الواحات تزرع أنواع مختلفة من الحضر والمككة ، وفى الداخل تختاف المزروعات حسب الارتفاع . ويعمل أهل الحضر جميعاً فى الزراعة على

منحدرات الجبل الأخضر وفي الأودية التي لا تتعرض لرياح الصحراء المدمرة بسبب ما تحمله من الرمال . ومن هذه الجهة يصدر غنب مسقط المشهور .

وعلى الشاطئ . يقوم الأهالي بصيد الأسماك والألواؤ . والأسماك موجودة بكثرة ، وأحسن موسم للصيد هو فصل الشتاء حين تهد مياه البحر فتندفع الأسماك صوب الشاطئ . طلبا للدفء . وتصدر الأسماك إلى الخارج أو تباع في الداخل لأغراض الاستهلاك المحلي . ويصاد النوع المعروف باسم سمك القرش الذي يجفف ويملح ويصدر إلى الصين .

ووجدت شركة تنمية البترول (عمان) المحدودة دلائل على وجود زيت البترول في البئر رقم (١) على بعد حوالي ٣٢ ميلا جنوب غرب جبل فهود . وفي ظفار هجرت ميكوم بئر موفر رقم (١) على عمق ١٢٤١٤ قدم ، ثم حفرت بئر مرمل رقم (٤) إلى عمق ٣٥٠٠ قدم ، وكان المتوسط اليومي للنتير الانتاج ١٥٠ برميلا . وفي يناير من عام ١٩٦٣ أجرى اختبار على عمق ١٣٠٠٠ قدم في بئر تعرف باسم « و - ١٤ - ١ » .

هذا وقد اشترت ميكوم ما لشركة سيتيز سرفيس (ظفار) من مصلحة في امتيازها البالغ مساحته ٣٢,٠٠ ميل مربع ، وهو الامتياز الذي سبق لها الحصول عليه في عام ١٩٥٣ ، كما اشترت أيضا كل المعدات المملوكة لها هناك بما فيها ثلاث آلات للحفر .

وتستخدم الحيوانات لأغراض النقل في الداخل ، وهناك طريق صالح لسير السيارات بين مسقط ومطره ويمتد بمحاذا الساحل حتى خور فكان ويبلغ طوله ٢٠٠ ميل ، وكذلك تربط حجر وبشار بمطره بطرق من نفس النوع وغالبا ما تسير السيارات بين مسقط ومدن إقليم الباطنة وإلى الداخل ولا يسمح للأجانب باستخدام هذه الطرق بغير ترخيص سابق .

ومعظم تجارة مسقط وعمان مع الهند وباكستان وبلاد الخليج العربي .

وأهم الصادرات هي الفخر ، والأسماك ومنتجاتها ، والفواكه وبخاصة العنب ، أما الواردات فمباراة عن الأرز والقمح والدقيق والمنسوجات القطنية والبن والاسمنت والسيارات مع ما يلزمها من قطع الغيار .

والمنطقة إمكانيات طيبة وبخاصة من ناحية الاستغلال الزراعي حيث تكون مرارد الماء مؤكدة ، وفي الإمكان زيادة مساحة الأراضي المزروعة إذا وضعت خطة سليمة لاستغلال مياه الأمطار والمياه الجوفية ؛ غير أنه إذا نجحت الجهود المبذولة في التنقيب عن البترول فسوف يطرأ تغيير كبير على الأحوال الاقتصادية .

الفصل التاسع

إمارات البترول

الكويت

تعتبر الكويت جزءاً من شبه الجزيرة العربية وتقع في شمال غربي الخليج العربي بين خطي عرض ٢٨ ، ٣٠ درجة شمالاً وخطي طول ٤٦ ، ٤٨ شرقاً . ويحدها العراق من الشمال ، والمملكة العربية السعودية من الجنوب والغرب ، والخليج العربي من الشرق . وتبلغ مساحة الكويت ١٥ ألف كيلو متر مربع أى ما يعادل ٦٠٠٠ ميل مربع ، ويصل طولها من الشرق إلى الغرب ٢٢٠ كيلو متراً . وتمتد إلى الجنوب منها المنطقة المحايدة وتقدر مساحتها بنحو ٧٠٠ كيلو متر مربع .

والكويت أرض رملية ذات شاطئ منخفض ومياهها قليلة النور ، وغالباً ما تظهر فيها التيارات وبخاصة في الخليج الواقع شمال مدينة الكويت وهو جزء من الخليج العربي . وقد جعلت مياهه الراكدة من مدينة الكويت ميناء بحرياً هاماً . وتحيط بالكويت عدة جزر أكبرها بوليان وهي جزيرة غير مأهولة تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الخليج . وأهم الجزر فيلكا اى تقع في خليج الكويت .

وبسبب موقع الكويت الجغرافي يعتبر جوها من النوع الصحراوي القارئ وإن اطف من حدته نوعا الخليج . والهيف حار جاف حيث تصل درجة الحرارة هاراً إلى ٤٨ درجة مئوية . ثم يعتدل المناخ في الشتاء ويشد البرد

طوال شهرى ديسمبر ويناير ، وتهبط درجة الحرارة إلى ١٥ درجة مئوية ، بل وتصل إلى الصفر أحيانا بالليل ، أما فى الربيع أى فى شهرى فبراير ومارس فيصبح الجو معتدلا ويكسو العشب الأرض ، ولكن هذا موسم قصير الأمد .

ونظراً لندرة المياه لا تنمو سوى الحشائش التى تستطيع مقاومة الجفاف بوجه عام وحرارة الصحراء بالضيف . ويقوم الأهالى فى بعض القرى بزراعة مقادير قليلة من الشعير والخضر . غير أن السكويات بصفة عامة تعتمد على استيراد حاجة أهلها من الغذاء والملابس على اختلاف أنواعها .

وطبقاً للإحصاء الذى أجري فى هام ١٩٦٠ بلغ عدد السكان ٣٢١,٦٢١ نسمة منهم ١٦١,٩٠٩ فقط أى ما يعادل ٥٠ ٪ فى المائة ، يحملون الجنسية الكويتية . ويقركز فى مدينة الكويت وحدها ٩٦,٨٦٠ نسمة أى ما يقرب من ٣٠ ٪ فى المائة من مجموع السكان .

ومع هذا الفقر الشديد فى موارد الثروة الزراعية والحيوانية ، وبالرغم من صغر المساحة وقلة عدد السكان فإن الكويت هى أشهر إمارات الخليج العربى على الإطلاق ، وثروتها البترولية الهائلة وتطورها البالغ لمرعة يجعلان من العسير إن لم يكن من المستحيل التحدث عنها دون استئمال أنفاظ التفصيل والمبالغة . لقد غمرت الثروة الكويت كالوباء ولم ينبج شخص تقريباً من غرغرينة الذهب^(١) . أما كيف هبطت هذه الثروة فردة إلى البترول الذى يتدفق فى كل مكان يجرى فيه الحفر بحثاً وراء الماء .

وتقوم باستغلال البترول شركة نفط الكويت ، التى حصلت على امتياز منفرد فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ لمدة ٧٥ سنة ضمن إمارة الكويت ، وفى ذلك الجزر والمياه الإقليمية . وبدأ العمل فى مايو ١٩٣٦ فلم يثر على الزمى

(١) جان جاك بيرى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢

خفرت بئر ثانية في منطقة البرقان فرجد المعدن فيها بكميات تجارية في أبريل عام ١٩٣٨ . ونوقف العمل في أوائل ١٩٤٢ ثم استؤنف بعد ثلاث سنوات وأخذ الانتاج يقصر بخطى سريعة واسعة وبخاصة بعد تأميم البترول الإيراني، كما يتضح من الأرقام الآتية (بالمليون طن) :

السنة	الإنتاج
١٩٤٦	٠,٨
١٩٥٠	١٧,٣
١٩٥٥	٥٣,٩٠
١٩٦١	٨٢,٧

وقد تنازلت الشركة أخيراً عن جزء من مناطق امتيازها مساحتها ٣٥٧٦ ميلاً مربعاً في الداخل أو الكويت الغربية ، وفي الجزر الشمالية والجنوبية والمناطق المغمورة، وسوف تتخلى أيضاً بعد خمس سنوات عن مساحة أخرى قدرها ٣٨٦ ميلاً مربعاً من المناطق المغمورة .

وترتب على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح اعتباراً من ٣٠ نوفمبر ١٩٥١ ، إلى جانب التوسع المطارد في الإنتاج ، ارتفاع كبير في إيرادات البلاد من البترول فوصلت إلى ٤٤٠ مليون دولار في عام ١٩٦٠ مقابل ٢٩٣ مليوناً في عام ١٩٥٦ .

وفي ١٥ يولييه ١٩٥٨ عقدت اتفاقية بين الكويت وشركة الزيت العربية المحدودة (التي أنشأها الشركة التجارية اليابانية) بشأن استغلال المنطقة المغمورة فيما يتعلق بنصف المصلحة الكويتية في المنطقة . وطبقا للاتفاقية يجب أن لا تقل حصة الكويت من ربح الزيت والتسويق عن ٥٧ في المائة ، كما تساهم الكويت بنسبة ١٠ ٪ من رأس مال الشركة . وفي يناير من عام ١٩٦١ عقد اتفاق مع مجموعة شركة شل ، حصلت بمقتضاه الأخيرة على حقوق

التنقيب والاستغلال في منطقة واسعة من مياه الوحيف القارى . ويعطى العقد الحكومة الكويتية الحق في شراء ٢٠٪ من رأس المال وبذلك ترتفع حصتها في أرباح الشركة إلى ٦٠ في المائة . وتأسست شركة الكويت الوطنية للنفط والحكومة فيها مصلحة قدرها ٦٠ في المائة، وتقر رقياما بتسويق المنتجات في داخل البلاد اعتباراً من أول يونيه عام ١٩٦١ .

وتعتبر الكويت ثالث بلد في العالم الحر وأول بلد بالشرق الأوسط ، في إنتاج البترول . وقد بلغ الإنتاج في عام ١٩٦٢ ما مجموعه ١٢ر٤٣٢ر٧١٤ برميلا بزيادة قدرها ١٣ر٨٥ ٪ عنه في العام السابق ، وزادت الصادرات من الخام والمنتجات بنسبة ١١ر٣٪ أيضاً .

وفي قطاع التكرير بلغ إنتاج مصفاة الاحمدى خلال عام ١٩٦٢ ما معدله ١٩١٦٥٠ برميلا في اليوم بزيادة قدرها ١٣٪ على ما كان عليه في عام ١٩٦١ . وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي خلال عملية إنتاج الخام في عام ١٩٦٢ ما مجموعه ٣٣٦١٣٠ مليون قدم مكعب استفادت شركة نفط الكويت التي أنتجته بما نسبته ٢١ر٣٪ . أما شركة الزيت الأمريكية المستقلة (أمانويل) فأنشيت من الغاز الطبيعي ١٢٣٨٦ مليون قدم مكعب ولم تستفد من هذا المقدار إلا بنسبة ٣٣٪ في المائة . وكررت الشركة الأخيرة في مصفاة ميناء هبالة ما معدله ٦٣٠٠٠ برميل في اليوم . وفي أوائل ١٩٦٣ انتهى العمل في إنشاء مصفاة جديدة طاقتها ١٠٠ ألف برميل في اليوم ، وبذلك أصبحت طاقة التكرير عند هذه الشركة ١٤٥٠٠٠ برميل في اليوم .

وفي يونيه ١٩٦٢ رصدت شركة البترول الوطنية مبلغ ٦٩٠٠٠ دينار كويتي لوضع التجهيزات اللازمة لبناء مصفاة تبلغ طاقتها ٨٠٠٠٠ برميل في اليوم بالإضافة إلى معمل للاستفادة من الغاز طاقتها ٣٢٥ مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم . وهكذا تعمل الكويت على التوسع في صناعة التكرير بدلا من تصدير الزيت على هيئة خام . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عدت شركة

نفط الكويت إلى إنشاء معمل لغاز البترول المسيل بميناء الأحمدى ، وبلغ إنتاج البروبين والبيوتين ما معدله ٧٠٠ برميل في اليوم خلال عام ١٩٦٢ وهو اتجاه جديد في استغلال موارد البلاد الطبيعية .

وكان التوسع في صناعة البترول والنشاط الكبير في حركة الاستيراد دافعا على توجيه الاهتمام إلى الموانئ فأُنشئ ميناء الأحمدى وهو أكبر ميناء في العالم لتصدير البترول ويتسع لأكثر الناقلات . غير أن هذا الميناء خاص بناقلات البترول ، ولا يفيد الكويت في شيء لأنه يعتمد عنها بضع عشرات من الكيلومترات^(١) . ولهذا بدأ في يناير ١٩٥٨ إنشاء ميناء الكويت وانتهى العمل فيه في مايو ١٩٦٠ ويعتبر أعظم ميناء في منطقة الخليج العربي .

إلا أن الكويت لم تنشأ الاقتصار على المائدات التي تحصل عليها من البترول وهي ضخمة بالقياس إلى حجم البلاد وعدد السكان ، وإنما قررت السير في طريق التصنيع وبخاصة فيما يتعلق بتلك الصناعات التي تعتمد على البترول والغاز الطبيعي وما يتوافر في البلاد من مواد البناء . وسارت الحكومة في اتجاه جديد هو الاشتراك في تأسيس وتنفيذ المشروعات الإنتاجية .

وعما هو جدير بالذكر أن الماء في الكويت صناعة ، وأن هذه الصناعة أول صناعة قامت على أكتاف النفط وكانت أكثر ما تشتد إليه حاجة البلاد . وكانت مماثل تقطير الماء في الكويت والتي تقع على مقربة من شاطئ البحر بمنطقة الشويخ أولى مظاهر الصناعة الحديثة في الكويت . ومياه البحر التي تستعمل في الحصول على الماء العذب تحتوي على نسبة عالية من الطفيليات البحرية التي يجب التخلص منها باستخدام مادة الكلورين ، ولهذا تقرر في عام ١٩٥٩ إنشاء مصنع لعمل الكلورين ، وفي الوقت نفسه إقامة مصنع للمالح في

(١) الدكتور إبراهيم عبده : دولة الكويت الحديثة (الناشر : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢)

نفس المسكان ، والملح هو المادة الأولية اللازمة لعمل الكلورين . وينتج الأول حالياً ٣,٤ طن في اليوم من غاز الكلورين ، ٤,٤ طن من الصودا السكاوية ، ٧٦٠ متراً مكعباً من غاز الأيدروجين . أما مصنع الملح فتقرر أن تكون طاقته الإنتاجية عشرين طناً في اليوم ، وهي كمية تكفي لسد حاجة مصنع الكلورين ، فضلاً عن تزويد السوق المحلية بملح الطعام الجيد .

وتسكنت وشركة المصانع الحكومية الأهلية ، بقصد إنشاء وشراء المصانع وتصريف منتجاتها في داخل الكويت وخارجها ، ثم قررت الحكومة أن تقوم هذه الشركة بشراء مصنع الطابوق الرمل الجيري وهو مصنع لصناعة الجير ولخلط الجير بالرمل لعمل الطابوق اللازم للمباني .

وفي عام ١٩٦٠ صدر قانون بإنشاء مؤسسة عامة باسم بنك الائتمان بقصد توفير الائتمان العقاري والصناعي والزراعي بوجه عام ، والاضطلاع بالمهام التالية على وجه الخصوص :

(أ) تقديم قروض لبناء دور السكن الخاصة .

(ب) إقراض الجمعيات التعاونية أو الهيئات المرخص لها قانوناً وذلك بقصد بناء المساكن لأعضائها .

(ج) تقديم القروض إلى أصحاب المصانع والمشروعات الصناعية بقصد عمليات الإنشاء والتوسيع والتحسين .

(د) تقديم مبالغ للزارعين لشراء البذور والآلات وحفر الآبار وما إلى ذلك من الأعمال التي تنصل بالاستغلال الزراعي .

وفي عام ١٩٦١ تأسست شركة السكياويات البترولية الكويتية لتقوم باستخراج الصودا السكاوية والأيدروجين والأمونيا والاستيلين وغيرها من المواد ، من الغاز الطبيعي ، وساهمت في رأس المال البالغ ١٦ مليون دينار

إلى جانب الحكومة والمؤسسات الوطنية والأفراد ، مؤسسة أورو زيو دى نورا الإيطالية . إلا أنه في اجتماع عقده مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٦٣ تقرر حل الشركة ، وذلك لأسباب أعلنتها وزير المالية وهي أن السعر المطلوب من قبل المؤسسة الإيطالية لإنشاء المصنع يتجاوز كثيراً المبلغ الذى قدرته في البداية ، كما أنه يزيد عن سعر التكلفة الذى تضمنته الاتفاقية المعقودة في ٩ مايو ١٩٦١ بين الحكومة والمؤسسة . والسبب الثانى أن دى نورا غير قادرة أو غير مستعدة لتقديم جميع نصيبها من الأموال اللازمة لإقامة المصنع وتشغيله ، وأعلن بيان الوزير أيضاً أنه ستؤسس شركة جديدة لإخراج المشروع إلى حيز التنفيذ ، وسيكون رأسمالها ١٦ مليون دينار كويتى تساهم فيه الحكومة بنسبة ٨٠ ٪ ، وشركة الصناعة الوطنية بنسبة ٢٠ ٪ . وشركة البترول الكويتية بنسبة ٥ ٪ ، أما الباقى وقدره ١٢ ٪ من رأس المال فيطرح كي يكتسب فيه المساهمون الكويتون في الشركة المنحلة .

وأهم عمل قامت به الكويت هو إنشاء الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، بقصد مساعدة الدول العربية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها . وخصصت الحكومة لهذا الغرض ٥٠ مليون دينار من المدخرات المتوافرة لديها .

وقدم الصندوق قروضا لعدد من البلاد العربية منها قرض قدره ٧ ملايين دينار (اتفاقية ٢٥ مارس ١٩٦٢) إلى حكومة السودان بفائدة قدرها ٤ ٪ سنوياً لمدة ١٥ سنة ولا يبدأ الوفاء إلا بعد مضي الثلاث سنوات الأولى من مدته وتخصص مبالغ القرض (مادة ٤) — على سبيل الحصر — للإتفاق على شراء المعدات والأدوات والمواد اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السبع سنوات لتطوير سبكك حديد السودان .

وفي ٣ أبريل من السنة ذاتها وقعت اتفاقية تمنح الكويت بموجبها الحكومة الأردنية قرضاً قدره ٧,٥ مليون دينار كويتى لتحويل مشروع

اليرموك ومشروع الفوسفات ومؤسسة الإنماء الصناعي ، وبفائدة قدرها ٤ ٪ ، ويبدأ الوفاء بالقرض اعتباراً من ٣١ مارس ١٩٦٦ على أن يسدد آخر قسط في ٣١ مارس ١٩٧٢ . وقدم الصندوق قرضاً لبلدية بيروت ، وآخر قدره ١٥ مليون دينار إلى الحكومة السورية ، كما دارت مباحثات مع العراق وحصل الأخير على قرض مقداره ٣٠ مليون جنيه لأغراض التنمية الاقتصادية . ومنحت الجزائر قرضاً قدره ٢٠ مليوناً .

وإذا كان إنشاء الصندوق دليلاً على اتجاه عربي إلا أننا نلاحظ أمرين أولهما أن القروض التي قدمت حتى الآن صغيرة نسبياً ، وفي إمكان الكويت أن يتوسع في هذه المساعدات على نطاق أكبر ، وثانيهما ارتفاع سعر الفائدة إذا قيس مثلاً بالسعر الذي يقدم به الاتحاد السوفيتي القروض لعدد من البلاد الآسيوية والأفريقية ومنها بلاد عربية إذ لا يتجاوز ٢,٥ ٪ ، كما أن تنجانيقا حصلت على قروض من بعض الدول الكبرى بفائدة قدرها ١ ٪ فقط .

قطر

تقع شبه جزيرة قطر على الخليج العربي الذي يتاخم الجزء الجنوبي منه البلاد من ناحية الشرق . وفي الغرب ينتهي الجزء الأدنى من شبه الجزيرة عند درحة سلوة التي تفصل قطر عن الحسا . وتقع البحرين على مقربة من الجزء الشمالي من ساحل قطر الغربي . وفي القسم الجنوبي الشرقي كنيان رملية هالية تمتد شمالا ببحوار الساحل ، وهو ضحل بوجه عام ، مسافة ٢٠ ميلا .

وتبلغ مساحة قطر نحو ٢٠,٧٠٠ كيلو متر مربع ، وهي صحراء جرداء لا أنهار فيها ولكن بها بعض المساء الجوفي الذي لا يصلح لأغراض الغرب أو الرى إلا بعد تكريره نظراً لاختلاطه ببعض المواد المعدنية ، ويمتاز المناخ باشتداد الحرارة صيفاً ويزيد من حدتها ارتفاع نسبة الرطوبة . ويقدر عدد السكان بنحو ٤٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٠,٠٠٠ من العمال المهاجرين من اجتذبتهم النشاط البترولى .

ونظراً لفقر البلاد من ناحية الموارد المائية لهذا فإنها لا تستطيع أن تسد حاجة الطلب المحلي من المواد الغذائية . ولقد كان أهل قطر يعملون من قبل فى صيد اللؤلؤ ولكن هذه الصناعة تضائل أمرها ، شأنها فى ذلك شأن منطقة الخليج بسبب ازدهار صناعة اللؤلؤ الصناعي .

ويعتبر البترول المصدر الوحيد للثروة الأهلية والدخل القومى ولولاه لعانت شبه الجزيرة كثيراً بعد انهيار صناعة صيد اللؤلؤ والأسماك . وتتولى استغلال البترول شركة استثمار البترول (قطر المحدودة) التى أسست فى عام ١٩٥٢ وتغير اسمها فى ٢٤ يونيو ١٩٥٤ إلى « شركة نفط قطر » . وفى أغسطس من عام ١٩٤٩ منح حاكم قطر امتيازاً لشركة أخرى بقصد التنقيب فى المناطق البحرية ولمكتبتها لم تعثر على الزيت فتخلت عن الامتياز . وفى سنة ١٩٥٢

منحت امتيازاً ثانياً بشأن المناطق المغمورة لمركبة شل للتنقيب فيما وراء البحار ، وهو امتياز مفرد لمدة ٧٥ عاماً ويشمل مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ ميل مربع تقريباً .

وبدأ التنقيب في عام ١٩٣٧ ثم اكتشف الزيت في البئر الأولى ، دغان رقم ١٠١ في ١٢ ديسمبر ١٩٣٩ . وترقب العمل في ١٩٤٢ ولكنه استؤنف بعد ذلك بخمس سنوات ، ومد خط أنابيب طوله ٧٥ ميلاً إلى ميناء مسيميد المقام داخل البحر ، ومنذ ذلك التاريخ والإنتاج يتقدم باطراد ، فارتفع من ٠,٠١ مليون طن سنة ١٩٤٩ إلى ٢,٣٠ مليون سنة ١٩٥١ ، ٥,٣٦ سنة ١٩٥٥ ، ٨,٢١ مليون سنة ١٩٦٠ .

وفي عام ١٩٥٢ طبق مبدأ اقتسام الأرباح مناصفة وترتب على ذلك ارتفاع واضح في العائدات البترولية كما يتضح من البيان التالي :

السنة	المبلغ
	(بلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)
١٩٥٦	٣٦
١٩٥٧	٤٥
١٩٥٨	٦١
١٩٥٩	٥٣
١٩٦٠	٥٤

شاطيء الهدنة

بين شبه جزيرة مسندم نهاية الخليج العربي وشبه جزيرة قطر يعرف الشاطئ البالغ طوله ٤٠٠ ميل باسم شاطئ الهدنة Trucial Coast وكان يعرف من قبل باسم شاطئ القراصنة ، ويبسط سيطرة من المشايخ سيادتهم على مساحات متفاوتة من الصحراء ، التي تنتشر فيها المستنقعات المالحة في أماكن متناثرة هنا وهناك . ومساحة الإمارات السبع^(١) لا يمكن تقديرها بدقة وإنما تتراوح بين ٢٠,٠٠٠ ، ٨٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . وتندهر الحياة في قرى الشاطئ وفي قرى واحة البوريمي . وعدد السكان نحو ٨٥,٠٠٠ نسمة منهم ٢٠,٠٠٠ في دى وهى الميناء الرئيسى بالمنطقة . والفقر الذى يسود هذه الجماعات ، إذا ما قورن بالأقطار المجاورة ، يحمل الكثيرين من الأهالى على الهجرة المؤقتة للعمل فى البحرين وقطر أو الكويت حيث مصادر الرزق متاحة بفعل الصناعة البترولية ، إلا أن من المتوقع أن تتضاءل ظاهرة الهجرة نتيجة النشاط البترولى الجديد فى أبو ظبى .

والشاطيء متقطع تتخلله الصخور المرجانية والجور الصغيرة والاعماق السحيقة . وكان السكان يشتغلون قديماً بصيد اللؤلؤ أو الأسماك . ولكن أهمية اللؤلؤ قد تضاءلت كثيراً بسبب تناقص الطلب عليه من جانب الأسواق الأجنبية ، نتيجة التقدم الحديث فى إنتاج اللؤلؤ الصناعى . وإذا استثنينا فى الداخل أماكن نادرة تنعم بالماء وتنمو فيها شجيرات من النخيل ، فإن واحة البوريمي تحتسك كل مظاهر الحياة والزراعة الحضرية .

ورأس الخيمة التى هى آخر هذه المشيخات إلى جهة الشرق ، وأشدّها قحلا

(١) هذه المشيخات هى أبو ظبى ، دى ، الشارقة ، رأس الخيمة ، القيوين (أو أم الجوين) عجماء ، وجفرة .

وفقرأ ، فهي موضع الاهتمام الخاص حيث أعد لها برنامج لينفذ على خمس سنوات بقصد تطوير الزراعة ، ويتكلف مبدئياً نصف مليون جنيه استرليني .

وأبو ظبي^(١) اسم الجزيرة على مقربة من الطرف الجنوبي الغربي لشاطئ الهدنة ، وهو كذلك اسم مدينة على الجزيرة ، واسم مشيخة عاصمتها هذه المدينة . وأنشئت مدينة أبو ظبي حوالي عام ١٧٦١ ، وتدعى السيادة على أراض واسعة تمتد على طول الساحل من خور العديد في الغرب إلى نقطة تقع بين أبو ظبي ودبي في الشرق ، وتمتد كذلك براً إلى مسافة غير محددة حتى تشمل معظم ديرة المناصير ومعظم إقليم الجواء ، وجانباً من واحة البويربي إن لم تكن كلها . وتقع المدينة على الساحل الشمالي للجزيرة في مواجهة البحر ، ولها مرمى جيد عميق ولكنه غير مأمون على ما يقال .

ووارد الماء قليلة ، وتلقى حقولها بقدر يسير من الزراعة ، ولكن معظم الأرض جرداء . ويوجد النخيل من نوع ردي . ويستخدم علفا الماشية ، أما في الداخل فتتروا أعشاب برية في بعض فصول السنة .

ويقوم اقتصاد أبو ظبي على الملاحة والتجارة وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ ، أما في الداخل فيعيش الأهالي على تربية الماشية ورعيها . ولقد انحصرت الملاحة وصناعة الصيد في السنوات الخمسين الأخيرة . وهناك جالية هندية تتفتح بمركز اقتصادي بارز .

لما أن إمارة أبو ظبي قفزت أخيراً إلى عالم الأهمية نتيجة اكتشاف البترول في أرضها ، ودخلت عام ١٩٦٢ في هداد الدول المنتجة والمصدرة للبترول حيث شحنت في يولييه أول ناقل ، من محطة الشحن في جزيرة داس

(١) الحاكم الحالي هو الشيخ شخبوط بن سلطان آل أبو غلاح ، الذي ولد في عام ١٩٠٥ وولى الحكم في ١٩٠٨ .

(من حقل شيف البحري)^(١) . وخلال النصف الثانى من العام بلغ المتوسط اليوى للإنتاج ٢٠,٣٠٠ برميل ، أو ١٦,٤٣٣ بالنسبة إلى السنة كلها ، وتضاعف هذا المتوسط فى منتصف العام التالى . وفى عام ١٩٦٤ ينتظر أن يبدأ الإنتاج فى المناطق العربية من حقل مريان بمتوسط قدره ١٢٠,٠٠٠ برميل فى اليوم . وطبقاً لتقديرات غير رسمية يبلغ الاحتياطى فى حقل مريان ثلاثة بلايين برميل . ويقع العارف الشمالى لهذا الحقل على مسافة ١٢ ميلاً من الساحل .

والدخل الحالى من البترول ١٠ ملايين جنيه وسوف يزداد فى المستقبل ، ومن المتوقع أن يكون لهذه الثروة الجديدة آثارها فى تطوير الحياة من نواحيها المادية والاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة . والمأمول أيضاً أن يستخدم قدر من الدخل فى محاولة لتدبير الموارد المائية بقصد تنمية الزراعة ، لافى أبو ظبى وحدها لحسب بل وفى المشيخات الأخرى أيضاً . ولا شك أن النشاط البترولى سوف يتيح فرص العمل والعيش للكثيرين من أبناء الإقليم كله .

(١) اكتشفت حقل أم شيف الشركة المروقة باسم :

Petroleum Development (Trucial Coast) Ltd

ورأس مالها مقسم بين شركة البترول البريطانية وشركة سيب الفرنسية بنسبة ٣/٢ ، ١/٣ على التوالي .

الفصل العاشر

جمهورية السودان

تبلغ مساحة السودان ٩٦٧,٥٠٠ ميل مربع (أى ٢,٥ مليون كيلومتر مربع) ، ويحده من الشمال الجمهورية العربية المتحدة ، ومن الشمال الغربى ليبيا، ومن الغرب تشاد ، ومن الجنوب الغربى الكنفو (ليوبولدفيل) وجمهورية إفريقيا الوسطى ، بينما تناحاه أوغنده من الجنوب ، وكينيا من الجنوب الشرقى وأثيوبيا من الشرق . وقد تم تعيين وتخطيط الحدود بين السودان وكل من جمهوريتى تشاد وإفريقية الوسطى ، ومع أريتريا ، وكذلك تم تحديد الجزء الأكبر من الحدود بينه وبين أثيوبيا .

وطبقا لإحصاء عام ١٩٥٥ - ٥٦ كان عدد السكان ١٠,٣٦٢,٥٣٦ نسمة وقدّر عددهم فى يناير ١٩٦٢ بنحو ١٢,١ مليون نسمة ، ويعيش حوالى ٧٠ ٪ من السكان فى المنطقة الوسطى .

وبلغ الدخل القومى ٣٤٠ مليون جنبا سودانيا فى عام ١٩٥٩/٦٠ مقابل ٢٨٤ مليوناً فى عام ١٩٥٥/٥٩ ، وكان نصيب الزراعة والرعى وصيد الأسماك ٤٨,٦ ٪ ، كما يتضح من التوزيع التالى (٪) :

٤٨,٦	الزراعة والرعى وصيد الأسماك
١٣,٩	النقل والتوزيع
٨,٨	الغابات
٧,٠	المعارات
٨,٠	الحكومة
١,٥	الصناعة والمرافق العامة

ثم ارتفع الدخل إلى ٣٥٣,٧ مليون جنيه (١٩٦٠/٦١) ، ٣٩٥,٥ مليون في عام ١٩٦١/٦٢ ؛ وزاد نصيب الصناعة بشكل ظاهر ، وترجع الزيادة في السنة الأخيرة إلى الزيادة في إنتاج القطن والمحاصيل الأخرى .

الزراعة :

وتتفاوت التقديرات الخاصة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة ، فيجملها البعض في حدود ٢٠٠ مليون فدان^(١) ، وإن كان الأرجح أن هذا الرقم يتضمن أراضي الرعى ، ولهذا نميل إلى الأخذ بتقدير قسم البحوث الاقتصادية بالبنك المركزي المصري ، الذي يجعل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٢٠ مليون فدان ، وأراضي الرعى ٨٠ مليوناً^(٢) .

وبالرغم من ضخامة هذه المساحة إلا أن المستغل منها فعلاً للزراعة لا يتجاوز ٦ ملايين فدان أى حوالى ٥ ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وبالبالغة ١٢٠ مليون فدان . وتفسير هذا القصور تعبر عنه الفقرة التالية : « ولو تجمع النيل وغيره من الأنهار العظيمة على الوفاء باحتياجات هذه المساحة الضخمة لما أمكن ذلك ، فأى المناطق إذن هى التى تحتاج إلى ماء النيل ؟ الجنوب والغرب والوسط تتمتع كلها بكيفية من الأمطار تسكنى احتياجات الزراعة .بقى الشمال والجزيرة . وفى الجزيرة ثلاثة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة . ومنطقة دنفلة وشندى قد يمكن التوسع الزراعى فهما إلى حد محدود قد لا يتجاوز مليوناً واحداً من الأفدنة ... فليست مشكلة الزراعة هى توافر الأرض الصالحة والماء اللازم . بل الأهم من هذا كله ، الأيدى العاملة »^(٣) . وبتعقيب آخر إن « السودان قليل السكان بالنسبة لموارده ومساحته »^(٤) .

(١) دكتور محمد رياض ، دكتوراة كوثر عبد الرسول : الاقتصاد الأفريقى ص ٢٨٨

(٢) مصدر سابق ، ص ٢٤٢

(٣) الاقتصاد الأفريقى ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨

(٤) شرحه .

وتتركز الزراعة في وسط السودان ، أما في الشمال حيث يندر المطر فإن الزراعة مقصورة على الشريط الضيق على جانبي النيل ، بينما يحد وجود المستنقعات من الاستغلال الزراعي في المنطقة الجنوبية من البلاد. ويلاحظ أيضاً أن اختلاف كميات المطر في المناطق التي تعتمد فيها الزراعة عليه يؤدي إلى تفاوت المساحة المزروعة وبالتالي إلى اختلاف مقادير الإنتاج .

وينبغي أن نميز بين نوعين من الزراعة ، وهما الزراعة التقليدية حيث الرجل وفأسه البدائي هما العامل الحاسم ، والنوع الآخر هو زراعة المحاصيل المعدة أصلاً لأغراض التجارة والتي تشكل الحصة الرئيسة للبلاد من العملات الأجنبية .

والواقع أن الاقتصاد التقليدي يستأثر بنشاط أكثر من نصف السكان ، كما أنه يضم نحو أربعة أحماس المناطق المزروعة . والقسم الأكبر من هذا القطاع عبارة عن الزراعة التي تعتمد على الأمطار ، بينما يشغل الباقي في الرعي بالأساليب البدائية .

وأمم ما يميز الزراعة التقليدية أن الأسرة هي الشكل الرئيسي للتنظيم ، وعلى عدد أفرادها العاملين يتوقف حجم المزرعة . فالمهكلة التي تواجه هذا القطاع لا تتمثل في الأرض أو الماء إذ هما متوافران ، ولا في رأس المال إذ من السهل شراء المعدات الزراعية البسيطة ، وإنما تسكن في قصور الأيدي العاملة . وتتميز هذه الزراعة التقليدية بانتشار نظام الزراعة المتنقلة ، واستخدام ما يعرف باسم زراعة « الحريق » ويقصد بها حرق الحشائش من أجل تطهير الأرض حتى يتسنى زراعتها ، وهاتان الظاهرتان تدلان على عمق المشكلة البشرية أي عدم توافر قوة العمل بالدرجة الكافية .

وفي قطاع الاقتصاد التقليدي إمكانيات واسعة ، بسبب ضخامة المداخات القابلة للزراعة ، ولكن استغلال هذه الإمكانيات يتطلب توافر ظروف معينة

في مقدمتها تيسير وسائل النقل والمواصلات لأنها بحالتها الحالية تشكل عتبة كبيرة ، والعمل تدريجياً على إدخال أساليب التبادل التجاري بتوفير تسهيلات التسويق ، واستعمال الآلات الزراعية للتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة غير أن هذا الأمر وثيق الارتباط بالجهود التي تبذل من أجل رفع مستوى السكان الاجتماعي والثقافي.

وتتركز زراعة المحاصيل النقدية وبخاصة القطن في أرض الجزيرة وفي منطقة طوكر وكسلا ، وفي بقاع أخرى متناثرة . ويزرع القطن في أراضي الري الدائم والري الفيضي وعلى المطر ، وإن كانت أغلبية المساحة تروى ريا صناعيا . ويزرع في السودان نوعان من القطن ، وهما النوع الطويل التيلة (ساكل) وأهم مراكزه الجزيرة وكسلا وطوكر ومناطق المضخات جنوبي الخرطوم ، والنوع القصير التيلة ويزرع في جانبي النيل شمال الخرطوم .

وأهم المحاصيل الزراعية الذرة الرفيعة والدخن والسمسم والقطن والفول السوداني واللوبياء . وتشكل المساحات المزروعة بالذرة الرفيعة والدخن ، وهما الغذاء الرئيسي للسكان أكثر من نصف المساحة المزروعة . وكانت المساحة المزروعة بالذرة ثلاثة ملايين فدان في موسم ١٩٦٠/١٩٦١ ، بلغ إنتاجها ١,١ مليون طن ، وأهم مراكز إنتاجها كردفان ومدينة النيل الأزرق وكسلا . ويشكل الدخن ١٧٪ من المساحة المزروعة ، وحوالي ٨٥٪ منها في كردفان وهو يخصص للاستهلاك المحلي ولا يصدر منه شيء . ويلاحظ أن زراعته لا تحتاج إلى الكثير من الماء ولهذا يزرع في الأراضي الرملية . ويزرع السمسم في مساحة تبلغ ٩٪ من المساحة السككية المزروعة ويستهلك حوالي نصفه في الداخل ويصدر الباقي إلى الخارج . وأهم مناطقه كردفان وجنوبي كسلا ودارفور وأعلى النيل .

والبيان التالي يوضح حالة المحاصيل الثلاثة في المواسم الثلاثة ١٩٥٦/٥٧

- ١٩٦٠/٦١ :

٥٧/ ١٩٥٦		٦٠/ ١٩٦٠		٦١/ ١٩٦٠	
المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
ببالاف	ببالاف	ببالاف	ببالاف	ببالاف	ببالاف
فدان	طن	فدان	طن	فدان	طن
٢,٤٩٢	١,٠٦٧	٣,٠٥١	١,٣١٢	٣,٠٢٦	١,١٠٥
٦٥٨	١٩٤	٧٦٦	٢٧٧	٩١١	٢٢٥
٧٩٣	١٥٣	٩٩١	١٧٩	٦٥٤	١٤٦

ويعتبر القطن على رأس المحاصيل التجارية . وفي موسم ١٩٦٢/١٩٦٣ بلغ الإنتاج ٣,٣٦٣,٦٢٧ قنطارا في مساحة قدرها ١,٦٥٠,٩٣٢ فدان ؛ وكان متوسط إنتاج الفدان ٣,١٥ قنطار .

وكان الإنتاج من الأقطن الطويلة التالية ٢,٩٢٩,٣٤٥ قنطار في مساحة قدرها ٧٣٣,١٠٧ فدان ؛ ومتوسط إنتاج الفدان ٣,٩٩ قنطار . وأهم مناطق هذا النوع مشروع الجزيرة (١,٨٦٢,٧٧٦ قنطار في ٤٨٣,٧٠١ فدان رويت من خزان سنار) الزيداب ؛ شندي ، بربر ، مروى ، دنقلا ، أبو جبل ، طوكر ، جبال النوبة (٣٢٦,٨٤١ قنطار في ٢٤٨,٠٠٠ فدان) . مشاريع الاستوائية (٣١ ألف فدان) وأعلى النيل ، والقضارف (٣٢٢,٧٠٥ فدان) .

وبلغ الإنتاج الكلي من الأقطن المتوسطة والقصيرة التالية في الموسم نفسه ٣,٩٤٢,٨٢٢ قنطار في مساحة قدرها ٣٣٢,٨٢٥ فدان ؛ ومتوسط إنتاج الفدان الواحد ١,٣٠ قنطار .

واقدمت زراعة القطن في السنوات العشر الأخيرة فزادت المساحة من ٦٥٢ ألف فدان في السنة ١٩٥٣/ ١٩٥٤ إلى ١,٦ مليون فدان في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ .

هذا وتوجه حكومة السودان اهتماما متزايدا إلى زراعة المحاصيل النقدية (١٥ - اقتصاديات)

الأخرى خلاف القطن ومن المشروعات ما بدأ تنفيذه في مديريات الاستوائية والنيل الأزرق وبحر الغزال . ويوضع التركيز في مديرتي الاستوائية وبحر الغزال على زراعة البن ، وقد تم تخطيط ١٦ ألف فدان لهذا الغرض في موسم ١٩٦٣/١٩٦٤ . وسيجرى توزيع الأراضي قطعاً تتراوح بين ٥٠ فداناً . ٢٠٠ فدان على الأفراد ، ترتفع إلى ٥٠٠ فدان على الجمعيات التعاونية والتمركت .

تجربة مشروع الجزيرة :

تتكون منطقة الجزيرة من سهل طبعي تبلغ مساحته ٥ ملايين فدان ، بين النيل الأزرق والنيل الأبيض جنوبي الخرطوم . ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار بين ٧ بوصات بالشمال ، ١٨ بوصة في الجنوب ، ويعتبر شهراً يولييه وأغسطس أكثر فترات السنة أمطاراً بينما لا يكاد يسقط المطر خلال أشهر الشتاء . ولهذا فقبل تنفيذ المشروع كان المزارعون الرعاة من أهل المنطقة يهاجرون صوب الجنوب حيث ظروف المرعى أفضل . ونظراً لقلة الحشائش كانت المساعز تمثل العنصر الرئيسي من الثروة الحيوانية .

وثمة اعتبارات تسكن وراء اختيار المنطقة لتنفيذ هذا المشروع . وهي :

أولاً : من الناحية الطبوغرافية نجد أن الانحدار التدريجي البسيط من الشمال إلى الجنوب ومن النيل الأزرق إلى النيل الأبيض جعل تسوية الأرض عملية قليلة التكاليف وسمح بالرى في يسر . وفي الوقت نفسه نجد أن شواطئ النيل الأزرق مرتفعة بدرجة كافية فوق منارعا أناح بناء السدود للتحكم في النهر وخزن الماء .

ثانياً : طول فترة الجفاف خلال فصل الشتاء جعل من السهل التحكم في الأمراض والحشرات التي تفكك بالنبات ، كما تستخدم هذه الفترة لاجتثاث جميع نباتات القطن . وعلاوة على ذلك فإنها تسمح بزيادة تشقق التربة فينفذ من خلالها الماء والهواء .

ثالثاً : والتربة ذاتها تسكونت من رواسب الطلي عبر العصور بعد فيضان النيل على الأرض . كما أنها غنية بالمعادن اللازمة لغذاء النبات . أضف إلى هذا أن تماسك التربة حال دون ظهور الآثار السيئة التي تترتب على ارتفاع مستوى الماء الباطني ، وقلل من الفقد عن طريق التسرب من الترع .

إلا أن هذه المزايا تقابلها عيوب لها أهميتها . فالأمطار الغزيرة التي تسقط فوق الحقول المتروكة بوراً خلال السنة السابقة لزراعة القطن يترتب عليها نقص الغلة لأنها تسبب كثرة نمو الأعشاب وبذلك تخلق بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات وانتشار الأمراض . وتماسك التربة الشديد عقبة كبيرة في وجه العرف ، كما أن تراكم الماء يحث من نمو النبات .

وكانت مقدمة المشروع لإنشاء سد سنار على النيل الأزرق لحزن كية من الماء تبلغ ٤٤٨ مليون متر مكعب . وحددت إتفاقية المياه المعقودة مع مصر في عام ١٩٦٩ السكبية المرخص بها لمنطقة الجزيرة . وتبلغ المساحة الداخلة في نطاق المشروع حوالي مليون فدان ولا يروى منها سنوياً سوى النصف . ولقد بدأ السودان في تنفيذ مشروع المناجل الذي يهدف إلى زيادة المساحة التي تدخل في دائرة نظام الري بحوالي ٨٣٠ ألف فدان . غير أن استغلال منطقة الجزيرة على الوجه الأكمل لن يتحقق إلى بعد إتمام السد الجديد عند الروصيرص الواقعة على النيل الأزرق قرب الحدود الأنثوية ، وهو من المشروعات الأساسية في الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سنعرض لها في موضع قادم .

وحوالي ربع المساحة الداخلة حالياً في المشروع مخصصة لزراعة القطن الطويل التيلة . واستخدمت الآلات في كثير من العمليات الزراعية ، وإن كان المجال ما يزال موفوراً للتوسع في ذلك . ويتم حطج القطن في محالج تديرها لجنة الجزيرة ويصدر القطن المحلوج ومعظم البذرة هن طريق ميناء بور سودان . وإلى جانب القطن تزرع محاصيل أخرى أهمها الدرة وهي الغذاء الأساسي ،

ثم اللوبيا وهي للعلف الرئيسى للحيوان هناك . والحيازة فى الوحدة الفردية فى العادة ١٦.٥٧ هكتار يزرع منها سنوياً ٤٢ قطنا ، ٣١ بالذرة ، ٢١ باللوبية ، ويترك الباقي بوراً حتى يستعيد خصوبته .

إلا أن أهم جوانب هذا المشروع الكبير النظام الذى يقوم عليه . فعند ابتدائه أمت الحكومة والمنفعة ، لا الملكية ، فأعطى للملاك ريع يعادل أعلى سعر بالسوق قبل بدء المشروع ، ومنحت لهم ولائقهم الأولوية فى تخصيص الحيازات التى توجر . ويحرم شراء الأرض على غير سكان المنطقة أو الحكومة . إلا أن الحكومة درجت على شراء الأرض بحيث صادرت لها ملكية أكثر من ثلث مساحة الأراضى التى يشملها المشروع .

وهذا التنظيم يعطى على مزاي معينة منها :

- ١ - توجيه الزراعة والرقابة على أساليبها بما يتفق مع المصالح العام .
- ٢ - منح المضاربة فى الأرض ، أو تركز ملكيتها فى يد قلة من الأفراد ، أو تجزئتها إلى وحدات غير اقتصادية بفعل نظام الوراثة .
- ٣ - توفير الأطمئنان للزراع .
- ٤ - عدم السماح بخلق طبقة من المزارعين الذين لا يقيمون فى الأرض .

وتقسم الأرباح الصافية بين الشركاء الثلاثة وهم المزارعون ولجنة الجزيرة (وكانت عملها الشراكات قبل تأميم المشروع فى عام ١٩٥٠) بالنسب المنوطة الآتية : ٤٠ للزراع المستأجرين ، ٤٠ للحكومة ، ٢٠ للجنة . ويلاحظ أن المعروفات المتعلقة بالخليج والنقل والتسويق نخم من الإيرادات الإجمالية قبل التوزيع . وعلى كل من الشركاء التزامات إزاء النصيب الذى يحصل عليه :

(أولاً) فعلى الحكومة أن توفر تسهيلات الأرض والماء والأبحاث ، وهى تستخدم قدراً كبيراً من الدخل الذى يؤول إليها فى سداد القروض التى

سبق عقدها تمويل المنشآت الهندسية الكبرى التي تكلفت -حوالى ١٣٨٨ مليون جنيه (استرلينى) .

(ثانيا) وعلى المستأجر توفير المال اللازم لإنتاج المحاصيل وتسليمها إلى المحطات التى أقيمت خصيصا لهذا الغرض . وحيازته مكفولة مادام يحافظ على المستوى المطلوب من الكفاءة . وبالإضافة إلى نصيبه من إيراد محصول القطن فإن له الحق الكامل فى المحاصيل الأخرى .

(ثانيا) أما المسؤوليات الملقاة على عاتق اللجنة فتتلخص فيما يأتى :

(١) إدارة المشروع بتوفير المعدات الرأسمالية وصيانتها مثل المحال والبيوت والمكاتب والقرع الصغيرة .

(ب) تمويل النقل والحلج والتسويق .

(ح) إقراض المستأجرين - إذا دعت الحال - للإئفاق على عملياتهم الزراعية .

(و) المحافظة على مستوى البذور والعمل على تحسينها وإحلال غيرها مما هو أفضل غلة .

هذا ، وبالرغم من التقدم الزراعى الذى شهده السودان ، فلا يزال المجال واسعا أمام مزيد من التقدم :

(١) تنفيذ مشروعات الري الواردة فى الخطة العشرية للتنمية . وكذلك من الأعمال التى تؤدى إلى رفع مستوى الزراعة فى الجنوب معالجة موضوع المستنقعات .

(٢) التوسع فى تطبيق الأساليب العلمية الحديثة والعمل التدرجى على التخلص من نظام الزراعة التقليدية ، وفى مقدمة ذلك استخدام المخصبات

الكبائية حسب نوع القرية والنبات، وتعميم دورة زراعية سليمة، وإنشاء شبكة من وسائل الصرف وهذه ضرورة لا غنى عنها، واستعمال الآلات وبخاصة حيث تسرد الراحة المتسعة ولا تتوافر الأيدي العاملة.

(٣) ومن أجل الاستفادة من المناطق الداخلية لأغراض التصدير إلى الخارج أو التسويق في مراكز الاستهلاك الداخلي، فلا بد من إنشاء شبكة قوية من طرق النقل والمواصلات.

الغابات :

يمكن أن نتعرف في السودان على خمسة أقاليم نباتية، وهي :

الاقليم	المساحة	متوسط المطر السنوي
بالبحر	بالبحر	بالمليمتر
الصحراء	٢٨٠٠٠٠	٧٥ — ٠٠
شبه الصحراء	١٩٠٠٠٠	٣٠٠ — ٧٥
السافانا	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠ — ٢٠٠
المستنقعات	٩٥٠٠٠	١٦٠٠ — ٧٠٠
الأجزاء الجبلية	٢٠٥٠٠	٢٠٠٠ — ٥٠٠

وتتركز غابات السودان في إقليم السافانا والمناطق الجبلية، وتقدر مساحتها بنحو ٤٠٢٥٠٠ ميل مربع أى ما يعادل ٤٠ في المائة من المساحة الكلية للبلاد.

وتشرف مصلحة الغابات على غابات السودان كلها من الناحية الفنية، أما لإشرافها الإدارى فقصور على الغابات المركزية المحجوزة، والى تقدر مساحتها بأكثر من ٢٥ مليون فدان. وأكبر الغابات المحجوزة نلقاه في جنوب البلاد، أما ما يوجد منها في الشمال والوسط فأصغر مساحة وإن كان أكبر

قيمة . والفرض من هذا الحجز ليس حظر استغلالها ، وإنما هو مراقبة قطع الأخشاب حتى يصبح في الإمكان غرس أشجار جديدة مكان اتى يجرى قطعها ، فسكان الهدف هو المحافظة على الثروة في هذه المناطق . وبلا حظ أن الحكومة تراعى في تطبيق هذه السياسة عدم العدوان على الاراضى الصالحة للاستغلال الزراعى ، أو كما قالت في بيان لها بهذا الصدد ، أن حجز الغابات يقتضى تنظيم وتحديد امتيازات الأهالى بالمنطقة التى تقام فيها الغابة ، إلى درجة ما .

وتعتبر الغابات المصدر الرئيسى لخشب الحريق والفحم النباتى . ويقدر ما تستهلكه البلاد سنوياً في هذه الأغراض بأكثر من ٢٠ مليوناً من الأمتار المكعبة . ويبلغ متوسط الإنتاج السنوى من الخشب المنشور مليون قدم مكعب ، وهذا ما يعادل نصف احتياجات السودان من الخشب المنشور ، بما فى ذلك جميع فلنسكات السكة الحديدية . ويستخدم الأهالى مقادير ضخمة من أخشاب الغابات فى حياتهم المنزلية واليومية ، مثل عمل الأثاث والمباني والأبواب والنوافذ . والزرائب والمحاريث والسوافر والمراكب وأيادى الآلات الزراعية ، وما إلى ذلك من الأشياء التى لها أهمية فى بعض ضروب النشاط الاقتصادى . وقد ، محمد كامل شوقى ، فى مقال نشر بمجلة « الرائد العربى » ، مقادير الأخشاب والخطب الموجودة فى مختلف الأقاليم النباتية بالسودان على الوجه الآتى :-

تقدير حطب الحريق
وأعمدة الماني
(بالأمطار المكعبة)

—	٤٩٠٠٠٠٠٠٠	شبه الصحراء
٣٦١٠٠٠٠٠٠	١٣٠١٠٠٠٠٠٠	السافانا
—	٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠	المستنقعات
١٦٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	المناطق الجبلية

ويعتبر الصمغ العربي المحصول النقدي الوحيد بالغابات ، وأهم مراكز إنتاجه كبدان ودارفور وكسلا ومديريات النيل الأزرق . وهو يشغل المركز الثاني في الصادرات السودانية بعد القطن ، إذ تقدر قيمة المصدر منه -حوالي ٦ ملايين جنيه في السنة . وتبلغ السكية التي تصدرها البلاد حوالي ٥٠٠٠ طن في السنة ، وهذا يعادل ٩٥ في المائة من التجارة العالمية في هذه المادة

ومن منتجات الغابات أيضا العاج النياقي المشهور باسم الدوم ، وبعض الأنواع التي تستخدم في الدباغة وحمل العقاقير، وزيت اللؤلؤ وزيت النخيل، واسكنها تفتح بمقادير محدودة وتستهلك كلها في الداخل .

ولا تنف أهمية الغابات عند هذا الحد ، بل إن الأشجار تفرح وتقطع أحيانا لرعى الإبل ، كما يشتمل غذاء السكان في بعض مناطق السودان على أنواع من الفواكه التي تنتجها الغابات مثل المرديب والديب والالوب والنبق والجيز والدوم . كذلك يستخدم الرماد المتخلف من حرق الأشجار كسماد في بعض المناطق الزراعية . ويتخذ الأهالي في بعض الجهات رماذ أشجار معينة مثل شجرة البشم بدلا من ملح الطعام .

وإلى جانب هذه الفوائد المباشرة ، فإن للغابات منافع جمّة غير مباشرة ، حيث تساعد على حفظ التربة وموارد المياه ، وتخفيف أضرار الرياح الحارة الجافة ومقاومة زحف الصحراء التي تهدد الزراعة .

الثروة الحيوانية :

ويقدر أن حوالى ٣٠ فى المائة من السكان يعيشون حياة البداة أو شبه البداة ، كما أن نسبة كبيرة أيضا من المشتغلين بالزراعة يمارسون تربية الحيوان ؛ ولهذا تعتبر الثروة الحيوانية من العناصر الأساسية فى المنتج القومى وفى التجارة الداخلية والخارجية . ولقد زاد عدد رؤوس الثروة الحيوانية خلال السنوات الأخيرة زيادة واضحة ، ويرجع هذا إلى الجهود التى بذلتها الحكومة فى سبيل مكافحة أمراض الحيوان ، والتوسع فى الخدمات البيطرية . ولكن المجال لا يزال واسعا للتحسين ، سواء فى العدد أو النوع ، كما يقتضى الأمر توجيه مزيد من الاهتمام إلى عمليات السلخ . والجدول التالى يبين أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ١٩١٧ - ١٩٦٠ :^(١)

السنة	جمال	ماشية	أغنام	ماعز
١٩١٧	٢٢٣٥٥٥	٧٥٢٩٧١	١٢٦٦٧٨٨	١٢١٥٦٦٠
١٩٣٦	٤٧٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
١٩٥٦	٢٠٠٠٠٠٠	٦١٠٧٠٠٠	٦٩٤٦٠٠٠	٥٧٤٨٠٠٠
١٩٦٠	٢٠٠٠٠٠٠	٦٩١٦٠٠٠	٦٩٤٦٠٠٠	٥٧٨٨٠٠٠

ولاشك أن الزيادة التى يدل عليها الجدول ترجع إلى الأسباب التى أشرنا إليها ، إلا أنه ينبغى ألا نسقط من اعتبارنا فى الوقت نفسه ، تقدم الأساليب المستخدمة فى الإحصاء إذ أصبحت أكثر دقة وبذلك أمكن فى السنوات الأخيرة الحصول على بيانات أوفى نسبيا بالقياس إلى ما كان عليه الأمر فى عام ١٩١٧ مثلا .

وتلعب الثروة الحيوانية دوراً له أهمية فى تجارة السودان الخارجية ، وقد بلغت قيمة الصادرات ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٤ تقريباً ، مليون جنيه فى عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، كما يتضح من البيان الآتى :

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، ص ٢٤٦ .

القيمة بالآلاف جنيهه سودانى الكميصة

الصادرات من :	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٦١
الجمال (بالرأس)	٦٣,١٢١	٥٣,٠٤٤	٣,١٩٦	١,٨٧٩
الجلود (بالطن)	٤,٧٥٣	٤,٧٢٦	١,٠٢٥	١,٠٣٩
الماشية (بالرأس)	٣٩,٩٩٢	٢٣,٢٤٠	٩٦٧	٨٠٧
الأغنام (٥)	٧٥,٣٣٣	٩٩,٥٤٥	٥٠٤	٩٦٥
			٤,٦١٢	٤,٣٩٤

وفى الإمكان أن تزيد الصادرات من الثروة الحيوانية إذا توافرت طرق النقل والمواصلات . ويلاحظ ضعف نسبة الصادرات من الماشية بالقياس إلى عددها ، وهذا يرجع إلى أن أغلبها موجود فى الجنوب ، حيث لها أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحياة الاجتماعية والتقاليد السائدة لدى القبائل ، فهى معيار الثراء والمركز الاجتماعى ، كما أنها المهر الرسمى فى حالة الزواج ؛ ولذلك لا تميل القبائل إلى التفریط فيها . ويصدر السودان الجمال وأهم مناطقها بالشمال ، وأعداداً من الأغنام إلى الجمهورية العربية المتحدة . ولا تصدر المساهن من البلاد .

ومن النواحي التى توليها خطة التنمية العشوية ، الثروة الحيوانية حتى يتسنى مواجهة الزيادة المطردة فى الاستهلاك المحلى من اللحوم بسبب اتساع نطاق الحياة الحضرية ، وحتى يمكن من جهة أخرى التوسع فى تصديرها سواء بصورتها الحية أو على هيئة منتجات كالجلود على اختلاف أنواعها أو بتمية اللحم سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير .

الثروة المعدنية :

وتدل الأبحاث الجيولوجية التى أجريت . على وجود أنواع مختلفة من المعادن ، مثل الذهب والجرافيت والكبريت والسكر وميت والمنجنيز والحديد

والزنك والنيحاس والطلق والكاولين والحجر الجيري والجبس والرمال السوداء .

ويجرى استغلال الذهب في بقاع متفرقة مثل الدويشات في جنوب وادي حلفا وفي مديرية كسلا ، إلا أن الإنتاج ضئيل لم يتجاوز ١٥٠٠ أوقية في عام ١٩٦١ . وقد جرى تأجير منهم حفرة النحاس إلى إحدى الشركات الأجنبية لتتولى استغلال المعدن .

ويجرى تصدير بضع آلاف من الأطنان من المنجنيز سنويا ، كما بدأ استغلال الميكنسا البيضاء . وفي عام ١٩٦٢ بدأ استخراج معدن الكروميت من التلال الواقعة في القسم الجنوبي من مديرية النيل الأزرق . وقامت في بورسودان صناعة كبيرة لاستخراج الملح من مياه ساحل البحر الأحمر ، والإنتاج كاف لاسد الاحتياجات المحلية ، فضلا عن تصدير مقادير طيبة وقد بلغ الإنتاج ٦٤,١٢٥ طنا في عام ١٩٥٧ . ويوجد الحديد في المديرية الشرقية والجنوبية ، وكانوا يستخرجونه في الماضي ويصرونه بوسائل بدائية .

غير أن تنمية الثروة المعدنية تتطلب القيام بدراسات واسعة النطاق لتحديد مواضع المعادن المختلفة في جميع أنحاء البلاد ، وتقدير المدخرات منها حتى يتبين مدى إمكانيات استغلالها استغلالا تجاريا . وكذلك يقتضى الحال التوسع في شبكة النقل والمواصلات ، وهي عنصر أساسي بالنسبة إلى هذا القطاع من الاقتصاد القومي في بلد شاسع الأرجاء كاسودان .

ولم يثبت وجود الفحم بكميات كافية ، وكذلك لم يعثر على البترول حتى الآن ، ولهذا تستورد مقادير كبيرة من الفحم والمشتقات البترولية من الخارج .

الصناعة :

كانت المنشآت الصناعية القائمة في السودان قبل الحرب العالمية الثانية تتركز في نواح رئيسية ثلاث وهى :

(١) معالجة وإعداد طائفة من المنتجات الزراعية ، مثل حليج اقطن ، والنسيج ، وعصر الزيوت وبخاصة من السمسم وبذرة القطن .

(٢) المرافق ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والموانئ والنقل النهري وتوليد الكهرباء .

(٣) الورش الهندسية والجراجات ، وما في حكمها من المنشآت التى تنولى أعمال الصليحات اللازمة لاعداد والسيارات .

وحدث قدر من النشاط المحدود خلال الحرب في بعض الصناعات نتيجة الصعاب القائمة في وجه الاستيراد . ثم اطردت عملية الإنشاء الصناعى في السنوات الى أعقب انتهاء الحرب ، نتيجة ازدياد النشاط الزراعى والتجارى وازدياد العمران واطراد الزيادة في عدد سكان المدن والمناطق الحضرية ، ويسبب الشهور العام بضرورة العمل على توسيع قاعدة الإنتاج القومى فلا يظل اقتصاد البلاد قائما على التخصص في إنتاج المواد الأولية . وأخذ رأس المال الوطنى يسهم في العملية حيث وجهت بعض الفئات التى استفادت من النشاط الزراعى والتجارى جانباً من الاموال التى جمعتها الى ميدان الصناعة . ومن العوامل التى كانت مشجعة على التصنيع إصدار قانون تشجيع استثمار رأس المال الاجنبى في البلاد في عام ١٩٥٦ .

وشهدت السنوات التالية للحرب لإنشاء عدد من المصانع لمختلف المنتجات التى يشتد طلبها الطلب المحلى ، فأنتهى مصنع للأسمتت في مدينة عطبرة (١٩٤٩) ، مصنع لعمل البيرة بالخرطوم (١٩٥١) ، مصنع لتعليب

للحوم في كوستي (١٩٥٢) ، ومصانع لعمل الأدوات المنزلية من الألمنيوم في منطقة الخرطوم وأم درمان (١٩٥٦) ، مصنع للسجائر في واد ممدني (١٩٥٨) ، كما قامت بالخرطوم صناعة الأواني الزجاجية .

وهذا إلى جانب الحرف اليدوية والصناعات المنزلية التقليدية ، التي لا تزال منتشرة في البلاد وبخاصة في المناطق الداخلية ، والفرض منها هو سد حاجة السكان المحليين المحدودة .

ويمكن القول إن السودان حقق الاستكفاء الذاتي فيما يتعلق بالإنتاج من الأسمنس ، والأواني والأوعية المصنوعة من الزجاج ، والمشروبات والملح ، كما استطاع أن يحقق استكفاء جزئيا في السجائر والصابون والمصنوعات الجلدية وأدوات الألمنيوم .

وتولى الحكومة الحالية الصناعة اهتماما متزايدا ، وكان في مقدمة التدابير التي اتخذتها في هذا الصدد إنشاء البنك الصناعي السوداني في عام ١٩٦١ ليساعد على تمويل حركة الإنشاء والتوسع الصناعيين في القطاع الخاص . كذلك تضمنت الخطة العشرية للتنمية تخصيص مائتيه ٢٣ ٪ من حصة الإنفاق ، على الصناعة حتى يرتفع نصيبها من المنتج القومي من ٢٣ ٪ وهو المستوى الحالي إلى ١٧ ٪ في نهاية الخطة ، على أن يزداد الاهتمام بعد ذلك بهذا القطاع . ومن المشروعات الجديدة لإنشاء مصنعين للسكر أحدهما في الجند وقد تم في عام ١٩٦٣ ، كما بدأ العمل في إنجاز المصنع الثاني في خشم القربة .

إلا أنه يلاحظ على الصناعة في السودان الأمور الآتية :

أولا : بالرغم من التقدم الظاهر وبخاصة في السنوات الخمس الأخيرة حتى أنه قدرت قيمة الإنتاج الصناعي بنحو ٣٧ مليون جنيه في عام ١٩٦٢ ، إلا أن الصناعة لا تزال في مراحلها الأولية من النمو بحيث لا تشكل كائنا ما كان من

٩. من المنتج القومى ، كما لا تزال البلاد تستورد مقادير كبيرة من السلع الصناعية وبعضها مما يتسنى إنتاجه فى داخل البلاد ، كما يتضح من البيان التالى عن عام ١٩٦١ :

الواردات من	القيمة بالآلاف جنيه سودانى
سكر	٤,٠٢٨
منسوجات	٢,٩٧٠
أسمدة	١,٦٩٢
أحذية	٩٤٨
زكائب الجوت	١,٥٩٠
سجائر وطباق	٩٥٢

ثانياً : أن عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية الحديثة مملوك لمشروعات أجنبية وإن كنا نلاحظ اتجاهها نحو السودان كما يتجلى من شراء الحكومة لشركة السودان للنور والكهرباء فى عام ١٩٥٢ ، كما اشترى رأس المال السودانى الخاص مصنع الملح القائم فى بور سودان .

ثالثاً : يغلب القطاع العام على صناعة حلبج القطن ونشر الأخشاب والمنافع العمومية . أما الصناعات التحويلية والصناعات الأخرى فمعظمها مملوك لرأس المال الخاص . وما يشهد بإطراد الزيادة فى نشاط الأخير أن القروض الطويلة الأجل التى قدمت للمشروعات الصناعية الخاصة بلغت ٣,٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧ مقابل ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥١ .

رابعاً : يعانى التقدم الصناعى من عدم وجود القوة المحركة كالفحم والبتروىل ، وسوف يتم إنشاء معمل لتكرير حوالى مليون طن من البتروىل الخام فى السنة وتقوم به مجموعة شل وشركة البتروىل البريطانية .

التجارة الخارجية :

شهدت التجارة الخارجية في السودان تقدماً مطرداً واضحاً خلال ربع القرن الأخير ، بل لقد بلغت الزيادة في قيمة التجارة السككية ٢٧٤ ٪ خلال السنوات العشر ١٩٤٧ - ١٩٥٧ ، كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	القيمة (بالمليون جنيه سوداني)
١٩٣٧	١٤,٤
١٩٤٧	٣١
١٩٥٧	١١٦,٦
١٩٦١	١٤٣,٧
١٩٦٢	١٦٨

وخلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٦ كان الميزان التجاري لصالح السودان باستثناء سنة ١٩٥٢ ، إلا أنه يلاحظ بالنسبة إلى السنوات الخمس ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، أنه فيما عدا سنة ١٩٥٩ فقد كان الميزان التجاري في غير صالح البلاد ، كما يتضح من الأرقام الواردة بالجدول التالي . ويرجع معظم السبب في هذه الظاهرة الأخيرة إلى التوسع في الاستيراد لمواجهة مطالب الأعمال الإنشائية إلى جانب ارتفاع مستوى المعيشة وازدياد الحاجة إلى أنواع من السلع الصناعية لم يتمكن الإنتاج المحلي من إشباعها .

السنة	الصادرات	الواردات	العجز (-) أو الزيادة (+)
	(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)		
١٩٥٧	٤٨,٨	٦٧,٥	١٨,٧ -
١٩٥٨	٤٦,٣	٥٩,٤	١٣,١ -
١٩٥٩	٦٦,٨	٥٧,١	٩,٧ +
١٩٦٠	٦٣,٤	٦٣,٧	٠,٣ -
١٩٦١	٦٢,٢	٨١,٥	١٩,٣ -
١٩٦٢	٧٩	٨٩	١٠,٠ -

وتسكون الصادرات الأساسية من القطن ومنتجاته وتراوحت نسبة المصدر منها ما بين ٦٠، ٨٠ / خلال السنوات العشر الأخيرة . ويرجع السبب في هذا التقلب إلى حالة الطلب من جانب الدول الصناعية ، كما يؤثر تذبذب الأثمان في حصيلة البلاد من صادرات القطن ومنتجاته . كذلك يرجع بعض السبب في تقلب كمية الصادر إلى العوامل المتعلقة بسقوط الأمطار وإن كان معظم الإنتاج يجري بالمناطق التي تعتمد على الري وبخاصة في إقليم الجزيرة وهي أكبر منتج للقطن الطويل الثيلة . وتفاوتت قيمة الصادر من الصمغ العربي بين ٦، ٧ / من مجموع صادرات البلاد . وبالرغم من أن السودان يكاد يحتكر السوق العالمية من ناحية هذه المادة إلا أن من أكبر العوامل التي تحد من التوسع في استخراجها ارتفاع تكاليف جمعها من الغابات . وحدثت زيادة واضحة في قيمة الصادرات من الحبوب الزيتية (وتراوح نسبتها بين ٥، ١١ /) ومن الحيوانات ومنتجاتها (٣-٦ /) ، غير أن الصادرات من الحبوب الزيتية تتأثر أحياناً بمطالب الاستهلاك الداخلي . وبعد إنشاء مصنع كوستي بدأ تصدر اللحم المعبأ في العلب ومستخرجاته .

الصادرات (بملايين الجنيهات السودانية)

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	
٣١	٣٣١	٤٠١	٢٣٣٨	القطن المحلوج
٣٣٧	٢١١	٤٣٣	١٢٥	بذرة القطن
٦١	٧٢٠	٥١	٥٤	الصمغ العربى
٤٢٢	٤٢٩	٢٢٨	٢٢٤	السهم
١٢	١٢٠	١٢١	١٢٠	الجلود المدبوغة
١٢٩	٢٢٨	١٢٧	٠٢٤	الذرة
١٢٤	٢٢٢	١٢٦	١٢٠	الجمال
١٢٢٩	٩٢٩	١٠٢١	١٠٢٨	صادرات أخرى

ويشير تقرير بنك السودان عن سنة ١٩٦١ إلى ظاهرة في تلك السنة وهي أن قيمة الصادرات من القطن كانت أقل من قيمة الصادرات الأخرى ، وهذا ينم عن الاتجاه الجديد للسياسة الاقتصادية والذي يعتبر من أهداف الخطة العشرية وهو تنويع الإنتاج حتى لا تظل مقدرات البلاد الاقتصادية تحت رحمة محصول واحد وهو الظاهرة التي تميز الاقتصاديات المتخلفة بوجه عام .

وتتكون الواردات من السلع المصنوعة مثل الأقمشة والسكر ، ومن المشتقات البترولية نظراً لعدم توافر البترول أو الفحم بالبلاد ، ومن معدات وعربات النقل ، فضلاً عن الآلات والمركبات الكهربائية . وبالحظ على الواردات :

أولاً : أنها أكثر تنوعاً منها في حالة الصادرات .

ثانياً : أنها أقل تقلباً من الصادرات نظراً لأنها تتكون بصفة أساسية

من السلع المصنوعة، والمعروف أن التقلبات في أثمانها بالأسواق العالمية أقل منها في حالة المواد الأولية .

ثالثاً : التضاؤل التدريجي في النسبة بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية، فقد كانت ٢ : ١ في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، فأصبحت ٣ : ٢ خلال السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٦ . وبينما تضاعفت قيمة الواردات من السلع الرأسمالية فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٦ فإن الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية لم تسكن بأكثر من ٥٠٪ خلال هذه السنوات نفسها^(١) وهذه الظاهرة تعكس التطور الاقتصادي المسام ، كما أنها سوف تطرد بسبب تنفيذ المشروعات الإنتاجية الواردة بالخطة العشرية من حيث التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والتقليل من استيراد طائفة من السلع الاستهلاكية بسبب الاهتمام الموجه إلى الصناعة في الخطة المشار إليها ، ومن ذلك مثلاً أن من المتوقع أن يهبط أو يتوقف الاستيراد من السكر بعد نجاح زراعة قصب السكر في السودان وبعد أن تم مصنع الجنييد وبدأ العمل في المصنع الآخر في خشم القرية ، كما سوف يكون للتوسع في صناعة نسج القطن أثر طيب من هذه الناحية .

والجدول التالي يوضح واردات السودان خلال السنوات ١٩٥٨ - ١٩٦١ (القيمة بملايين الجنيهات السودانية)^(٢) :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	
٥٨١	٤٨٨	٤٧٧	٤٨٨	منتجات بترولية
٩٧٣	٨٧٢	٧٥٥	٥٨٨	أقمشة قطنية
٢٠٩	٢٧٢	١٥٥	٠٨٨	و من الحرير الصناعي
٤٧٠	٣٧٧	٣٧٧	٣٧٨	سكر (مكرر)
٣٧٦	٢٧٠	٣٧٥	٢٧٦	شاي
١٧٢	١	٢٧٢	١٧٣	بن
١٠٣	١٠٦	١٠٩	٠٠٩	دقيق قمح
٦٧٧	٥٥٥	٤٨٨	٨٧٧	معادن أساسية ومنتجاتها
١٣٧٧	٦٧٩	٣٧٧	٦٧١	آلات ومركبات كهربائية إلخ
١٠٠٩	٨٧٥	٦٧٥	٧٧٩	عربات نقل وسيارات وأجزاءها
٢٢٧٨	١٨	١٥٠٩	١٦٧٧	واردات أخرى

المواصلات :

تعتبر السكك الحديدية قليلة جداً بالقياس إلى مساحة البلاد إذ يبلغ طولها ٥٢٢٥ كيلو متراً في عام ١٩٦١ ، وهي نسبة ضئيلة للغاية . وكان إنشاء الخطوط الحديدية بغرض خدمة تجارة المصادر ، ومن ذلك الخط من الجزيرة حيث مزارع القطن إلى كسلا ومن ثم إلى بور سودان وهو الميناء الرئيسى للتجارة الخارجية . وهناك أيضا الخط الممتد إلى الأبيض عاصمة مديرية كردفان التي يتركز فيها إنتاج الصمغ العربي ، وكذلك الخط الممتد من الخرطوم إلى حافا لتيسير الاتصال بمصر ويبلغ طوله ٩٢٤ كيلو متراً .

وبالرغم من الاهتمام بإنشاء الطرق البرية فإنها ما تزال محدودة في السودان الشمالى نجد أن الطرقات عبارة عن دروب يكاد أن يستحيل استخدامها إثر سقوط الأمطار مباشرة . وفي مديرية أعالي النيل يقتصر استخدام العارقي على الفترة الممتدة بين شهرى يناير ومايو . وتوجد في مديرية الاستوائية

وبحر الغزال طرق جيدة تصلح لسيير السيارات على مدار السنة ، وإن كان من المستحيل السير في الطرق الفرعية بعد فزة سقوط الأمطار .

ولهذه الاعتبارات تعتبر المجارى المائية أهم وسائل النقل والاتصال في السودان ، وإن كانت تحد من هذه الأهمية بعض العوائق الطبيعية مثل الجنادل في الشمال والسدود النباتية في منطقة بحر الجبل .

البنوك :

بدأ بنك السودان أعماله في فبراير ١٩٦٠ برأس مال قدره مليون ونصف مليون جنيه مدفوع بالكامل ، وهو البنك المركزي وله وحده حق إصدار الأوراق النقدية . ورغبة في دعم النشاط الزراعي والصناعي ، أنشئ البنك الزراعي السوداني برأس مال قدره خمسة ملايين من الجنيهات دفعتها الحكومة بالكامل ، وقد استهل نشاطه في يناير من عام ١٩٥٩ ، ثم البنك الصناعي السوداني الذي بدأ أعماله في عام ١٩٦١ ورأسماله المرخص به أربعة ملايين من الجنيهات ، ساهمت فيه الحكومة بمبلغ نصف مليون جنيه .

وهناك عدة بنوك تجارية كلها أجنبية باستثناء البنك التجاري السوداني بالخرطوم وله فرع في بور سودان ، وأنشئ في نوفمبر من عام ١٩٦٠ ورأسماله المرخص به مليون جنيه . ومن أم البنوك التجارية الأخرى بنك باركيز وله ١٦ فرعاً ، والبنك العثماني ، والبنك العربي وبنك مصر وللآخر ثمانية فروع .

وتتجه سياسة الحكومة السودانية إلى سودنة المصارف الأجنبية العاملة في البلاد ، وكانت أول خطوة في هذا السبيل اتفاق بنك الكريدي ليونييه وبنك السودان على إنشاء بنك جديد باسم بنك النيلين ، في يناير من عام ١٩٦٣ ، برأس مال مصرح به قدره ٤ ملايين من الجنيهات ، وأسهم بنك السودان بمبلغ ١,٨ مليون جنيه وبنك الكريدي ليونييه بمبلغ ١,٢ مليون ،

كما أصبحت أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من السودانيين . وقد أعلن وزير المالية السودانية أن النية متجهة إلى سدنة البنك تماما في المستقبل عن طريق الاتفاق .

الميزانية :

قدرت الإيرادات للسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ بمبلغ ٦٧,٢٢٨,٣٦٨ جنيبها سودانيا مقابل ٦١,٠٣٤,٤٧٣ جنيبها في عام ١٩٦٢/٦٣ ، بزيادة قدرها ١٠ ٪ . ويضاف إلى التقديرات ١٢,٢٧٤,٠٢١ جنيبها حوالت من الميزانية العامة إلى ميزانيات مجالس المديرات ، فسكان المجموع عبارة عن ٧٩,٥٠٢,٣٩٩ جنيبها ، وهو أعلى رقم شهدته البلاد حتى الآن . وقدرت المصروفات بمبلغ ٥٨,٢٠٩,٣٢٨ جنيبها مقابل ٥٢,١٥٢,٣٣٧ في السنة المالية ١٩٦٢/٦٣ ، بزيادة قدرها ١١,٦ في المائة . فإذا أضفنا ميزانيات مجالس المديرات وقدرها ١٢,٢٧٤,٠٣١ جنيبها ، بلغت جملة المصروفات الملائمة في ميزانية السنة المالية الحالية ٧٠,٤٣٨,٣٥٩ جنيبها .

غير أن هذه الأرقام لا تمثل إلا الوحدات المركزية ، إذ أن هناك هدداً من الميزانيات الأخرى المستقلة (السكك الحديدية ، لجنة مشروع الجزيرة ، لجنة المشاريع الاستوائية ، لجنة مشاريع النيل الأبيض ، مصنع السكر ، الخطوط البحرية السودانية ، المدبغة الحكومية ، بنك السودان ، البنك الصناعي السوداني ، ميزانية الإنشاء والتعمير التي تعمل أساساً من فوائض الميزانيات كلها) .

وبإضافة الميزانية العامة إلى هذه الميزانيات المستقلة تبلغ التقديرات الخاصة بالسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ :

بالجنيه السودانى	
١٢٦,٢١١,٠٦٦	الارادات
١٠٧,١٦٥,١٦٥	المصروفات
١٩,٠٤٦,٤٠٢	الفائض

وتتم حكومة السودان بتحقيق هذا الفائض واطراد الزيادة فيه حتى يتسنى لها متابعة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وأكبر نسبة من الإيرادات مصدرها الرسوم والأجور على البضائع والخدمات وتشكل ٤٨,٢٤ ٪ ، وتليها الضرائب غير المباشرة ونسبتها ٢٧,٣٤ في المائة. والبيان التالى يوضح نسب مختلف المصادر في تحقيق الإيرادات :

النسبة المئوية	المصدر
٥٥٠٧	ضرائب مباشرة
٢٧٧٧٤	ضرائب غير مباشرة
٥٨٩٦	حصيلة احتكار السكر
٤٨٣٣٤	الرسوم والأجور على البضائع والخدمات
٤٦٦٨	قوائد وأرباح
٠٥٩	استقطاعات المعاشات
٥٨٨	استيرادات وخدمات مصلحية
١٣٤	مصادر أخرى

وخصص في الميزانية للسنة المالية ١٩٦٣/٦٤ مبلغ وأدره ١٧,٤١٣,٠٢٤ جنيها سودانيا ، بنسبة ٣٠ ٪ من جملة المصروفات لخدمات الزراعة والري والغابات والثروة الحيوانية والمواصلات . ولكن إذا أخذنا المصروفات من مختلف أنواع الميزانيات العامة ، والمحلية ، والمستقلة ، بلغت جملة المخصص للخدمات الاقتصادية كالري والكهرباء والصناعة والمواصلات إلخ ما مقداره

١٩٩٢ و ١٨٣٥١٩٩٢ جنيهها أى بنسبة ٤٥١٢ ٪، ولا ريب أن التوسع في
المحروقات على الخدمات الاقتصادية في الأعوام الثلاثة الأخيرة بوجه خاص
يرجع إلى بدء تنفيذ الخطة العشرية للتنمية .

برامج التنمية والخطة العشرية :

على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية قام السودان بإعداد وتنفيذ طائفة من
البرامج المعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية وهي :

(١) برنامج السنوات الخمس ١٩٤٦ - ١٩٥١ ، ورصدت له مبالغ قدرها
١٤٣٦ مليون جنيه سوداني .

(٢) مشروع السنوات الخمس الثاني (١٩٥١ - ١٩٥٦) ، وقدرت تكاليفه
بمبلغ ٤٥٥ مليون جنيه . إلا أنه يلاحظ أن التنفيذ لم يتم في المواعيد المقررة
وإنما تجاوزها بفترات طويلة وكان السبب في هذا هو النقص في الخبرة الفنية ،
وهو المشكلة التي تواجه البلاد التي تخلفت بحكم ظروف تاريخية معينة عن
اللاحاق بالتقدم التكنولوجي الحديث .

ومن أهم الأعمال التي أنجزت طبقا لهذين البرنامجين ، توسيع مشروع
الجزيرة في القسم الشمالي الغربي من الإقليم ، مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة
بحوالي ١٠٠ ألف فدان ، ثم مشروع الري بالطلبية في الجعيد لزراعة مساحة
قدرها ٣٠ ألف فدان . ومدت الخطوط الحديدية حتى وصلت إلى الرصيرص
جنوبا ، وإلى بابانوسا وداين غربا . وكذلك حدثت زيادة في عدد المنشآت
المشغلة بحلج القطن ، وفي الخدمات التعليمية والصحية .

(٣) مشروع المناجل وخصص له ٣٥٧ مليون جنيه على أن يتم إنجازها
خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٦١ ، والفرض منه توسيع المساحة المحصنة
للقطن بوجه خاص . والنتائج المالية المتوقعة من المشروع كبيرة جداً ، إذ

يقدر أن الإيرادات الإجمالية بعد إتمامه سوف تبلغ ٢٠ مليون جنيه في السنة ، وأن التكاليف ستغطي خلال ثلاث سنوات .

(٤) وأعد برنامج مؤقت في سنة ١٩٥٧/٥٨ الهدف منه زيادة الإنتاج في المناطق التي تعتمد على الري ، مع تنويع الإنتاج إلى حد ما . وكان إعداد البرنامج توطئة لوضع مشروع خمسي للتنمية (١٩٥٧ - ١٩٦٢) على أن يدرج فيه مشروع المناجل والبرنامج المؤقت .

توزيع الاستثمارات في برامج التنمية (النسبة %)

٥٨/١٩٥٧	٥٦/١٩٥١	٥١/١٩٤٦	
٥٥	٨٠	١٦٨	٣٥٠٧ الإنتاج
٣٣٣	—	٢٧٠٣	٠٣ الأبحاث
٨٠	—	٢٦٨	١٠٠ الخدمات الاجتماعية
١٦٢	١٨٩	١٣٣	١٠٠٧ المواصلات
٩٠	—	١٣٨	٤٢٠٣ المنافع العمومية
٨٥	—	١٩	١٠ الإدارة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠ الجسور
٢٥٧	٢٠	٥٢٥	١٤٠٦ تكاليف البرنامج بملايين
			الجنيهات السودانية

الخط الزمني (١٩٦٠/٦١ - ١٩٧٠/٧١) :

وأخيراً قررت الحكومة السودانية الأخذ بمبدأ التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقام الخبراء والمختصون بإعداد الخطة العشرية (١٩٦٠/٦١ - ١٩٧٠/٧١) . وهي تهدف أساساً إلى تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً : زيادة الإنتاج الحقيقي للفرد أى بزيادة الدخل القومى من ٣٥٠ مليون جنيه فى سنة الأساس إلى ٥٦٠ مليوناً فى نهاية الخطة أى بنسبة ٦٥ ٪ . وسرف يرتب على هذا ارتفاع الدخل الحقيقى للفرد بنسبة ٢٥ ٪ .

ثانياً : توسيع قاعدة الاقتصاد السودانى عن طريق تنويع الإنتاج وبالتالى تنويع السلع المصدرة مما يؤدى فى النهاية إلى خفض نصيب القطاع الزراعى فى إجمالى الإنتاج القومى من ٥٧ ٪ فى سنة ١٩٦٠/٦١ إلى ٥١ ٪ فى سنة ١٩٧٠/٧١ ثم يضاف الفرق بعد ذلك لتقوية قطاع الصناعة . وخلال هذه الفترة يرتفع نصيب الصناعة من ٩ ٪ إلى ١٧ ٪ ، أى بمقدار الضعف تقريباً .

ثالثاً : تقوية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حجم الصادرات وتنويعها ، وعن طريق التقليل من الاعتماد على الواردات ، بتدعيم الإنتاج المحلى .

رابعاً : خلق فرص كافية للتوظيف المنتج تعادل ٦٠٠.٠٠٠ وظيفة فى القطاع الحديث .

خامساً : تحسين الظروف والخدمات الاجتماعية بالبلاد .

وقد تدرت تكاليف الخطة العشرية فى أول الأمر بمبلغ ٥١٢ مليون جنيه ، منها ٢٨٥ مليوناً من القطاع العام ، ١٧٥ مليوناً من القطاع الخاص ، ٦٢ مليوناً من قطاعات أخرى أصغر . ولكن سرعان ما تبين أن التكاليف تبلغ ٥٦٥ مليوناً ، وتقرر أن يغطى القطاع الخاص وحده الزيادة كلها . وسوف تبلغ مساهمة القروض الأجنبية ١٩٥ مليون جنيه ، ينحصر منها ١٧١ مليوناً للاستثمار العام .

وتوزع النفقات المقدرة ، على النحو الآتى :

القطاعات والخدمات	نسبة المخصص لها (٪)
الزراعة	٢٥
الصناعة	٢٣
النقل والمواصلات	٢٠
الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية ومشروعات الإسكان	٣٢
	<hr/> ١٠٠

وبالرغم من أهمية القطاع العام في السودان ، وأهمية الاستثمار العام في الخطة العشرية للتنمية ، إلا أنه يلاحظ أن القطاع الخاص سوف يضطلع بما يقرب من نصف العبء الذي تمثله هذه الخطة ؛ وفي هذا المعنى تحدث وزير المالية في بيانه عن ميزانية السنة المالية ١٩٦٣/٦٤ ، فقال إن هدف الحكومة هو تشجيع المجهود الخاص كعنصر هام مكمل لمجهودات الدولة حتى يتمكن من المساهمة في تطوير البلاد بشرط ألا تتعارض جهوده مع مصلحة البلاد العامة ولا يمنح لاستغلال المواطنين . .

ومعنى هذا أن الدولة لن تسمح للنشاط الخاص بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل .

والواقع أن القطاع الخاص يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد السوداني ، حيث تسود المشروعات الخاصة في معظم المحاصيل النقدية باستثناء قطن ساكل ، بل إنه في حالة الأخير زاد نصيبها من الإنتاج الكلي من حوالى ١٠ ٪ في موسم ١٩٥٠/٥١ إلى ٢٨ ٪ في موسم ١٩٥٥/٥٧ أى من ١٦٠.٠٠ إلى حوالى ٧٠٠ ألف قنطار . كما زاد إنتاج هذه المشروعات ثلاث مرات من الفول السوداني (١٩٥١ - ١٩٥٦) ومن السمسم بنحو

٣٠ في المائة^(١) . وكذلك يلعب دوراً رئيسياً في الميدان الصناعي ، حتى أنه كان يضم في عام ١٩٥٧ نحواً من ٧٠ في المائة من العمال المستغلين في هذا المجال ، باستثناء النقل والحرف اليدوية^(٢) . فضلاً عن هذا فهو يسيطر على مجال الثروة الحيوانية والتجارة .

Structure And Growth Of Selected African Economies (١)
United Nations 1958. p. 163.

(٢) نفس المصدر ، ص ١٦٤ .

الفصل الحادى عشر

الجمهورية العربية المتحدة

تقع الجمهورية العربية المتحدة فى الركن الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب السودان ، ومن الغرب الصحراء الليبية ، ومن الشرق البحر الأحمر وخليج العقبة وفلسطين . وتعتبر بسبب النيل الممتد نحو الجنوب المدخل الرئيسى للقارة من ناحية ، كما أنها فى الوقت ذاته ممر رئيسى يصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندى من جهة والبحر المتوسط فالمحيط الأطلسى من جهة أخرى ، ومن هنا تتضح أهمية موقعها الجغرافى بالنسبة إلى التجارة العالمية وطرق المواصلات العالمية الرئيسية .

وتبلغ المساحة السكلية ٣٨٦ ألف ميل مربع ؛ ولسكن وادى النيل والدلتا وهما أخصب أجزاء البلاد وتتركز فيها الزراعة والسكان . لا يشك كلان سوى ٣ فى المائة من هذه المساحة الكبيرة .

وتنقسم البلاد من الناحية الجغرافية إلى الأقسام الأربعة التالية :

أولاً : الوادى والدلتا ؛ والأخيرة على هيئة مثلث رأسه همد القاهرة وقاعدته عند البحر المتوسط وهما يتميزان بالخصوبة البالغة مع امتثناء برارى ملاحه فى الشمال وتكثر بها البحيرات (المنزلة ، البراس ، أدكو ومربوط) .

ثانياً : الصحراء الغربية وتمثل ثلاثة أرباع المساحة السكلية ؛ ويحيف بها من ناحية الشمال إقليم منخفض تقع فيه الواحات الداخلة والخارجة وتوفر فيه

المياه الجوفية وهذا هو أساس مشروع الوادى الجديد^(١) . وفى شمال هذا الإقليم هضبة بها منخفضات تضم واحات البحرية والعرافرة وإقليم الفيوم ووادى الريان . ويلى الهضبة منخفض آخر يضم المنطقة المعروفة باسم منخفض القطارة ، وواحة سيوة ووادى النطرون . ويقع منخفض القطارة تحت مستوى سطح البحر بنحو ١٣٤ متراً ، فإذا تدفقت إليه المياه من البحر المتوسط أمكن توليد طاقة كهربائية ؛ وهذا هو المشروع الذى يجرى بحته الآن .

ثالثاً : الصحراء الشرقية وتضم سلسلة من الجبال التى يصل ارتفاع بعضها إلى ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وتسير بحذاء البحر الأحمر .

رابعاً : شبه جزيرة سيناء وهى مفتاح مصر من ناحية الشرق وحلقة الاتصال مع دول الشرق الأوسط العربى . وتكثر بها الخامات المعدنية كالفوسفات والطقس والبيرول والكاولين والمنجنيز والرخام ، كما تستخرج المياه الجوفية من الآبار كما فى وادى العريش ووادى فهران . وليس هناك سوى خط حديدى واحد منفرد يمتد من الاسماعيليه إلى القنطرة شرق ثم إلى العريش ورفع وغزة .

والبيان التالى يوضح مساحات المناطق الأربع السابقة ونسبتها إلى المساحة الكلية للبلاد :

المنطقة	المساحة بالآلاف كيلومتر مربع	النسبة إلى المساحة الكلية (فى المائة)
الوادى والدلتا	٣٣	٣
الصحراء الغربية	٧١٠	٦٩
الصحراء الشرقية	٢٢٢	٢٢
شبه جزيرة سيناء	٥٦	٦

(١) ستحدث عنه فى موضع قادم .

وتنقسم الجمهورية العربية المتحدة إلى أربعة أقاليم مناخية رئيسية وهى :

١ - السواحل الشمالية والمناخ معتدل طول العام بسبب القرب من البحر ، والأمطار قليلة وإن كانت أغزر منها فى بقية أنحاء البلاد .

٢ - الدلتا وتمتاز بالدفء شتاء والحرارة صيفاً ، ولكن يخفف من شدة الحرارة هبوب الرياح الشمالية وهياها الفيضان ، والأمطار قليلة .

٣ - المنطقة الوسطى حتى محافظة المنيا جنوباً ولا تختلف كثيراً عن الدلتا إلا فى الارتفاع النسبى لدرجة الحرارة صيفاً .

٤ - المنطقة العليا وهى شديدة الحرارة صيفاً ، ولكنها تمتاز بالدفء شتاء . والمناخ جاف بوجه عام .

والأمطار فى مجموعها قليلة ولهذا يعتمد النشاط الزراعى على ماء النيل ، وهذا يفسر التفوق الذى حققه المصريون منذ أقدم العصور فى محاولة السيطرة على النهر ، كما يفسر المشروعات المائية الكبرى التى أقيمت من أجل توفير مياه الري .

وطبقاً للإحصاء العام الذى أجري فى عام ١٩٦٠ باخ عدد السكان ٢٦,٠٥٩,٠٠٠ نسمة ، منهم أكثر من ٣,٣ مليون فى القاهرة وحدها التى تعتبر أعظم مدن القارة الأفريقية . ويقدرون الحدين الأدنى والأعلى لعدد السكان فى السنوات القادمة على النحو الوارد بالجدول التالى . وكان لإجراء هذا التقدير أمراً أساسياً نظراً لارتباطه بالخطط المعدة للتنمية :

السنة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٩٦٧	٢٨,٦١١,٠٠٠	٣٠,٣٧٢,٠٠٠
١٩٧٢	٣١,٥٨٣,٠٠٠	٣٤,٧٦٢,٠٠٠
١٩٧٧	٢٤,٨٦٣,٠٠٠	٣٩,٣٥٨,٠٠٠
١٩٨٢	٢٨,٤٧٣,٠٠٠	٥٤,٦٨٢,٠٠٠

الزراعة

ملكية الأرض :

كانت الظاهرة التي نالت النظر بالنسبة إلى النخاع الزراعي في مصر حتى عام ١٩٥٢ انعدام العدالة في توزيع ملكية الأراضي الزراعية ، فمن ملاك مجموعهم ٣,٨ مليون كان ٥٠٠٠ مالك في حوزتهم ٢٧ في المائة من مجموع الأرض الزراعية البالغ مساحتها ما يقرب من ٦ ملايين فدان . وكان ٩٤٣ في المائة من مجموع الملاك يملكون ٣٥٤ ٪ من المساحة . وأكثر من هذا فإن من الدخل الزراعي ٦٠٩٤٨٠ جنبها موزعة على ٢٧٣٣٢٩٢ فرداً من صغار الملاك ، في السنة . ومعنى هذا التوزيع السيء أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفي حتى لسد المطالب الضرورية للعيش .

ولم يقف سوء الحال بصغار الفلاحين وهم الغالبية الساحقة من أهل الريف عند هذا الحد ، بل كانت هناك مواضع أخرى لشكوى في مقدمتها ارتفاع الإيجارات الزراعية . وكذلك كان الفلاحون يلجأون إلى المرابين الذين يقرضونهم الأموال التي هم في حاجة إليها بفائدة تقراوح بين ٣٠ ، ٥٠ في المائة موسم واحد فقط ، وهو ما كان يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهي دخول متواضعة بطبيعتها . وحتى البنوك كانت تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢ في المائة في السنة ، إذا أضيفت المصاريف المتنوعة إلى الفائدة القانونية .

وإذا انتقلنا إلى العمال الزراعيين ألفينا حياتهم على قدر بالغ من السوء بسبب انخفاض أجورهم . غير أن المشكلة الرئيسية كانت تنحصر في أن هؤلاء لا يشتغلون إلا في مواسم الزراعة فقط ثم يتعطلون خلال فترة طويلة من

العام . وأكثر من هذا لما أجاز قانون العمل لعام ١٩٤٢ تكوين النقابات استثنى عمال الزراعة .

أما من الناحية الاجتماعية فالجمال فيها فسيح للحديث ؛ فالمباني قذرة ، ضيقة وثقوبها مقومات الحياة الصحية ، ولذلك كانت من عوامل انتشار الأمراض التي تنسب أيضا إلى سوء التغذية بسبب شدة الفقر . وكانت المياه الصالحة للشرب تعد من مواد الترف ، النادرة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من أهل الريف ، على حد قول السكاتبية الإنجليزية دورين واينر في كتابها « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » .

والجدول التالي يوضح حالة توزيع الملكية الزراعية في «شبة ثورة ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ :

حجم الملكيات	عدد الملاك	المساحة	النسبة المئوية	النسبة المئوية
بالآلاف	بالآلاف فدان	لعدد الملاك	للمساحة	للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤٣	٣٥٤
٥ - ١٠	٧٩	٥٢٦	٢٣٨	٨٣٨
١٠ - ٢٠	٤٧	٦٣٨	١٣٧	١٠٣٧
٢٠ - ٥٠	٢٢	٦٥٤	٠٣٨	١٠٣٩
٥٠ - ١٠٠	٦	٤٣٠	٠٣٢	٧٣٢
١٠٠ - ٢٠٠	٣	٤٣٧	٠٣١	٧٣٣
٢٠٠ فدان فأكثر	٢	١١٧٧	٠٣١	١٩٣٧
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠	٠٠

ومن هنا كانت المشكلة الرئيسية في الريف هي موضوع الملكية الزراعية وهذا ما تعين على ثورة عام ١٩٥٢ أن تواجهه بصورة حاسمة فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ ويعتبر أول وأخطر تشريع من

نوعه في العالم العربي ، من حيث مبادئه وأهدافه ، وتتماجه الاقتصادية والاجتماعية .

وقرر القانون القواعد التالية :

أولاً : وضع حد أعلى للملكية الزراعية قدره ٢٠٠ فدان على أنه لا يجوز أن تزيد جملة ما يملكه شخص هو وزوجته وأولاده القصر على ٣٠٠ فدان من الأرض الزراعية إذا آلت إليهم أو إلى بعضهم بطريق التنازل .

ثانياً : أجازت المادة الرابعة للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون ، أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستولى عليه من أحيائه الزائدة على ٢٠٠ فدان إلى (أ) أولاده بما لا يجاوز ٥٠ فداناً للواحد على ألا يزيد مجموع ما يملكه لهم على مائة فدان (ب) صغار الفلاحين على أن تكون حريتهم الزراعية (ج) خريجي المعاهد الزراعية على أن تكون مغروسة حدائق وألا يريد ما يملكه المتصرف إليه من الأرض الزراعية على ٢٠ فداناً . ورغبة في حث الملاك على الإسراع بتنفيذ ماورد في المادة الرابعة تقرر فرض ضريبة إضافية على ما يتجاوز ٢٠٠ فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية ابتداء من أول يناير ١٩٥٣ .

وطبقاً للمادة الثالثة تستولى الحكومة على ملكية ما يتجاوز ٢٠٠ فدان ، على أن يبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية سواء تجمعت في يد فرد أو أسرة .

ويمنح الملاك تعويضاً بمقتضى سندات على الدولة على أساس سبعين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية بالإضافة إلى قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار . أما الأراضي المملوكة لأسرة محمد علي فتقررت مصادرتها بدون تعويض ، وذلك بقرار من مجلس قيادة الثورة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وكانت مساحة هذه الأراضي ٥٩٥٣٩ فداناً .

ثالثاً : وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث تكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعاً لجدوة الأرض . ورغبة في منع تجزئة الملكيات الصغيرة نصت المادتان ٢٣ ، ٢٤ على أنه إذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأرض الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على منؤول إليه ملكية الأرض منهم ، فإذا تعذر إتفاقهم فصلت السلطة القضائية في الأمر .

رابعاً : ونصت المادة ١٨ من القانون على أن تتكون جمعية زراعية عن آلت إليهم الأرض المستولى عليها في القرية الواحدة ومن لا يملك فيها أكثر من خمسة أفدنة أو لم يكرنوا بداهة مستفيدين من الإصلاح الزراعى .

خامساً : عدم جواز تأجير الأرض إلا لمن يزرعها بنفسه وذلك بقية استبعاد الوسطاء أو منع التأجير من الباطن . ولا يجوز أن تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات . وتقرر ألا تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها وفي حالة المزارعة لا يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم المصاريف .

سادساً : نصت المادة ٣٨ على أن تقوم بتحديد أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل سنة لجنة يشكّلها وزير الزراعة ، كما تقرر (المادة ٣٩) حق العمال الزراعيين فى تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

وكان من أثر صدور ذلك التشريع أن طرأ تغيير ضخم على توزيع الملكية فزالت الطبقة الإقطاعية ودخلت مجموعات ضخمة من الميسدين والأجراء فى عداد الملاك الزراعيين . والجدول التالى يبين التوزيع بعد صدور القانون ؛^(١)

(١) إدارة التثنية العامة ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة

حجم الملكيات	عدد الملك بالآلاف	المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لعدد الملك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤٣٤	٤٦٣٦
٥ أفدنة —	٧٩	٥٢٩	٢٣٦	٨٧٨
١٠ —	٤٧	٦٣٨	١٣٦	١٠٣٧
٢٠ —	٣٠	٨١٨	١٣٠	١٣٣٦
٥٠ —	٦	٤٣٠	٠٣٢	٧٣٢
١٠٠ —	٣	٤٣٧	٠٣١	٧٣٢
٢٠٠ فأكثر	٢	٣٥٤	٠٣١	٥٣٩
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	١٠٠	١٠٠

وفي يولية ١٩٦١ صدر قانون يحدد الحد الأعلى للفرد مائة فدان .

توزيع الملكية الزراعية بعد قانون ١٩٦١^(١)

حجم الملكيات	عدد الملك بالآلاف	المساحة بالآلاف فدان	النسبة المئوية لعدد الملك	النسبة المئوية للمساحة
أقل من ٥ أفدنة	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤٣١	٥٢٣١
٥ أفدنة —	٨٠	٥٢٦	٢٣٦	٨٧٦
١٠ —	٦٥	٦٣٨	٢٣١	١٠٣٧
٢٠ —	٢٦	٨١٨	٠٣٨	١٣٣٤
٥٠ —	٦	٤٣٠	٠٣٢	٧٣٠
١٠٠ فدان	٥	٥٠٠	٠٣٢	٨٣٢
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠	١٠٠

(١) المصدر السابق ص ٢٧ .

ولقد قامت سياسة الدولة منذ ثورة عام ١٩٥٢ على تمليك أكبر عدد من المعدمين والأجراء ، سواء من الأرض المستولى عليها بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى ، أو أراضى الأوقاف أو الأراضى المستصلحة ، كما يتضح من البيان الآتى : (١)

الأراضى التى تم توزيعها على صغار الزراع
(بالفدان)

المساحة الموزعة حتى سنة ١٩٦٢	أهم الهيئة
٤٣٢٨٨٢	الإصلاح الزراعى وأراضى الأوقاف
١٧٥١٥	طرح النهر
٢٠٢٤٠	الهيئة المصرية الأمريكية
١٢٢٠٣	المؤسسة المصرية العامة لتمديد الأراضى
٦٠٠٠	الشركات
٥٦١٥	وزارة الزراعة
١٥٤١	مصلحة الأملاك
٤٩٥,٩٦٦	

الرى :

شهد التاريخ المصرى منذ القرن التاسع عشر محاولات كثيرة للاستفادة من مياه النيل بقصد توفير المياه اللازمة للزراعة وزيادة الرقعة الزراعية ؛ فحفر عدد كبير من الترع والقنوات بلغ طولها ٢٢٤٥٧ كيلومتراً فى عام

١٩٥٢ . وأنشئت مجموعة من القناطر لرفع منسوب المياه في القرع ، وتوزيعها مثل القناطر الحثيرية وقناطر أسيوط وزقني ونجح حمادى وإسنا . إلا أن المشكلة الكبرى كانت تتمثل في ضرورة تخزين مقادير كافية من مياه النيل لضمان التوسع في رى الأراضى بصورة دائمة . وكانت أول خطوة اتخذت في هذا السبيل إنشاء خزان أسوان عام ١٩٠٢ وتمت تملئته الأولى في هام ١٩١٢ والثانية في عام ١٩٣٣ ، فأصبح قادراً على تخزين خمسة مليارات متر مكعب من الماء . وفي عام ١٩٣٧ أنشئ خزان جيل الأولياء بالسودان ، ويحجز لمصر كمية قدرها مليونان ونصف مليار من الأمطار المسكبة ، كما تم إنشاء خزان أوين على بحيرة فكتوريا بأهالى النيل في عام ١٩٥٥ .

وفي الوقت نفسه بذلت جهود من أجل استصلاح الأراضى البور أو الأراضى الضعيفة ، وكانت النتيجة المفرطة على هذه الأعمال مجتمعة زيادة في مساحة الرقعة الزراعية ، وتوسع كبير في مساحة الأراضى التى تروى رياً دائماً ، فضلاً عن ارتفاع الدخل القومى .

« وقد مكنت هذه الزيادة في الدخل القومى إلى حد محسوس من مواجهة تكاثر عدد السكان في مصر في أواخر القرن الماضى وفي صدر القرن الحالى . لسكن ذلك لا ينفى أن معظم السكان كانوا حتى في ذلك الحين يعيشون في فقر مدقع . وقد تزايدت هذه الحالة سوءاً بعد أن تباطأت الزيادة في المساحة المزروعية بينما استمر تكاثر عدد السكان على حاله »^(١) .

والواقع أن « المشكلة التى تواجه مصر سواء في الزراعة أو في غيرها من الميادين هى مشكلة المساحة الزراعية ، ذلك أن عدد السكان مصر يبلغ في الواقع الحاضر نحو أربعة أفراد لكل فدان من الأراضى الزراعية في المتوسط

(١) دكتور حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث ، (القاهرة ١٩٦٢) ،

أى عشر المسكتار ، وهى نسبة هائلة ليس لها مثيل فى العالم فيها هذا اليبابان وبعض البقاع القليلة فى وديان الأنهار الكبرى فى جنوب شرقى آسيا ،^(١) .

هذه هى المشكلة الكبرى التى واجهت المسئولين بعد ثورة ١٩٥٢ فالسكان يزدادون باطراد ، والأرض المنزرعة محدودة وصغيرة . ولكن فى الوقت نفسه يتدفق ماء النيل إلى البحر فيضيع هباء بيننا هناك مساحة شاسعة تروى بالحياض وفى الوسع تحويلها إلى نظام الرى الدائم ، كما أن هناك مساحات ضخمة يمكن استغلالها فى الإنتاج الزراعى لو أمكن توفير المياه اللازمة لها .

لذا اهتمت حكومة الثورة بالأمر ، فاتخذت تدابير عاجلة لاستصلاح مساحات كبيرة من الأرض عن طريق إنشاء الترع والمصارف وإقامة بعض العالليات لاستخدام مياه الصرف فى أغراض الرى ، وتعمير الواحات . واهتمت هيئات أخرى باستصلاح الأراضى فى مناطق معينة مثل مديرية التحرير والهبة المصرية الأمريكية .

غير أن هذه المشروعات بالرغم من ضرورتها وأهميتها محدودة الأثر من حيث معالجة المشكلة الرئيسية وهى زيادة الرقعة الزراعية لمواجهة الزيادة المفردة فى عدد السكان . وكان هذا الاعتبار هو الباعث على العمل من أجل إخراج مشروع السد العالى إلى حيز التنفيذ .

وقد أنشئ السد جنوبى سد أسوان بحوالى ٦ كيلومترات ، وتبلغ سعة التخزين ١٣٠ ملياراً من الأمطار المسكبة منها ٣٠ ملياراً لاستيعاب ما يتراكم فى حوض الخزان من الطمى ، ٣٠ ملياراً للوقاية من الفيضانات والباقى يستخدم فى حجز مياه الرى . وسيملأ الخزان فى عدة سنوات ، كما يمكنه تعويض السنوات

(١) التقدم وشروطه ، النشرة الاقتصادية ، البنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثانى ، ١٩٥٦ ، ص ١٩٩ .

ذات الإيراد الضعيف من السنوات التي قبلها ، وتبلغ كمية المياه التي يمكن سحبها منه سنوياً ٨٤ مليار متر مكعب بالنسبة إلى القطر المصرى وهي تمثل زيادة قدرها ٢٢ مليار متر مكعب عن الاحتياجات الحالية وما سيتبخر من البحيرة . وفى ٩ يناير ١٩٦٠ وضع الرئيس جمال عبد الناصر حجر الأساس للمشروع . ومن المنتظر أن يتهتم العمل منه قبل عام ١٩٧٠ ، مع ملحقاته .

وتبلغ تكاليف إنشاء السد ١١٢ مليون جنيه وتكاليف محطة التوربينات لتوليد الكهرباء ٩٠ مليون جنيه وتكاليف المشروعات المتعلقة بإنشائه ٢٠٢ مليون جنيه ، أى أن جملة التكاليف ٤٠٤ مليون جنيه .

وتتلخص النتائج التي سوف تترتب على إنجاز هذا المشروع الضخم فيما يأتى :

- (١) حماية البلاد من غوائل الفيضان .
- (٢) التوسع فى زراعة مليون فدان .
- (٣) تحويل ٧٠٠ ألف فدان من الترى الحوضى إلى نظام الترى الدائم .
- (٤) ضمان الاحتياجات للتى والملاحة .
- (٥) ضمان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرزاً فى كل سنة .
- (٦) تحسين الصرف فى جميع أنحاء الجمهورية بتثبيت مناسيب النيل .
- (٧) تحسين اقتصاديات مشروع كهرباء خزان أسوان بعمل فرق توازن ثابت عليه طول السنة .
- (٨) إمكان استغلال قناطر النيل فى توليد الكهرباء .
- (٩) توليد طاقة كهربائية ضخمة قدرها عشرة مليارات من الكيلووات وتوفر على البلاد ٢ مليون طن من الوقود ، وهذه الطاقة سوف تصل حتى القاهرة وتسهم فى الأغراض الصناعية والمدنية .

١٠ - سيحقق السد المالى زيادة فى الدخل القومى قدرها ٢٣٤ مليون جنيه سنوياً .

١١ - أما بالنسبة إلى السودان فسبؤدى لإنشاؤه إلى زيادة المساحة المزروعة فلات مرات .

وفى ٨ نوفمبر من عام ١٩٥٩ عقدت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة والسودان ، تضمنت النصوص الرئيسية التالية :

(أ) وافق السودان على إنشاء السد المالى ، ويستغنى عن تخزين جيل الأولياء فى الوقت المناسب .

(ب) سيصبح نصيب كل من السودان والعربية المتحدة بعد إنشاء السد ١٨٥٥ ، ٥٥٥ مليار متر مكعب ، بوجه عام .

(ج) يتقاسم البلدان بالنصف نفقات مشروعات أعلى النيل ويتساهمان بنفس النسبة ، المياه الجديدة التى تتوفر نتيجة هذه المشروعات .

(د) تدفع مصر تعويضاً لحكومة السودان قدره ١٥ مليون جنيه ، ويجب أن يتم تحويل السكان المقيمين عند الحدود قبل يولييه ١٩٦٣ .

وفى الوقت نفسه رسمت سياسة بعيدة المدى لاستغلال أراضي الصحارى عن طريق الاستفادة من جميع الإمكانيات المائية المتاحة سواء من الأمطار أو المياه الجوفية . وتشمل المشاريع التجريبية والإنتاجية بالصحارى خلال السنوات الخمس الأولى من خطة التنمية استصلاح ٢٤.٠٠٠ فدان وتحسين المراعى فى مساحة قدرها ٦٠ ألف فدان . وقدرت التكاليف اللازمة بمبلغ حوالى ٦٢ مليون جنيه .

وفىما يلى بيان بإجمال الأراضى الصحراوية التى يجرى الآن استصلاحها طبقاً للخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ / ١٩٦٥) :

المساحة بالأفدنة	المشروعات
١٢١٠٠٠	الوادي الجديد
٢٠٠٠٠	وادي النطرون
٢٠٠٠٠	الساحل الشمالى الغربى
٦٠٠٠٠	تحمسين المراعى بالساحل الشمالى الغربى
٩٠٠٠	الساحل الشمالى الشرقى (سيناء)
٢٠٠٠٠	شرق القناة (سيناء)
٥٠٠٠٠	مريوط

ويقع الوادى الجديد غربى النيل وبموازاته وعلى بعد يتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ كيلومتر . وهو يشتمل على مجموعة من المنخفضات هى الواحات الخارجة والداخلة والغرافة والبحرية وسيوه ؛ أى أنه يمتد من جنوب أسوان حتى منخفض القطارة مكونا مساحة قدرها ثمانية ملايين من الأفدنة . والأرض سهلة منبسطة ويصلح جزء كبير منها للاستغلال الزراعى . وهذا وقد تم وضع برنامج شامل للبحث عن المياه فى هذا الوادى وتفجيرها وتقدير إمكانيات الخزن الجوفى الذى تبس وجوده تحت أرض الواحات من حيث كمية المياه الموجودة به - وتغطيته السنوية - ومصادرها وسياسة استغلالها .

التوسع الرأسى :

ولم يقف الأمر منذ نشوب الثورة فى عام ١٩٥٢ عند حد التوسع الأفقى أى مساحة الأرض المزرعة وإنما شمل كذلك الاهتمام بزيادة غلة المحاصيل وتحسين أصنافها ، ونجلى هذا فى انتقاء البذور ، والعمل على استحداث سلالات جديدة من بعض الأنواع وبخاصة من القطن وهو المحصول الرئيسى بالبلاد ، والاتجاه إلى تركيز حاصلات معينة فى الجهات التى تعتبر أكثر

ملائمة لزراعتها ، والتوسع في استخدام الخصبات ، سعيًا وراء زيادة الغلة ، وتعرضًا للأرض عما فقدته من كميات الطين السنوى التى كانت تحصل عليها حين كانت تغمرها مياه الحياض ، والى اعتمدت عليها منذ انتشار الرى بالحياض (١) . وكذلك بذلت الجهود من أجل حماية الزراعة من الآفات والأمراض المختلفة التى تصيب النبات ، ومن الوسائل التى اتبعت من أجل زيادة الغلة تعميم استخدام الآلات الزراعية ، ويقدر أن الآلة تستخدم حاليًا في مصر بنسبة ٢٢ ٪ في الحرث . وفي الدراسات بنسبة ١٣ ٪ من جملة المساحة المزروعة بمعدل زيادة سنوية تقدر ب ٢ ٪ . أما في عمليات الرى فقد كثر استخدام الآلات فيها في السنوات الأخيرة ، (٢) مما يدعو إلى العان بأنها ستغطي معظم احتياجات الرى في الرقعة الحالية . ومع هذا فلا تزال الآلات الحديثة قليلة الانتشار في الزراعة المصرية إذا ما قورنت بالحال في البلاد الأخرى ، ويؤدى ذلك إلى عدم أداء العمليات الزراعية في الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة ، وفقد في محصول القمح والأرز وغيرهما بما لا يقل عن ١٠ ٪ وخفض في إنتاج الماشية من اللحم ، وعدم سهولة التحكم في عمليات الرى والصرف وإتمامها على النحو المطلوب . وتعمل قلة انتشار الآلات الزراعية عادة بعوامل معينة من أهمها كثرة اليد العاملة في الزراعة وخفض نفقاتها بسبب ذلك ، وعدم انفساح المجال أمامها للاشتغال بأعمال أخرى ، (٣) .

المحاصيل :

وتنقسم المحصولات في الجمهورية العربية المتحدة إلى شتوية وصيفية ونبيلية ، وهذا فضلًا عن الحدائق . وقد زادت المساحات المخصصة لهذه

(١) دكتور حسين خلاف ، مصلر سابق ، ص ١٦٢ — ١٦٢ .

(٢) شرحه ص ١٦٤ — ١٦٥ .

(٣) شرحه ، ص ١٦٥ .

الأنواع خلال السنوات التالية العام ١٩٥٢ بشكل واضح ، كما يتضح من البيان التالي (بالآلاف فدان) :

السنة	الشموية	الصفية	النيلية	الحدائق
١٩٥٢	٤٣٦٤	٣٠٢٦	١٨٢٤	٩٤
١٩٥٥	٤٧٠١	٣١٩٦	١٩٦٠	١٠٩
١٩٥٨	٤٦٥٢	٣٢٦٢	٢٠٦٠	١١٥
١٩٦١	٤٦٩٣	٣٥٢٧	١٦١٦	١٣٨
١٩٦٢	٤٧٦٥	٣٧٠٣	١٦٠٢	١٥١

وأم المحاصيل الصفية القطن والأرز والذرة الرفيعة والذرة الشامية وقصب السكر والخضراوات . ويعتبر القطن المحصول الرئيسى بالبلاد . وبلغت المساحة المزروعة ١٦٥٧ ألف فدان في عام ١٩٦٢ أنتجت ٨٤٣٩ ألف قنطار مرقى ، وكان متوسط إنتاج الفدان ١,٥ قنطار مقابل ١٩,٤ قنطار في عام ١٩٥٢ . وتنتج الجمهورية حوالى ٥ ٪ من المحصول العالمى ، وتعد الثانية في العالم في تصدير القطن والخامسة بين الدول المنتجة من حيث السكبة ، وتغزو دول العالم بارتفاع متوسط محصول الفدان ، وقد نالت صيتا بعيداً لما تنتجه من أقطان طويلة التيلة ،^(١) .

ويعتبر الأرز المحصول النقدى الثانى بعد القطن ، وتتركز زراعته في محافظات البحيرة وكفر الشيخ والغربية والدقهلية ، وهو يحتاج إلى مقادير كبيرة من الماء ولهذا تنقلب مساحة الأرض المزروعة أرزاً تبعاً لحالة الفيضان ، ولهذا فن المقدّر بعد إنجاز مشروع السد العالى أن تقتفى هذه الظاهرة وأن لاتقل المساحة التى تخصص لإراعة هذا المحصول من ٧٠٠ ألف فدان .

(١) جغرافية الوطن العربى مصدر سابق ، ص ١٨٦ .

ويعتبر قصب السكر المحصول الصيفي الرئيسي في محافظتي قنا وجرجا ، وفي الأولى ٢٥ ٪ من إنتاج البلاد . والقصب محصول مجز ، ويحتاج إلى حرارة مرتفعة ومقادير كبيرة من الماء . وأجريت تجارب على زراعة البنجر في شمال غرب الدلتا ، ولكن لم يصبح هذا النبات من المحصولات ذات الأهمية .

والذرة الشامية غذاء هام ، وتم التوسع في زراعتها وإنتاجها خلال السنوات الأخيرة بسبب استخدام تقاوى الذرة المحجين ، وتركز زراعتها في الوجه البحري بسبب ارتفاع نسبة الرطوبة وقلة درجة الحرارة في موسم الحصاد . أما الذرة الصفية فنزرع في الوجه القبلي حيث ترتفع درجة الحرارة ويعظم الجفاف .

مساحة المحاصيل الصيفية الرئيسية (بالآلاف فدان)

المحصول	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٦١
القطن	١٩٦٧	١٩٠٥	١٩٨٦
الأرز	٣٦٢	٥٠٦	٥٢٧
الذرة الشامية	٢٧	٧٢	١٧٠
قصب السكر	٩٢	١١٣	١١٢
الخضراوات	١١٨	٢١٠	٢٣٩

وأهم المحاصيل الشتوية القمح والبقول والشعير والحلبة والعدس والبرسيم فضلا عن بعض أنواع الخضراوات . وتنتشر زراعة القمح في جميع أنحاء البلاد ، ويزداد متوسط محصول الفدان في مصر الوسطى وجنوب الدلتا . إلا أنه من الملاحظ أن إنتاج البلاد من القمح يقل كثيراً عن حاجة الاستهلاك المحلي ، ولهذا تستورد مقادير كبيرة سنوياً . ومن محاصيل العلف

الرئيسية البرسيم وقد بلغت المساحة المخصصة لزيادته ٢٤٤ ألف فدان في سنة ١٩٦٢ ، وله أهميته الاقتصادية من ناحيتين فهو يزود العربية بالأزوت ، كما يعتبر الغذاء الرئيسى للحيوان في البلاد .

وزادت المساحة المزروعة خضراوات ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المحاصيل الشجرية كالمواالح والكروم والتين والجوافة والمشمش والمango والموز :

مساحة الخضراوات والفاكهة (بالآلاف فدان)

١٩٦٢	١٩٥٢	
٢٤٩	١١٨	خضراوات صيفية
١٢٣	٧١	خضراوات نيلية
١٤٥	٦٣	خضراوات صيفية
٥١٧	٢٥٢	الجملة

مساحة حدائق الفاكهة (بالفدان)

١٩٦٢	١٩٥٢	
٥٦٠٧٧	٢٦١٣٦	البرتقال
١١٥٣٥	٨٦٨٦	البونسي
١٠٥١	٣٩٥١	ليمون مالخ
٧٠٨	٦٣٨	ليمون حلو
٢٢٨٧٩	١٩٢٣٤	عنب
١٥٠٤	١٧٥٢	تين
٦٦٥١	٦٧٨٧	جوافة
٢٤٦٦	٢٥٧٨	زيتون
١٨٦٠٥	٩٤٠٨	مانجو

٢٤٤٠	١٢٧٧	مشمش
٩١٩٩	٦٧٢٢	موز
٨٨٧٩	٦٤٩٥	أصناف أخرى
		(غير النخيل)
<u>١٥١٤٥٤</u>	<u>٩٣٦٦٤</u>	الجملة

وقد ترقب على الجهود التي بذلت منذ عام ١٩٥٢ زيادة الإنتاج الزراعي كما يتضح من الجدول التالي . وكذلك ارتفع الدخل القومي من الزراعة من ٢٥٢ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ إلى ٤٣٥ مليوناً في عام ١٩٦٢ .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي

(متوسط السنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ = ١٠٠)

١٩٥٧	١٩٥١	المجموعات
١٠١	٩٠	نباتات الآلياف
١٣٠	٩٤	مجموعة الحبوب
٨٩	٧٩	مجموعة البقول
١١١	٩٤	مجموعة الحبوب الزيتية
١٨٠	١٢١	الحاصلات الأخرى
٢٢٤	١٢٩	مجموعة الخضضر
٢٢٩	١٧٢	مجموعة الفاكهة
١٤٠	١٣٢	مجموعة الإنتاج الحيواني
١٣٠	١٠٥	الرقم الإجمالي للإنتاج الزراعي
١٤٠	١١٠	الرقم الإجمالي للإنتاج الغذائي

الثروة الحيوانية :

البيان التالي يوضح عدد رؤوس الثروة الحيوانية في مصر في كل من عامي

: ١٩٦٢، ١٩٥٢

إحصاءات الماشية والحيوانات
(بالآلاف رأس)

الأنواع	١٩٥٢	١٩٦٢
أبقار	١٣٥٦	١٤١٢
جاموس	١٢١٢	١٥١٦
جمال	١٦٥	١٥٢
خيول	٣٩	٤٩
حمير	٨١٦	١٠٣٩
بغال	١٠	١٢
أغنام	١٢٥٤	١٢٨٨
ماعز	٧٠٣	٧٥٠
خننازير	٢٧	١٥

ولقد بذلت في السنوات التالية لعام ١٩٥٢ جهود واضحة من أجل تنمية الثروة الحيوانية، مثل تجربة واستخدام سلالات ذات الإنتاج العالي، وتربية حيوانات اللين، ونشر أصناف جديدة من الدواجن ومكافحة الآفات والأمراض التي تصيب الحيوان.

إلا أن التطور في هذا الميدان ما يزال بطيئاً مما ترتب عليه ضعف نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية كالحوم واللين والبيض، ويلاحظ أن البلاد تستورد سنوياً أعداداً كبيرة من حيوانات اللحم، فضلاً عن كمية كبيرة من اللحوم من الخارج.

المراجعة في الخطة الخمسية الأولى :

ووجهت الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٤/٦٥) اهتماماً طويلاً لقطاع الزراعة، فقد خصص للزراعة والري والصرف والسد العالي ٣٩٢ مليون جنيه. وستؤدي الاستثمارات في هذا القطاع إلى زيادة الدخل الزراعي إلى ٥٦٢ مليون جنيه، كما ستوفر عمالاً لنحو ٥٥٥ ألف شخص.

الصناعة

لم يكن قيام الصناعة في مصر وليد سياسة مرسومة هادفة ، وإنما كان في الواقع نتيجة مقربة على اعتبارات طارئة في مقدمتها الحربين العالميتين الأولى والثانية حينما تعذر الاستيراد وتعين العمل على مواجهة قدر من حاجة الاستهلاك المحلي . ولم يكن في وسع الكثير من الصناعات التي نشأت البقاء إلا وراء أسوار عالية من الحماية الجمركية ، لا يقع عبثا في الحقيقة إلا على عاتق المستهلك . ولم يكن الاتجاه إلى الحماية ميسورا إلا بعد أن انتهى أجل الانقابات التجارية مع الدول الأجنبية في عام ١٩٣٠ . وكان الاستثمار الأجنبي يتجه في الغالب نحو التجارة لاسيما القطن وأعمال البنوك والمرافق العامة . وحينما أخذ رأس المال الوطني ينمو منذ أوائل القرن ، اتجهت نسبة كبيرة منه إلى الاستثمار في الأرض الزراعية والعقارات ولم يتجه نحو الصناعة غير نسبة ضئيلة ، وكان لبنك مصر الذي أنشئ عام ١٩٢٠ فضل كبير في ذلك ، (١) . وبالرغم من هذا فقد كانت الصناعات التي أقيمت من الصناعات الاستهلاكية الحقيقية التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية من الإنتاج المحلي ، وكان إنبات هذا النوع من الصناعات راجعا إلى أنه لا يتطلب الكثير من رأس المال ، فضلا عن سرعة الحصول على العائد منه .

وقدر رأس مال الشركات المساهمة المستثمر في الصناعات بحوالى ٨ ملايين جنيه في عام ١٩٢١ ثم زاد إلى ١٥ مليوناً في عام ١٩٤٠ ؛ وكانت نسبة رؤوس أموال شركات القطن وعصر القصب ٣٠ ٪ ، والمواد الغذائية ١٠ ٪ ، ومواد البناء ٩ ٪ ، والباقي في صناعات الغزل والنسيج والتبييض والساد والملح والزيوت . وبلغت نسبة الصناعات التحويلية ٨٣ ٪ من الدخل الصناعي الذي لم يتجاوز

(١) الاقتصاد المصري في عهد الثورة (١٩٥٢ ~ ١٩٥٧) من مطبوعات الاتحاد العام لفرق التجارة المصرية ، ص ٣٧ .

١٠٪ من الدخل القومي طبقاً لمتوسط عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . ولهذا عجزت الصناعة عن مواجهة الزيادة السريعة والمطردة في عدد السكان وازدياد مطالبهم .

ولم تقم الدولة بدور إيجابي فعال في عملية الإنشاء الصناعي وتركزت الميدان للجهود المعقوبة من جانب رأس مال الخاص وحتى البنك الصناعي الذي بدأ أعماله في عام ١٩٤٩ وأسهمت الحكومة في رأسماله بنسبة ٥١ ٪ . اقتصر أمره على الإفراض دون المساهمة الفعلية في إنشاء أو دعم الصناعات ، وأن المذكرة التوضيحية والمناقشات التي دارت في البرلمان قبيل إصدار القانون الخاص به كانت حريصة على تأكيد هذا الدور . ومع ذلك فإن الساف والاعتجادات التي قدمها البنك لم تتجاوز ١,٥ مليون جنيه منذ أكتوبر ١٩٤٩ حتى ختام عام ١٩٥٣ ، ومنها قرض واحد فقط طويل الأجل مقداره ٣٧ ألف جنيه .

وبلغت حصة الحكومة في موارد الثروة الطبيعية التي تتصل بالصناعة وكذلك نصيبها في الشركات الصناعية المتنوعة في ميزانية عام ١٩٥٢/١٩٥١ حوالي خمسة ملايين جنيه ، منها ٣,١ مليون من استغلال محطة لإنارة القاهرة . ١,٣ مليون قيمة الإتاوة على البترول وإيراد معمل السكر الحكومي والباقي عبارة عن إيرادات محاجر البازلت ، وإتاوات المناجم واستغلال منجم السكرى الخ .

وبالرغم من انجماء سياسة الدولة إلى ترك أمر التصنيع في أيدي رأس المال الخاص كانت الاستثمارات في هذا القطاع الهام ضئيلة فلم تتجاوز مليوني جنيه في عام ١٩٥٢ مثلاً .

ومن المشاكل الكبيرة التي كانت الصناعة تواجهها في تلك الفترة أيضاً (١) :

(١) المصدر السابق ص ٣٨-٣٩ .

(١) اعتمادها على الحماية الجمركية وعدم اهتمامها بدراسة المسائل المتعلقة بالتكاليف أو دراسة أسواق التصريف .

(٢) عدم الاهتمام باستخدام الوسائل الحديثة ذات الكفاية الإنتاجية العالية .

(٣) عدم الاهتمام بالتدريب الفنى والاعتماد على العمال ذوى الأجور المنخفضة .

(٤) ارتفاع نسبة الفقد فى الصناعة بسبب جهل بعض القائمين بالصناعة بالأصول الفنية المتعلقة بها ، أو نتيجة عدم تدبهم كل ما يتعلق بنظرية الوفورات الداخلية والخارجية .

(٥) عدم إمكانها ضمان التمويل المستمر نظراً لعدم وجود برامج طويلة الأجل تيسر وفقاً لها ، واستنفاد الكثير من الاحتياطيات عن طريق توزيعها فى صورة أو أخرى .

لهذه الاعتبارات وأمنائها وجهت حكومة الثورة اهتماماً بالغاً إلى إقامة صرح صناعى سليم . وكانت أولى الخطوات التى اتخذت فى هذا السبيل إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى الذى بدأ أعماله فى يناير سنة ١٩٥٣ . وإلى المجلس يرجع الفضل فى وضع مشروعات الحديد والصلب ومصنع السباد وكهربة خزان أسوان وتشجيع إنشاء شركات لصناعات الآسمنت من خبث الحديد ، والسكرات ، الورق ، الإطارات السكارتشوك ، البطاريات ، منتجات الخزف والصينى ، عربات السكك الحديدية ، والجوت .

ولم تقف الحكومة عند هذا الحد بل اتخذت الكثير من الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم للتنمية الصناعية ، ومنها :

أولاً إصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ بخفض نسبة ما يخصص

المصريين من رأس مال الشركات إلى ٤٩ في المائة ، وذلك رغبة في اجتذاب رأس المال الأجنبي . وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي ، فنص على جواز استرداده بعد خمس سنوات من وروده ، وذلك بما لا يزيد عن خمس القيمة المسجل بها نهائياً على أن يتم الاسترداد بنفس العملة الأصلية وبسعر التحويل ، كما سمح بإعادة رأس المال بأكمله خلال سنة إذا لم يمكن استثماره في الأغراض التي ورد من أجلها . وكذلك سمح بتحويل الأرباح .

ثانياً : وفي عام ١٩٥٢ صدر مرسومان بشأن إعفاء المواد الأولية المستوردة لأجل إصلاحها أو تكملة صنمها ، من الرسوم الجمركية بأنواعها ومن رسوم الاستهلاك ومن عوائد الرصيف والبلدية ، وكذلك برد الرسوم الجمركية وكل ما يتبعها التي جرى تحميلها على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية المصدرة إلى الخارج . وصدر قانون آخر في عام ١٩٥٥ بإعفاء معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي ، وكذلك الخامات اللازمة للصناعة ، والمنتجات البترولية ، من الرسم الإضافي البالغ ٧٪ والذي فرض في ذلك العام .

ومن التشريعات الهامة في هذا الصدد القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٣ وبعض إعفاء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم من الضرائب إذا كان غرضها إنشاء واستغلال مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومي وتنميته سواء في الصناعة أو التعدين أو توليد الطاقة المحركة أو الفنادق أو استصلاح الأراضي البور . وتناول الإعفاء الضريبية على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على القيمة المنقولة . وتتمتع بالإعفاء الشركات التي تكونت بعد العمل بالقانون أو التي تزيد رأسمالها ، وفي الحالة الأخيرة يكون الإعفاء مناسباً للجزء المزداد من رأس المال . ويسرى الإعفاء لمدة سبع سنوات في حالة

الشركات الجديدة ، وخمس سنوات تبدأ بعد مضي سنتين من تاريخ دفع قيمة الاكتتاب الجديد في زيادة رأس المال .

ثالثاً : وصدر قانون الشركات المساهمة الجديد في عام ١٩٥٤ (وعدل في العام التالي) ، فاستحدث نوعاً جديداً هو الشركة ذات المسئولية المحدودة ، وخفض الحد الأدنى لقيمة السهم في شركات المساهمة إلى جنيهين (ثم خفض بعد ذلك إلى جنيه) ، وكان الغرض من هذا الخفض تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على الإسهام في عملية الإنشاء الصناعي . وأجاز القانون أيضاً تحويل السندات المصدرة إلى أسهم وذلك بعد انقضاء سنتين من تاريخ إصدارها ، الأمر الذي شجع الاشتراك الجدي في المشروعات وتحمل مخاطرها .

رابعاً : وفي عام ١٩٥٣ صدر قانون المناجم والمحاجر بقصد تشجيع عمليات الاستغلال والبحث ، ثم أدخلت عليه تعديلات في عام ١٩٥٦ .

خامساً : وأنشئت صناديق لدعم بعض الصناعات ، مثل صناعة الفزل والمنسوجات القطنية (١٩٥٣) والحرير الصناعي (١٩٥٧) .

سادساً : ورغبة في تشجيع الأفراد وبخاصة صغار المدخرين ، عمدت الحكومة في بعض المشروعات الكبرى إلى ضمان حد أدنى من الأرباح ، كما فعلت بالنسبة إلى شركة الحديد والصلب إذ ضمنت حداً أدنى قدره ٤ في المائة .

سابعاً : ومن أجل تيسير عمليات الاقتراض للشروعات الصناعية عمدت الدولة إلى دعم البنك الصناعي ، فزادت إمكانياته بأن ضمنت له الحكومة الاقتراض في حدود مليون جنيه في عام ١٩٥٣ ، وزيد حد الضمان حتى بلغ ٧ ملايين في عام ١٩٥٦ ، ولهذا ارتفع مجموع القروض والاهتمامات التي منحها من ١,٥ مليون جنيه (١٩٥٢/٥٣) إلى حوالي ٤ ملايين عن السنوات

١٩٥٣ / ٥٦ . وعمدت الحكومة من ناحيتها إلى عقد قروض داخلية لتحويل المشروعات الإنتاجية.

نأمناً : إلا أن أهم خطوة اتخذتها الدولة في العهد الجديد كانت اشتراكها مباشرة وكذلك عن طريق البنك الصناعي في إنشاء عدد من المشروعات الصناعية أو دعم بعض المشروعات القائمة . ولقد بلغت قيمة الاستثمارات الصناعية في الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة ٦٩٩٤ مليون جنيه فيما بين سبتمبر ١٩٥٢ حتى سبتمبر ١٩٥٧ ، وكان نصيب الحكومة منها ٢٤٨٨ مليون بنسبة ٣٦٪ / والبنك الصناعي ٣١١ مليون بنسبة ٥٠ في المائة ، كما يتضح من البيان التالي :

الاستثمارات الجديدة في فروع الصناعة المختلفة
ونصيب الحكومة والبنك الصناعي فيما بالآلف جنيه
(سبتمبر ١٩٥٢ - سبتمبر ١٩٥٧)^(١)

فروع الصناعة	مقدار الاستثمار الجديد	نصيب الحكومة	نصيب البنك الصناعي	نصيب الحكومة / البنك
الصناعات المعدنية والهندسية	٢٢٣٨٧	٨٥٠٥	١٤٣٢	٧
الصناعات الاستخراجية	٣٦٧٢	٢٠٥٤	١٨٨	٥
صناعات البناء	٦٩٧٢	٥٥٠	٥٤٩	٨
الصناعات الكيماوية	١٧٢٢١	٧٧٠٠	٨٨٨	٥
صناعات الخبيث والغزل والنسيج	٤٠٣٢			
الصناعات الغذائية	١٤٦٥٥	٦٠	٦٥٤١	٢
صناعات أخرى	٤٢٦			
	٦٩٣٦٥	٢٤٧٥٠	٣١١٧	٥

(١) الاقتصاد المصري في عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٤٦ . ويلاحظ أن البنك بعد سنة ١٩٥٧ لم يعد يضطلع بهذه المهمة بعد إنشاء للؤسسة الاقتصادية ثم هيئة مشروعات السنوات الخمس .

ومن الخطوات الحاسمة في تنفيذ سياسة التصنيع إنشاء وزارة الصناعة في يولييه من عام ١٩٥٦ فقامت بإعداد البرنامج الخمسى لتنظيم التنمية الصناعية (١٩٥٧ / ٦١) ثم خفضت مدة التنفيذ إلى ثلاث سنوات ، ولوحظ في إعداد البرنامج أن تحقق الصناعات التحويلية الاكتفاء الذاتي في كل مايمكن لإنتاجه محلياً من المنتجات الصناعية التي تستهلكها السوق المحلية والتي تستورد من الخارج ، وذلك إلى جانب التوسع في الصناعات الممدة أساساً للتصدير . كذلك لوحظ فيه الرغبة في تحقيق عائد سريع من تنفيذ المراحل الأولى من البرنامج حتى يمول نفسه بنفسه في أقصر فترة ممكنة . واشتمل البرنامج على تزويد المصالح والشركات المشتغلة بالتعدين بما يلزمها من الآلات والمهمات ، فضلاً عن الأعمال المتصلة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه ومن الأنايب وإنشاء المستودعات والنفالات . وقدرت تكاليف البرنامج بنحو ٢٥٥ مليون جنيه .

وفي عام ١٩٦٠ وضع برنامج ثان للصناعة روعى فيه على ما جاء في بيان وزارة الصناعة . . . ما اكتسب من خبرة في وضع البرنامج الأول وتنفيذه ، كما أخذ في الاعتبار تسكامل مشروعاته مع مشروعات البرنامج الأول ، بما يحقق أكبر قدر من الزيادة في الدخل ، وكذلك مواجهة احتياجات الاستهلاك والتصدير ، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ، والتكئين لصناعات الخامات الرئيسية واستغلال الطاقات المعالة والفاضة في بعض المشروعات القائمة ، وحدد للبرنامج السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ، ورصد له ٤٣٤ مليون جنيه . وبعد ذلك أدمج البرنامج في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية ، وطبقا لتقديرات هذه الخطة خصص للصناعة والكهرباء ٥٨٧,٧ مليون جنيه أى بنسبة ٣٤,١ في المائة من جملة الاستثمارات . وسوف تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الدخل من قطاع الصناعة من ٢٧٣ مليون جنيه في مبدأ فترة الخطة إلى ٥٤٠ مليوناً في نهايتها ، أى بزيادة قدرها ٢٦٧ مليون جنيه .

والجدول التالي يشير إلى التطورات المنتظرة في الإنتاج الصناعي خلال

السنوات العشر ١٩٥٩ / ٦٠ - ١٩٦٩ / ٧٠ (١):

قيمة الإنتاج بالمليون جنيه						الصف
الأرقام القياسية للإنتاج						
٧٠/٦٩	٦٥/٦٤	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	٦٥/٦٤	٦٠/٥٩	
٥٤٥	٣٣٨	١٠٠	١٢٠	٧٤,٤	٢٢	تعددين
٢٩٣	٢١٨	١٠٠	١٨٠,٤	١٣٤	٦١,٦	قوة محرك
٥٣٨	٣٩٣	١٠٠	٣٢٢,٦	٢٣٥,٨	٦٠	صناعات معدنية وآلات
٤٩١	٣١٣	١٠٠	١٨٣	١١٦,٥	٣٧,٢	صناعات كيمياوية
<hr/>						
إجمالي الصناعات ذات						
الطابع الإنتاجي الغالب						
١٩٥	١٣٧	١٠٠	١٣١٨,٢	٩٢٥,٤	٦٧٥,٣	صناعات استهلاكية
١٥٨	١٣٨	١٠٠	٣٧٥,٨	٣٣٧,٨	٢٣٨,١	صناعات أخرى
<hr/>						
إجمالي الصناعات ذات						
الطابع الاستهلاكي						
١٨٥	١٣٧	١٠٠	١٦٩٤	١٢٥٣,٢	٩١٣,٤	الغالب
<hr/>						
إجمالي قطاع الصناعة						
٢٢٨	١٦٦	١٠٠	٣٥٠٠	١٨١٣,٩	١٠٩٤,٢	والكهرباء

هذه الجمود الضخمة التي بذلت منذ عام ١٩٥٢ في سبيل إقامة صرح صناعي قوي أسفرت عند نتائج واضحة وبالقوة الأثر في حياة البلاد :

(١) إدارة التهيئة العامة ، الكتاب السنوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

أولاً : زيادة حجم الإنتاج وتنويعه حتى يتسنى مواجهة المشكلة الكبرى
وهي الزيادة المطردة في عدد السكان .

ثانياً : إلى جانب الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أقامت الدولة لأول مرة
الصناعة الثقيلة ، فظهرت صناعات الحديد والصلب ، محركات الديزل ، عربات
السكة الحديد ، الطائرات ، السيارات ، اللوريات والأوتوبيسات والسفن ،
والكيمياويات المختلفة .

ثالثاً : وظهرت أيضاً صناعات خفيفة لأول مرة مثل محمل الدراجات
وسخانات البوتاجاز والأفران والثلاجات الكهربائية والسكابلات والأدوات
الكهربائية والخزف والصيني والبطاريات السائلة والجافة .

رابعاً : زادت الاستثمارات الصناعية من ٢١٥٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٢
إلى ٨٨ مليوناً في ١٩٦٠ ، وإلى ١١٠ مليون في عام ١٩٦٢ .

خامساً : ارتفع الدخل من قطع الصناعة من ١٢٧ مليون جنيه في سنة
١٩٥٢ / ٥٣ إلى ٣٤٤ مليوناً في سنة ١٩٦١ / ٦٢ .

ولا ينبغي أن ننسى هذا القسم دون الإشارة إلى بعض الصناعات الرئيسية
في البلاد وحتى نبين مبلغ التقدم الذي طرأ عليها في السنوات القلائل
الآخيرة .

صناعة المنسوجات : وهي من أقدم الصناعات كما أنها تغفل المركز الأول
بحيث أن الدخل المتولد منها حوالي ١٨٪ من الدخل الصناعي ، كما تستأثر
وحدها بحوالي خمس القوة العاملة في الصناعة . وتعتمد هذه الصناعة أساساً
على القطن . ولكنها في الوقت نفسه تشمل تصنيع الحرير والصوف
كما تقوم على القطن صناعات متكاملة مثل الحلج والغزل والنسيج والتبييض
والنجهز . وشهدت الصناعة القطنية منذ عام ١٩٥٢ زيادة واضحة في كمية

الإنتاج وفي الصادرات من الفول والمنسوجات ، وارتفاعا في متوسط قيمة الفول ، والجدول التالي يبين التوسع في إنتاج صناعة الفول والفسيج :

النوع	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
غزل القطن	ألف طن	٥٦	١٢١
منسوجات قطنية	، ،	٤٠	٨١
غزل حرير صناعي وألياف صناعية	، ،	٤	١٢
منسوجات حرير صناعي	، ،	٤	٨
غزل الصوف	، ،	٢	٩
منسوجات صوفية	طن	١١٠	٣١٨٥
غزل الجوت	ألف طن	٢	٢٢
منسوجات جوت	، ،	٢	٢١
شغل منارة	، ،	٣	١٠

الصناعات القرائية :

وأهمها صناعة السكر وتتركز في الوجه القبلي حيث تجود زراعة القصب ، وتقوم عليها صناعات عدة كعمل الحلوى والمياه الغازية والسكرحول من المولاس .

وهناك صناعات طحن وضرب الأرز، المحفوظات الغذائية المجففة وغيرها، الدخان والسجائر ويستورد الخام من الخارج ، والمشروبات الروحية كالتيبنز والبيرة .

النوع	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سكر خام	ألف طن	١٨٩	٣٢١
جلوكوز	" "	٥	٢٨
أعجينة غذائية	" "	١٨	٤٢
مولاس	" "	١٠٠	١٤٤
الزبد	" "	٤٢	٥٠
السكسب	" "	٤١٠	٤٤٢
جنبرى محمد	الطن	—	١٣٣١
شيكولاته	"	١٦٠٠	٢٢٩٢
فواكه محفوظة	"	—	١٢٠
خضروات ورقية محفوظة	"	٦٠٠	٣٠٩٢
الانشا	"	٥٣٠٠	١٠٢٣٦
البيرة	بالآلاف لتر	٩٦٠٠	١٩٤٣٣
التنيد	" "	١٦١٩	٣٧٤١
المشروبات الروحية	" "	١٤٤٧	٣٠٧٧
البن المبستر	بالطن	—	١١٢٢٩
السجائر	ألف طن	١١	١٤
مياه غازية	مليون زجاجة	١٥٦	٦٦١

الصناعات المعدنية والهندسية:

كانت البلاد تعتمد اعتماداً أساسياً على الواردات من منتجات الحديد والصلب ، وكانت هذه الواردات بصدد الزيادة المستمرة بسبب ازدياد الاستهلاك المحلى الذى ارتفع من حوالى ٢١٠ ألف طن قبل الحرب العالمية الثانية إلى ٣١٠ ألف قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، وقدر - على ضوء تلك الاعتبارات - أن يصل الاستهلاك إلى ٤٠٠ ألف طن فى عام ١٩٦٠ . وأنشئت بضع مصانع لإنتاج الصلب ولكنها كانت تعتمد على الخردة ، ومصدرها مخلفات جيوش

الحلفاء بعد الحرب، ومخلفات بعض المصالح وبخاصة مصلحة السكك الحديدية. ونظراً لأن المصدر الأول كان مآله النفاذ السريع ، وبسبب عدم استقرار الكميات التي يمكن أن يوفرها المصدر الثاني ، لهذا كانت تلك المصانع في مركز معرض لأشد الخطر . وهذا رأيت الحكومة العمل على إنشاء صناعة حربية للحديد والصلب ، وشجعها على ذلك توافر المواد اللازمة (هذا لحم الكوك الذي يستورد من الخارج) مثل خام الحديد في منطقة أسوان والمنجنيز والحجر الجيري وغيرها . وكان قيام هذه الصناعة ، بالرغم من ارتفاع تكاليف إنشائها استجابة لضرورة يقتضيها صالح الاقتصاد القومي بل إنها لمن أعمدة القادة السفلية التي يرتكز عليها الصرح الصناعي بوجه خاص والبنيان الاقتصادي بوجه عام .

وتأسست لهذا الغرض شركة الحديد والصلب المصرية في مارس ١٩٥٤ ، واشترك في تأسيسها الحكومة المصرية والبنك الصناعي وبنك مصر وشركتا مصر للفرز والنسيج (المحلة) ومصر للتأمين ، كما قبلت شركة ديماج الألمانية الاشتراك بنسبة ٢٠ ٪ من ثمن الآلات والمعدات الموردة بمقدار ١٤ مليون جنيه . ولما زيد رأس المال فتح باب الاكتتاب وشجع صفار المستثمرين على المساهمة في المشروع الذي ارتفع رأسماله في سنة ١٩٥٧ إلى ١٩ مليون جنيه .

وكان إنشاء هذه الصناعة باعثاً على التفكير في إقامة صناعة عربات السكك الحديدية وتأسست لذلك والشركة المصرية المساهمة لمهمات السكك الحديدية ، واشترك في تأسيسها المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والبنك الصناعي ومصلحة السكك الحديدية وشركات مصر للمهندسة والسيارات ، والحديد والصلب ، ولابرواجوز البلجيكية ، والمصانع المعدنية بنفيل ، والتجارية البلجيكية .

وكان إنشاء الصناعة الأخيرة أمراً حيوياً ، ذلك أنه ، في أثناء الحرب العالمية الثانية توقف الاستيراد وزاد الضغط على وسائل المواصلات وانراحدات المستخدمة فأدى ذلك إلى سرعة تلفها وصعوبة تعويضها ، وأدى عدم قيام هذه الصناعة إلى زيادة أعباء التنمية الاقتصادية ، وزيادة استنزاف عملاتنا الأجنبية . وقد أحست البلاد بمشكلة أخرى وهى أن عدم استقرار علاقاتنا التجارية مع مجموعة الدول الغربية أدى إلى استيرادنا لمنتجات السكك الحديدية من البلاد الأخرى مما أدى إلى تعدد الأنماط وتكدس قطع الغيار المختلفة وذلك فيه تعطيل لجزء طيب من المال (١) .

ومن الصناعات التى تدرج تحت هذه الطائفة صناعة السكابلات الكهربائية وصناعة الثلاثات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء وأجهزة الراديو والتلفزيون وكلها من الصناعات الجديدة فى البلاد ، بل وفى الشرق العربى بأسره . وأنشئت أخيراً صناعة سيارات الركوب .

الصناعات الكيميائية :

وتعتبر الصناعات الكيميائية من الصناعات الأساسية لقيام غيرها من الصناعات ، كما تلعب دوراً هاماً فى تنمية الاقتصاد القومى . وتدخل الصناعات الكيميائية فى الزراعة كما تدخل فى الصناعة ، بل وتمس الاستهلاك المباشر للفرد كما فى حالة المستحضرات الطبية (٢) .

وأمم الصناعات الكيماوية التى يرجع إنشاؤها إلى عهد الثورة عمل السماد وإطارات السكاوتشوك والورق والصودا السكاوية .

وقام مجلس الإنتاج بدراسة مشروع لصناعة الورق تقوم على الخامات

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

(٢) شرحه ، ص ٩٢ .

المحلية وهي نش الأرض ومصاصة القصب والغاب ، وتأسست الشركة العامة لصناعة الورق في عام ١٩٥٦ برأس مال مبدئي قدره ١,٣ مليون جنيه زيد فيما بعد إلى ٦ ملايين ، وذلك لإنتاج ورق الكتابة والطباعة مما لم تكن تنتجه المصانع الموجودة من قبل . وفي يناير ١٩٥٧ تأسست شركة أوراق التعبئة وكرافت ، برأس مال قدره مليوناً ونصف جنيه .

ولما كانت مادة الصودا السكاوية أساسية للحريير الصناعي والورق تكونت شركة مصر للسكيمياويات في فبراير سنة ١٩٥٧ لتنتج ٢٠ ألف طن من الصودا السكاوية تزداد بالتدريج إلى ٤٠ ألف طن .

صناعات متنوعة :

ومن ذلك صناعة الأسمنت الحديدى ، والمنتجات الخرسانية والسمنتية بما فيها الوحدات السابق إجهادها وواد البناء . وأثبتت الدراسات إمكانيات نجاح صناعة الخزف والسيراميك فنشأت شركة لهذا الغرض . وكذلك أقيمت صناعات منتجات الجرافيت وأقلام الرصاص وتبل الفرامل والبيات واللوامز المعمارية .

وانجى الاهتمام أيضاً إلى الاستفادة من إمكانيات المصانع الحربية للأفراس المدنية ، وبدأت تخرج الكثير من المنتجات إلى الأسواق مثل أفران البوتاجاز والسخانات والموتورات وماكينات الخياطة .

الإنتاج من الصناعات المعدنية والهندسية
والكيمياوية وغيرها

البيان	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
كتل نصف مشكلة	ألف طن	—	٦١
قطاعات من الصلب	»	—	٤٩
ألواح مسحوقة هل الساخن	»	—	٢٣
حديد زهر	»	١٧	١٨٠
حديد التسليح	»	٥٠	١٨٩
سيارات ركوب ونقل وأتوبيس بالعدد	»	—	٢٥٩٦
دراجات	»	—	٤٩٧٩٩
مركبات ديزل	»	—	٨٠٠
مربات سكة حديد	»	—	٢٢٢
ماكينات خياطة	»	—	٥٨٢٩
أسطوانات برتاجاز بالآلاف	»	—	٨١
إنشاءات معدنية	ألف طن	٣	١٩
صابون	»	٦٣	٨٢
حامض كبريتيك	»	٥٥	٩٠
صودا كاوية	»	٣	١٧
ورق عادي وكرتون	»	٢٠	٩٠
سماد سوبر فوسفات	»	١٠٦	١٦٤
سماد نترات الجير	»	١١١	٢٨٦
(أزوت ١٥,٥ ٪)	»	—	٢٤٠
سماد نترات الفسفايد	»	—	٢٤٠
(أزوت ٢٠,٥ ٪)	»	—	٢٤٠
إطارات سيارات خارجية ألف وحدة	»	—	٢٤٨

١٩٩	—	ألف وحدة	أنايب داخلية
١١٦	—	و قاروصة	أقلام رصاص
١٧٧٣	٩٥١	ألف طن	أسمنت بورتلاندى
٢٦	—	»	أسمنت أبيض
٥١٤	—	»	أسمنت حديدى
١٢٧٩٢	—	طن	مبيدات حشرية
١٩٢٣	—	»	خزف وقيشانى
٢٥٢١	—	»	أدوات صحية
٤٣	٨	ألف طن	طوب حررى
١٠٥	١٨	»	مواسير خرسانة
٣٠٢٢	—	طن	كابلات مسلحة
٢٨٠٩	—	»	أسلاك وكابلات كهربائية
٢١٤٦	—	عدد	هارية وممزولة
٢٥	—	بالآلف	أجهزة تكييف الهواء
٢٨	—	»	ثلاجات كهربائية
٧٩	—	»	أجهزة راديو هادية
٧٤	—	»	عدادات كهربائية
١٠٩	١٨	»	محولات كهربائية
٢٧	—	»	بطاريات سائلة
٢١١٦	—	بالعدد	أجهزة تليفزيون
			دقيات

الصناعات الاستخراجية :

ظلت حركة التعدين ضعيفة إلى عهد قريب ، وذلك لأسباب عدة من أهمها عدم توافر المعلومات الكافية عن التراكيب الجيولوجية والتعدينية بالبلاد ، ووقوع معظم المناجم في الصحراء ، وبمدها عن العمران ، وقلة عدد الفنيين ، وصعوبة النقل في تلك الأرجاء (١) وكانت هذه الصناعة تتميز بطابعين أولهما تصدير المواد المنتجة على هيئة خام وذلك لعدم توافر السوق المحلية القادرة على استيعابها ، وثانيهما أنها كانت احتكاريًا فعلياً لرأس المال الأجنبي من خارجي وعلى بسبب عزوف أصحاب الأموال المصريين عن هذا الميدان . ولهذه عيئت حكومة الثورة بهذه الثروة ، فأجريت المساحة الجيولوجية والتعدينية والجوية في مناطق واسعة من البلاد أسفرت عن كشف معادن جديدة واستغلالها مثل الألمنيوم والرمال السوداء والحديد والكبريت ، وإنشاء شركات لاستغلال معادن لم يكن يجري إنتاجها من قبل ، وتيسير طرق المواصلات ، والإكثار من العناصر الفنية . وقد أسفرت هذه عن نتائج طيبة فزيد الإنتاج من المواد التي كانت تستغل من قبل ، كما بدأ استغلال مواد جديدة . كما يتضح من البيان التالي :

إنتاج الصناعات التعدينية		البيان	الوحدة
١٩٦٢	١٩٥٢		
٥٦٢	٤٧٨	فوسفات	ألف طن
٤٥٩	—	خام الحديد	" "
١٣٧٧٧	—	كاولين	طن
٨٣٩١٦	—	منتجات رمال سواء	"
٢٠٧٢	—	كبريت	"
٦٧٧٩	٤٩٠٣	طلق	"
٢٤٤٠٩	—	المنيوم ونيتراتيوم	"

(١) التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

ويرجع الكشف عن أول مورد بقول له أهميته من وجهة نظر الاستغلال التجاري إلى عام ١٩٠٨ حين أمكن العثور على الزيت من رأس جمسة ، وتلا ذلك كشف حقول جديدة أهمها في شبه جزيرة سيناء . وبالرغم من ذلك لم يتجاوز الإنتاج المحلي ٣٠٣٥٧٤٠٣ طن مرقى في عام ١٩٥١ في الوقت الذي اطردت فيه الزيادة بصورة ملحوظة في استخدام البترول بحيث أصبح بأشكاله المختلفة يمثل ٨٧٪ من القوة التي اعتمد عليها الاقتصاد المصري ، ولهذا كانت البلاد تستورد مقادير كبيرة من زيت الوقود وزيت الديزل والبغرين والكبروسين بلغت قيمتها ١١ مليون جنيه في عام ١٩٥١ .

وكان تكرير الخام من محلي ومستورد يجري في معملين بالسويس ومما للمعمل التابع لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ووحدات طاقته السنوية إلى ٢٠ مليون طن ، ومعمل التكرير الحكومي وكانت طاقته ٤٠٠٠٠٠ طن في السنة .

ولقيت هذه الصناعة اهتماما واضحا بعد عام ١٩٥٢ ، ويتجل هذا في المظاهر الآتية :

أولا : زاد عدد الحقول المنتجة إلى ١٢ حقلا في عام ١٩٦٠ مقابل ٤ حقول في سنة ١٩٥٢ ، وأصبح الإنتاج المجمع حوالي ٦٠ مليون متر مكعب في ١٩٦٠ مقابل ٢٩٠ فقط في سنة ١٩٥٢ ، وقدّر الاحتياطي المتبق بنحو ٦٣١ مليون متر مكعب في عام ١٩٦١ وهذا بخلاف احتياطي حقول بلاعيم البحري والمقدر بحوالي ٤٥٨ مليون وبذلك أصبح الاحتياطي كله في ذلك العام ١٠٨٩ مليون متر مكعب ، أي خمسة أمثاله قبل عام ١٩٥٢ .

ثانيا : ارتفع مجموع رأس المال المستثمر من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ (منه ١٩٠٣٪ وطني ، ٨٠٧٪ أجنبي) إلى ٨٥٨ مليون جنيه سنة ١٩٦١ (منه ٨٤٧٪ وطني ، ١٥٣٪ أجنبي)

ثالثا: وفي حالة رؤوس الأموال المدفوعة في شركات البترول ارتفع نصيب رأس المال الوطني من ١٠.٨ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٥٧.٨ ٪ منها ٢١.٣ ٪ عام ١٩٦٠، خاص ٣٦.٦ ٪. وفي سنة ١٩٦١ ارتفع نصيب القطاع العام إلى ٤٩.٤ ٪.

رابعا: زاد الإنتاج إلى ٣٨١٩ ألف طن سنة ١٩٦١ وإلى ٤٨٠٩ ألف طن سنة ١٩٦٢.

خامسا: اتسعت الطاقة التكريرية كما يتضح من البيان التالي:

المنتجات البترولية
(بالآلاف طن متري)

النوع	١٩٥٢	١٩٦٢
بنزين	١٨٦	٥٥٣
كيروسين	٢١٩	٥٤٥
وقود نفاثات	—	٤٨
سولار	١٢٠	٥٣٠
ديزل	١٠٧	٢٥٩
مازوت	١٧٠٢	٢٧٨٠
أسفلت	٥١	١٥٣
بوتاجاز	٤	٣١

وأصبح الإنتاج المحلي من المازوت والبنزين والبوتاجاز والأسفلت يفي باحتياجات الاستهلاك المحلي ويفيض عنها ، ولهذا وصلت صادرات البلاد من الخام ومشتقاته إلى ٧.٥٢ مليون جنية في عام ١٩٦١ مثلا .

سادسا : ولم يكن في البلاد قبل عام ١٩٥٢ سوى خط أنابيب واحد قطره

ست بوصات . وفى يوليه ١٩٥٦ تم إنشاء خط طوله ١٣١ كيلو متراً من السويس إلى مسطرد (بحوار القاهرة) لنقل المواد السوداء ، ومد كذلك خط قطره ١٢ بوصة من مسطرد إلى حلوان (على مسافة ٤٠ كيلو متراً جنوب القاهرة).

وتضمن مشروها السنوات الخمس الأول والثانى بمجموعة من المشروعات البرولية قدرت تكاليفها الاجتماعية بأكثر من ١٢٦٠٥ مليون جنيه .

الطاقة الكهربائية :

يعتبر توفير الطاقة الكهربائية الرخيصة من الخدمات الضرورية سواء للأغراض المعدنية العادية أو لخدمة الصناعة ، حتى أن متوسط ما يستهلك الفرد منها يعتبر من المعايير التى يحكم بها على مدى ارتقاء المجتمع . وكان إنتاج الكهرباء فى مصر لا يتجاوز ٩٩٢ مليون كيلوات ساعة فى عام ١٩٥٢ ، وهى نسبة ضئيلة للغاية .

واستعان المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القوى بهيئة كهرباء فرنسا فى إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية المتعلقة بإعداد برنامج لكهربة البلاد خلال العشرين عاما التالية ، كما أنشئت هيئة الكهرباء المصرية . وكان أعظم مشروع لتوليد هذه الطاقة كهربة خزان أسوان ، التى بدأ التفكير فيها منذ تعلية الخزان الأولى فى عام ١٩١٢ ، ولكن تدخلت المصالح الأجنبية فحالت دون إنجاز المشروع ، ولكن ما أن حدثت الثورة فى عام ١٩٥٢ حتى بدأ تنفيذ هذا المشروع الحيوى . وتقدر الطاقة المولدة بحوالى ١٩٨٠ مليون كيلوات ساعة يخصص منها ما مقداره ١٣١٤ مليون لمصنع السد الذى أنشىء على مقربة من أسوان ، على أن تستغل الكمية الباقية فى إدارة طلبات الرى ومد بعض المرافق البلدية فى محافظتى أسوان وقنا بالكهرباء . ويقدر الخبراء أن إتمام مشروع السد العالى سوف يؤدى إلى رفع الطاقة المولدة من خزان أسوان إلى

٢٢٥٠ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٦٤ . وفي الوقت نفسه حدثت لإنشاءات وتوسيعات كهربائية في أنحاء متفرقة من البلاد . وكان من أثر هذا كله أن ارتفع إنتاج الكهرباء من ٩٩٢ مليون كيلوات ساعة في عام ١٩٥٢ إلى ٣٩٧٣ مليوناً في عام ١٩٦٢ . وهذا ومن المنتظر أن تحصل الجمهورية على كمية ضخمة نتيجة لإنعام مشروع السد العالي ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

المواصلات

بالرغم من أهمية الطرق البرية في دعم وتنمية الاقتصاد القومي إلا أنها لم تتجاوز ٤٠٠ كيلو متر في عام ١٩٣٦ ، وهذا في حالة الطرق المرصوفة ، أما الطرق الزراعية فبلغ طولها حينذاك ٧٠٠٠ كيلومتر ، ولكنها لاتصلح لمواجهة احتياجات البلاد . وتنفيذاً للالتزامات التي نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ ، أنشئت عدة طرق لأغراض استراتيجية ، ولكن أغلبها كان في المناطق الصحراوية ، وسرعان ما تضاعف الاهتمام بهذا المرفق .

وكانت الطرق قبل عام ١٩٥٢ في وضع سيء وذلك لأسباب عدة نذكر منها :

(١) هجرها عن الوفاء بمحاجيات البلاد الانتصادية والاجتماعية إذ كان هناك كيلومتر واحد لكل ١٥٠٠ فرد من السكان .

(٢) ضآلة الطرق المرصوفة بالنسبة إلى شبكة الطرق ، ففي عام ١٩٥٢ بلغت أطوال الطرق المرصوفة ٣٦٠٠ كيلومتر والزراعية ١٤٠٠٠ كيلومتر .

(٣) عدم وجود برق أمج واضح للإنشاء والصيانة ، فضلاً عن عدم تطبيق الأساليب الفنية الجديدة في إنشاء الطرق .

ولهذا ، غنيت الحكومة بتوسيع شبكة الطرق ورفع مستواها ، وذلك لآثارها في خفض تكاليف النقل وبالتالي خفض أثمان السلع ، كما تساعد على تعمير الجهات النائية وإصلاح الأراضي القابلة للزراعة واستغلال المناطق الغنية بالمناجم في البلاد ،^(١)

وقسمت شبكة الطرق إلى ثلاث درجات وهي : (أ) طرق الدرجة الأولى وتصل بين عواصم المحافظات . (ب) طرق الدرجة الثانية وتصل بين المراكز والعواصم . (ج) وطرق الدرجة الثالثة التي تربط القرى ببعضها ببعض وبشبكة الطرق الأخرى .

والجدول التالي يبين مدى التوسع الذي تم في هذا المرفق (الطول بالكيلومتر) .

١٩٦٢	١٩٥٢	
٧٦٣٧	٣٦١٤	الطرق المرصوفة
١٧٣٠٠	١٤٣٩٥	الطرق الزراعية
٤٧٠٠	٢٦١٩	الطرق الصحراوية
٢٩٦٣٧	٢٠٦٣٨	الجملة

وترتب على إنشاء هذه الشبكة من الطرق توفير حوالى عشرة ملايين جنيه ، على النحو الآتى^(٢) :

٧	استهلاك السيارات
١٨٨٠٠	استهلاك الوقود

(١) الاقتصاد المصري في عهد الثورة ، ص ١٥٠ .

(٢) إدارة التنمية العامة ، ميسر سابق ، ص ١٦٧ .

٧٥٠

أجور السائقين

٠٢٥٠

من تقليل الحوادث

٠٢٠٠

من تلافى الأضرار التي تلحق بالزراعة بسبب تطاير القراب

وتضاعف إنشاء السكك الحديدية حتى بلغ ما أنشئ منها منذ نشوب الثورة ٣٩٠ كوبريا بلغت تكاليفها ٢٥ مليون جنيه ، بينما بلغت تكاليف السكك الحديدية التي أنشئت خلال الأعوام الثمانية السابقة على الثورة ١٢٥ مليون جنيه (١) .

وكانت السكك الحديدية قبل الثورة في حالة سيئة بسبب استهلاكها خلال الحرب العالمية الثانية إذ توقفت أعمال التجديد للسكك والقطارات وال عربات والورش ، ونظف السكك عن الأخذ بالأساليب الفنية والإدارية الحديثة . ولذلك وضعت حكومة العهد الجديد سياسة جديدة على الأسس الآتية (٢) :

- (أ) التخلص من جزء كبير من التجديدات المختلفة .
- (ب) تنمية الإيراد وخفض المصروفات لموازنة الميزانية .
- (ج) إعادة تنظيم المرفق .
- (د) تنسيق العلاقة بين السكك الحديدية وطرق المواصلات الأخرى .
- (هـ) العمل على صناعة عربات السكك الحديدية محليا ، وكذلك توفير الكثير من المعدات والمهمات اللازمة ، من الإنتاج المحلي .

وتبلغ أطوال الشبكات الحديدية من خطوط رئيسية وفرعية ٤٣٥٢

(١) المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٢) شرحه ، ص ١٦٥ .

كيلومترا ، وعدد القطارات الشغالة على الشبكات ١٢٢٣ قطاراً تنقل حوالى ١٢٣ مليون راكباً وحوالى ٨ ملايين طن من البضائع ، سنوياً .
وتضمنت المشروعات الواردة بالخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ / ٦١ - ١٩٦٤ / ٦٥) .

أولاً : مشروعات إحصالية بمعنى إحلال بدل المستهلك ، وذلك بالنسبة إلى معدات النقل والوحدات المتحركة (إحلال الديزل محل البخار وتم ذلك في فبراير ١٩٦٣) ، ولاخطوط والمنشآت الثابتة والورش .

ثانياً : مشروعات أمن وصلاية مثل خزانات الوقود السائل وشراء الأوناش الخ .

ثالثاً : مشروعات تكميلية ترتبط بالمشروعات السابقة .

رابعاً : مشروعات استثمارية لزيادة كفاءة التشغيل .
وقد اعتمد لتنفيذ الخطة مبلغ ١٠٠ مليون جنيه .

ويعتبر النقل المائى وسيلة سهلة ورخيصة لنقل البضائع الكبيرة الحجم مثل المواد الأولية والبترولية والبنائية والمنتجات الثقيلة والمحاصيل الزراعية وتبلغ أطوال المجارى المائية الملاحية فى البلاد ٣,٣٩٥,٥٠٠ منها ١,٦٦٥,٦٥٠ فى الوجه البحرى والباقي بالوجه القبلى .

وقناة السويس من المرافق الهامة بالنسبة إلى التجارة العالمية ، ولقد أتمت فى عام ١٩٥٦ ، وارتفعت الإيرادات من ١٣ مليون جنيه إلى ٥٤ مليوناً فى عام ١٩٦٢ ، وعملت هيئة قناة السويس على تحسين المرفق حتى يتمشى مع الزيادة المطردة فى عدد السفن العابرة وأحجامها . وباتهاء برنامج التحسين زاد قطاع القناة المائى من ١٢٥٠ متراً مربعاً إلى ١٨٥٠ فتمكنت القناة من استقبال السفن التى غاطسها ٣٧ قدماً .

ويجرى الآن تنفيذ مشروع ناصر ويهدف إلى ازدواج القناة بأكملها ،
وتعميقها بحيث تسمح بمرور السفن التي يبلغ غاطسها ٤٥ قدما وتقارح
حمولتها بين ٦٥ ، ٨٠ ألف طن . والجدول التالي يبين الحركة في القناة خلال
عشر سنرات :

١٩٦٢	١٩٥٢	
١٨٥١٨	١٢١٦٨	عدد السفن والناقلات
٢٧٠	٥٧١	عدد الركاب بالآلاف
١٩٨٧٣٨	٨٦١٣٧	الحركة المصافية بالآلاف طن
١٨٢٤٢٧	٨٣٤٨٨	حركة البضائع بالآلاف طن
٥٤	١٣	جملة الإيراد بالمليون جنيه

ووجه الاهتمام إلى الخدمات البريدية والتلغرافية والتليفونية :

١٩٦٢	١٩٥٢	الوحدة	
٨٦	٣٤	ألف خط	خطوط القاهرة الأوتوماتيكية
٣٦	١٨	» »	» الاسكندرية »
١٧	٥	» »	» الوجه البحري »
٣٠	١٩	» »	» غير أوتوماتيكية

وزاد الاهتمام بالموانئ فتطورت حركة البضائع الصادرة والواردة
وكذلك الركاب ، من وإلى موانئ الاسكندرية وبور سعيد والسويس ،
بدرجة ملحوظة .

التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية مرآة ينعكس عليها نمط البنيان الاقتصادي ،
فالبلاد المختلفة تتكون النسبة الغالبة من صادراتها من المواد الأولية من

نباتية ومعهدنية وحيوانية ، بينما تشغل المنتجات الصناعية مركزاً غالباً في صادرات البلاد التي بلغت درجة عالية من التصنيع . وكلما حدث توسع مطرد في استيراد السلع والمعدات الرأسمالية كان دليلاً على اتجاه نحو تطوير سليم في الجهاز الإنتاجي .

والملاحظ على تجارة مصر الخارجية قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، أن القطن وبذرتة كان يشكل البند الرئيسي في الصادرات ، كما كانت البلاد تعتمد إلى حد كبير في سد حاجة الطلب المحلي من المنتجات الصناعية ، على الاستيراد من الخارج ، ولستكننا نلاحظ في الوقت نفسه أن الأولوية كانت للسلع الاستهلاكية . والظاهرة الثانية التي تلفت النظر لإطاراد المعجز في الميزان التجاري منذ عام ١٩٤٠ وبخاصة خلال السنوات الخمس السابقة على الثورة ، وبلغ أعلى مستوى له في عام ١٩٥٢ إذ كان ٨٠,٧ مليون جنيه . ويزيد من خطورة هذه الظاهرة أن المعجز كان راجعاً إلى الإسراف في استيراد السلع الاستهلاكية ومواد الرف . وفضلاً عن هذا كانت تجارة البلاد تمحرك في داخل إطار محدود بمعنى قصرها على بلاد معينة (١) .

هذه الثغرات أدركتها الحكومة بعد الثورة وعملت على سدها وفوضت سياسة جديدة وتستهدف من ورائها سد الثغرة في الميزان التجاري ، وإيجاد أسواق مستقرة للصادرات المهربة لاسيما القطن ، لانتحكم فيها دولة وبمجموعة من الدول بالذات ، واستيراد السلع التي تسد مطالب الإنتاج والاستهلاك أينما تكون أسعارها مناسبة ، ومنع استيراد السلع السكالية أو تلك التي لها مثل في الإنتاج المحلي مع السماح باستيراد سلع التموين الأساسية للشعب والتي لا يكفي إنتاجها المحلي لمقابلة الاستهلاك مثل الألبوم والقمع ، وتعدد أسواق الشراء بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الخارجية التي يخشى من تحكمها في أسعار وكميات وأنواع السلع . كما وضعت الحكومة نصب عينها تنوع محاصيل التصدير ... وفي النهاية الربط بين سياسة التنمية من ناحية وسياسة

(١) الاقتصاد المصري في عهد الثورة من ١٧٠ .

رفع مستوى المعيشة من ناحية أخرى،^(١) ولا ريب أن هذه السياسة تنطوى على الحد من الواردات فيها عدا ما يتصل بعملية البناء الاقتصادي . والتوسع في الصادرات ، وإذا كان معنى ذلك حرمان مؤقت للأفراد من استهلاك بعض السلع إلا أنه ضرورة للحفاظ على السكان العام للمجتمع واقتصاده،^(٢) .

وقد كان من آثار هذه السياسة الجديدة :

١ - بينما زادت الواردات بنسبة ٧,٣٪ خلال السنوات (١٩٥٢ - ١٩٦٢) زادت الصادرات بنسبة ٢١,٣٪ في الفترة نفسها .

٢ - حدث تغيير له دلالة في أنواع الصادرات والواردات ، فانخفضت الواردات من منتجات الغزل والنسيج مثلاً بينما حدثت زيادة واضحة في استيراد السلع والمعدات والآلات الرأسمالية .

٣ - تنوع الصادرات وازديادها من الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والصناعات المعدنية .

٤ - فتح أسواق جديدة للصادرات من القطن المصري ، وكذلك فتح أسواق لمنتجات البلاد الصناعية التي ظهرت لأول مرة في الأعوام التالية لعام ١٩٥٢ .

٥ - اتساع نطاق التجارة مع البلاد العربية .

(١) الاقتصاد المصري في عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٨٧ .

حجم التجارة الخارجية (بالمليون جنيه)

الصادرات

السنة	الواردات	إنتاج محلي	سلع مستوردة	الجملة
١٩٥٢	٢١٩	١٤٣	٢	١٤٥
١٩٥٥	١٨٣	١٣٧	١	١٣٨
١٩٥٨	٢٣٨	١٦٤	١	١٦٥
١٩٦١	٢٣٨	١٦٠	١	١٦١
١٩٦٢	٢٣٥	١٧٥	١	١٧٦

الواردات

(بالمليون جنيه)

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٢	
٤٣	٤٥	٥٩	منتجات زراعية وحيوانية
٨	٩	٨	الصناعات الغذائية
٢٦	٢٦	١٨	حاصلات التعدين
٣٩	٤٢	٤٣	الصناعات الكيماوية
١٢	١٢	١٩	منتجات الغزل والنسيج
٩٥	٩٢	٦٢	الصناعات المعدنية
١٢	١٢	٠	خشب و سلع مختلفة

الصادرات (بالمليون جنيه)

١٩٦٢	١٩٦١	١٩٥٢	
٢٤	١٦	٤	منتجات زراعية وحيوانية
٤	٤	١	الصناعات الغذائية
١٣	١٢	٣	حاصلات التعدين
٥	٤	٢	الصناعات الكيماوية
١٢٦	١٢٢	١٣٤	قطن ومنتجات غزل ونسيج
٣	٢	—	صناعات معدنية
١	١	١	سلع عامة

صادرات القطن إلى البلاد المختلفة
(بالآلاف قنطار)

١٩٦١	١٩٥٢	الدول
٨٣	١٦٦	المملكة المتحدة
٥٠٧	٥٠٥	الولايات المتحدة
١٥٨٤	٤٣١	الاتحاد السوفيتي
٢٨٠	١٩٥	الصين الشعبية
١٢٠٠	٢٤٤	تشيكوسلوفاكيا
٢٢	—	يوغوسلافيا
٣٩١	٥٧٨	الهند
٢٧٠	٩٥٩	فرنسا
٢٥٢	—	ألمانيا الشرقية
١٣٦	٥٨٠	ألمانيا الاتحادية
١٣٦	٧٧٨	إيطاليا
٢٩١	٢٧٨	اليابان
٧٩	٢٣٢	سويسرا
١٢٦٣	١٠٧٢	دول أخرى

التجارة مع البلاد العربية (بالجنيه)

١٩٥٢	١٩٦١	نسبة الزيادة (%)
١٢,٦٦٣,٠٠٠	١٧,١٣٣,٠٠٠	٣٥
٨,٠٦٦,٠٠٠	٢٣,٢٤٥,٠٠٠	١٨٨

الحركة التعاونية

وجهت الدولة اهتماما واضحا إلى تنمية الحركة التعاونية وتوسيع أبعادها، ويلاحظ أن المادة ٢٩ من قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ نصت على إنشاء التعاونيات في جميع القرى والمناطق التي يجري توزيع الأرض فيها، وعلى أن يضم إليها جميع الفلاحين الذين ينتفعون من تنفيذ القانون. وفي عام ١٩٥٦ صدر قانون يقصد تنظيم الحركة التعاونية من أساسها. وتقدم الدولة والمؤسسات الأخرى مثل بنك التسليف الزراعي والتعاوني، والإعانات إلى الجمعيات التعاونية التي ساهمت إلى حد كبير في مكافحة التضخم وخفض نفقات المعيشة. وطبقا لتقديرات الخطة الخمسية سوف تصل القروض الممنوحة للاستثمار في التعاونيات إلى ٣٠ مليون جنيه، كما تصل التسهيلات الائتمانية اللازمة لمصاريف التشغيل الجارية إلى ٤٠ مليونا.

ويهدف مشروع التأمين الزراعي والتعاوني إلى تزويد الفلاحين بالمعونة المالية والفنية بسعر فائدة منخفض جداً، وقد بلغ عدد هذه التعاونيات ٣٠٢٢ في البلاد كلها. وأنشئت المؤسسة التعاونية الاستهلاكية العامة في عام ١٩٦٠، والقرض منها رسم السياسة العامة للقطاع التعاوني في الاقتصاد القومي وإبعاد التعاونيات عن الاستغلال واستبعاد الوسطاء. ويلعب الإسكان التعاوني دوراً بارزاً في توفير المساكن لأصحاب الدخل المحدود.

الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية

عدد الوحدات	التعاونيات الإنتاجية
٣٥٦٦	في الزراعة
٢٤	في الغذاء البحري
٣١	في الماشية
٣٧	في الصناعة
٣٦٥٩	

عدد الوحدات	التعاونيات الاستهلاكية
٢٩٢	في السلع المنزلية
١١٢	في الإسكان
٦٥٣	في المدارس الثانوية والجامعات
١٢٥	في المنافع
١١٨٢	

تخطيط التنمية الاقتصادية

يقول الاقتصادي الهندي واجل ، نفي ظل التخطيط الاقتصادي يمكن الانسراع بانتظام بمعدل الاستثمار وذلك عن طريق تخصيص نسبة عالية من الانتاج المضاف من أجل زيادة تكوين رأس المال ، وبهذا يمكن الوصول إلى مستوى عال من الاستثمار والمحافظة عليه خلال مراحل متعاقبة في عملية التخطيط .. ويظهر أن هذا هو التكتيك الرئيسي الذي عمدت إليه البلاد التي تأخرت في الأخذ بأسباب التقدم من أجل تقصير فترة انطلاقتها^(١) .

(١) س . واجل (وترجمة دكتور رشيد البراوي) . فن التخطيط ، ص ٤٢ .

ومن هنا فإن التخطيط، عمل إيجابي ومعياري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي المكافئ، كما ينطوي أيضاً على فرض التنظيمات الاقتصادية التي قد تصبح ضرورية لبلوغ التقدم المرسوم في نطاق القيود التي يفرضها الزمان والكفاءة (١).

وكانت عملية التنمية متروكة للجهود العفوية التي يعتبر تحقيق الربح الخاص الدافع الرئيسي لأصحابها، ومن هنا اتسمت بعدم الاستواء أو الانتظام، ولذلك كان من أول المهام التي اضطلعت بها الدولة بعد الثورة، الأخذ بأسلوب التخطيط العلى حرصاً منها على تحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي. ففي عام ١٩٥٢ صدر القانون رقم ٢١٣ ويقضى بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ويقوم ببحث المشروعات الاقتصادية التي يكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي، ويضع برنامجاً اقتصادياً لمدة ثلاث سنوات يتوخى فيه تقديم المشروعات الأوفر إنتاجاً والأيسر في التنفيذ والأقل تكلفة مع مراعاة أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد القومي. ولما أنشئت وزارة الصناعة بادرت إلى وضع برامج للتصنيع كما ذكرنا من قبل:

غير أن هذا الأسلوب يعتبر تخطيطاً جزئياً، ولهذا تقرر الأخذ بالتخطيط الشامل لإمكان تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي. وبدأت هذه المرحلة الثانية مع بدء الخطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٦٠.

وقد رت الاستثمارات في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٧/١ - ١٩٦٥/٦/٣) بحوالى ١٦٩٧ مليون جنيه، أى بمتوسط حوالى ٣٣٦ مليوناً في السنة، وقد رت في الإمكان تدبير ٧٠ في المائة من هذه الاستثمارات من الموارد المحلية، ٣٠ في

(١) المصدر السابق، ص ٨.

(٢) المجتمع العربي، ص ١٩٦١ - ٣٨٢.

المائة من الموارد الأجنبية . ووزعت الاستثمارات بين القطاعات المختلفة على النحو التالي :

القطاع	الاستثمارات (بالمليون جنيه)	النسبة المئوية
الزراعة والرى والصرف والسد العالى	٣٦٢	٢٣.١
الكهرباء والصناعة	٥٧٨.٧	٣٤.١
النقل والمواصلات والتخزين (بما فى ذلك قناة السويس)	٢٧١.٨	١٦.١
الإسكان	١٧٤.٦	١٠.٣
المرافق العامة	٤٨.٨	٢.٩
الخدمات	١١١	٦.٥
التفرير فى المخزون	١٢٠	٧
المجموع	١٦٩٦.٩	١٠٠

أما الاستثمارات فى الخطة الخمسية الثانية فقدرت بمبلغ ١٧١٧ مليون جنيه والفرص الأساسى من الخطة بشقيها هو مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، وروعى فى وضعها ، أن نخرج باقتصادنا من حين نشاطه المحدود إلى حالة يصبح معها طليقا قادرا على مواءمة التقدم ، معتمداً على نفسه إلى أنهى حد ممكن ، كذلك روى أن تنال القطاعات المختلفة أنصبة تساعد على توسع كل منها بالقدر الذى يكفل توازنا عاما بين بعضها البعض ، ويمكننا ليس فقط من مجابهة الجانب الأكبر من احتياجات الاستهلاك التى يتطلبها مستوى للمعيشة أفضل ، بل وأيضا من تهيئة قدر أكبر من المعدات والآلات والخامات التى تعتبر بمثابة الثروة الإنتاجية التى تحدد إمكانياتها فى التوسع الاقتصادى . وفوق كل هذا وذاك ، فإن التوسع فى القطاعات المختلفة روى فيه تحسن موقفنا مع العالم الخارجى . لى نتحول من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة

وبذلك يقوى اقتصادنا في الداخل والخارج، ويصبح قادراً على سدّاد تكاليف التنمية، ويحقق فائضاً يجلب الخير للأفراد ويرفع في الوقت ذاته من قيمة عملاتنا المحلية في الأسواق الخارجية.

وتتضمن الخطة تطوراً للدخل القومي محسوباً على أساس القيمة المضافة، كما يتضح من الأرقام التالية :

القطاعات	القيمة المضافة		
	٦٥/١٩٦٤	٦٥/١٩٥٩	٧٠/١٩٦٩
الزراعة	٥١٢	٤٠٠	٦٢٧
الصناعة والسكر	٥٤٠	٢٧٣	٨٠٢
التشييد والبناء	٥١	٥٢	٧٥
قطاعات تدعم الهيكل الاقتصادي	٣١٦	٣٦١	٤٣٥
قطاع التجارة	١٦٢	١٢٧	٢٦٥
قطاع الخدمات	٢١٤	١٦٩	٣٦٠

وبذلك يصبح التوزيع النسبي للقيمة المضافة في السنوات العشر كالآتي :

	٦٥/١٩٦٤	٦٥/١٩٥٩	٧٠/١٩٦٩
الزراعة	٢٨,٥	٣١,٢	٢٤,٥
الصناعة والتشييد	٣٢,٩	٢٥,٢	٣٤,٢
القطاعات غير السلبية	٣٨,٦	٤٣,٤	٤١,٧

وبلاحظ على الخطة أنها تستهدف :

(١) إنقاص الأهمية النسبية للزراعة في تكوين الدخل القومي وذلك مع العمل في الوقت نفسه على زيادتها من الناحية المطلقة، وبذلك نتخلص من الظاهرة القديمة وهي الاعتماد الأساسي على الزراعة .

(٢) زيادة أهمية قطاع الصناعة . وسوف يشمل التوسع الصناعى كلا من الصناعات الإنتاجية والاحتياطية ، على أن ترتفع نسبة الأولى من ١٦,٥ إلى ٢٣,٦ فى المائة من الإنتاج الصناعى ، أى إلى الضعف .

وسوف يؤدى تنفيذ الخطة إلى زيادة العمالة بحيث يستوعب النشاط الاقتصادى معظم القوة العاملة :

التوزيع النسبى للمستغلين ونسبتهم إلى عدد السكان

القطاع	٦٠/١٩٥٩	٦٥/١٩٦٤	٧٠/١٩٦٩
الزراعة	٥٤,٣	٥٤,٣	٤٩,٩
الصناعة	١٠,٦	١٢,١	١١,٧
التشييد	٢,٨	٢,٣	٢,٥
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى	٨,٤	٧,٩	٧,٩
التجارة	١٠,٦	١٠,٤	١١,٩
الخدمات	١٣,٣	١٣	١٦,١
	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النسبة المئوية إلى السكان	٢٣,٥	٢٤,٧	٢٨,٢

التحرر من التبعية

يقول الدكتور لبيب شقير^(١) : كان من أهم أسباب تبعية الاقتصاد القومى للاقتصاديات الرأسمالية النامية وخاصة الاقتصاد البريطانى والاقتصاد الفرنسى ، سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية التابعة لهذه البلاد على أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، وقد كانت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر تلتقى تطلعاتها من البلاد الأجنبية ، كما كانت تصدر إليها سنوياً مبالغ طائلة فى شكل أرباح وفوائد .

(١) دراسات فى المجتمع العربى ، مصدر سابق ، ٤١٤ .

وحرصاً على تحقيق الاستقلال الاقتصادى بمناه الصحيح ، وضماناً لحسن توجيه الاقتصاد القومى وحماية التطوير ، اتخذت الدولة تدابير على جانب كبير من الأهمية ، كان أولها تأميم الشركة العالمية لقناة السويس . وعلى أثر الاعتداء الثلاثى فى خريف ١٩٥٦ وفتيجة له صدرت القوانين الثلاثة الآتية فى عام ١٩٥٧ :

(١) القانون رقم ٢٢ ويقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركات مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعاً إسمية وملوكة المصريين دائماً . وتنفيذاً لأحكام القانون نقلت ملكية بنك باركيز إلى المؤسسة الاقتصادية ، والبنك الشرقى إلى بنك اتحاد التجار ، ويبيع بنك الأورينان والعثمانى بعد إدماجهما إلى بنك الجمهورية ، وأدهج بنك الكريدى لونييه والخصم الأهلى الباريسى ويعد إلى بنك القاهرة ، ويسمى بنك الريفات إلى شركة التضامن المالى . وقامت المؤسسة الاقتصادية بشراء ما للإنجليز والفرنسيين من الأسهم فى البنك الأهلى المصرى والبنك العقارى المصرى .

(٢) القانون رقم ٢٣ ويقضى بأن تتخذ شركات التأمين شكل شركات مساهمة مصرية وأن تكون أسهمها جميعاً إسمية وملوكة المصريين ، واشترت المؤسسة موجودات شركة الأونيون (حياة) وشركة الأونيون (حريق وحوادث) وأسهم الإنجليز والفرنسيين فى شركة مصر للتأمين وفى شركة التأمين الأهلية .

(٣) القانون رقم ٢٤ ويقضى بعدم جواز القيد فى السجل التجارى إلا للأفراد المصريين أو شركات المساهمة المصرية التى تكون أسهمها جميعاً مصرية وملوكة المصريين دائماً . وهكذا قضى على الوكالات التجارية الأجنبية التى كانت تعمل جامدة للحيلولة بين الحكومة وتنفيذ اتفاقاتها التجارية مع بعض الدول التى تعتبر جديدة على السوق المصرية كالبلاد الآسيوية والأفريقية وبلاد الكتلة الشرقية^(١)

(١) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

وكذلك اشترت المؤسسة الاقتصادية وبعض الشركات والمؤسسات المصرية الأخرى ، أنصبة الأهداء في كثير من الشركات والمؤسسات المالية والتجارية والصناعية التي كانت قائمة قبلاً ، والتي كانت إحدى الوسائل الكبرى لسيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري ،^(١).

وفي ديسمبر من عام ١٩٦٠ ، وكرد على موقف بلجيكا في الكنفو ، أملت بعض المؤسسات البلجيكية مثل البنك البلجيكي وشركة سبك حديد مصر السكر بائية وواحات عين شمس ، ثم خطت حركة التخصير خطوة حاسمة وشاملة بصدر قوانين التأمين في يولييه من عام ١٩٦١ ، التي انتقلت بها فوراً إلى القطاع العام ملكية الجزء الأكبر من القطاع المنظم في الاقتصاد المصري ، بما يشمل هذا القطاع من شركات الصناعة الثقيلة والاستيراد والبنوك والتأمين والنقل إلخ ، وقد ظلت هذه الشركات ، حتى ذلك التاريخ ، خاضعة لنفوذ أجنبي قوى ، رغم ما كان لهما من أهمية خطيرة في اقتصادنا القومي ،^(٢)

قيام المجتمع الاشتراكي

حين نشبت الثورة في ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ خيل للذين يأخذون الأحداث على ظاهرها ، أنها مجرد حركة يغاب عنها نوع من الطابع السياسي البحت وأن هدفها لا يعدو أن يكون تمديداً أو تغييراً في الأوضاع السياسية ونظم الحكم القائمة . ولكن الثورة لم تلبث أن عمدت إلى إجراء جديد فذ ، يعتبر الأول في محتواه أولاً وفي أبعاده ثانياً ، لا في مصر لحسب بل وفي المنطقة العربية بأسرها . ففي ٩ سبتمبر ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعي وقد ناقشناه في القسم الخاص بالزراعة . . وما من شك أن قانون الإصلاح الزراعي حطم التركيز القديم في ملكية الأرض ، وأوجد استقراراً وعدالة

(١) التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، مصدر سابق ، ص ٤٢٦

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٢٧

في الريف ، ورفع أعداداً كبيرة من المعدمين إلى صفوف الملاك ، ووفر الحماية للمستأجرين وغير المالكين من يقومون بالعمل الزراعي ،^(١) .

وقررت الثورة الأخذ بأسلوب التخطيط من أجل تعبئة الموارد الطبيعية والبشرية ، مما سبق لنا الحديث عنه ، وأصبحت الدولة تقوم بدور إيجابي فعال مباشر في حالات وغير مباشر في حالات أخرى ، للإشراف على سير عملية التنمية . وأهم من هذا أنها بدأت تعمل على خلق قطاع عام قوى وقادر ، فاشتركت بالمال العام في بعض المشروعات ، أو بصورة غير مباشرة عن طريق المؤسسات التي تملك الدولة فيها حصة تتجاوز النصف من رأس المال مثل البنك الصناعي وبنك التسليف الزراعي والتعاوني .

وفي سبيل دعم هذا القطاع أنشأت المؤسسة الاقتصادية ، كما أنشئت هيئة مشروعات السنوات الخمس وعهد إليها بإقامة المشروعات الصناعية سواء من رأس المال العام أو بالاشتراك مع رأس المال الخاص .

إلى هنا كانت معالم جديدة قد وضعت للبيان بصورة ظاهرة ، أو بعبارة أخرى أرسيت دعائم يقوم عليها تنظيم جديد للجمتمع :

- ١ - فتم القضاء على التفاوت البالغ في ملكية الأرض الزراعية .
- ٢ - وطبقت الدولة سياسة التخطيط .
- ٣ - وحررت نسبة كبيرة من الاقتصاد القوي من السيطرة الأجنبية .
- ٤ - وأنشأت قطاعاً عاماً يزداد حجماً وأهمية
- ٥ - وأصبحت التجارة الخارجية تحت إشراف الدولة الدقيق حتى تتمشى مع مقتضيات الاقتصاد والتنمية .
- ٦ - وصدرت تشريعات لسكفالة حقوق العمال ومصالحهم .

(١) دكتور راشد البراوي : مفاهيم جديدة في الاهتزاكية ، ص ٢٢٣ .

وفي يوليو ١٩٦١ ألقى الرئيس جمال عبد الناصر خطاباً على جانب كبير من الأهمية . قال فيه : « إن مجتمعاً جديداً يستكمل ملامحه الأساسية ليكون مبعث العزة والكرامة لكل فرد فيه .. ليكون لكل منهم حقه .. وليكون لكل منهم فرصته .. ليكون لهم جميعاً حقاً ثابتاً في الكفاية والعدل ... كان من الواضح ... منذ أول يوم من أيام هذه الثورة أننا لانستطيع أن نحقق العدالة الاجتماعية إلا إذا قضينا على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، ثم واصل رئيس الجمهورية حديثه فقال « إذن لابد أن نعيد تكوين البناء الاجتماعي كما نريد ، لابد أن نقيم المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التماثلي .. وهكذا وضحت الصورة أو الفلسفة .. إنها إقامة الاشتراكية .

وقبل إلقاء ذلك الخطاب كانت قد صدرت القوانين رقم ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، في ١٩ يولييه ، ثم القوانين ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ في اليوم التالي ، وفي ٢٥ من الشهر نفسه صدر القانون رقم ١٢٧ . وهذه هي القوانين الاشتراكية المشهورة ، ويمكن تقسيمها إلى نوعين وهما تشريعات تحديد الملكية وتشريعات تحديد الدخول^(١) .

وكانت الدولة قد أنهت امتياز شركة مياه القاهرة (يولييه ١٩٥٧) ، وأمت مخازن الأدوية وأسقطت الالتزامات والتراخيص الممنوحة لمؤسسات النقل وخطوط أوتوبيس مدينة القاهرة في النصف الأول من سنة ١٩٦٠ ، وأمت الصحف في مايو ١٩٥٩ بنقل ملكيتها إلى الاتحاد القومي . وأمم البنك الأهلي المصري وبنك مصر في فبراير ١٩٦٠ .

وبدأت سلسلة التشريعات الأخيرة المحددة للملكية ، بصدد القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ في ٢٢ يونيو مشروطاً في منشآت تصدير الأقطان أن

(١) دكتور عبد الرازق حسن : تمويل مشروعات الخس للصناعة (من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦١) ص ٢٢ ، ٢٤ .

تكون في شكل شركات مساهمة عربية وأن تساهم فيها الحكومة أو المؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٣٥ ٪ من رأس المال (ثم عدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦١ في ٢٠ يولييه فأصبحت مساهمة الحكومة لا تقل عن ٥٠ ٪) .

وتوالى القوانين بالترتيب التالى :

(١) القانون رقم ١٠٧ فى ٩ يولييه وحصر القيام بأعمال الوكالة التجارية فى المؤسسات التى لا تقل حصة الحكومة فيها عن ٢٥ ٪ من رأس المال .

(٢) القانون رقم ١٠٩ فى ٩ يولييه ونقل ملكية شركة بواخر البوستان الخديوية إلى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات .

(٣) القانون رقم ١١٠ ونقل ملكية منشآت كبس القطن الأربع إلى الدولة .

(٤) القانون رقم ١١٧ فى يولييه (المسكحل بالقانون رقم ١٤٥ فى أغسطس ١٩٦١) ويقضى بتأميم ٨٠ شركة تشمل جميع البنوك وشركات التأمين ومجموعة من الشركات الصناعية الهامة وتجارة الأخشاب والتجارة الداخلية والنقل والفنادق والعقارية والمياه . كما أسقط التزام شركة ليون للكهرباء بالإسكندرية وشركة ترام القاهرة بمقتضى القانونين ١٢٢ ، ١٢٣ على التوالى .

(٥) القانون رقم ١١٨ فى ٢٠ يولييه ويقضى بمساهمة الحكومة بنسبة ٥٠ ٪ فى ٨٣ شركة تضم مجموعة من شركات المقاولات والتجارة والشركات الصناعية .

(٦) القانون رقم ١١٩ فى ٢٠ يولييه وحدد ما يمكن أن يملكه الشخص الواحد فى ١٣٥ شركة بما لا يزيد عن ١٠,٠٠٠ جنيه وهى تضم شركات صناعية وبالأخص شركات غزل ونسج وصباغة وكيماويات وبتروك وسكر وبعض الشركات التجارية .

إما لتشريعات تحديد الدخول فى :

(١) القانون رقم ١١١ (١٩ يولييه) وحدد ما يوزع على المساهمين بنسبة ٧٥٪/، والباقي للموظفين والمهال ، وذلك بعد تجنيب ٥٪/ لشراء سندات الدولة .
(٢) القانون رقم ١١٣ (١٩ يولييه) وجعل الحد الأدنى لما يتقاضاه المدبرون وكبار الموظفين في الشركات أو الجمعيات بما لا يزيد عن ٥٠٠٠ جنيه في السنة .

(٣) القانون رقم ١١٥ (١٩ يولييه) وعدل أسعار وفئات الضريبة العامة على الإيراد برفع أسعار الضرائب للفئات من ٤٠٠٠ جنيه فأكثر وجعلها تتراوح بين ٢٥ ٪/ ، ٩٠ ٪/ .

(٤) حرم القانون رقم ١٢٥ (٢١ يولييه) على الشخص أن يشغل أكثر من وظيفة واحدة في الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات أو الجمعيات أو المنشآت الأخرى .

(٥) القانون رقم ١٢٧ في ٢٥ يولييه وجعل ملكية الأرض الزراعية ١٠٠ فدان للفرد .

(٦) القانون رقم ١٢٩ (٢٥ يولييه) وجعل سعر الضريبة على العقارات المبينة بنراوح بين ١٠ ٪/ من القيمة الإجمارية إذا كان إيجار الحجر لا يزيد عن ٣ جنيهات شهريا ، ويرتفع إلى ٤٠ ٪/ إذا زاد إيجار الحجر على ١٠ جنيهات .

(٧) القرار الجمهوري رقم ١٢٠٣ (٢٠ يولييه) ويقهر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات الحكومية على الشركات التي تساهم فيها الحكومة والمؤسسات العامة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪/ من رأسمالها .

الفصل الثاني عشر

المملكة الليبية المتحدة

تقع المملكة الليبية المتحدة بين تونس والجزائر من ناحية الغرب والجمهورية العربية المتحدة من جهة الشرق ، وبين البحر المتوسط في الشمال وجمهورية النيجر وتشاد في الجنوب ، بينما يتاخها السودان من الجنوب الشرقي .

وبالرغم من عظم مساحة البلاد والتي تبلغ ١,٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربع فإن عدد السكان لا يتجاوز ١,٢ مليون نسمة ، وإن كان الرقم الأخير يأخذ في الاعتبار عقبات عدة تتعلق بصعوبة إجراء إحصاء دقيق بسبب عدم توافر الجواز الفنى السكامل لأداء هذه العملية ، فضلا عن تعذر تقدير سكان المناطق البعيدة والمتناثرة في داخلية الصحراء . وإذا كانت الصحراء تمثل ما يقرب من ٩٠ ٪ من المساحة السكانية فإن من الخطأ النظر إلى أهل ليبيا على أنهم من البدو الرحل أو من يشبهونهم ، إذ طبقا لإحصاء أجري في عام ١٩٥٤ كانت نسبة الفريق المستقر لا تقل عن ٧٤ ٪ من مجموع السكان ، وهذه النسبة تزداد بإطراد كلما نفذت مشروعات الري المختلفة من جهة ، وزاد النشاط الحضري من صناعة وتجارة من جهة أخرى .

الزراعة والرعى :

وتمثل الزراعة والرعى النشاط الاقتصادي الرئيسى للسكان . لكن الملاحظ - حتى الآن - أن نسبة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعى لا ترتبو على ١٠ ٪ من المساحة السكانية للبلاد ، بينما قد لا تزيد النسبة الصالحة للزراعة

المستقرة عن ١٪ ومن هنا يبدو واضحاً أن الاستغلال الزراعي الحالي لا يمثل الإمكانات الفعلية ، ولذلك لا بد لأى برنامج للتنمية الزراعية من أن يعمل على زيادة الرقعة التى يمكن استخدامها فى أغراض الإنتاج الزراعى المستقر الدائم . غير أننا لو امتدنا الواحات فإن الاستغلال الزراعى يخضع الآن لمأهل المطر . فالأمطار قليلة بوجه عام ولا تسقط بانتظام ويكاد معظمها أن يتركز فى فترة قصيرة من السنة ، ولما كانت الأمطار تغزر على الساحل وفى جوارره لهذا نجد أن معظم الأراضى الزراعية المستغلة فى الوقت الحاضر هى ساحل طرابلس والسهل الواقع خلفه ، وحافة الهضبة المحيطة بهذا السهل وسهل برقة الذى يتراوح ارتفاعه عن مستوى سطح البحر بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ متر . وأخيراً فهناك مرتفعات برقة (٤٥٠ - ٨٠٠ متر فوق سطح البحر) والمعروفة باسم الجبل الأخضر .

وبعدئنا للتاريخ القديم أن ليبيا كانت من الأقاليم الزراعية ذات الشأن فى حوض البحر المتوسط ، وأنها كانت تمول الامبراطورية الرومانية فى إيطاليا بقدر طيب من حاجتها من الحبوب . ولذلك فالتوسع الزراعى المستقبل فى حيز الإمكان ، ولكنه يتطلب تحقيق أمرين على جانبي كبير من الأهمية ، أولهما إقامة المشروعات التى تكفل تخزين مياه الأمطار من أجل الاستفادة منها ، والامر الثانى خاص باستغلال موارد المياه الجوفية إلى أكبر حد ممكن .

ويقول الدكتور عبد العزيز طريح شرف فى مقال له بمجلة « الرائد العربى » أن المياه الجوفية تساهم بالنصيب الأوفر فى عمران البلاد وفى إنتاجها الزراعى حتى فى المناطق الساحلية التى تسكنى أمطارها الشتوية لظهور الغابات أو المراعى ولزراعة بعض الحبوب الغذائية . ومصدر المياه الجوفية فى البلاد عموماً هو الأمطار المحلية التى تسقط على أجوائها المختلفة ، فهذه الأمطار على قلانها تسكنى لتكوين طبقات من المياه الجوفية التى تختلف فى نوع مياهها وفى وفرتها من مكان لآخر ، ويشرف توزيع هذه الطبقات على عوامل بعضها

متعلق بكمية المطر ونظام سقوطه ، وبعضها الآخر متعلق بالمظاهر الفيزيوغرافية والتركيب الجيولوجي . وتنقسم ليبيا على أساس النظام العام لتصرف مياهها إلى حوضين كبيرين أحدهما في الشمال وتصرف مياهه إلى البحر المتوسط ويشمل جميع السهول الساحلية والمنحدرات الشمالية انطافات الجبال ، ويقع الحوض الثاني في الوسط والجنوب ويشمل القسم الأكبر من البلاد وتصرف مياهه داخليا ، ويضم كل منهما أحواضا أصغر شأنا ولكل منها مميزات وظروفه المحلية .

ومن الأمور التي لها أهمية أيضاً حسن استخدام الموارد المائية المحدودة منها للإسراف ، ولهذا أوصى الخبراء بإصدار تشريع بهذا الصدد .

ويعتبر الشعير المحصول الزراعي الرئيسي بل إنه يمثل ما بين ثلثي وثلاثة أرباع إنتاج الحبوب في البلاد كلها ، وقد بلغ الإنتاج ٦٠,٠٠٠ طن مرقى عام ١٩٥٨ في ولايتي طرابلس وبرقة مقابل ٢٦,٠٠٠ طن مرقى من القمح . وكانت ليبيا من قبل تتمتع بالاكثفاء الذاتي من ناحية الحبوب الغذائية ، غير أن السنوات التي أعقبت حصول البلاد على استقلالها شهدت ظاهرة جديدة لها دلالتها وهي التوسع المطرد في استيراد القمح من الخارج . فقد استوردت ٣٢,٣٠٠ طن مرقى من القمح والدقيق في عام ١٩٥٣ ، فإذا بهذا الرقم يرتفع في عام ١٩٥٨ ، إلى ٥١,٦١٠ أطنان بالإضافة إلى ٣٠٠٠ طن من القمح الذي كان يقدم كقبة . هذه الزيادة الكبيرة المطردة في استهلاك القمح راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة في المدن وظهور طبقات جديدة تفضل الخبز المصنوع من القمح . وما من شك أن الزيادة سوف تستمر وسوف يصبح القمح منافسا خطيرا للشعير وبعض أنواع الذرة التي تزرع هناك . ومن الطبيعي أن هذا الاستيراد معناه استنزاف قدر من العملات الأجنبية التي نحتاج إليها البلاد من أجل أغراض التنمية ، ولهذا فإن أي برنامج زراعي يجب أن يهدف إلى زيادة الإنتاج من القمح حتى يتسنى للبلاد أن تشبع حاجتها إليه من الموارد المحلية .

وتفاوتت التقديرات بشأن إنتاج ليبيا من التمر ، فطبقاً لأرقام سبق أن نشرتها هيئة الزراعة والأغذية كان المتوسط السنوي خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٥ في حدود ٣٠,٠٠٠ طن ، وطبقاً لتقديرات نشرتها حكومات الولايات عن الفترة ١٩٥٥/٥٦ - ١٩٥٧/٥٨ كان المتوسط السنوي ٤٢,٠٠٠ طن ، بينما هناك تقديرات تجعل الإنتاج السنوي حوالى ٧٠,٠٠٠ طن ، والواقع أن الأمر يتطلب عمل إحصاء جديد أكثر دقة لعدد أشجار النخيل في البلاد كلها ، وعدد الأشجار التي لا تزال تثمر ، وبذلك يتسنى تحديد الإنتاج ، وهنا مجال أثرية طيبة يمكن استغلالها في إقامة صناعة محلية نشيطة . ويقول البعض إن ليبيا إن تستطيع إلى تنافس بلدأ كالمراق في الأسواق العالمية نظراً لقلة إنتاجها إلى درجة كبيرة بالقياس إلى الإنتاج المراق ، ولأن مناطق أشجار النخيل متناثرة ومتفرقة مما يكلف نقلها كثيراً . إلا أن الاهتمام بتحسين النوع ، وأساليب الجنى ، وتنفيذ المشروعات المعدة للطرق - هذه كلها يمكن أن تكون ذات أثر طيب خاصة أن ليبيا أقرب من المراق كثيراً إلى الأسواق الأوروبية بل إلى بعض الأسواق الأفريقية المجاورة ، ولهذا نرى أن يتضمن برنامج التصنيع إقامة سلسلة من الصناعات الرئيسية والثانوية التي تعتمد على التمر ، سواء لأغراض الاستهلاك المحلي أو التصدير .

ومن المزايا التي تتمتع بها كثير من المنتجات الليبية أنها مضافة من الرسوم الجمركية في السوق الإيطالية .

ومن الظاهرات التي تلفت النظر ، وبخاصة خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال ، التوسع في إنتاج طائفة من المحاصيل الفنية وللنقدية وفي مقدمة هذه المحصولات الفول السوداني الذى عظم الإقبال عليه . ويزرع هذا النبات كمحصول صيفي في ولاية طرابلس ، وقد ارتفع الإنتاج من ٢٠٠ طن في عام ١٩٤٣ إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة (١٩٥٥/٥٦ -

١٩٥٧/٥٨) . ويصدر معظم المحصول إلى الخارج ؛ وبلغت قيمة الصادرات ١,٠٢٠,٠٠٠ جنيه ليبي عام ١٩٥٨ .

والمجال واسع جداً أمام مزيد من الإنتاج وبخاصة للتصدير ، غير أن المسألة تتطلب وضع مواصفات للتصدير ، كما تجرى الآن أبحاث علمية لرفع شأن على الآفات التي تسمى حالياً إلى المحصول . وأهم من هذا يجب البدء بإنشاء صناعة حديثة لإستخراج الزيت من الفول السوداني ، وهي صناعة لم تكن متوافرة في البلاد .

والظروف المناخية ملائمة لبذور الخروع التي تزرع أساساً في طرابلس وبلغ الإنتاج حوالي ٥٠٠ طن في عام ١٩٥٨ استوردت منه لإيطاليا ٤٢٨١ طناً . وحدث توسع كبير في زراعة الموالح والعنب . وبلغت جملة الصادرات من الموالح ٣٢٧٩ طناً في عام ١٩٥٨ قيمتها ٨٤ ألف جنيه ، ويلاحظ أن الحكومة تقدم إعانة تصدير . ويتراوح إنتاج العنب في ولايتي طرابلس وبرقة بين ٤٥٠٠ ، ٧٠٠٠ طن في السنة ، ولكن المجال واسع إلى حد بعيد لزيادة الإنتاج حيث تطرد الزيادة في الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بالمدن ولازدياد عدد الجاليات الأجنبية نتيجة النشاط البرقولي والتجاري .

والملاحظ أن العنب الليبي يصلح لإنتاج نوع جيد من النبيذ يمكن أن يلقى إقبالاً كبيراً في بعض البلاد الأوروبية . فإذا أجريت الدراسة العلمية الوافية أصبح في الإمكان زيادة الإنتاج بدرجة كبيرة وإقامة صناعة نشيطة لعمل النبيذ . يقصد التصدير .

وتزرع في جميع أنحاء ليبيا أنواع مختلفة من الخضر للاستهلاك المحلي ، وتبلغ قيمتها السنوية حوالي مليون جنيه ليبي ، ومن أهم هذه الأنواع البطاطس والبصل والطماطم والفلفل والفول والحمص والخس والجزر والقرع والسكرنب والبسلة . ويزداد الاستهلاك من هذه الخضر ، ولهذا يلاحظ أن البلاد تستورد

مقادير كبيرة منها بلغت مجملها ١٠,٠٠٥ أطنان في عام ١٩٥٨ قيمتها ٤٦٩ ألف جنيه لبي . ومن هنا يتمين التوسع في زراعة مختلف أنواع الخضر حيث ظروف التربة والمناخ مواتية إلى حد كبير ، وبذلك يتسنى وقف هذا الاستيراد ، والعشى مع الزيادات المنتظرة في الاستهلاك المحلي ، وفي الوقت نفسه بحرى تجنب نسبة لأغراض التصدير .

وعما يبين أهمية الأمر الأخير أن البطاطس يصدر جانب منها إلى الأسواق الأوروبية خلال المواسم التي لاتزرع فيها بأوروبا وكذلك الحال بالفسيه إلى الطماطم . وتقول بعثة الأمم المتحدة إنه يجب بذل الجهود بصفة خاصة في إنتاج الخضر الى تصالح للأسواق الأوروبية خلال فصل الشتاء والرابع .

وكانت حشيشة الأسبارتو من الصادرات الليبية الرئيسية ، وهي نبات برى ينمو في أجزاء كثيرة من منطقة الجبل في ولاية طرابلس . إلا أن الإنتاج أخذ يتضاءل في السنوات الأخيرة بسبب الإسراف في جنى هذا النبات البرى وسوء الأساليب التي يستخدمها رجال القبائل ، وذلك بالإضافة إلى المنافسة من جانب المواد الأخرى التي تستخدم لصنع الأنواع الممتازة من الورق .

وكانت الصادرات عبارة عن ٤٩,٥١٩ طنا في عام ١٩٥٤ قيمتها ٦١٠ آلاف جنيه فهبطت في عام ١٩٥٨ إلى ٢٠,٤٥٨ طنا قيمتها ٢٧٢ ألف جنيه ، وسرف يطرده النقص إذا لم تتخذ تدابير جديدة بحيث تخصص مساحات معينة لزراعة هذا النبات بدلا من الاقتصار على ما ينمو منه برياً ، واستخدام أساليب فنية لجمعه ونقله وتعبئته .

والواقع أن في الإمكان أن تستعيد الأسبارتو مكانتها القديمة في تجارة ليبيا الخارجية . ولدينا أمثلة لمثل هذا الإجراء الذي أشرنا إليه ، فاثيوبيا مثلاً ينمو بها البن برياً وتسكن تشبهت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى خطورة

هذا الوضع فقامت بإنشاء مزارع جديدة لزراعته وتستخدم فيها أفضل أنواع البذور وخير أساليب الجمع والنبتة .

إن التنمية الزراعية في ليبيا تتطلب أموراً عدة منها :

١ - توفير الموارد المائية من طريق التحكم في المياه السطحية ، واستغلال الموارد الباطنية .

٢ - توسيع الرقعة الزراعية مع توجيه الاهتمام بنوع خاص إلى تثبيت الزراعة بالاعتماد على الزراعة المستقرة والتخاص من نظام الزراعة المتنقلة .

٣ - تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية الحبوب وبخاصة القمح .

٤ - التوسع في المحاصيل الفنية والتجدي وبخاصة ما يصلح منها للتصدير .

٥ - الاهتمام بانتقاء البذور وتحسين الأساليب المستعملة في مختلف العمليات الزراعية .

٦ - توفير المعونة الفنية لسكان القطاع الزراعي .

٧ - التوسع في نظام الائتمان الزراعي . وهنا نلاحظ على تقرير اللجنة الدولية أنها توصي بإدماج بنك الائتمان الزراعي في البنك الأهلي بحيث يكون قسماً منه ، ولعلنا نجد حكمة في هذا الاتجاه حتى ولو كان الهدف توفير النفقات ، أو كان السبب قصور الخبرة الفنية ، والذي نراه أن الائتمان الزراعي نوع متخصص ولهذا يجب أن يظل قائماً بذاته ، وفصلاً عن هذا فالإمكانات وافرة أمامه كي يلعب دوراً رئيسياً في حياة البلاد الزراعية ، وبقاء بنك مستقل لهذا الغرض يخلق التقاليد والخبرات اللازمة التي لا بد منها .

٨ - التوسع في نشر الجمعيات التعاونية الزراعية ولقد صدر قانون لهذا الغرض في عام ١٩٥٦ ، وبحسن أن تتولى هذه الجمعيات - إلى جانب أعبائها التقليدية - مهمة تقديم القروض إلى الفلاحين ، ومن هنا يجب أن تكون وثيقة الارتباط ببنك التسليف الزراعي .

وكانت تربية الحيوان نشاطا رئيسيا في ليبيا ، وبلا حظ أن الماشية أكثر أهمية في بركة منها في طرابلس ، إلا أن القلبية بوجه عام للأغنام والماعز التي تربى من أجل لحمها ولبنها بصفة أساسية ، وصوفها وجلدها بوصفهما منتجات ثانوية . والبيان التالى يوضح عدد رؤوس الغنوة الحيوانية في عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ (بالآلاف رأس) .

١٩٥٨	١٩٥٥	طرابلس
٦٣١	٤٢٩	أغنام
٦٣١	٤٣٦	ماعز
٥٢	٤٩	ماشية
٨٩	٧٠	إبل
		بركة
٧٨٥	١٠٠٣٢	أغنام
٦٦١	٦٩١	ماعز
٣٩	٨٦	ماشية
٨٣	٧٦	إبل

إلا أن هذه الأرقام تفتقر إلى قدر كبير من الدقة ، ومهما يكن من أمر فإن هذا القطاع من الاقتصاد اللبى بحاجة إلى اهتمام كبير . وهذا يتطلب تحسين النوع عن طريق التهجين مع سلالات أفضل من بلاد أخرى ، وأن تتمنى القرية مع الأغراض المتوخاة سواء كان الغرض زيادة كمية اللحم أو الصوف . إلا أن المجال وسع أمام ليبيا كي تصدر كميات كبيرة من اللحوم ، وهذا يتيح الفرصة أمام صناعة أو صناعات مهمة .

ولقد أوصت بعثة الأمم المتحدة بإصدار قانون يهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية :

- ١ - منع أمراض الحيوان والتحكم فيها واستئصالها .
- ٢ - الحجر الصحي على الحيوانات المستوردة لمنع دخول أمراض جديدة إلى البلاد .
- ٣ - إنشاء وحدات بيطارية متنقلة .
- ٤ - القيام بحملات لتطعيم الحيوانات ضد بعض الأمراض .

وبهذا كله يستطيع الاقتصاد الليبي أن يعتمد على هذين القطاعين الرئيسيين وهما الزراعة والرعي . وفيما يختص بالأمر الأخير يلاحظ أن البلاد ظلت تعتمد على الحشائش الطبيعية وهذه تخضع بطبيعة الحال للتقلبات المناخية ، ومن هنا يجب الاهتمام بتجربة أنواع جديدة تستطيع أن تتحمل الجفاف الطويل الأمد . وبمباراة أخرى من الضروري توفير العلف بانتظام إذا شاءت البلاد أن تنمض بقطاع الرعي وتربية الحيوان إلى المنزللة اللازمة .

هذا ، وقد أولت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية (بعد تعديلها في عام ١٩٦٣) اهتماما كبيرا بالزراعة بحيث رصد لها في الخطة ٢٩,٥ مليون جنيه ليبي . وأهم المشروعات الخاصة بالقطاع الزراعي هي :

(١) دعم عملية الاستيطان الزراعي لإنشاء مجتمع متكامل ، وقد تقرر إصلاح ما يقرب من ٤٦٠٠ مزرعة قديمة ، وإنشاء ٦٥٥ مزرعة جديدة في طرابلس ، وتمييم وتنمية ١٨٠٠ مزرعة في الجبل الأخضر ، بالإضافة إلى حل مشاكل الأراضي القبلية . أما في فزان فإن في التبة إعادة تنمية ما يقرب من ٢٠٣٥ هكتار من الأراضي الزراعية .

(٢) التسويق الزراعي وذلك بتحديد أثمان أهم المحاصيل الرئيسية وشراء ما يفيض من حاجة السوق المحلية لضمان تصريف محاصيل المزارعين بأسعار مجزية .

(٣) تنمية موارد المياه وحفظ التربة وذلك بوضع خطة للبحث عن المياه الباطنية وبمخاصة فى المناطق الجافة وإصلاح الآبار والعيون القديمة، واستغلال المياه الغزيرة فى الشق الجنوبى من البلاد . وكذلك من المتوقع إصدار تشريع لتنظيم استعمال المياه الجوفية تجنباً لخطر انخفاض مستوى الماء الباطنى سنة بعد أخرى .

(٤) إقامة مركز تجريبى لتخريج عمال فنيين ، وتزويد الجمعيات التعاونية بالآلات المختلفة وتيسير حصول المزارعين عليها ، ويعتبر هذا استمراراً للسياسة المتبعة منذ عام ١٩٥٧ حين اشترت الحكومة دفعة من الآلات الزراعية ووزعتها على نطاق تجريبى . والغرض من هذا المشروع العمل على سد النقص فى الأيدى العاملة .

(٥) تنمية الغابات والمراعى ، وفى برقة يهدف المشروع إلى تحويل حوالى ٢٨٠,٠٠٠ هكتار من نباتات عشبية بسيطة إلى غابات صنوبرية هامة ، كما تشمل الخطة زرع أشجار الغابات فى بعض القرى بمعدل ٢٥٠ هكتاراً فى السنة ، وأشجار لصد الرياح على جوانب الطرق الرئيسية .

(٦) تنمية الثروة الحيوانية بتحصين السلالات المحلية وفرض رقابة شديدة على الحجر العصبى لمنع دخول الأمراض ، وتوسيع خدمات البيطرة ، والأطباء البيطريين .

(٧) مكافحة الأمراض والآفات الزراعية وذلك بإصدار القوانين والأوامر اللازمة ، فضلاً عن إنشاء المحاجر الزراعية فى الموانئ الرئيسية وتكوين فرق للكفاح المحلية بالتعاون مع المزارعين .

(٨) الاهتمام بالتسليف الزراعى فى المواسم الزراعية كالزراعة والحصاد ، وتقديم القروض لشراء الأراضى والآلات . وستقوم الحكومة بإنشاء قسم خاص للتسليف الزراعى فى البنك الزراعى الذى أنشئ لهذا الغرض .

(٩) إنشاء مصلحة للإحصاء الزراعى تتولى عمليات الإحصاء وتقوم بتجهئة وتدريب الموظفين بحيث ينسقى فى المستقبل جمع البيانات الإحصائية وإعدادها بشكل منسق .

الثروة المعدنية :

هناك رواسب من الحديد فى جوار براق بولاية فزان ، وأجريت عمليات بحث فى منطقة طولها ٨٢ كيلومتراً ، وتمت تلك الأبحاث فى عام ١٩٥٨ ، كما قامت المعامل بتحليل العينات ليبان نسبة خام الحديد فيها ، إلا أنه لم يصبح فى الإمكان بعد تقدير الاحتياطى من الحديد . وفى أجزاء كثيرة من ولاية طرابلس رواسب من الجبس أهمها على بعد ٩٥ كيلومتراً من مدينة طرابلس وهذه ذات أهمية بالنسبة إلى صناعة البناء ، وكذلك توجد رواسب ضخمة من البوتاس قدرتها المصادر الإيطالية من قبل بنحو ١,٦٠٠,٠٠٠ طن من أملاح البوتاسيوم ، ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن من كلوريد المغنسيوم . ويستخدم البوتاس لعمل السماد ، ومن هنا تبدو أهميته بالنسبة إلى الزراعة الآخذة فى التطور . ومن المعادن أيضاً الشبى والنظرون وأهم مراكزها فزان . وتوفّر فى ليبيا خامات الحجر الجيري لأعمال الإسمنت ، وأحجار البناء كالحجر الرملى ، كما توجد معادن أخرى فى مواضع عدة ، مثل المنجنيز والفوسفات والكبريت . وتوحى الطبيعة الطبوغرافية والجولوجية العامة بإمكان وجود البوكسيت والبلاتينوم والماس واليورانيوم .

إلا أن أعظم مصادر الثروة المعدنية التى يجرى استغلالها على نطاق واسع فى الوقت الحاضر ، هو البترول الذى تقوم بالتنقيب عنه واستغلاله إحدى وعشرون شركة تنتمى إلى جنسيات مختلفة (١) . وهناك الآن ٨٨ عقداً تشمل

(١) راجع فى هذا الموضوع كتابنا «نورة البترول فى أفريقيا» (دار النهضة العربية ١٩٦٢)

ما يعادل ٥٣ في المائة من المساحة الكلية للبلاد . ومنحت ستة عقود في المناطق المغمورة مساحتها ٢٨٩٤٣ كيلو متراً مربعاً . وبلغ معدل الإنتاج التجريبي ٤٨٨,٩١٢ برميلاً في اليوم في يونيو ١٩٦٣ .

ويبلغ عدد الآبار المنتجة ٣٤٤ بئراً ، مجموع طاقتها الانتاجية ٤٨٩ ألف برميل في اليوم :

النوع	العدد (حتى ٣ يونيو ١٩٦٣)
آبار منتجة	٣٤٤
و غاز	٢
و جافة	٤٤٤
	<u>٧٩٠</u>

والإنتاج في ازدياد مطرد فقد ارتفع من ٥,٢ مليون برميل في عام ١٩٦١ إلى ٦٠ مليوناً في عام ١٩٦٢ ، وتدل التقديرات المبدئية على أنه قد يصل في نهاية عام ١٩٦٣ إلى ١٢٥ - ١٣٥ مليون برميل .

الكميات المصدرة من الزيت الخام^(١)

الشركة	١٩٦١		١٩٦٢	
	برميل	طن	برميل	طن
إسرو	٥,٢٤٥,٣٨٩	٦٧٦,١٨٠	٤٢,٠٠٠, ٠٠	٥,٤٠٠,٠٠٠
أواسيس	-	-	١٨,٠٠٠, ٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٥,٢٤٥,٣٨٩	٦٧٦,١٨٠	٦٠,٠٠٠, ٠٠٠	٨,٧٠٠,٠٠٠

ونقل الخام إلى الساحل لأغراض التصدير أنشئت عدة من خطوط

(١) البترول العربي ، (جامعة الدول العربية ، ١٩٦٣) ، ص ١٢٣ .

الأنابيب وأحدها الخط من زانن إلى مرسى البريقة وطوله ١٧٤ كيلومتراً وقطره ٢٠ بوصة ، وطاقته اليومية ٧٠٠ ألف برميل ، والخط بين الطهرة وميناء سدر وطوله ١٣٧ كيلومتراً وقطره ٣٠ بوصة وطاقته ٣٠٠ ألف برميل في اليوم . وقد أنشئ في مرسى البريقة معمل تكرير لإنتاج حاجة البلاد من المشتقات البترولية الرئيسية ، وطاقته اليومية ٨٠٠٠ برميل .

وإذا استثنينا البترول نجد أن التقرير الذي أهدته لجنة الأمم المتحدة عن الافتصاد الليبي ، لا يوجه اهتماماً بالدرجة الواجبة إلى الاستغلال المبدئي فيما عدا فعلا خامات البوتاس والجبس والحجر الجيري . وتبرر اللجنة رأيها هذا بصعوبة المواصلات مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف كما يستند تقديرها للموضوع إلى آراء أولية عن التكوين الجيولوجي للبلاد . والواقع أن إصدار أى حكم عام من هذا القبيل يعتبر سابقاً لأوانه لأن البلاد لم تسمح تماماً بالدرجة الواجبة . وإذا كانت ظروف التطور الليبي في الوقت الحاضر قد لا تشجع على قيام صرح صناعي يعتمد على الإنتاج المعدني ، فإن إمكانية استخراج ثروة كبيرة قد تكون ذات أهمية من ناحية التصدير . أما عن صعوبة المواصلات فهي صعوبة مؤقتة سوف تزول بعد أن يتم تنفيذ البرامج المعدة للنقل والمواصلات .

المناخ :

تعتبر الصناعة الليبية بوجه عام متأخرة ، وهذا راجع إلى أسباب مختلفة في مقدمتها تأخر الزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوان فضلاً عن أن الفائض المهد للتسويق من منتجات هذه الأنواع من النشاط وتقلب مقاديره بدرجة بالغة ، كل هذا حد من تنمية الصناعات المرتبطة بها . وعدم توافر المعادن ، خلاف البترول ، من العوامل التي عرقلت نمو الصناعة ، ولهذا تقتصر الصناعات القائمة على المعادن على صنع مواد البناء . وكان لحجم السوق المحلية أثره الأكبر في تحديد شكل الصرح الصناعي ، فهذه السوق صغيرة لا يسبب

قلة عدد السكان لحسب ، بل وكذلك لعدم استواء توزيعهم بين الأقاليم الرئيسية التي تقوم فيها الحياة المستقرة ، وهي أقاليم تفصلها بعضها عن بعض مساحات واسعة غير مسكونة. أضف إلى هذا أن الفوارق البالغة الاجتماعية والاقتصادية بين البدو والزراع المستقرين وأهل الحضر ، والفوارق البالغة في مقدرتهم الشرائية وأماط استهلاكهم ، كل هذا أيضا ساعد على تجزئة السوق المحلية المحدودة مما ضيق النطاق أمام الوحدات الصناعية الكبيرة^(١).

ومن العقبات القائمة في وجه نمو الصناعة النفوذ في الخبرة الفنية ، فقد حرص الإيطاليون أثناء استعمارهم البلاد على أن يحتكروا الوظائف الرئيسية في القطاع الصناعي ، كما كانوا يشكلون النسبة الغالبة من العمال الحاذقين. أضف إلى هذا أن أجور العمال في ليبيا تعتبر مرتفعة بالقياس إلى الكثير من البلاد الأفريقية والآسيوية ، ولا شك أن هذا راجع إلى أثر العمليات الواسعة النطاق التي تقوم بها شركات البترول والتي تجتذب الأيدي العاملة بسبب ما توفره لها من أجور عالية .

غير أن السنوات التي أعقبت حصول البلاد على استقلالها شهدت انجاسا نحو الاهتمام بالتصنيع ، وفي هذا المعنى تحدث وزير الصناعة في ليبيا فقال : « نحن نؤمن بأن من أهم عناصر التقدم الاقتصادي هو الصناعة ، وقد أصبحت الآن مقبلا حقيقيا للمرحلة الحضارية التي يعيشها شعب من الشعوب »^(٢) . وفي سبيل تنمية هذا الاتجاه قامت الحكومة بمجموعات إيجابية . وفي مقدمة هذا قانون لتنمية الصناعات الوطنية في عام ١٩٥٦ وطبق ابتداء من العام التالي ، ويقضى بأن تقدم الحكومة التسهيلات المالية وغيرها للصناعات القائمة أو التي يراد إنشاؤها ، إذا كانت الطاقة المحركة لا تقل عن عشرة أحمدة

The Economic Development of Libya.

(١)

(٢) تقرير اللجنة التي أرسلها البنك الدولي للإنشاء والتعمير . ص ١٧٩ - ١٨٠

(٣) الأهرام ؛ بالعدد الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٣ .

تجارية وكانت المنشأة تستخدم مالا يقل عن عشرة عمال . وهذه التسميات تتضمن :

(أ) الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة عشر سنوات .

(ب) الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات .

(ج) الإعفاء من الرسوم الجمركية على الآلات والمعدات والمواد ، لمدة لا تتجاوز خمس سنوات .

(د) دفع ثمن الأرض المشتراة من الحكومة لإقامة المنشأة الصناعية عليها ، على أقساط سنوية لمدة عشر سنوات .

وفي عام ١٩٥٨ صدر قانون استثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، ويقصد بالمشروع الذى يستثمر رأس مال أجنبى المشروع الذى لا يقل فيه الأخير عن ٥١ ٪ من رأس المال . وتنص المادة الرابعة من القانون بأن يجوز لوزير المالية إعفاء المشروعات التى يتقرر اعتبارها مساهمة فى تنمية البلاد اقتصاديا بمائز أهم الرسوم والضرائب للمدة التى يحددها . وتقتضى المادة الخامسة بأن يتخذ وزير المالية جميع التدابير اللازمة لإعادة رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلادها الأصلية مع الأرباح الناتجة عن استثمارها فى المشروعات التى يتقرر اعتبارها مساهمة فى تنمية البلاد ، وكذلك مرتبات الموظفين الأجانب الذين يعملون فى هذه المشروعات .

وعملت وزارة الصناعة على إنشاء المجمعات الصناعية ، وأساسها اختيار مساحة من الأرض وتقسيمها إلى قطع مختلفة وفق نظام خاص وإقامة مبان للمصانع المختلفة الأحجام ، وذلك بقصد تجميع الصناعات فى مكان واحد حتى يسهل تقديم الخدمات المختلفة لها . واهتمت الوزارة بوجه خاص بالصناعات الصغرى وخلق مجمعات صناعية لها ، ومن ذلك مركز الصناعات

الصغرى في مدينة مبها ومركز السجادي بنغازى . وهذه المجمعات تقدم للمصانع تسهيلات عامة تشمل المياه والكهرباء والمجارى .

وانشئت في عام ١٩٦٣ مؤسسة تتبع وزير الصناعة سميت بمؤسسة التنمية الصناعية ، وهي هيئة ذات شخصية اعتبارية ، واعتمد لها في خطة التنمية الخمسية خمسة ملايين جنيه ليبنى ، وللمؤسسة أن تقم صناعات جديدة أو تشارك فيها نيابة عن الحكومة ، وأن تمنح قروضا ذات آجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة وبفوائد مناسبة .

وكذلك قامت الحكومة بإنشاء بعض الوحدات الصناعية مثل المدبغة الحكومية ومصنع تعبئة التمور الحكومى الذى أنشئ في أواخر عام ١٩٥٥ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٠٠٠ طن في السنة ، إذا تم تشغيله تشغيلاً تاماً . وبلاحظ أن القطاع العام يشمل مشروعات أخرى ، مثل مصنع الطباق واحتكار الملح في ولاية طرابلس ، والمطابع الحكومية في طرابلس وبنغازى وسبها ، وينتج مصنع الطباق أكثر من ٦٠٠ مليون سيجارة في السنة .

وأجريت تعديلات في التعريفات الجمركية عام ١٩٥٨ بقصد تنويع فئات الرسوم الجمركية حسب أنواع السلع المستوردة بقصد حماية الصناعة المحلية ، ولهذا فإن الواردات من المنتجات التامة الصنع والتي يجرى إنتاجها أو يمكن إنتاجها محلياً ، تخضع لرسوم تتراوح بين ٢٠ ، ٤٠ في المائة ، بينما تعفى الواردات من الخامات اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية ، أو تفرض عليها رسوم بسيطة ، كما يفرض على الواردات من المصانع والآلات رسم اسمي قدره ٢ في المائة .

وأهم الصناعات الموجودة حالياً هي عمل السجائر ، وتكرير زيت الزيتون ، وصباغة ونسج الصوف المحلى وغزل القطن المستورد ، والملح والاحذية

والآذونات الجلدية . وهناك مصنعان رئيسيان للملح في طرابلس وبنغازى ويتراوح إنتاجهما بين ٨٠،٥٠ ألف طن في السنة . وتسهم الصناعة في الوقت الحاضر بنسبة ١٠ في المائة من المنتج القومى .

إن أمام الصناعة الليبية إمكانيات طيبة ، فتوافر البترول والغاز الطبيعى يهيء قوة محركة رخيصة للصناعة ، فضلا عن أن هاتين المادتين سوف تيجعلان فى الإمكان إقامة صناعة الكيماويات والأسمدة . وكذلك ، فشركات البترول نفسها تشكل سوقا جديدة مهمة فى ليبيا لأنواع معينة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية ^(١) . ولاشك أن تقدم الزراعة سوف يكون له أثر طيب بالنسبة إلى الصناعة ، لأنه يوفر الخامات التى يمكن تصنيعها ، كما أن ازدياد دخول أهل الزراعة يوسع من السوق المحلية أمام السلع المصنوعة ^(٢) .

مصادر الرأسمال :

تعتبر الثروة السمكية من المصادر التى تنطوى على إمكانيات وافرة . بالنسبة إلى تنمية الاقتصاد اللبى ، ومع ذلك ففى ليست موضع الاستغلال السكافى إذ تبلغ السكية التى يجرى صيدها حاليا ما بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ طن سنويا نصفها من التونة والنصف الآخر من السردين الصغير وأنواع أخرى مختارة من الأسماك . ويجرى استهلاك حوالى ثلث السكية طازجا فى طرابلس ، أما الباقي فيجرى تصنيعه ، وهناك تسعة مصانع لتعليب سمك السردين والتونة وغيرهما وجميعها فى ولاية طرابلس ، كما تلتزم الحكومة إقامة مصانع مماثلة فى الجزء الشرقى من البلاد ، مثل بنغازى ودرنة وطبرق . ويبلغ عدد الصيادين الذين يعملون على مدار السنة فى هذا القطاع ١٦٠٠ صياد . وقد

(١) The Economic Development of Libya (مصدر سابق ؛ ص ١٨٢)

(٢) شرحه .

بدأت مصلحة مصائد الأسماك في تدريب الصيادين على أحدث الطرق والملاحة البحرية ، وإدارة القوارب ، والأجهزة الفنية اللازمة لهذا النوع من النشاط .

وتضمنت الخطة الخمسية لتنمية مصائد الأسماك تسهيلات كثيرة منها منح قروض للصيادين ليتسنى لهم تجديد قواربهم ومعداتهم ، تقديم قروض للصناعات القائمة على الأسماك ، توفير وسائل النقل المجهزة بالآلات التبريد ، بناء أسواق مركزية مجهزة بأحدث آلات التبريد ، بناء مكاتب لإدارة شؤون المصائد البحرية والمختبر العلمي للأحياء المائية وغيرها من المرافق الضرورية ، وتحسين مراكز الصيد وإعدادها بالورش الميكانيكية والنجارة وغير ذلك .

السياحة :

وتدرک الحكومة أن السياحة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في الدخل القومي ، والواقع أن البلاد ذات مزايا طيبة من هذه الناحية ، منها موقع ليبيا الجغرافي وسط شمال أفريقيا ومتاخمتها للبحر ، فضلاً عن مناخها وشمسها المشرقة ، وقربها من أوروبا . ومن العوامل التي تجتذب السياحة كثرة الآثار القديمة ، فهناك مدن ومعالم أثرية يرجع عرسها إلى ما قبل التاريخ . فهناك طرابلس الغرب . بلاد المدن الثلاث القديمة ، وبرقة بلاد المسدات الخمس ، ومدينة شعاع التي تحيط بها أطلال مدينة قورينا اليونانية الرومانية . وإلى جانب هذا نجد الكثير من المعالم الأثرية التي تعود إلى العصر الإسلامي .

ولقد أوصت بعثة البنك الدولي الإنشاء والتعمير بأن تولى الحكومة اليبية اهتماماً بهذا المرفق ، ولهذا تضمنت الخطة الخمسية طائفة من المشروعات التي تهدف إلى تنمية السياحة ، منها إنشاء فنادق واستراحات جديدة إلى جانب الموجود منها في الوقت الحاضر ، وإنشاء مكاتب سياحية في البلاد

الأجنبية ، وتنظيم السياحة الاجتماعية ، والتوسع في إرسال بعثات للتدريب بالخارج وجلب خبراء للاستفادة منهم في هذا المجال ، والعمل على تشجيع الفولكلور الشعبي والأدب الفنى في البلاد لأنه مما يستهوى السائح الأجنبي .

النجارة الخارجية :

بلغت قيمة الواردات (سيف) والصادرات (فوب) ٥٣,٢٧٤,٧٠٣ ، ١٦٥,١٩,٦٠٥ جنيه على التوالي في عام ١٩٦١ مقابل ١٦,٦ ، ٧,٤ مليون في عام ١٩٥٦ مثلا . ويلاحظ بهذا الصدد إطراد الزيادة في العجز بالميزان التجارى فقد ارتفع من ٢,٤ مليون جنيه في عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٤٢,٧ مليون في سنة ١٩٦١ ، وقد بلغ في عام ١٩٦٠ رقما قياسيا إذ وصل إلى ٥٧,٣ مليون جنيه ؛ غير أن المعونات الخارجية ونفقات القوات البريطانية والأمريكية وشركات البترول استطاعت أن تعفى العجز في الميزان التجارى . بل وفي المدفوعات الخارجية غير المنظورة ، مما نتج عنه فائض إجمالى في ميزان المدفوعات (١) .

وأهم الصادرات الليبية الفول السودانى والماشية وهذان هما أكبر عناصر الصادرات . وتصدر البلاد مقادير من الحلقا والإسفننج والصوف وزيت الزيتون والجلود الخام . ومنذ عام ١٩٦١ بدأ البترول يحتل مكانا ظاهرا في الصادرات كما يتضح مما سبق إirاده بهذا الصدد ، وسوف تهرط الزيادة في صادراته تشبها مع مثيلتها في الإنتاج . أما الواردات الرئيسية فعلى رأسها آلات النسيج ومعدات النقل والحديد والصلب والمواد السكياوية والغزل والمنسوجات القطنية والمسود الغذائية وبخاصة القمح والدقيق . وكانت الواردات من المشتقات البترولية تشكل ٤,٩ ٪ من قيمة الواردات ، غير إنه

(١) البنك المركزى المصرى . المجلة الاقتصادية ؛ المجلد الثانى ؛ العدد الثانى ؛ ١٩٦٢ ؛

أصبح في الإمكان الآن سد حاجة الاستهلاك المحلي بسبب إنشاء معمل التكرير الجديد بما أشرنا إليه من قبل . وأهم الدول الموردة للمملكة الليبية إيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، وأهم عملاتها المملكة المتحدة وإيطاليا والأراضي الراضة ، كما يتضح من البيان التالي (بالمليون جنيه) من عام ١٩٦١ :

واردات من :

١١٠٩	إيطاليا
١٠٠٣	المملكة المتحدة
١٠٠٢	الولايات المتحدة
	<u>صادرات إلى :</u>
٢٠٥٩	المملكة المتحدة
١٠٩٣	إيطاليا
٠٠٦	الأراضي الراضة

المعونات الخارجية :

ومن المظاهر التي يتسم بها الاقتصاد الليبي شدة اعتماده على المعونات الأجنبية وبخاصة من المملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا . فير أنه من المتوقع أن يقل اعتماد البلاد على هذا المصدر كلما زاد الإنتاج من البترول وبالتالي كلما زادت العائدات التي تحصل عليها البلاد منه . والبيان التالي يوضح حالة المعونات الرسمية في عام ١٩٥٩ (بآلاف الجنيهات)^(١) :

(١) المصدر السابق ، ٢٣٥ .

٢٥٤	المعونة الفنية من الأمم المتحدة
١٠٧٧٩٨	الولايات المتحدة الأمريكية
	<u>المساعدات</u>
٣٢٢٥٠	المملكة المتحدة
—	بلاد أخرى
<u>١٤٨٣٠٢</u>	المجملة

الخط: الخمسة للتسمية :

وتطبيقاً للبداىء التى تقدمت بها البعثة الدولية ، وتمشيا مع الاتجاه السائد فى الوقت الحاضر بالنسبة إلى تطوير الاقتصاديات المتخلفة ، أعدت الحكومة الليبية خطة خمسية للتنمية ، تستهدف كما جاء فى مقدمتها ، تحقيق الأغراض التالية :

(١) ضمان سرعة تحسين معيشة أفراد الشعب ، وبخاصة من ذوى الدخل المحدود الذين لم يتأثروا بالانتعاش التجارى .

(٢) الاهتمام بالقطاع الزراعى باعتباره مصدر معظم السلع الاستهلاكية الضرورية ومورداً للدخل والمالة لغالبية السكان ، والعناية بالصناعة ، ورفع كفاءة الفلاح والعامال الإنتاجية ، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذه الميادين .

(٣) استمرار القطاع العام فى الاستثمار فى الخدمات كالنقل والصحة والمواصلات والإسكان والقطاعات الأخرى اللازمة لتدعيم الأركان لنمو اقتصاد صريع مستقبلا .

(٤) تنمية المناطق القروية بإنشاء كافة المشروعات الإنتاجية ومشروعات الخدمات العامة ، مما يؤدى إلى ارتفاع الدخل ومستوى المعيشة ، وبالتالي

التقريب في الدخول بين أهالى القرى والمدن وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومى وبحول دون نزوح الأهالى إلى المدن .

(٥) اتباع حرية الاستيراد حتى يمكن تأمين البلاد ضد خطر التضخم ، وتوفير امدادات كافية من السلع لأغراض التنمية مع العمل في الوقت نفسه على الاستماعة تدريجيا وبصورة مستمرة عن الكثير من هذه الواردات بالتوسع في الإنتاج المحلى مع تدعيمه بتنفيذ سياسة جمركية ملائمة ، وبذل كافة الجهود لزيادة الصادرات من المنتجات المحلية ، هذا بالإضافة إلى تصدير البترول مما سيدفع إلى تحسين مركز ميزان المدفوعات .

(٦) اتخاذ التدابير النقدية والمالية والتجارية اللازمة والتنسيق بينها بحيث تحقق استقراراً اقتصادياً يكفل تحقيق تنمية اقتصادية والحصول على نتائجها المرغوبة .

(٧) الاهتمام بملاقة النقص في المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة للتخطيط بتدعيم أجهزة المعلومات والبيانات والقيام بالأبحاث والدراسات . وجاء بالخطة أن هناك تفاؤلا من ناحية تغطية تكاليفها عن طريق العائدات البترولية ولهذا نص في قانون تنظيم شؤون التخطيط والتنمية على أن يخصص لميزانية التنمية ٧٠ ٪ على الأقل من عائدات البترول . ولما لم يكن من السهل في وقت إعداد الخطة تحديد قيمة هذه العائدات ، احتاط واضعو الخطة للأمر فرأوا أن ثمة مصادر أخرى للتمويل يمكن الاتجاه إليها إذا دعت الحاجة ، وهذه المصادر هي :

أولا : الافتراض من المؤسسات الدولية ، أو عن طريق الاتفاقات الثنائية .

ثانياً : اتفاقيات المعونة الفنية مع الأمم المتحدة أو غيرها من المؤسسات ، لتمويل بعض المشروعات جزئيا .

غير أن الحكومة عادت فأعادت النظر في خطة التنمية للسنوات الخمس ووضعها في الصيغة النهائية وذلك في أثناء إعداد الميزانية للسنة المالية ١٩٦٣/١٩٦٤ ، فزبدت التقديرات عما كانت عليه في المشروع الأول .

الميزانية الجديدة :

كان من أثر التعديلات الدستورية التي أقرت بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٦٢ ، ٢٧ أبريل ١٩٦٣ ، أن أصبحت هناك سلطة موحدة تتولى الشؤون الإدارية والتفعية ، وترتب على هذا أن كانت ميزانية السنة المالية ١٩٦٠/٦٤ أول ميزانية عامة موحدة في تاريخ ليبيا ، وعما بلغت النظر فيها أنها تستحوذ على معظم إيرادات الدولة .

وقدر إجمالي الإيرادات الشاملة المتوقع تحصيلها بمبلغ ٦٣,٣ مليون جنيه لبيى ، وهو يعتبر رقما قياسيا بالنسبة إلى الأعرام الماضية . ويلاحظ عليها بشكل خاص ارتفاع ما ينتظر تحصيله من العائدات البترولية إلى ٢٣ مليون جنيه مقابل ٨ ملايين جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ . وكانت التقديرات عن السنة المالية السابقة ٣٥ مليون جنيه ولكن المتحصل فعلا بلغ ٤٢ مليونا ، فكان التقديرات الخاصة بالسنة ١٩٦٣/٦٤ تزيد بمبلغ ٢١ مليونا أى بنسبة ٥٠ ٪ . وقسدت إيرادات الميزانية الاعتيادية بمبلغ ٤٣,١٣٢,٩٣٠ جنيه لبيى ، منها ٦,٩٠٠,٠٠٠ جنيه (٣٠ ٪ من عوائد البترول) ، ٢٩,٤١١,٠٠٠ جنيه (من الإيرادات المحلية الأخرى) ، ٦,٨٢١,٤٣٠ (إيرادات من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) . أما الباقي فيمثل ميزانية التنمية وتضمن ١٦,١ مليون جنيه أى ما يعادل ٧٠ ٪ من عوائد البترول .

وكان إجمالى مصروفات الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية في السنة المالية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ حوالى ٤٣ مليون جنيه ، نصيب الميزانية الاعتيادية

منها ٣٤ مليوناً ونصيب ميزانية التنمية ٩ ملايين ، أما بالنسبة إلى السنة المالية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ فقد بلغت اعتمادات الميزانية الاعتيادية ٤٣,٤٣٧,٣١٣ جنهما بزيادة قدرها حوالي ٩,٥ مليون جنيه عن السنة السابقة ، كما بلغت ميزانية التنمية ٢١,٧٣٤,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٢,٧٥٠,٠٠٠ جنيه عن السنة السابقة .

وسوف ينفق الجزء الأكبر من ميزانية التنمية على مشروعات المواصلات والأشغال التي تستهدف بصورة عامة توفير المتطلبات الضرورية اللازمة للتمهير ، والتمهيد للمشروعات الإنشائية الأخرى ، ويتضح الاهتمام بالزراعة والصناعة من الأرقام الآتية (بالجنه الليبي) :

الاستثمار في السنة	الاستثمارات خلال الفترة	
١٩٦٤/٦٣ .	١٩٦٣/٦٢ — ١٩٦١/٦٠ .	
٢٢٥٠٠.٠٠٠	١٧٧٠٠.٠٠٠	الزراعة
٥٤٥٠.٠٠٠	٣٠٣.٠٠٠	الصناعة

الفصل الثالث عشر

الجمهورية التونسية

يقع البحر المتوسط إلى الشمال والشرق من الجمهورية التونسية ، وتناحدهما الجزائر من الغرب ، والمملكة الليبية من الجنوب الشرقي . وتبلغ المساحة السككية حوالى ١٦٤,١٥٠ كيلومتراً مربعاً (٦٣,٢٦٢ ميلاً مربعاً) . ومن ناحية التضاريس نجد لدينا ثلاثة أقاليم رئيسية وهى المرتفعات الشمالية التى تأخذ فى الانخفاض التدريجى كلما انجمننا نحو الساحل ، والسهول الشرقية حيث تمتاز القربة بالاستواء والخصب ، والهضبة وهى مرتفعة فى الغرب ، والشلوط الجنوبية وفى بعض أنحاء هذا الإقليم تنخفض الأرض إلى مادون مستوى سطح البحر مكونة بحيرات ومستنقعات واسعة مثل شط الجريد وشط القرسة . والجو معتدل على الساحل وفى المرتفعات ، أما القسم الجنوبى من البلاد فذو مناخ صحراوي . أما المطر فإن ما ينزل منه سنوياً يقرب من ٣٠ ملليمتر مكعب ، وتتفاوت كميات المطر من جهة إلى أخرى ، فهى تقرباً فى الشمال بين ٣٥٠ ، ١٠٠٠ ملليمتر ، وفى الوسط ما بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ ملليمتر ، أما الجنوب فهو أقل أجزاء البلاد حظاً إذ يندر أن يبلغ المتوسط السنوى ١٥٠ ملليمتر .

وتطور عدد السكان فى تونس فزاد من ٣,٢٥٣,٩٠٠ فى عام ١٩٥٠ منهم ٢٤٧,٠٠٠ من الأوربيين ، إلى ٣,٦٠١,٧٩٢ طبقاً لإحصاء تم فى أول فبراير عام ١٩٥٦ منهم ٢٥٥,٣٢٤ من الأوربيين ، وبذلك كانت نسبة الزيادة السنوية ٢,٢ ٪ ، ويبدو أن هذا المعدل انخفض بنسبة ٠,١ ٪ بعد ذلك . وطبقاً لتقدير عن أول يناير عام ١٩٦١ وصل عدد السكان إلى ٤ ملايين نسمة . وكان عدد الفرنسيين ١٩٦,٤٤٠ حسب إحصاء ١٩٥٦ فهبط إلى ١١٠ ألف عام

١٩٦١ بسبب هجرة الكثيرين من الفرنسيين بعد أن حصلت تونس على استقلالها في عام ١٩٥٦ .

وتبلغ الكثافة السكانية ٢٤,١ شخصاً للكيلومتر المربع الواحد . وترى السلطات المعنية أنه سوف يترتب على تحسين الأحوال الصحية وارتفاع المستوى الاجتماعي في المستقبل ، أن يستمر معدل الزيادة في السكان في الانخفاض بنسبة يقدرونها بنحو ١,٩ ٪ بين عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٦ وبنسبة ١,٨ ٪ خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧١ .

وطبقاً لإحصاء ١٩٥٦ الذي سلفت الإشارة إليه كان ٢٧ ٪ من السكان يعيشون في قطاى الصناعة والتجارة . ولوحظ أيضاً أن قسماً كبيراً من أهل الريف يعادل ما يقرب من ٦٠ ٪ من مجموع السكان ليس له سوى ٢٥ ٪ من الدخل القومى ، ومعنى هذا في الحقيقة أن المجتمع الريفي يعاني من بطالة جزئية ومقننة .

مظاهر ضعف الاقتصاد التونسي

كان أوضح ما يميز الاقتصاد التونسي خلال العهد الاستعماري شدة ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي ومن ذلك أن التجارة الخارجية كانت أساساً مع منطقة الفرنك بوجه عام وفرنسا على وجه الخصوص ، وتتضمن تصدير المواد الخام واستيراد المواد المصنوعة . والواقع ، كان الاقتصاد التونسي بأكمله في مختلف ميادينه المالية والصناعية والفلاحية رهين عبدة عناصر اقتصادية فرنسية كانت تستعمره وتسخره لمطامعها ومنافعها^(١) ، فقد كان الفرنسيون مثلاً يمتلكون ١,٥ مليون فدان من الأراضي الزراعية ، ويسيطرون على استغلال الثروة المعدنية ، ويحتكرون ميدان المال .

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات ١٩٦٢ - ١٩٧١ ، (كتابة الدولة للتصميم والمالية ، الجمهورية التونسية) ، ص ٣٥ .

وإلى حين البدء في تنفيذ الخطة العشرية للتنمية ، وبالرغم من الجهود الهائلة التي بذلها عصر الاستقلال منذ عام ١٩٥٦ ، فالاقتصاد التونسي يعاني الكثير من العقبات التي حدثت ، وما تزال تحد ، من نموه ، ومنها :

أولاً : الاعتماد الأساسي ، كما هو الشأن بالنسبة إلى مختلف الاقتصاديات المختلفة ، على إنتاج المواد الأولية من نباتية ومعدنية ، وضآلة شأن قطاع الصناعة ، ومعنى هذا افتقار الاقتصاد القوي إلى التوازن بين ضروب النشاط المختلفة .

ثانياً : عدم الانسجام في المستويات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية . فمن الناحية الجغرافية نلحظ تفاوتاً ظاهراً بين المنطقة الساحلية الممتدة من بنزرت إلى صفاقس وبين داخلية البلاد وبخاصة وسطها وجنوبها ، مما تشهد به الأرقام التالية :

المنطقة الساحلية		بقية البلاد
(النسبة المئوية)		
٨٩,٢	١٠,٨	استهلاك الكهرباء (١٩٥٨)
٨٤	١٦	الإنتاج الصناعي (متوسط ١٩٥٨ - ١٩٦٠)
٦٤	٣٦	قروض متوسطة وطويلة الأجل من البنك القومي الزراعي (متوسط ١٩٥٩، ١٩٦٠)
٩٥,٣	٤,٧	أجهزة التثليج (أول يناير ١٩٥٩)

ويبدو عدم الانسجام أيضاً في القطاعات الاقتصادية ، فإلى جانب الوسائل التقليدية في الزراعة نجد أساليب عصرية متسمة بالكفائية ، وهذه الظاهرة نفسها تنطبق على ميدان الصناعة .

أما من الناحية الاجتماعية فهناك التفاوت في توزيع الدخل القومي ، حيث نلاحظ أن :

(١) ٣٧٪ من السكان لا يتجاوز دخل الفرد منهم ٢٠ ديناراً في السنة

(ب) ٣٦٪ دخل الفرد منهم ٢٠ - ٥٠ ديناراً

(ج) ١٣٪ ويتراوح الدخل بين ٥٠ ، ٩٠ ديناراً

(د) ١٤٪ ويتجاوز دخل الفرد ٩٠ ديناراً

ثالثاً : عدم التوازن بين السكان والموارد ، فبينما كانت الزيادة السكانية في حدود ٣٢٪ في المائة سنوياً كانت الزيادة في الموارد ٢٪ فقط . وهناك مجر دأثم في الميزان التجاري ، وإذا كان هذا المعجز قد خفت وطأته في عام ١٩٥٨ ١٩٥٩ إلا أنه عاد لتفاقم في عام ١٩٦٠ - حيث لم تسد الصادرات إلا ٦٠٪ من قيمة الواردات .

رابعاً : عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة للنموض بالاققتصاد القومي بسبب ضعف مستوى المدخرات كما كانت المدخرات المحلية معدومة أو موجهة إلى استثمارات خاطئة . وما زاد من خطورة هذا العامل ضيق السوق المحلية ، ذلك أن تونس ليس بلداً صغير المساحة والسكان فحسب ، بل هناك أيضاً انخفاض مستوى دخول الاغلبية حيث أن ٧٣ في المائة من الاهلين لا يصل دخل الفرد منهم إلى ٥٠ ديناراً في العام .

خامساً : اعتماد رغاء البلاد على الأسواق الخارجية ، وإذا ارتفعت الأسعار العالمية استغادت تونس من ثروتها المعدة للتصدير . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عدم توافر رؤوس الأموال المحلية ألجأ البلاد إلى السعي وراءها في الخارج ، ومن هنا كانت تقترض من فرنسا حتى عام ١٩٥٧ ثم بدأت تقترض من الولايات المتحدة ابتداء من عام ١٩٥٨ .

الزراعة :

من الظاهرات التي تتميز بها الزراعة في تونس سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية ؛ فقد ذكرت لجنة التخطيط في تقريرها أن ٧٠٠ من الأجانب يملكون ٩٠٠.٠٠٠ هكتار ، ٥٠٠٠ مزارع عصرية من التونسيين يشغلون ٤٠ ألف هكتار منها ١٥٠ ألفا لزراعة الحبوب . وهناك ٤٥٠ ألف شخص من صغار الملاك يحوزون فيها بينهم ٣,٥ مليون هكتار أى بمعدل ٧ هكتارات للشخص .

وعملت الحكومة بعد الاستقلال على الاسترداد التدريجي لأراضي الفرنسيين ، كما صدر قانون للإصلاح الزراعي في عام ١٩٥٨ .

غير أن أخطر ما تعاني منه الزراعة التونسية قلة مياه الأمطار كما سبق أن ذكرنا ، وتفاوتها من منطقة إلى أخرى ، وعدم انتظام سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى مما يمرض البلاد للجفاف في بعض السنوات بما يسفر عنه من نتائج بالغة الخطر بالنسبة إلى الزراعة والثروة الحيوانية . ولعل نتائج السنة الزراعية ١٩٦٠/٦١ تكشف بوضوح عن هذا الأمر ، فالنقص الفادح الذي أصاب محاصيل الحبوب وموت جزء كبير من قطعان الأغنام (بلغ ٥٠ في المائة بالوسط والجنوب) كان نتيجة الأحوال الجوية القاسية .

وتدل الدراسات التي أجريت على أن تونس لا تستغل سوى ٦٠٪ من مواردها من المياه الموجودة على سطحها وفي باطن الأرض ولهذا الاعتبار جميعاً اهتمت الحكومة التونسية بمشروعات الري عن طريق إنشاء السدود وأقيمت أخيراً أسدود كبرى مثل ملاق الذي يحتزن ٣٠٠ مليون متر مكعب من الماء ووادي الليل ويحتزن ٧٠ مليوناً . ومن مشروعات الري الكبرى التي سيكون لها أثر كبير في تنمية الزراعة ، إحياء وادي مجرودة بحبس مياه الأمطار .

وتبلغ مساحة الأرض الصالحة للإنتاج تسعة ملايين هكتار منها ما يوزن تقريباً يستخدمان في زراعة الحبوب، ٣,٦ مليون من أراضي الرعي، ٩٠٠,٠٠٠ هكتار تغطيها الغابات ، وهناك مساحة لا تزرع في الوقت الحاضر وقدرها ١,٣ مليون هكتار .

وكان متوسط المساحة المخصصة لزراعة الحبوب ١,٩٩٤,٠٠٠ هكتار خلال الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ ؛ منها ١,٠٣٧,٠٠٠ هكتار في الشمال والباقي بالوسط والجنوب . ويجرى الاستغلال بالمنطقة الشمالية وفق الأساليب المعاصرة التي تعتمد أساساً على استخدام الآلات وتعاقب الزراعات والأسمدة مما يؤدي جميعه إلى ارتفاع مستوى الانتاجية . أما الأسلوب التقليدي القديم فيستخدمه صغار الملاك في الشمال وجميع الفلاحين في الوسط والجنوب ، ويتمثل في خدمة الأرض بالمحراث العتيق والبذر والحصاد اليدويين والجهل باستخدام الأسمدة وبنظام الدورة الزراعية .

والإنتاج من الحبوب متقلب تبعاً للأحوال الجوية كما حدث في عام ١٩٦٠ مثلاً والبيان التالي يوضح مقدار الإنتاج خلال السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ (بآلاف الأطنان المترية) :

	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	
الذرة		٤١٩	٤١٣	٣٣٦	٣٣٢	٢١٩	
القمح		١٠٦	١٢٤	١٣٢	١٤٥	١٠٤	
الشعير	١٣٦	٢٨٦	٢٨٢	١٨٥	١٥٦	٨٠	

ولإنتاج القمح اللين يقل كثيراً عن مطالب الاستهلاك الداخلي وحاجيات البذار ، بينما هناك فائض في الإنتاج من القمح الصلب والشعير .

وتتقاضى الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية بخفض المساحات المخصصة

لبذر الحبوب سنوياً إلى ١,٧٨,٠٠٠ هكتار منها ٨٦٢,٠٠٠ في الشمال والباقي في الوسط والجنوب ، على أن يخصص الفرق بالنسبة إلى المساحة الحالية للتشجير أو المراعى أو المزارع السقوية حسب الإمكانيات المتوفرة في الأرض . غير أن هذا النقص في المساحة سيروضه استخدام الأساليب المعاصرة في الاستغلال ولهذا فسوف تحدث زيادة مطلقة في حجم الإنتاج من الحبوب حتى يتمشى هذا مع الزيادة المنتظرة في عدد السكان ، مع وجود فائض كاف للتصدير .

ويعتبر الزيتون من أهم المحاصيل النقدية في القطاع الزراعى وبخاصة من حيث تصدير الزيت . ويلاحظ وجود نوعين من هذا النبات ، أحدهما المهد للأكل والآخر لاستخراج الزيت منه . وتبلغ المساحة المزروعة زيتونا حوالى ٨٠٠ ألف هكتار ، وهى على هيئة غابات ، ويوجد بها ما يقرب من ٢٦ مليون شجرة وبالرغم من أن بعض الأشجار سيكف عن الأثمار خلال سنوات خطة التنمية . إلا أن هذا النقص سيقرب عليه الزيادة المنتظرة من الأشجار التى زرع حديثا . ويعيش على زراعة الزيتون حوالى ٢٧٦ ألف فلاح .

وتتفاوت الإنتاج حسب الظروف المناخية كما يتضح من الأرقام التالية (بالآلاف طن متري) :

السنة	الإنتاج
١٩٥٧	٢٦٥
١٩٥٨	٥٨٠
١٩٥٩	٢٠٨
١٩٦٠	٦٢٥

ومصر الزيتون من الصناعات الرئيسية ، وفي البلاد ٢٠٠٠ معصرة تستطيع أن تعصر ٢١ ألف طن في اليوم ، ولكن عدداً كبيراً يعتمد بدائياً في آلاله

وأساليبه . وبلغت الصادرات من زيت الزيتون ٧٠ ألف طن في عام ١٩٥٩ ،
وتهدف خطة التنمية إلى رفع مقدار الزيت المعد للإصدار إلى ٨٥-٩٥
ألف طن في عام ١٩٧١ . وتعتبر تونس الثانية في العالم من حيث تصدير
زيت الزيتون .

وتزرع الكروم في مساحة بلغت ٢٧,٠٠٠ فدان في عام ١٩٦٠ واستخرج
النبيذ بمقدار ١٥٠٦ ألف هيكتولتر .

وتزرع في تونس أنواع ممتازة من الفاكهة مثل اللوز والبرتقال والخوخ
والشمش . ويوجد حوالي ٣,٤٥٠,٠٠٠ نخلة تنتج سنوياً ٢٦٠,٠٠٠ قنطار .

إمكانات تنمية المافروسات بالهكتارات

من ١٩٦٢ إلى ١٩٧١

الأنواع	بالشمال	بالوسط والجنوب	الجملة
اللوز	٢,٠٠٠	٢٨,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الخوخ	١٦,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٣٢,٠٠٠
الزيتون			
(أ) لهصر الزيت	١٢٥,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠
(ب) للتعليق	١٠,٠٠٠	—	١٠,٠٠٠
الشمش	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الفسنق	—	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
النخيل	—	١,٥٠٠	١,٥٠٠
الجملة	١٦٣,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠	٤٢٨,٠٠٠
الباقى من الأراضي القابلة لفراسة الأشجار سنة ١٩٧١	٣٥٨,٠٠٠	١٩٩,٥٠٠	٥٥٧,٥٠٠
	٣٦٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠
أرقام مقربة			

ولا توجد إحصائيات دقيقة عن المساحات المزروعة بقولا مثل الطماطم والفلفل والقنارية والبطاطا ، وإن كانت تقدر بحوالى ٢٤٠.٠٠٠ هكتار . وما يلاحظ بالنسبة إلى الوضع الراهن ، أن كميات إنتاج البقول غير كافية لتسديد حاجيات الاستهلاك حيث أن جميع البحوث المتعلقة بالتغذية تكشف القناع من قلة استهلاك البقول الطرية والفيتامين كما نلاحظ أن محاصيل ذلك الإنتاج ضئيلة ،^(١) وتهدف الخطة العشرية إلى زيادة المساحة المخصصة لزروعات البقول من ٢٦,٤٠٠ هكتار تلتج ٣١٤,٩٢٠ طن (سنة ١٩٦١) إلى ٤٩,٩٥٠ هكتاراً تلتج ٧٧٧,٤٠٠ طن في عام ١٩٧١ .

ويوجد بترنس ما يقرب من ٩٠٠ ألف هكتار من الأراضي المسجلة تحت عنوان أراضي الغابات ، واسكن مساحات منها هي في الواقع أراض صالحة لغرس الأشجار على الوجه الأكمل ، كما أن تشجير بعض الأراضي التي لا شك في صلاحيتها للغابات أمر لا يبرره . ويمكن أن تقدر مساحة أراضي الغابات عامة بنحو ١,١٥٠,٠٠٠ هكتار . وتخصص خطة التنمية نحو ٢٠ مليون دينار للتنمية الغابات ، وينتظر في نهاية الفترة أن تكون قيمة الإنتاج ١,٩٤٠,٠٠٠ دينار :

الحطب	الوزن بالطن	القيمة بالدينانير
الحشب المعد للوقود	٧٤٠.٠٠٠	٦٥٠.٠٠٠
خشب للخدمات والبناء والصناعة	١٧٥.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠
الخفاف	١٠.٦٠٠	٢٤٠.٠٠٠
الحلفاء	١٠٠.٠٠٠	٧٠٠.٠٠٠
المجملة		١,٩٤٠,٠٠٠

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .

الثروة الحيوانية :

قدرت الثروة الحيوانية في عام ١٩٦٠ كالآتي :

النوع	العدد (بالآلاف رأس)
أغنام	٤٠٠٦
ماهن	٨٤٥
ماشية	٦٣٤
جمال	١٧٢
حمير	١٨٠
خيل	٨٢
بغال	٦٢

غير أن هذا الأرقام لا تمثل حقيقة الإمكانيات بالبلاد ، ولهذا تلقى تنمية الثروة الحيوانية اهتماما من جانب مشروع التنمية . ومن الوسائل التي سوف تتيح لتوفير العلف :^(١)

- (١) بالشمال : - إلغاء الأراضي البور وتعويضها بمزارع للعلف ومزارع بقول ذات بذور أو بأسمدة خضراء .
- تحويل بعض الأراضي القابلة للحراثة إلى مروج بالمنحدرات القوية أو السهول .
- الاكتثار من مزارع العلف بالمناطق السقوية الجديدة .
- التثقيص من المراعي من جزاء الدراسات وتمهئة ٢٧٠,٠٠٠ هكتار للرعي .

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ١٦٢ .

(ب) بالوسط والجنوب : - إعداد ١٥٠,٠٠٠ هكتار للرعى مع إعادة بقرها واستغلالها بالتداول وذلك في الأراضي الصالحة .
- تهيئة ١٥٠,٠٠٠ هكتار للرعى بالأراضي الأقل صلاحية .

ويلاحظ طبقا لتقديرات واضعي الخطة أنه سوف يكون عدد القطيع ٣٩٥,٠٠٠ من رؤس البقر (منها ١٠٥,٠٠٠ حديثة السن) ، ٦,٠٠٠,٠٠٠ من الأغنام (منها ٢ مليون حديثة السن) . غير أن هذا النقص سوف يعوضه التحسن الكبير في النوع ، ولهذا ستحدث زيادة طيبة في إنتاج اللحم واللبن .

مصادر الأسماك :

هناك حوالي ٢٠,٠٠٠ بحرفون مهنة الصيد ويعيشون عليها . وقد أنشئت عشرة مصانع لحفظ السمك والتونة . وكان الإنتاج من السمك المحفوظ ١٣,٠٠٠ ، ٢١,٠٠٠ طن في عامي ١٩٥٦ ، ١٩٦١ على التوالي . وتهدف خطة التنمية إلى زيادة السكية بحيث تصبح ٤٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٧١ .

الثروة المعدنية :

تمثل صناعات المناجم بالبلاد التونسية أهم ميادين النشاط في مجال التصدير حيث أن المواد المنجمية ومشتقاتها تمثل ٢٥٪ من المبيعات للبلاد الأجنبية ، وعلى أن أهمية المواد المنجمية في الصادرات التونسية تسمح لنا بأن نلص باليد أحد مواطن العنصر الكبري التي يعانها اقتصادنا ألا وهو صفة البدائية . وهذا العيب لا يظهر فقط في كون البلاد التونسية تبيع مالمدها من المواد على حالتها الطبيعية بينما من شأن معالجة تلك المواد والاهتمام بها أن يسد هذا انماه الدخل القومي وتوفر الشغل لليد العاملة بل يظهر أيضاً في كون أسعار المواد الخام تتغير كثيراً بتغير الحالة الدولية ويقع فيها تراوح كبير يكون له أسوأ

العواقب على البلاد^(١). ولهذا فإن المواد المنجمية طبقاً للمصدر السابق ، لا تساهم إلا بنسبة خمسة في المائة من الإنتاج الداخلى الخام ، ولا توفر العمل إلا إلى ١٤ - ١٥ ألف شخص تبلغ أجورهم خمسة ملايين دينار في السنة .

وأهم المعادن التى يجرى استغلالها حالياً هي الفوسفات والحديد والرصاص والزنك . ويعتبر الفوسفات على رأسها من حيث الأهمية في التصدير ويليه الحديد والرصاص ، كما يتضح من نسبة كل من هذه المعادن إلى الصادرات التونسية في عام ١٩٦١ (في المائة) :

١٤	الفوسفات
٦	الحديد
٥	الرصاص

وتعتبر تونس الدولة الرابعة في العالم من حيث إنتاج وصادرات الفوسفات وتهدف البلاد إلى زيادة الإنتاج وتحسين مستواه . والبيان التالى يبين التطور الذى ينتظر أن يطرأ على الإنتاج المعدنى في نهاية فترة خطة التنمية :

الإنتاج بالطن

١٩٧١	١٩٦٢	
٢٢٠٠٠.٠٠٠	٨٥٠.٠٠٠	الحديد
٥٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	الرصاص
٣٠.٠٠٠	٦.٠٠٠	الزنك
٣٢٠٠٠.٠٠٠	٢٢٠٠٠.٠٠٠	الفوسفات

مصادر الطاقة :

إن موارد الطاقة في تونس محدودة . ولقد اكتشفت مقادير من فحم

(١) تخطيط التنمية الاقتصادية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

اليجنيت ولكنه من نوع منحط ولذلك توقف استغلاله الذي كان قد بدأ في أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك لفداحة تكاليف هذا الاستغلال .

ولم يبدأ البحث عن البترول على نطاق واسع إلا حوالي عام ١٩١٥ على أبدي شركة سيريف Serept التي تأسست في عام ١٩٣١ وتسهم الحكومة في رأسمالها الآن بنسبة ٨٦ في المائة . وهي أثار الكشف الكبرى إلى تحققت في الصحراء الجزائرية وبخاصة في المنطقة المتاخمة للحدود التونسية^(١) تجدد الاهتمام بالبحث عن البترول في الأراضي التونسية ، وسازعت الشركات إلى الحصول على الامتيازات التي أصبحت تشمل معظم الوسط والجنوب^(٢) إلا أن الجهود المبذولة لم تسفر عن نتائج إيجابية حتى الآن .

واكتشف حقل للغاز الطبيعي بالرأس الطيب في شمال شرقي تونس ومد خط أنابيب طوله ٦٠ كيلو متراً لنقل الغاز إلى مدينة تونس ، وبلغ إنتاجه ٧٠٠٠٠٠ متر مكعباً في عام ١٩٦٢ .

وفي عام ١٩٦٠ اتفق مع شركة إيني الإيطالية على إنشاء معمل تكرير في بنزرت بطاقة قدرها مليون طن في السنة ، على أن يبدأ تشغيله في عام ١٩٦٣ بطاقة مبدئية قدرها ٦٠٠ ألف طن من المنتجات التالية (بالطن) :

١٠٠٠٠	غاز مسال
٩٠٠٠٠	بنزين
٦٠٠٠٠	كيروسين
١٤٠٠٠٠	زيت الغاز
٢٩٠٠٠٠	زيت الوقود
١٠٠٠	فاقد وقود للمعمل

(١) أنظر الفصل التالي .

(٢) عدد الشركات في عام ١٩٦٣ ست وهي أميرادا ، سيريت — موبيل ، ريموك تايدلانز ، سيتيب — إيني ، هسكي للزيت ، سيريت ب . ر . ب .

والى جانب اعتماد البلاد فى الماضى على استيراد مواد الوقود والطاقة كالفحم الحجرى والكوك والمشتقات القرولية عثت البلاد بتوايد الطاقة السكر بائية كما أن هذه الأخيرة تلقى اهتماما واضحا فى خطة التنمية . ولما كانت الإمكانيات المائية محدودة لهذا فالاعتماد الرئيسى سوف يقع على المعامل الحرارية بتوسيع معمل حلق الوادى وإنشاء معمل جديد بالجنوب .

والبيان التالى يوضح حالة السكر بيا منذ عام ١٩٤٦ والزيادة التى ينتظر أن تتحقق فى عام ١٩٧١ :

السنة	الإنتاج (بالآلف كيلوات ساعة)
١٩٤٦	٩٢٧٥٨
١٩٥٠	١٤١٢٣٨
١٩٥٥	٢٢٠٣٤٧
١٩٦٣	٢٧١٥٢٤
١٩٧١	٩٠٠٠٠٠

الصناعة :

إذا استثنينا منتجات المناجم فإن أهم فروع النشاط الصناعى هى صناعات المواد الغذائية مثل الطعن ومصبرات الغلال والبقول والاسماك وصنع العصير والحلويات الخ.. وجل هذه الصناعات تنتج أقل من إمكانياتها وتخضع من ناحية التطور الإنتاج الزراعى ، ومن ناحية أخرى لتطور السوق الفرنسية (١) .

(١) تخطيط التنمية للسنوات العشر ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن القطاع الصناعي يشمل كذلك إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية . غير أن هذا المجال لا يزال مجهولاً رغم أهميته في الحياة الاقتصادية إذ يعيش من إنتاجه ما يقرب من نصف مليون نسمة^(١) . وفي تونس ضربان من الصناعات التقليدية وهما الصناعات الفنية والصناعات التقليدية البسيطة التي تفي بحاجيات الاستهلاك نظراً لعدم وجود صناعة حديثة كافية . ولكن سرهان ما أشرفت هذه الصناعات اليدوية على الهلاك بسبب المنافسة من جانب المنتجات الصناعية وسوء تنظيم هذا الميدان^(٢) . وإزاء هذا الخطر أنشأت الحكومة ديواناً لهذه الصناعات ومهمته وضع السياسة التي ترمي إلى رفع مستوى هذا الميدان وتحويله حتى يتمنى مع الخططة العامة للتنمية .

وقد عمدت الحكومة التونسية منذ الاستقلال إلى تنمية قطاع الصناعة ففرضت حماية جمركية لصالح الإنتاج المحلي ، وكان لها أثرها في هذا الشأن وبخاصة في صناعات الجلد والأقشة والخشب ، ففيما يتعلق بالأحذية مثلاً تضاعف الإنتاج بين عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ فأصبحت الواردات لا تذكر بعد أن كانت تبلغ ٨٥٠ ألف حذاء في السنة .

وكانت الصناعات الخاصة بالأشغال العمومية والبناء تمثل ١٠ في المائة من الإنتاج الداخلي الخام وفي عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ويحمل فيها أكثر من ٢٨.٠٠٠ عامل من ١٢٧.٠٠٠ شخص يمثلون القوة العاملة في القطاع الصناعي أي بنسبة ٢٢ في المائة . ولاقى هذه الصناعات أزمة عنيفة بين عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ولكنها أخذت في اسقراج مكائنها ابتداء من سنة ١٩٥٩ وتوطدت في سنة ١٩٦٠ وقد سعت الحكومة فوآين لتشجيع حركة البناء الخاص ، وبأغت

(١) المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٢) شرحه

جثة المبالغ الممنوحة لرخص البناء ٤ مليون دينار تقريباً في عام ١٩٥٩ مقابل ٢ مليون في العام الذي قبله (١).

وعملت الحكومة على توفير الضمانات لرؤوس الأموال الخارجية التي تستثمر في مشروعات التنمية الاقتصادية وبخاصة في ميدان الصناعة فنصت المادة الأولى من القانون الصادر في ٤ يونيو ١٩٥٧ على أن صندوق ضمان استخدام الأموال الأجنبية يضمن تحويل الفوائد والفوائض والأرباح المنجزة من استخدام الأموال ، وكذلك تحويل رؤوس الأموال الناتجة عند تصفية الأموال المستخدمة .

وتشغل صناعة النسيج مركزاً هاماً في المخطط العشري للتنمية ، بسبب ما لوحظ من أن البلاد كانت تستورد من الغزل والمنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها ما متوسطه ١٤٤٠٠ طن في السنة قيمتها ١٢ مليون دينار . ولقد رصد في خطة التنمية للسنوات الثلاث (١٩٦٢ - ١٩٦٥) مبلغ ٨٠٢٦٥٠٠ دينار منها ٦٠٢٩٠٠٠ دينار ثمن آلات ومهمات للصناعة ، ١٩٧٥٠٠ دينار للباقي .

وفيما يتعلق بصناعة القطن نجد أن صناعة الغزل يمثلها مصنع سوس وهو مصنع مجهز ب ١٢٠٠٠ مغزل ، وطاقته الإنتاجية ١٥٠٠ طن سنوياً ، أما احتياجات الخطة فتقدر بحوالي ٧٤٠٠ طن في السنة . وفي البلاد الآن ٨ مصانع مجهزة ، ٣٦٥ نولاً منها أربعة مصانع في قصر ملال واثنتان في تونس ، وواحد في كل من صفاقس ونابل . وتصل طاقة هذه المصانع إلى ٦ ملايين متر في السنة . وكانت التقديرات الاستهلاكية في عام ١٩٦٠ حوالي ٧٩٠٠ طن سنوياً ، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي ١٤٤٠ طناً . وطبقاً للمخطط الثلاثي ينتظر أن تصل الطاقة الإنتاجية في عام ١٩٦٥ إلى ٥٢٤٠ طناً ، أي حوالي ٢٢ مليون متر من المنسوجات وهذا يعادل ٦٦ ٪ من الاحتياجات المحلية في ذلك العام .

وتعتمد تونس على استيراد القطن من الخارج ، إلا أنها تعمل على زراعة هذا المحصول ونجحت التجارب التي أجريت على القطن الطويل الثيلة ، ومن المنتظر أن يؤدي التوسع في زراعته إلى الاكتفاء بالإنتاج المحلي .

ولا توجد في البلاد صناعة صوفية تستحق الذكر فليس هناك سوى ٣٨ تونلاً للصوف معظمها من الطراز العتيق ، أما الغزل فيتم في ٣ مصانع يبلغ إنتاجها ٤٢٣ طنناً في السنة . واستوردت البلاد في عام ١٩٦٠ نحو ١٠٧٩ طنناً ، ويقدر الاستهلاك في عام ١٩٦٥ بنحو ١٤٧٢ طنناً من الغزل ، ١٤٠٣ طن من المنسوجات . ومن المنتظر أن يتم عام ١٩٦٥ غزل ١٤٧٢ طنناً من الصوف . ولدى تونس ثروة طيبة من الأغنام تعطي سنوياً حوالى ٤٠٠ طن من الصوف .

ويوجه المخطط الثلاثي اهتماماً أيضاً إلى صناعة الأقمشة السميكة من فضلات الأنسجة المختلفة ، وصناعة نسيج الألياف الصناعية ، وعمل الملابس الداخلية والريكو والملابس الجاهزة .

الإنتاج الحالي		الاحتياجات في
من	نهاية ١٩٦٥	
١٩٢٣	١١٩٣٦	غزل قطن وفبران وصوف وحرير الخ
٢٠٤٣	١٢٦٨٣	منسوجات قطن وصوف وحرير الخ
١٤٠٠	٢٤٣٥	الملابس الداخلية والجاهزة
١٨٤٣	٨٨٢٣	وحدات للتجهيز والصباغة
١٢٠	١٤٤٠	وحدات منوثة

وأيضا يدل على الاهتمام بهذا الفرع من الصناعة أنه صدر قانون في إبريل ١٩٦٢ مستنداً إلى ديوان النسيج مهمة تسويق قطاع المنسوجات بما يتضمن مصلحة المنتج والمستهلك . وكانت أولى الخطوات التي اتخذها الديوان الربط (٢٣ - اقتصادات)

بين إجازة الحصول على التراخيص والاستيراد والتخصص السابق في هذه المهنة .

وعما يلاحظ أنه بسبب الانخفاضات الكبيرة التي تتطلبها تنمية هذا القطاع من الصناعة رأى الديوان أن يشارك المستوردين وتجار الأفضة في عملية تمويل المشروعات الإنتاجية .

هذا ويهدف برنامج التنمية العشري إلى غزل ٦٠٠٠ طن من القطن سنويا ونسج ٤٠٠٠ طن من القطن ، ٢٠٠٠ طن من المنسوجات الصوفية .

واستوردت تونس في عام ١٩٥٩ مقادير كبيرة من السكر بلغت ٧٧,٠٠ طن قيمها ٢,٢٣ مليون دينار . ولقد بدأ في عام ١٩٦٢ العمل في مصنع ياباجه الجديد ، لعمل سكر البنجر ثم تكرير السكر المستورد من كوبا . وسوف يتم لإنشاء مصنعين آخرين قبل نهاية الخطة العشرية .

ويبلغ الإنتاج السنوي من السجائر ٢٤٠٠ مليون سيجارة . وهناك ثلاث مناطق لزراعة التبغ الأولى في الشمال لعمل السجائر ، والثانية والثالثة في جهة « الوطن القبلي » وجابس لعمل الفشوق . ومن المنتظر أن يتم إنشاء مصنع حديث في عام ١٩٦٦ .

وقد حدثت في السنوات الأخيرة زيادة واضحة في صناعة الأسمنت حيث بلغ الإنتاج ٢٥٠ ألف طن في عام ١٩٦٢ وكلها تستهلك في الداخل .

هذا ويتضمن مخطط التنمية مشروعات تشمل صناعات الخزف والمواد الصحية والزجاج والجير والجبس والورق والأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والصابون والسكريت .

والجدول التالي يوضح النسبة المئوية للزيادة في القيمة المضافة في الصناعات المختلفة بين عامي ١٩٥٧ ، ١٩٧١ كما رأها واضعو خطة التنمية .

٢٠٧	المنسوجات
٣٢٧	الملابس
٢٩	المشروبات
٢٦٣	الصناعات الغذائية

التجارة الخارجية :

تشكون صادرات تونس أساساً من المنتجات الزراعية والمعدنية ، ولكن الأخيرة لا تشكل أكثر من ربع قيمة الصادرات .

والبيان التالي يوضح مدى مساهمة المنتجات المختلفة في الصادرات الكلية عام ١٩٦٠ (النسبة %) :

٤٢	التبغ
٣٢	الزيت
١٤	الفوسفات
٦	الحديد
٥	الرصاص
١	القمح

وأهم الواردات السكر والمصنوعات الحديدية والمنسوجات والملابس والمشتقات البترولية ، غير أنه من المتوقع أن تتضاءل الواردات من المنسوجات والملابس أو تتوقف كما في حالة السكر والمشتقات البترولية ، كما سوف تزيد حتماً الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية ، وذلك كله نتيجة تنفيذ الخطة المرسوعة للتنمية الاقتصادية .

وفي ٥ سبتمبر من عام ١٩٥٩ ألغى الاتحاد الجبركي الذي كان قائماً من قبل مع فرنسا . ومع ذلك فن الملاحظ أن نسبة كبيرة من تجارة تونس الخارجية هي مع فرنسا كما يتضح من البيان التالي عن عام ١٩٦٠ مثلاً :

الواردات	الوزن السكلى (بالطن المترى)	فرنسا
١٠١٢٠٠٤٦٨	(من)	٧٢٠٠٥٦٩
٣٨٨٥٢٠٥٣٨	(إلى)	٩٢٢٠٥٢٨

المواصفات :

بلغ طول الطريق ١٥٤٧٠ كيلومتراً في عام ١٩٦١ منها ٦٠٤٨ من الطرق الرئيسية . وفي عام ١٩٦٠ كان طول الخطوط الحديدية ٢٠٣٨ كيلومتراً منها ١٥٨٣ ملك للدولة و ٤٥٥ كيلومتراً لشركة القوسفات .

الخط: العصرية للتنمية :

أعدت حكومة تونس خطة عشرية للتنمية بدأ تنفيذها في عام ١٩٦٢ على أن ينتهي تنفيذها في ختام عام ١٩٧١ ، لتحقيق الأهداف الرئيسية الآتية :

(١) مضاعفة الدخل القومي وتحقيق العدالة في توزيعه .

(٢) التقليل من اعتماد البلاد على بلد أجنبي بصفة أساسية أو على عدة بلدان أجنبية لتسويق المنتجات التونسية .

(٣) توفير العمل لنحو ١١٠٠٠٠٠ شخص ، بما يفتقر معه أن تتحقق العمالة الكاملة في البلاد .

وروى في إعداد الخطة أن لا يتجاوز الاستهلاك السكلى ٣ ٪ في السنة بما في ذلك الاستهلاك الناتج عن ازدياد الصادرات ، ورفع معدل الادخار المحلي ، وأن لا يزيد المستثمر من رأس المال الأجنبي على ٥٠ ٪ من مجموع الاستثمارات السكلية .

وقدرت تكاليف الخطة في السنوات العشر بنحو ٩٠٠ مليون دينار توفى يجرى توزيعها على النحو التالى :

٤٦٢. / لإرساء القاعدة الأساسية اللازمة للتنمية .

٢٧٣. / للزراعة وصيد الأسماك .

١٥٦. / للصناعة

٨٦. / لخلق الإطارات الادارية والفنية .

٢٣. / لتنمية السياحة وموارد المياه المعدنية .

ويجرى تمويل الخطة من طريق المساعدات الخارجية ، وحصيله التجارة الخارجية ، ومدخرات المؤسسات العامة والخاصة ، ورؤوس الأموال الأجنبية التي ترد المساهمة في تنفيذ المشروعات الداخلة في نطاق الخطة والتي تعتمد عليها الحكومة . هذا وقد بدأ تنفيذ مخطط ثلاثى كجزء أول من الخطة ونفذ الكثير من المشروعات التي يتضمنها هذا المخطط .

الفصل الرابع عشر

الجمهورية الجزائرية

ظلت الجزائر منذ أن فرض عليها الغم في فبراير من عام ١٨٤٢ تتعير جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ، إلى أن أصبحت دولة مستقلة في ٣ يولييه ١٩٦٢ ، بعد حرب دامية دامت قرابة سبع سنوات .

وتقع الجزائر في شمال القارة الأفريقية ، ممتدة مسافة ٦٤٠ ميلا بحذاء ساحل البحر المتوسط ، بين تونس من الشرق والمملكة المغربية من الغرب ، ويمتد الجزء الشمالي من الجزائر مسافة ٣٥٠ ميلا إلى الداخل ، وبعده نلقى الصحراء التي تمتد جنوبا صوب الصحراء الكبرى . وعلى الساحل يضم إقليم التل الذي يراوح عرضه بين ٥٠ ميلا ، ١٠٠ ميل ، سهولا وأودية على درجة عالية من الخصوبة . وثمة سلحتين من جبال أطلس يصل ارتفاعهما إلى ٧٠٠٠ قدم فوق سطح البحر .

ويمكن تقسيم الجزائر من ناحية التضاريس إلى الأقسام الرئيسية التالية: (١) إقليم التل وفيه السهول الساحلية وجبال أطلس التل .

(٢) إقليم الهضاب وهو عبارة عن سهول واسعة مرتفعة وتمتد بين أطلس التل وأطلس الصحراء .

(٣) أطلس الصحراء وفيه جبال مرتفعة أهمها أوراس .

(٤) إقليم الصحراء في جنوبي البلاد ، وتغطيها الرمال أو الصخور ، وتتخلله الواحات .

وتنتمى الجزائر من حيث المناخ إلى إقليم البحر المتوسط بسبب موقعها على البحر ، كما تتميز بصفات المناخ الصحراوي نتيجة امتدادها في العروض المدارية الجافة من ٣٠° إلى مدار السرطان تقريباً ، ويسقط حوالى ٨٠ سم من الأمطار في الشتاء بسبب الرياح العكسية والأعاصير المصاحبة لها . ويصل متوسط المطر ٥٠ سم ملليمتراً في السنة .

وتبلغ مساحة الجزائر ٣٩٥٠.٣٣ كيلومتراً مربعاً (١١٣٨١٣ ميلاً مربعاً) أما الصحراء فمساحتها ٢٠١٧١٨٠٠ كيلومتر مربع (٨٣٨٣١٥ ميلاً مربعاً) وقد عـدد السكان في إحصاء أجرى في أواخر عام ١٩٦٠ بنحو ١.٠٧٨٦٠.٠٠٠ نسمة منهم حوالى المليون من الأوربيين وحوالى أربعة أخماس الآخرين من ولدوا في الجزائر نفسها . وكان الأوربيون من الأجناس الأخرى أصحاب أغلبية إلى أن تدخلت فرنسا بواسطة التزمير في عام ١٨٨٩ لغارلت إدماجم في جنسيتها من جهة والحد من هجرة العناصر غير الفرنسية من جهة أخرى^(١) . وقد ترتب على هذا أن أخذ الميزان يتحول لصالح العنصر الفرنسي كما يتضح من البيان الآتى^(٢) :

السنة	الفرنسيون ^(٣)	أوربيون آخرون
١٨٧١	١٢٩٦٠١	١١٥٠٥١٦
١٨٨١	١٩٥٠٤١٨ .	١٨١٣٥٤
١٩١١	٥٦٢٩٣١	١٨٩٠١٢

(١) الدكتور صلاح العقاد : المغرب العربي (مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٢) ، ص ١٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ومن بينهم :

١٨٧١	٣٣٠.٠٠	يهودى جزائرى
١٨٨١	٣٥٠.٠٠	يهودى جزائرى
١٩١١	٧٠٢٧١	يهودى

وعند ما حان موعد الاستقلال سارع كثير من الأوربيين ، قدر عددهم آنذاك بنحو ١٠٠ ألف نسمة إلى الخروج من البلاد ، بدافع إشاعة الاضطراب في حياة البلاد الاقتصادية ومرافقتها وإقامة العراقيين أمام الدولة الناشئة ، وهربوا دون أن يؤدوا المستحق عليهم لإدارات التليفون والغاز والكهرباء والمحال التجارية ، أو حتى الديون الخاصة المستحقة عليهم . وأكثرت من هذا فإنهم لم يدفعوا الضرائب منذ عام ١٩٦١ إذ كان عزمهم قد استقر على الخروج من البلاد . وتوالى خروج الأوربيين بحيث لم يعد عدد الباقين منهم بالبلاد يتجاوز ١٥٠,٠٠٠ شخص .

وفي الوقت الذي كان الأجانب يتدفقون فيه على الجزائر ، بدأت ظاهرة جديدة هي هجرة واسعة النطاق ومطردة من جانب الجزائريين أنفسهم . وعملت فرنسا وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ، على اجتذابهم للعمل في مصانعها ، حتى بلغ عدد أفراد هذه الفئة نحو ٣٠٠ ألف شخص . وكان من الممكن أن تؤدي هذه الحالة إلى تهديد كيان العنصر الوطني لولا أنه أثبت قوة على الازدهار في وجه جميع المحن واعترض المستوطنون أنفسهم على وفتح باب الهجرة إلى فرنسا دون قيد لأنه يجرهم من الأيدي العاملة ،^(١)

المزراعة :

كانت الظاهرة التي تلفت النظر ضخامة الملكية الأوربية للأرض الزراعية إذ بلغت حوالي ٢,٧ مليون هكتار ، كلها تقريباً بالسهول والأودية الخصبة الواقعة على مقربة من ساحل البحر . وكان الأوربيون يستغلونها استفلافاً عالياً يتجهى في استعمال الآلات الميكانيكية وتوفير المجرى المائية والتقنيات وإقامة السدود ، كما وجهوا اهتمامهم في الوقت نفسه إلى زراعة المحصولات

التي تدر عائداً كبيراً مثل السكر والحبوب . هذا ، وتقدر المساحة الخاضعة حالياً للاستغلال الزراعى بحوالى ٦,٧ مليون هكتار . أما فى القسم الشمالى من البلاد فإن الجبال أصحح للرى وزراعة الغابات منها للزراعة ، وبالرغم من الطرق الممتازة الكثيرة ، التي أنفقت فى السنوات الماضية إلا أن الإقليم الجبلى يقتصر إلى وسائل النقل والمواصلات الكافية ، وليس من اليسير الوصول إليها .

وقد استردت الجزائر أراضي الأوربيين ، وكذلك مساحات كبيرة من الأرض التي استغل بعض الجزائريين أنفسهم فرصة خروج الأولين فاشتروها منهم بأثمان مخفضة أو بخسة ، وكذلك تقرر ألا تزيد مساحة ما يملك الفرد عن ٦٠ هكتاراً ، وهذا يقصد الحلولة دون تركيز الملكية من جديد فى الأيدي الخاصة .

وأهم المحاصيل الزراعية القمح والشعير والشوفان والذرة والبطاطس والخرشوف والفول والطماطم ، والدخان . وكان الإنتاج فى عام ١٩٦٦ على النحو الآتى :

المحصول	الإنتاج بالطن
القمح	١٥١
الشعير	٨٠٤
الشوفان	٤٩٠.٠٠٠

وبلغت المساحة المزروعة بالبطاط ٢١,٩٠٠ هكتار أنتجت ١٥١,٧٠٠ طن . ويمتد النيس من أهم المنتجات والصادرات فى الوقت نفسه وكان الإنتاج ١٥٩ مليون هكتولتر فى عام ١٩٦٠ (مقابل ١٨٦ مليون فى عام ١٩٥٩) ، كما بلغ الإنتاج من زيت الزيتون ١٩٩,٢٠٠ هكتولتر ، ومن عنب الزبيب ٢٤٣,٠٠٠ طن ، ومن البلح ٣٧٤,٠٠٠ طن .

ولهذا أهم ما تتطلبه التنمية الزراعية :

(١) استخدام الأساليب الحديثة في المناطق التي ما تزال تغلب عليها الطرق البدائية في داخلية البلاد .

(٢) تيسير وسائل المواصلات في المناطق الجبلية .

(٣) إقامة عدد من السدود والخزانات لحزن الماء ، وفي عام ١٩٥٨ بلغ عدد السدود ١٣ مخزن ٨٢٢ مليون متر مكعب من الماء تكفي لرى مساحة قدرها ١٥٥ ألف هكتار .

الغابات :

وقد رت مساحة الغابات بحوالى ٧ ٣ مليون هكتار ، ومعظمها أشجار قصيرة ، ولكن هناك مساحات كبيرة تغطيها أشجار الفلين والصنوبر والبلوط والسنذر. وتقطع الأخشاب حيث يستخدمها الأهالى للحريق ، وكذلك للأغراض الصناعية وعمل أعمدة التلغراف وما إلى ذلك .

أما الاحاء فيستخدم في الدباغة . ويلاحظ أن مساحات كبيرة من أراضي الغابات تستغل في الزراعة أو الرعى .

الثروة الحيوانية :

وأهم مناطق تربية الماشية السهول الشمالية ، أما في الهضاب والجنوب فتربي الأغنام والماعز^(١) .

(١) جغرافية الوطن العربي ، ص ١٨٢ .

وقد رت رؤوس الثروة الحيوانية في عام ١٩٦٦ كالآتي :

أغنام	٥٧٦٠٠٠٠
ماعز	٢٤٦٦٠٠
ماشية	٦٢٣٠٠
جمال	١٨٣٠٠٠
خيل وبغال	٣٤١٠٠٠

مهاجر الأسماك :

لا تعد سواحل الجزائر على البحر المتوسط من المناطق الهامة في إنتاج الأسماك ، وكان الأسبان والعلبان يحتكرون عملية الصيد ثم أخذ الجزائريون خلال السنوات الأخيرة ينافسونهم في هذا العمل^(١). إلا أن هناك مصائد واسعة لأنواع السردين والأنشوجا والتونة والرنجة الصغيرة والمحار من نوع الانجوست والكابوريا . وقد ر الإنتاج في عام ١٩٦٠ بنحو ٢٥٧٠٠ طن ، وقامت معامل الحفظ والتعبئة بمعالجة نحو ٥٧٠٠ طن من تلك السمكة . وبلغ عدد المشتغلين بهذه الحرفة حوالي ٤٩٠٠ شخص يستخدمون ٩٤٤ سفينة وذورقا .

الثروة المعدنية :

دلت أعمال البحث والتنقيب عن وجود الحديد فيها لا يقل عن مائة وخمسين منطقة . وأهم المناطق في بونزا وبوخضرا في منطقة الجبال الشرقية (بين سوق أهراس وتيبسة على الحدود التونسية) ، وفي زكار بالإقليم الأوسط من البلاد ، وفي بني صاف الواقعة غرب وهران في القسم الغربي من البلاد . إلا

(١) الاقتصاد الأفريقي ، مصدر سابق ، ص ٢١٩ .

أن أعظم منطقة من ناحية إمكانيات تعدين الحديد فهي منطقة تندوف وإن كانت العقبة السكرى في استغلاله تتمثل في بعدها عن ساحل البحر إذ تبلغ المساحة بينها وبين سهل المحيط الأطلس ٤٠٠ كيلومتر. ودلت الأبحاث الأولية على أن هذه المنطقة مدخرات قدرها ٢٥٠٠ مليون طن من الخام ونسبة الحديد فيها على النحو الآتي (١) :

٥٠٠٠ مليون ونسبة المعدن ٥٨ ٪

٢٠٠٠ مليون ونسبة المعدن ٥٠ ٪

وكانت الجزائر فيها مضي على رأس البلاد المصدرة لمعدن الفوسفات ، ولكنها أخذت تفقد هذا المركز بسبب المنافسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وتونس والمغرب . وهناك مناطق رئيسية ثلاث للفوسفات وهي (٢) :

(١) المنطقة الجنوبية في جبل أولئك ويبلغ الاحتياطي الثابت ٥٠٠ مليون طن .

(ب) المنطقة الشمالية في مناجم غرايتا بالقرب من بلدة بوجي ، وتوقف الإنتاج فيها منذ عام ١٩٥٧ .

(ج) المنطقة الشرقية في مناجم كوف عند الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر . وهذه المناجم هي التي يستخرج منها الإنتاج الجزائري .

ويستخرج المنجنيز من جبل حيتارا الواقع على مسافة ١٥٠ كيلو مترا جنوبي كولومب بيشار ، ويقدر الاحتياطي منه بنحو ٩٠٠ ألف طن وتبلغ نسبة المعدن ٤٦ ٪ ، كما يتضمن الخام نسبة عالية من الزرنيخ ، ومن المعادن الأخرى الفهم والرصاص والزنك .

والبيان التالي يوضح مقادير الإنتاج (بالآلاف طن متري) في السنوات

١٩٥٧ - ١٩٦٠ :

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	
٣٤٤٤	١٩٢٤	٢٣٣٤٠٩	خام الحديد
٦٥٠٣	٦٢٠٩	٥٤٠٨	الزنك
٤١٩٠٣	٥٣١٠٤	٥٦٠٠٩	الفوسفات
١١٨٠٦	١٢١٠٧	١٤١٠٦	الفحم
١٤٠٧	١٥٠٣	١٤٠٧	الرصاص

وفي عام ١٩٤٦ تأسست شركة سينيال^(١) للبحث عن البترول في الصحراء الكبرى ، وفي عام ١٩٤٧ انضمت مع الشركة الفرنسية للبترول إلى التعاون في هذا المجال في المنطقة التي كانت داخلة في دائرة النفوذ الفرنسي، ثم تعاونتا بعد صدور قانون البترول الصحراوي في عام ١٩٥١ ، فوفقتا إلى اكتشاف حقول حاسي مسعود ، ثم حقول مجلة وتقفطرين في عام ١٩٥٦ وحقول زرزتين في عام ١٩٥٨ . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل اكتشف حقول حاسي رمل (١٩٥٦) للغاز الطبيعي ، كما اكتشف حقول آخر للغاز من حاسي طوارق . وهناك أيضاً عدد من الشركات الأخرى من فرنسية وأوربية وأمريكية . ويقدر احتياطي البترول الخام بنحو ٨٤٦ مليون طن ، من الغاز الطبيعي ٢٠٠ مليون متر مكعب ، فضلاً عن ٤٠٠ مليون من الغاز المكتشف .

وبدأ الإنتاج في عام ١٩٥٨ ولكنه لم يتجاوز ٨٠٠ طن، ثم أخذ يزيد باطراد وبسرعة حتى بلغ أكثر من ٢٠ مليون طن في عام ١٩٦٢ كما يتضح من البيان التالي ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو ٥٠ مليوناً في عام ١٩٦٥ :

(١) تشترك فيها الحكومة الجزائرية بنسبة ٤٠ ٪ في الساتة من رأس المال .

إنتاج الخام (بالأطنان المترية)

٨٢.٠٠	١٩٥٧
٤٢٧.٠٠٠	١٩٥٨
١.٢٩٥.٠٠٠	١٩٥٩
٨.٥٤٢.٠٠٠	١٩٦٠
١٥.٦٣٥.٠٠٠	١٩٦١
٢٠.٢٠٠.٠٠٠	١٩٦٢

ووصل إنتاج الغاز الطبيعي إلى ٢١٥ مليون متر مكعب في عام ١٩٦١ ، ومن المتوقع أن يزيد كثيراً بعد إتمام إنشاء مصنع الصلب الجديد ، ومصنع الغاز المسال في أرزو . وستكون طاقة الأخيرة ٢٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة ، ومن المنتظر أن يبدأ العمل به في عام ١٩٦٤ . وسينقل الغاز المسال بواسطة ناقلات من طراز خاص ، كما أن أبحاثاً جرت بشأن مد خطوط أنابيب بطرق البحر لنقل الغاز إلى أوروبا ، ولكن يلاحظ أنه يصطدم بالإنتاج من حقول لوك الكبير بفرنسا .

وكانت المشكلة التي حدثت من التوسع في إنتاج البترول في مبدأ الأمر هدم وجود وسائل كافية لنقله إلى موانئ التصدير ، ثم بدأ إنشاء عدة من خطوط الأنابيب ، فهناك خط إلى ميناء عين الكبيرة للتصدير وإمداد معمل التسكير الذي يجري إنشاؤه الآن في الجزائر ، وخط إلى ميناء الصخيرة في تونس ، فضلاً عن خط لنقل الغاز إلى معمل أرزو القريبة من وهران ، وإلى مصانع الصلب قرب عنابة وإلى مدينة الجزائر للأغراض المنزلية . وثمة خط ينقل في الوقت الحاضر ١٥٠ ألف طن من الغاز المكتشف من حقول حاسي ومل إلى شبكة خطوط حاسي مسعود . والبيان التالي يوضح حالة النقل في الجزائر : (١)

(١) البترول العربي ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

الخط:	المادة	الطول	القطر	الطاقة السنوية
المنتقولة بالكيلومتر	بالبوصة			
حاسي مسعود - عين السكيرية	زيت خام	٦٦٥	٢٢ - ٢٤	١٤ مليون طن
عين أميناس - العنخيرة	د	٧٧٥	٢٤	١٣ د
عمارة - حاسي مسعود	د	٥٣٠	٣٠	٨ د
حاسي رمل - حاسي مسعود	جازولين طبيعي	٢٩٥	٨	١٥٠ ألف د
حاسي رمل - الجزائر، وهران	غاز	٨٣٠	١٦، ٢٠، ٢٤	١٦٠٠ مليون متر مكعب
المقرب القاسي - حاسي مسعود	زيت خام	١٢١	١٠	—

وفي حاسي مسعود معمل صغير للتكرير طاقته اليومية ٣٣٠٠ برميل .
وسيتّم في عام ١٩٦٥ إقامة معمل جديد في مدينة الجزائر طاقته ٥٠ ألف
برميل في اليوم .

الكهرباء:

بلغ إنتاج الطاقة الكهربائية ١٣٠٧ مليون كيلو وات ساعة في عام ١٩٦٠
منها ٣٤٨ مليونًا من المصادر الهيدروليكية .

الصناعة:

كانت في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي طائفة من الصناعات ، أو
بالأحرى من الحرف اليدوية، مثل دهر الزيوت وبخاصة من الزيتون، وعمل
المسوجات الصوفية والحربية والأدوات الجلدية والنحاسية ، والأواني
المنخارية . غير أن الإنتاج كان الغرض الاساسي منه سد حاجة الاستهلاك
المحل . هذه الصناعات ذات الموارد المالية والفنية المحدودة كان لابد وأن تنهار
بالتدريج أمام المنافسة العنيفة من جانب المنتجات الصناعية الفرنسية بسبب
فتح أبواب البلاد أمامها .

وكان للحرب العالمية الثانية من حيث انقطاع الصلات مع فرنسا بعد سقوط الأخيرة أمام الغزو الألماني أن وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إنتاج قدر من حاجتها ، ومن هنا بدأ التفكير يتجه نحو التصنيع ، ولهذا شهدت السنوات التالية لانتهاى الحرب قيام عدد من المشروعات الصناعية المختلفة . وإن تعثر بعضها وأخفق بسبب الهجوم عليه من جانب رجال الصناعة في فرنسا خشية المنافسة . وأهم الصناعات التى قامت هى عمل السكر والنيذ والزيوت وتجفيف الخضر وغزل ونسج القطن والصوف وطحن العلال وعمل الآلات الزراعية وسداد السور فوسفات والاسمنت ، كما بدأ العمل فى صناعات مثل صهر الحديد التى بلغ إنتاجها ٣٠ ألف طن فى عام ١٩٥٥ . إلا أنه يلاحظ أن هذه الصناعات من النوع الاستهلاكى الخفيف لسد المطالب المحلية ، أو أقيمت لخدمة العمليات الزراعية . وبهذا ظلت البلاد تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد من الخارج . وبغلا عن هذا كانت الصناعات الجديدة مملوكة للمصالح الفرنسية سواء ما كان منها فى الجزائر أو فى فرنسا ، كما كانت مركزة فى المدن والمناطق الساحلية حيث إقامة أغلبية العناصر الأوروبية ، وظاهرة السيطرة الفرنسية التى تلمسناها فى حالة الأرض . وفى ميدان الصناعة ، كانت قائمة أيضاً بالقسبة إلى صناعة التعدين .

وتوجه الحكومة الجزائرية الجديدة اهتماماً إلى التصنيع وتستهين بالخبرة الفنية من البلاد الأخرى وبخاصة من الجمهورية العربية المتحدة . والظروف مؤاتية أمام التوسع الصناعى فى المستقبل وذلك لأسباب عدة أهمها :

١ - وفرة الأيدى العاملة.

٢ - الخطط المرسوعة لدفع مجلة التنمية الزراعة وبخاصة فى مجال إنتاج الغلات الزراعية اللازمة للصناعات المختلفة .

٣ - وفرة الثروة المعدنية مثل الحديد والرصاص والزنك والمنجنيز والفوسفات ، وهذه يمكن تصنيعها بدلاً من تصديرها على هيئة خامات .

٤ - ولما كانت الطاقة الكثيرة التكاليف من أكبر العقبات القائمة في وجه التصنيع ، فإن هذه العقبة قد زالت بالفعل نتيجة الكشف السكبرى من البترول والغاز الطبيعي .

٥ - الأخذ بالأسلوب الاشتراكي حيث أن سيطرة الدولة على أدوات الإنتاج تجعل في إمكانها توجيه الاقتصاد القومى نحو النواحي التى تراها ضرورية لدعمه ، مع الاهتمام بالصناعات التى تعتبر أساسية بالنسبة إلى البلاد.

والجدول التالى يوضح حالة الصناعة كما كانت قبل الاستقلال (١):

نوع الصناعة	عدد العمال	عدد أصحاب الأعمال
أعمال البناء	٥٣٠٠٠	٦٦٠٠
أعمال عامة (مثل الطرق)	٥٠٠٠٠	—
صناعات الأغذية	٣٥٠٠٠	٨٠٠٠
النسيج	٢٨٥٠٠	٢٠٦٠٠
تصفيل المعادن	٢٧٠٠٠	—
المحاجر	١٦٠٠٠	—
الفخار والحرايات	١٥٠٠٠	٦٦٠٠
تصنيع الجلود	٨٢٠٠	٥٠٠٠
الخشب والنجارة	٧٣٠٠	١٥٠٠
الطباعة والنشر والصحافة	٤١٠٠	٥٠٠
الصناعات الكيماوية	٣٧٠٠	—

ومن الصناعات التى تعمل الحكومة الجديدة على دعمها أو إنقاذها: صناعة الغزل والنسيج وقد انفتحت بالفعل مع الجمهورية العربية المتحدة على إقامة مصنع لغزل ونسيج القطن وسوف تستورد المادة الخام إلى أن يتسنى إنتاجها محليا ،

(١) الاقتصاد الأفريقى ، مصدر سابق ، ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

وعمل الصلب ويجرى الآن لإنشاء مصنع كبير لهذا الغرض في عنابة ، وعمل الآلات المعدنية التي يشتد عليها الطلب مثل الجرارات والسيارات والآليات ، والصناعات الغذائية وبخاصة حفظ وتعبئة الفواكه والخضر لأغراض التصدير ، والصناعات السكّانية التي تعتمد على بعض المعادن كالفوسفات بسبب الحاجة المتزايدة إليه في الزراعة ، أو على البترول والغاز الطبيعي بعد أن ثبتت توافرها .

المواصلات :

كان في البلاد ٤٤ من الطرق القرمية طولها ٨٩٠٠ كيلومتر في عام ١٩٥٩ إلى جانب ١٣٥٠٠ كيلومتر من طرق الولايات ، ١٣٧٣٠ كيلومتر من الطرق المحلية ، وهذا فضلا عن ١٩٣٠ من الطرق الريفية التي لا تزيد عن كونها دروباً ضيقة ، ١٣٣٥٠ كيلومتر من الطرق في المناطق الصحراوية . وفي الصحراء ١٧٣٨ كيلومتر من الطرق الحديثة .

وفي عام ١٩٥٩ أيضا بلغ طول الخطوط الحديدية ٤٢٠٠ كيلومتر منها ٤٠٦٥ كانت ملكا للدولة . وفي الجزائر موان جيدة وهي الجزائر وهران . وفي عام ١٩٦٠ بلغت المحوالة الصافية للسفن التي دخلت موانئ الجزائر والتي خرجت منها ١٠٩ ، ١٢٧ مليون طن على التوالي ، كما كانت محوالة البضائع التي حملتها من الجزائر وإليها ٢١٥ مليون طن مرقى .

التجارة الخارجية :

كانت تجارة الجزائر الخارجية تتميز بالظواهر الرئيسية الآتية :

أولا : السيطرة الفرنسية فكانت فرنسا تأخذ حوالي ٧٠٪ من الصادرات الجزائرية وتبعث إليها بحوالي ٤٠٪ من احتياجاتها ، كما كانت السفن الفرنسية هي التي تتولى نقل البضائع والسلع بين البلدين .

ثانياً : المعجز المطرد في الميزان التجاري بسبب الاحتكار الفرنسى للإنتاج والسوق في الجزائر ، كما يتضح من البيان التالى (بالمليون فرنك ، ثم بالفرنك الجديد اعتباراً من عام ١٩٦١) :

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦
الواردات	٢٧٢,٦٩٤	٣٨٢,٨٩٦	٤٧٨,٨١٢	٥٦٣,١١٤	٦٢٤,٥٣١
الصادرات	١٥٠,١١٤	١٧١,٧٤٥	٢٠٥,١٥٠	١٨٠,٤٦١	١٩٤,٦٥٤
المعجز	١٢٢,٥٨٠	٢١١,١٥١	٢٧٣,٦٦٢	٣٨٢,٤٥٣	٤٢٩,٨٧٧

ثالثاً : معظم الصادرات الجزائرية من المواد النباتية والحيوانية والمعدنية ولم تسكن المواد المصنوعة تشكل أكثر من ٥ ٪ من قيمة الصادرات الكلية . أما الواردات فأهمها المواد المصنوعة اللازمة للاستهلاك المحلى وكانت تمثل أكثر من ٥٥ ٪ من جملة الواردات . ويصدر الفرنسيون الخمر الرديئة ويستولون على الخمر الممتازة ويستورد الفرنسيون الألبان والجبنة من أجودها ويصدرون أرذاً الأصناف (١) ، وهو جزء من سياسة الاستغلال التى درج عليها الاستعمار الفرنسى .

هذا وقد أصبح البترول يشغل مركزاً طيباً في قائمة الصادرات الجزائرية ، كما أن من المنتظر أن تنعدم الواردات من المنتجات البترولية بعد إنجاز معمل التكرير الجديد ، كما سوف يدخل تغيير جذرى على هيكل الواردات بعد تنفيذ السياسة الصناعية الجديدة . وكذلك يلاحظ منذ حصول البلاد على استقلالها انجاء نحو تنويع الأسواق أمام منتجاتها والمصادر التى تستورد منها حاجتها ، مثل البلاد العربية والأفريقية ودول الكتلة الشرقية .

وفيما يلى بيان بمقادير التجارة الخارجية في عام ١٩٦٠ (بالآلاف طن متري) :

(١) جغرافية الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ١٣٢

المصادر

٧٧	الحلفا
٤٧٠	الفوسفات
٣٥٧٤	خام الحديد
٧٣	البطاطس
١٢٣	الحفضر الطازجة
١١٦١	النبيذ
٢٤٠	البرتقال والليمون

الواردات :

٥٨,٥	المنسوجات
٢٣١	السكر
٥٤٥	الحديد والصلب
١٥٤٢	البزير والغاز وزيت الوقود
٣٢٧	الفحم

الطبيس الاشتراكي :

كان من الطبيعي أن يكون أول ما يتجه تفكير القادة الجزائريين في العهد الجديد هو العمل على تحرير اقتصاد بلادهم من حالة التبعية العنيفة التي فرضت عليها بحكم الأوضاع الاستعمارية ، ثم تحقيق سيطرة المجتمع على أدوات الإنتاج بخلق قطاع عام قادر على أن يتحمل المسؤولية عن السير قدما بعملية التنمية الاقتصادية واستثمار موارد البلاد الطبيعية والمادية وطاقتها البشرية ، وذلك تطبيقاً للفلسفة الاشتراكية التي استقر رأيهم عليها ، في تنظيم المجتمع . وكان عدد من الجزائريين أنفسهم قد استغل فرصة الخروج الجماهي الواسع النطاق من جانب الأوربيين قبل إعلان الاستقلال ومن بعده ، فاستولى على

الكثير من مؤسساتهم في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات ، فأصبحت البلاد تواجه خطر وجود بورجوازية محلية جديدة كقبة أن تسد الطريق أمام السير الاشتراكي أو على الأقل تشكل عقبة جديدة بالنسبة إليه .

ومما سهل العملية في مبدأ الأمر خروج مئات الألوف من الأوربيين من البلاد ، تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم وما لها أملا في إحداث فراغ كبير يمكن أن يصف باستقلال الدولة الناشئة ، ولكن هذه واجهت الأمر بحزم وتعاون الشعب معها ، فشككت لجان من العاملين لإدارتها وهي المروفة باسم : لجان التسيير الذاتي ، *Comite's d' autogestion* . وينبغي أن نلفت النظر إلى حقيقة لها أهميتها ، وكانت موضع الملاحظة من جانب المراقبين الأجانب ، وهي أن إنشاء هذه اللجان كان في أول الأمر تلقائيا إلى حد كبير من جانب العاملين في هذه المنشآت المتعددة حرصا على أن يهزموا المؤامرة المدبرة وذلك بالإبقاء على سير الآداة الإنتاجية ، وبهـ ذلك تدخلت الحكومة لتنظيم عملية إنشاء هذه اللجان لإدارة الممتلكات الشاغرة .

Biens vacants

ثم خطت الحكومة خطوة بالغة الأهمية حين أصدرت قانونا جديدا في ٩ مايو من عام ١٩٦٣ ، ونشر بالجريدة الرسمية الجزائرية في ١٤ من الشهر نفسه ، وهو يسمح بأن توضع تحت حماية الدولة الممتلكات التي يسمى امتلاكها أو إدارتها أو استغلالها أو استخدامها إلى النظام العام أو الأمن الاجتماعي . . قالى المقياس التي كانت تراعى حتى ذلك الحين بصدد إنشاء لجان التسيير الذاتي ، وهي : خلو الممتلكات من أصحابها أو هدم الاستغلال السكاني ، لها ، أضيف معيار جديد وهو : حماية النظام العام والأمن الاجتماعي . وهذا النص لا يقف عند حد الأرض أو المقارات وإنما يمتد ليشمل أى مجال آخر تراه الدولة ضروريا إلى تحقيق الغايات التي توخاها القانون . وتطبيقا لهذا النص تم الاستيلاء مثلا على مزرعة بورجو

Bourgeand وهي أكبر مزرعة أجنبية بالبلاد وكانت مساحتها تبلغ ٢٥٠٠ هكتار . وكذلك فإن تفسير الشروط التي تمت المملكية وفقا لها والتي قد تعرض سلامة النظام العام والأمن الاجتماعي للضرر ، جعل في الإمكان أن توضع تحت إدارة لجان التيسير الذاتي ، عشرات كثيرة من المنشآت التجارية والمقاهي والفنادق والمطاعم بالعاصمة والتي سبق لبعض الجزائريين الاستيلاء عليها بعد الاستقلال كما سبق أن أشرنا ، وبذلك يقضى القضاء على تلك الجزر الصغيرة من الثراء وسط شعب أهليته الساحقة من أهل الريف تعيش في فاقة وبؤس .

وإذا كانت الجزائر قد أنشأت مكتتباً للتخطيط يتولى دراسة أوضاع البلاد الحالية ، وإمكانياتها ، واحتياجاتها في المستقبل ، تمهيداً لإعداد خطة زمنية للتنمية ، فإن من العقبات القائمة في الطريق يشغل المال المقام الرئيسي . وإسكنه ليس عقبة خطيرة كما قد يترأى إذ أمام البلاد موارد عدة للحصول على الأموال اللازمة مثل :

(١) العائدات البترولية فقد ارتفع الإنتاج كما قلنا من ٧,٠ مليون طن إلى أكثر من ٢٠ مليوناً من الأطنان في عام ١٩٦٢ ، وسوف تستمر الزيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة مماثلة في العائدات .

(٢) كذلك ينتظر أن تزيد حصيلة البلاد من العملات الأجنبية بمعد التوسع المنتظر في استخراج المعادن الأخرى كالحديد والفوسفات والمنجنيز ، وفي الإقلال من واردات الكثير من السلع التي سيجرى إنتاجها في الداخل .

(٣) نصف اتفاقية إيفان على أن تسهم فرنسا في تنمية الجزائر بمبلغ ١,٠٥ مليار فرنك ، يضاف إليه بوجه خاص ١٨٠ مليون فرنك للبرامج الزراعية ، ١٠٠ مليون لتمويل صناديق تدعيم الاعتمادات . وكذلك تقدم فرنسا مساعدة للخرانة الجزائرية وقد ارتفعت هذه المساعدة إلى ٣٠٠ مليون فرنك .

(٤) المساعدات والقروض من الدول الصديقة من حرية وغيرها ، وكانت أولى الدول في التقدم بهذه المساعدات الجمهورية العربية المتحدة كما قدمت الكويت قرضاً كبيراً ، وكذلك الاتحاد السوفيتى . ومن أنواع المعونة أيضاً مقادير القمح التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية .- كان البلاد من مواجهة مآثر صحت له من نقص فى المواد الغذائية ، ولتوفر عليها مآئدفعه ثمناً لشراء حاجتها من هذه المواد بمعاملات هى فى حاجة إليها للأغراض الإنتاجية الأخرى .

الفصل الخامس عشر

المملكة المغربية

تقع المملكة المغربية في الطرف الشمال الغربي من القارة الأفريقية ،
وتحدها من ناحية الشرق والجنوب الشرق الجمهورية الجزائرية ، بينما توجد
الصحراء الإسبانية إلى الجنوب الغربي منها . وهي تمتاز بين دول المغرب العربي
بموقعها الممتاز لأنها تطل على كلا المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ، وقد
ساعد على الارتفاع بالجبهة الأطلسية أن السلاسل الجبلية تتدفق في مراكش
نحو الجنوب الغربي وتنتفح على شكل مروحة نحو المحيط وبذلك اتسع
السهل المراكشي المطل على المحيط ، وكسبت المملكة المغربية سهلا بحريا
على حساب الصحراء ، (١) وتمتد شبه جزيرة طنجة في شمال البلاد ولا يفصل
البحرين الأفريقي والأوروبي سوى مضيق جبل طارق الذي يبلغ اتساعه
تسعة أميال .

ونقسم البلاد من حيث التضاريس إلى الأقسام الآتية (٢) :

(١) أطلس العليا وطولها حوالي ٧٠٠ كيلومتر وعرضها ٦٠ كيلومترا ،
ويتجاوز ارتفاعها ٣٠٠٠ متر فوق سطح البحر ، وأن بلغت بعض القمم
البركانية ارتفاع ٥٠٠٠ متر وتسكسوها الثلوج في فصل الشتاء .

(٢) أطلس الوسطى وهي هضبة تسيطر على الطرق الرئيسية بين المغرب
والجزائر .

(١) دكتور إبراهيم أحد زرقانة : المغرب العربي (دار النهضة العربية) ، ص ٩٤ .

(٢) جغرافية الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص ٩٨ وما بعدها .

(٣) هضبة مراکش وتمتد من الشرق إلى الغرب من مرتفعات أطلس الوسطى العليا حتى ساحل المحيط الأطلسي .

(٤) حوض نهر سيبو وعمر نازا ، والآخر هو الطريق الوحيد بين قلب المغرب الاقتصادي بمدنه الهامة وبين المناطق المزدحمة في مناطق القل الجزائر في شرقه (١) .

(٥) أطلس الريف وهو مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية وتمتد من رأس بسكادور إلى سبتة ، وتمتاز بوعورة مسالكها .
وأكثر جهات السهل الساحلي أمطاراً القسم المعروف باسم سهل الغرب ، كما أن النطاق الآخر ذا الأهمية الزراعية بسبب وفرة المياه وجودة التربة فهو السفوح الدنيا للجبال . وكذلك يكثر المطر على الأجزاء المطلة على البحر من هضبة مراکش الوسطى ، ويتكاثف السكان في هذه الأجزاء معتمدين على القرية الطينية السوداء الحصينة بسبب احتوائها على رواسب الحديد المشهورة في غرب مراکش (٢) .

وطبقاً للأرقام الرسمية تبلغ مساحة المملكة ٤٤٣,٦٨٠ كيلومتراً مربعاً (١٧١,٣٠٥ ميل مربع) . ويشير إحصاء عن يونيو ١٩٦١ إلى أن عدد السكان كان ١١,٥٩٨,٠٧٠ نسمة ، منهم ٣,٤ مليون من أهل الحضر ، ٨,٢ مليون من سكان الريف . وفي المملكة المغربية جالية أوربية كبيرة تبلغ عددها ٤٠٠ ألف نسمة ، واسكن هذه الأقلية ذات نفوذ اقتصادي كبير سواء في مجال الزراعة أو مجال الصناعة والتجارة والمال .

(١) للمصدر السابق ، ص ١٠١ .

(٢) الدكتور إبراهيم أحمد زوقانة ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

الزراعة :

وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية في البلاد لنحو ٧٠ ٪ من السكان ،
وفي عام ١٩٥٧ - ٥٨ ومن مساحة كلية قدرها ٤١,٦٤٩,٠٠٠ هكتار لم
يستغل في الأغراض الزراعية سوى ٢٤,٠١٩,٠٠٠ هكتار تتضمن :

هكتار من الأرض الصالحة للزراعة	٤,٨٩٨,٠٠٠
٦ ٥٤٢,٩٠٠ • من مزارع الكرم والزيتون الكبيرة	
٦ ٢,٧٦٣,١٠٠ • من الأرض المبلورة	
٦ ٥,٣٢٥,٠٠٠ • من الأراضي المغطاة بالغابات	

والظاهرة الأولى التي تلفت النظر في أوضاع القطاع الزراعي ، هي ظاهرة
توزيع ملكية الأرض الزراعية :

(١) فالأوربيون يملكون حوالي ٩ ٪ من مجموع الأرض الزراعية ،
ولكن مزارعهم تمثل ٨٠ ٪ من إنتاج الطباقي في البلاد ، ٥ ٪ من إنتاج
السكر ، ٨٥ ٪ من إنتاج المواشي ٢٥ ٪ من الإنتاج الزراعي بوجه عام .

(٢) وتقدر المصادر المغربية عدد المزارع المملوكة لأهل البلاد بما يتراوح
بين ٨٥٠,٠٠٠ ، ٩٠٠,٠٠٠ ، وإن كان هذا التقدير يقاب عليه طابع الحدس
والتخمين . ولكن نلاحظ في الوقت نفسه أن أقل من عشر الملاك يملكون
أكثر من نصف مساحة الأرض الزراعية ، وأفراد هذه الطبقة من كبار
الملاك يعتمدون على العمل الأجير ، والكثير من ضياعهم تصل مساحتها إلى
آلاف الهكتارات . وهناك طائفة صغار الفلاحين ويمثلون نحو ٣٠ ٪
ولكنهم يملكون أقل من نصف مساحة أرض الزراعة ، وهؤلاء يملكون
أرضهم بأنفسهم أو بمساعدة أسرهم في أغلب الأحوال . أما المدمون
والعمال الزراعيون فيشكلون حوالي ٦٠ ٪ من أهل الريف ، والأولون
يعتمدون في معاشهم على استئجار الأرض ، والمزارعة هي الأسلوب السائد

ونصيبهم لا يتجاوز خمس المحصول . وبالرغم من ضآلة هذه النسبة فإنها كذلك غير ثابتة وإنما تتقلب تبعاً لتغير الإنتاج .

ومن هذا المرض الموجز نستخلص أن القطاع الريفي يعاني من انتفاء العدالة في التوزيع ، ومن انحطاط دخل الأغلبية الساحقة من أهله .

والظاهرة الثانية تتمثل في اعتماد الزراعة على المطر وهذا العامل غير مستقر وإنما يتبع تغير الأحوال المناخية . أما الري فلا تستفيد منه سوى مساحة ضئيلة للغاية قدرها ٩٠٠٠ هكتار وأغلبها في المزارع المملوكة للأوربيين . ولهذا تعاني البلاد كثيراً إذا شح المطر ففي عام ١٩٤٥ مثلاً ترقب على الجفاف الشديد الذي أصيب به البلاد أن نقص محصول الحبوب إلى بنسبة ١٥٪ عن متوسط الإنتاج في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ، وإلى ١٠٪ من محصول عام ١٩٥٤ كما هلك ما يقرب من ثلث رؤوس الثروة الحيوانية . ونتائج السنة الرديئة تمتد إلى السنوات التالية ، فتصبح البذور والموارد الأخرى نادرة ، وتقل أعداد كثيرة من حيوانات الجر ويعمرى الضعف والمزال ما يبق منها على قيد الحياة . وكذلك فققدان الحيوان يؤثر أيضاً في إنتاج اللحم في السنوات التالية ،^(١)

والظاهرة الثالثة البارزة وجود تملين مختلفين من الاستغلال الزراعي وهما الزراعة البدائية التقليدية والزراعة العلمية الحديثة : أما الأول فيمارسه الفلاحون الوطنيون ، ويتضمن استخدام الحيوان والمعدات البدائية في أداء العمليات الزراعية ، وإغفال الدورة الزراعية بوجه عام ، وعدم الاهتمام بالمحافظة على رطوبة التربة وحسن استعمال المياه السطحية ، ونادرة استخدام المخصبات والبذور المتقاة . ولما كان الغرض الأساسي من هذا الأسلوب في الاستغلال الزراعي سد حاجة الاستهلاك المحلي لهذا فإن معظم المساحات تزرع بالحبوب التي تستهلك أصلاً في الداخل .

(١) صرح ونمو اقتصاديات أفريقية غنارة ، مصدر سابق ص ٨٦ .

أما الزراعة الحديثة فيزاوئها الأوربيون الذين بلغت مساحة أملاكهم حوالى مليون هكتار مقسمة بين ٦٤ وحدة ، ويقع أكثر من ٧٠٪ منها فى مناطق الرباط والفرب والدار البيضاء ، وهى أوفر جهات المملكة موارد مائية وأكثرها سكانا . وحوالى ١٥ ٪ من هذه الوحدات تشكل نحواً من ٦٠ ٪ من المساحة السكبية المملوكة للأوربيين . وتمتاز بالاهتمام بزراعة المحاصيل النقدية ، والزراعة الكثيفة ، وعظم استعمال الآلات الميكانيكية حتى قدر أن هناك جراراً واحداً لكل ٨٠ - ٨٥ هكتاراً من الأرض مقابل جرار لكل ٣٠٠٠ هكتار عند غير الأوربيين : كذلك يطبق الأوربيون الدورة الزراعية ، ويستخدمون المخصبات السكبوية ، ويعتمدون على الري فى جهات كثيرة حتى لا يظفروا تحت رحمة التقلبات المناخية ، وحسن انتقاء الحبوب والبذور .

والبيان التالى يوضح قيمة الإنتاج الزراعى القابل للتسويق (متوسط ١٩٥٢ ، ١٩٥٤) بملايين الفرنكات :

أوربيون	مراكشيون
١٣,٦	٢٤,٣
٨,٥	٥,٦
١٠,١	٢,٦
٣,٣	٢٠,٨
حبوب	
محاصيل حقليّة أخرى	
محاصيل شجرية	
منتجات حيوانية	

وأم الغلات الزراعية الحبوب مثل القمح والشعير والذرة ، ويزرع القمح فى السهول الغربية والأودية الشبالية والشرقية ، بينما يكثر الشعير فى السهول الغربية . ويبلغ الإنتاج من الأرض حوالى المليون أردب . وهناك الكتان والطباق ، كما تكثّر زراعة الخضضر على السواحل الممتدة بين أغادير والدار البيضاء ، وتقدر مساحتها بنحو ٢٠٠ ألف فدان : ومساحة

الأشجار المثمرة ١٥ مليون فدان ، ومنها أشجار الزيتون والتين والوز
والنخيل ، وأغلب الإنتاج للاستهلاك المحلى . أما الأشجار المثمرة لأغراض
التسويق والتصدير فأهمها الموالح والكروم ، وتتركز أساساً في مزارع
الأوربيين . ومن الكروم يصنع النبيذ الذى يشكل مانسبته ٥٪ من قيمة
صادرات البلاد . وتوسعت البلاد في السنوات الحديثة في زراعة الموالح
التي تبلغ الصادرات منها ما يقرب من ١٠٪ من مجموع الصادرات المغربية .
هذا والتوسع في زراعة هذا النوع من الأشجار يؤدي إلى استقرار
الجماعات الى منازل حياتها أقرب إلى القرى منه إلى حياة الاستقرار
الكامل .

أما الأشجار غير المثمرة فتشمل البلوط والصنوبر والسرو واليوكالبتوس
والفلين والطلح الذى تستخرج منه أنواع من الزيوت التي تستخدم في
أغراض الدباغة .

والبيان التالي يوضح حالة الإنتاج من المحاصيل الزراعية الرئيسية في
في عام ١٩٦٢ : (بالآلاف طن متري) :

٩٦٢	القمح الشتوى
٣٢٥	القمح الصيفى
١٨٨٥	الشعير
٣٢٩	الذرة
٣٢	الأرز
٦٣٠	الموالح والخضراوات

والزراعة في المغرب بحاجة إلى إدخال تغييرات أساسية حتى يتسنى استغلال
إمكانيات البلاد الطبيعية وزيادة الإنتاج والتصدير منه وضمان الاستقرار
ورفع مستوى معيشة أهل الريف وهم أغلبية السكان :

أولاً : لا بد أولاً من العمل على استرداد جميع الأراضي التي يملكها الأوربيون ، وبذلك تتخلص البلاد من أحد مظاهر التبعية الاقتصادية وقد بدأت هذه العملية بالفعل إذ تقرر في عام ١٩٦٣ ، مغربة مساحة نحو من نصف مليون فدان .

ثانياً : إصدار قانون للإصلاح الزراعي يضع حداً أعلى لما يجوز للفرد أن يملكه الأمر الذي يتفق مع مقتضيات العدالة .

ثالثاً : تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بسبب الغبن الذي يقع على هاتين الفئتين نتيجة أسلوب المزارعة الذي لا يخرجون منه إلا بخمس المحصول .

رابعاً : التوسع في إنشاء السدود والخزانات والقنوات حتى يزيد الاهتمام على الري ولا تظل البلاد تحت رحمة العوامل الطبيعية المتقلبة ، وهذا أمر جوهري لضمان استقرار الزراعة ، وكفالة الفئات المعددة للإصدار وهو ما له أهمية رئيسية بالفلسفة إلى إمكانيات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية .

خامساً : العمل على القضاء تدريجياً على الأحطوب التقليدي الذي يسود الزراعة ، وذلك عن طريق تقديم الارشاد الفني والتوسع في استخدام المخصبات الكيماوية ، واستخدام الآلات الزراعية وتوفير قوة الحيوان ، وتطبيق نظام على الدورة الزراعية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى زراعة المحاصيل النقدية المعدة للتصدير حتى تتوافر للبلاد حصيلة كافية من العملات الأجنبية اللازمة لمشروعات التنمية . هذا ويتضمن مشروع السنوات الخمس (١٩٦٠ — ١٩٦٤) طائفة من التدابير المؤدية إلى إدخال الأساليب الحديثة في الزراعة .

الثروة الحيوانية :

يعتبر الرعى وتربية الحيوان من الحرف الأساسية . وتوجد الأغنام والماعز في جميع أنحاء البلاد ولكنها تعد رأس المال الوحيد في المنطقة العالية والجبال^(١) . إلا أن الملاحظ أن كل توسع في مساحة الأراضي الزراعية بالسفوح الدنيا يتم على حساب المساحات التي تشغلها المراعى مما يؤدي إلى ازدحام السفوح العليا ، ولعلاج هذه الظاهرة لابد من التوسع في زراعة العلف الأخضر مما يحمي الحيوان من الهلاك في سنوات الجفاف كما يجعل مورد اللحم مضمونا في السنوات العادية^(٢) .

عدد رؤوس الثروة الحيوانية

(١٩٥٧ — ١٩٥٧)

١٠٩٢٣٩٠٦	أغنام
٥٤٠٤٣٦٠	ماعز
٢٠٥١٢٩١	ماشية
٢١٢٧٩٢	جمال
١٠١٢٦٧٥٩	بغال وحمير
٨٨٥٩٢	خيل
٤٥٧١٩	خنزير

الثروة السمكية :

تمتاز المملكة المغربية بطول ساحلها الذي يقع على مسطحين مائتين وهما البحر المتوسط والمحيط الأطلسي . والمناطق الساحلية غنية بالأسماك وأصبح

(١) دكتور أحمد زرقانة ، مصدر سابق ، ص ٩٠ .

(٢) شرحه ، ص ١٠٥ — ١٠٦ .

صيدهما من الحرف الهامة وإن كانت الامكانيات مازال واسعة أمام زيادة الإنتاج .

ويقدر الإنتاج السنوي بنحو ١٠٠ ألف طن ، وتصدر منه مقادير كبيرة بعد حفظها وتعليقها : وأهم مراكز الصيد هي أغادير وسافي والدار البيضاء .
وفجأ إلى بيان بالصادرات من إنتاج هذه الثروة وقيمتها ، في هام ١٩٦١ :

النوع	الكمية بالطن	القيمة بالمليون درهم
السردين	٣٢٣٥٩	٩٠٩٣
المسكاريل	٦٠٢٣٥	٧٨٨٦
التونة	٣٥٦٥	١٢١

الثروة المغربية :

ويعتبر التعدين القطاع الذي بلغ درجة عالية ، من حيث استخدام المعدات الآلية من أجل الإنتاج الكبير لأغراض التصدير ، وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد :

(١) يعتبر المغرب من كبار البلاد المنتجة لأنواع معينة من المعادن مثل الفوسفات والكلينك والرخام والمنجنيز . وبالرغم من أن نصيب الإنتاج المعدني أقل من ٦ في المائة من المنتج القومي إلا أنه في الوقت نفسه يشكل ما يقرب من ثلث مجموع الصادرات .

(٢) وأسوة بما كان عليه الحال في البلاد الخاضعة للسيطرة الأجنبية فإن معظم الإنتاج يصدر خاما فيما عدا مقادير ضئيلة من الفوسفات تستخدم في إنتاج السوبر فوسفات والهيدرو فوسفات وهما للاستهلاك المحلي .

(٣) حوالي ١٣ منجمًا تخرج ما يتراوح بين ٨٥ ، ١٠٠ في المائة من الإنتاج

السكى ، حسب نوع المعدن^(١) . أما المناجم الباقية فعدد كبير منها من المناجم الحديثة التى لا تكون مجزية إلا إذا اشتد الطلب الخارجى نتيجة ظروف دولية طارئة .

(٤) يذهب الجانب الأكبر من الدخل المستمد من التعدين إلى الدولة والشركات الخاصة وبضعة آلاف من الأفراد كالمهندسين والعمال الحاذقين . وحوالى ٣٩.٠٠٠ - ٤٠.٠٠٠ شخص كانوا يعملون فى صناعة التعدين فى عام ١٩٥٢ منهم ٤٥٠٠ من الأوربيين ، ولكن متوسط أجر الأوروبى كان مليون فرانك مقابل ١٩.٠٠٠ فرانك المغربى^(٢)

(٥) ومن المظاهر البارزة الدور الذى تلعبه الدولة حيث تملك نسباً تقارب بين ١٥ ، ١٩ فى المائة من رأس المال الإسمى فى ١٣ شركة . كما أنها تملك مناجم الفوسفات عن طريق « المكتب الشرقى للفوسفات » : Office Chérifien des phosphates

وأهم المعادن الفوسفات وهو من النوع الجيد . ويوجد حوض كبير للفوسفات مساحته ٣٠٠٠ كيلو متر مربع فى وادى زور الهروج ويقدر الاحتياطى بنحو ٣ مليون طن ، كما تعد مناطق بن جرير وشيشاوا من مناطق الإنتاج الكبيرة وذلك فضلاً عن مناجم خورييجا التى تعتبر الآن أكبر مصادر الفوسفات إذ تسهم بحوالى ٨٠٪ من إنتاج البلاد كلها^(٣) . ويشتهر المغرب ثانياً دولة بالعالم فى إنتاج الفوسفات . وتنتج المملكة حوالى ١٠٪ من إنتاج العالم من السكوبالت ، ٥٪ من إنتاج الرصاص . ويوجد الفحم فى شرق البلاد ، والمنجنيز فى جنوب جبال أطلس . والحديد فى سوس .

Structure And Growth of Selected African Economies (١)

مصدر سابق ، ص ٩٤ .

(٢) شرحه ، ص ٩٥ .

(٣) الاقتصاد الأفريقى مصدر سابق ، ص ٩٧ .

إنتاج المعادن الرئيسية في عام ١٩٦١
(بالآلاف طن مئري)

٧,٩٥٠	الفوسفات
٤١٠	الفحم
١,٤٦٢	خام الحديد
٤٥٧	المنجنيز
١٢٨	الرصاص
١٢,٩	الكوبالت
٧٠	الزنك

ولا شك أن الإنتاج الحال دون الإمكانيات الحقيقية في البلاد ، إلا أنه ينبغي توجيه الاهتمام إلى إقامة الصناعات اللازمة لمعالجة المعادن في داخل البلاد بدلا من تصديرها خاما .

واكتشف البقرول بالمغرب في عام ١٩١٨ في حقل العين الحمراء ، وتوقف الإنتاج منه بعد أن بلغ ٩٣,٨٢٢ برميلا . ويوجد في البلاد عدد من حقول البقرول ولكن إنتاجها محدود وغير تجارى في أغلبه ، وفي عام ١٩٦١ اكتشف حقل صغير للغاز الطبيعي أنتج ٣٢٠ مليون قدم مكعبة ، ثم اكتشف بعد ذلك حقل سبدي والم على مقربة من مدينة وراكش .

وأجريت أبحاث جيوفيزيكية وجيولوجية في المناطق البرية والمغمورة على أيدي شركة إيني الإيطالية التي حصلت على امتياز في ٢٧ يولييه ١٩٥٨ في مساحة وصلت في عام ١٩٦١ إلى ٤١,١٥٠ كيلو مترا مربعا .

وتقوم باستغلال البقرول الشركة المغربية التي تسهم الحكومة بنسبة النصف من رأسمالها . وبلغ إنتاج المغرب ٩١٢,٥٠ برميلا في عام ١٩٦٢ . وتدير الشركة معملا للتكرير في سبدي قاسم ، وقامت شركة إيني بإنشاء

معمل آخر في المحمدية الواقعة على بعد ١٩ ميلا من الدار البيضاء ، بطاقة يومية قدرها ٢٥,٠٠٠ برميل . ومن المشروعات الجديدة إنشاء مصنع بالاشتراك مع شركة شل في ميناء سافي لإنتاج فوسفات النشادر بطاقة سنوية قدرها ١٠٠ ألف طن على أن يستخدم فيه الغاز الطبيعي والفوسفات .

الصناعة التحويلية :

يمكن تقسيم الصناعة التحويلية إلى نوعين وهما الصناعة الحديثة والحرف اليدوية ، والآخرى بدورها تنقسم إلى حرف حديثة وأخبرى تقليدية الغرض منها الاستعمال المحلي . ومن الصعب الوصول إلى تقدير دقيق لحقيقة النشاط الصناعي في البلاد نظراً لعدم إجراء إحصائيات يمكن الاعتماد علىها ، وهذا هو الذي دعا رجال الأمم المتحدة إلى تقدير المشتغلين في قطاع الصناعة (١٩٥٢ - ١٩٥٤) بعدد يتراوح بين ٢٦٥,٠٠٠ ، ٢٨٥,٠٠٠ شخص ، بما فيهم العمال الموسميون والعمال الذين يزاولون أعمال عرضية . ومن هذه الأرقام ١٥٥,٠٠٠ - ١٦٠,٠٠٠ من أرباب الحرف المغاربة الذين يعملون في الحرف اليدوية التقليدية ، ٣٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ من العمال الموسمين والعرضيين . أما المصانع الحديثة والحرف اليدوية فتبلغ القوة العاملة فيها بحوالي ٣٥,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ من الأوربيين ومثلهم من أبناء البلاد .

وبما ينبغي وضع التأكيد عليه أن النسبة الغالبة من المنشآت الصناعية التي لها شأن في المغرب ملك للمصالح الأوربية ، أما درجة اشتراك الوطنيين في رؤوس أموالها فمحدودة . وهذه المنشآت ذات صلات وثيقة بالبنوك والمصالح الفرنسية والدولية . ومن هذا يتضح أيضاً مدى تبعية قطاع الصناعة للمصالح الأجنبية من عملية وخارجية . أسوة بما نلقاه في مجال التعدين والزراعة .

وتشكل صناعات المشروبات والطباق حوالي ٤ في المائة من القيمة

المضافة في الصناعة بالبلاد ، وتستخدم مواداً أولية من الإنتاج المحلي ، فيما هذا السكر ومقادير معينة من الطباقي. ويستورد السكر خاماً ثم يعالج في الداخل وكان ٩٠ في المائة من الإنتاج في عام ١٩٥٥ من المشروع الأوربي دكوسوما ، Cosuma . ومن الشعير والزيوت المعدة للأغراض الغذائية يصدر جانب طيب إلى الخارج ، وهي تستخرج من الزيتون وبذر الكتان ، ويلاحظ أن معامل المعصر والتكرير وعمل السمن الصناعي مملوكة أساساً للأوربيين . وأقيمت مصانع الحفظ والتعبئة لأغراض التصدير ، وبلغ عددها ٢٠٠ يملك الأوربيون منها ما نسبته ٨٥ - ٩٠ في المائة . وحوالي خمس هذه الصناعة في الدار البيضاء والباقي في مواضع متناثرة على طول الساحل . وصناعة الطباقي احتكار للدولة .

وتشغل صناعات النسيج والصناعات الجلدية المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية ، وتمثل ٢٥ ٪ من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، إلا أن الطابع الحرفي هو الذي يغلب عليها . وهناك عدد من المداينج ومصانع الأحذية الكبيرة ، ولكن أغلبية الإنتاج تتم في المحال الحرفية الصغيرة المنتشرة في مختلف أرجاء البلاد .

وقد حدث خلال السنوات الحديثة تطور في ميدان الصناعات الكيماوية والميكانيكية وتركز مصانع الأولى في الدار البيضاء ، ومن أهم الأنواع عمل السماد ولكن الإنتاج منه محدود والمجال واسع أمامه إلى حد كبير تمشياً مع سياسة التنمية الزراعية . وعمل مواد البناء من أقدم الصناعات في البلاد ، وفي مقدمتها الأسمنت الذي زاد إنتاجه في السنوات الأخيرة تبعاً لنفقات أعمال البناء بحيث أصبح يكفي حاجة الاستهلاك المحلي . وهناك ٢٢ معمل لصناعة الطوب ، ٥ مصانع للجبس ، وإنتاجها ٢٥٠,٠٠٠ طوبة ، ٢٠,٠٠٠ طن جبس في السنة .

التجارة الخارجية :

نظراً لطبيعة الاقتصاد المغربي من حيث اعتماده على إنتاج المواد الأولية من زراعية ومعدنية فإن تجارة البلاد الخارجية تخضع لموامل دولية لا تستطيع التحكم فيها ، كما أنها تعتمد على الخارج في إشباع معظم حاجتها من السلع المصدولة . وكذلك ترتب على عهد السيطرة الاستعمارية أن وجهت تجارة البلاد بحيث ترتبط بفرنسا ودول المجموعة الفرنسية ولا تزال هذه الظاهرة واضحة حتى الآن ، وأن ما يدعم بقاء هذه الظاهرة ما نلسه من سيطرة الأوربيين على المراكز الاستراتيجية في الاقتصاد المغربي . وكذلك بلغت النظر المعجى في الميزان التجاري ، وهو ما كانت تنسم به البلاد الواقعة في ظل النفوذ الفرنسي .

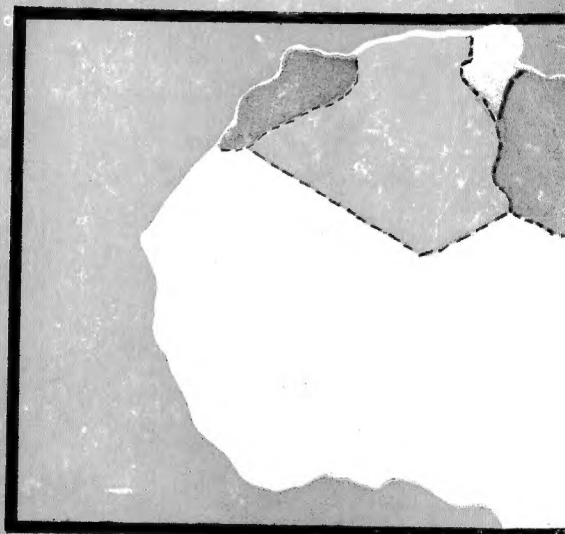
التجارة الخارجية (بالمليون درهم)

١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	
٢٢٦٩	٢٠٨٨	١٤٥٦	١٦٨٤	١٤٩٠	واردات
١٨٣٦	١٩٣٤	١٤٦٢	١٤٦٦	١١٩١	صادرات

وكانت أم الواردات في عام ١٩٦٠ السكر والمشتقات البقولية والجرارات الزراعية وسيارات الركوب . وأم الصادرات الفوسفات والشعير والمنجنيز والرصاص والخضر .

وطبقا للإعلان الصادر في ٣٠ أغسطس ١٩٥٩ ألغى مركز طنجة الاقتصادى السابق وادجحت في بقية المملكة ، ولكنها أصبحت ميناء حراً اعتباراً من أول يناير عام ١٩٦٢ .

مطبقة السعادة
١٤٤٠



الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عطية - القاهرة